

المجود الا الآء او تكون بعضها منقوطا والبعض الآخر غير منقوط وذلك اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة
كرسالة الحعاء الكرم تثبت لبد خنيس سود كـ بزين واللوم عض الدم حعن حسودك يسر واما بان يكون حرف منقوطا
وغير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوبته يلب والحيف بالتحريك ان يكون احدى عيني الفرس سوداء
والاخرى زرقاء والرقطاء ان يكون في الغشاء نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى تحسين الخط دون اللفظ
وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كما في قوله فتنتني البيت او بعضها ويسمى المقطع كقول الو
ك ان زرت وآرو ودود ودده ارد زدا و وردا و لما اخذ معه المص الكلام في المحسنات البديعية ونوقض استخراجها الى تلك
علمت تابعاه في ذلك لان مباحثها مستوفاة في كتب آخر فعليك بها ان لم تقدر على استخراجها قوله واذا تحققت اي قد
على وجه التحقيق بما ذكر في المقدمة من حدي العلمين وما ضبط وفصل فيه التفصيل من معاقد بمعاد سائلهما ان علم المعاني
هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات من صدر معادية وتاديتها بطرق مختلفة
فيه وضبط العلم المضاف اليهما اشارة الى وقوع الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعاني وبين غاية العلمين
بقوله ليتوصل بها اي بمعرفة الخواص والصياغات الى توجه فيه مقامات الكلام حقها اي باعتبار ما تقتضيها من الخواص
وما يناسبها من الصياغات مع ان الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطأ في التطبيق والمطابقة بناء على ان
المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني التوفية التي ذكرها والاحتراز عن الخطأ وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة
اظهر فوائدي از اي جعلها غاية هنا لكن لم ذكرها هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما يفي به قوة وكانك اي سرية لان ذلك هو
المقدور المطهر من تحصيل هذين العلمين قوله وعندك علم جملة حالية ونقط علم منون وان مقام الاستدلال مفعوله وعلمت جواب اذ وقد
تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع في تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات الكلام مقام الاستدلال
على المطالب المقصودة المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة الى الحد فلم حصل علم المعاني والبيان معرفة الخواص الاستدلالية
ومعرفة تاديتها بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام والمص لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه ان لا يضمن لشئ هو
جملة فوجب ان يورد في كتابه علم الاستدلال المشتمل على الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما من ما حققه بهما
وهذا اخر ما تيسر الله تعالى بمنه ولطفه كتبه هذا العلم ونظم فرائده وانسا سبحانه تعالى ان ينفع به المستر
شدين ومن يجعل ذخرا لنا يوم الدين بالنبي وآله اجمعين تم

المشيح اي الذي جعل الخياطين قول الحريري عرائس انوار الهدى من   في كل حال وهو من المستوي ا
يكون مجموع كلمتين او اكثر في نسو او غيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير
نحو قولك كمال كمل وجاء اذا تاج وقوله تعالى ربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اس ارملا اذا عرا
وارع اذا المرء اسا   فانه اذا قلب حروفه كان الحاصل عينه واما في مصراع كقول الآخر شعر فلا كلها بكت العرس كسى امره
او اسا اي اعطاه والارمل من زوجه له عرا اي اتى ولم يكن طالبا فذلك معروفا فادارع اي من رعاه حفظه و
اسا من الشوب الجرح اي رواية او من سوت بينهم اي صلحت وقد يجعل مقصورا من الشاء او معتبرا من الاسى بانك
حزن فيقال كيا بوجيه بكيو كيوا اذا سقط قوله ومن مهمات الحسن الاسجاع قصدا الى الكلمات التي في اواخر الفقر بمنزلة
القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب لتقدم ذكره من ابواب المحسنات البديعية بالموالي بالمصدر بية
القافية على المذهب الاصح من آخر حرف في البيت الى اول ساكن   مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن
وقيل ومع ذلك المتحرك ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق القافية على الروي وهو الحرف الذي
يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تأدبا لان السجع في الاصل
هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في جانب الآخر وفي الاصطلاح هو ان
يكون جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها مساويه الاوزان موافقة الاعجاز لما يقابله في القرينة الاخرى
مثال المساواة في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله تعالى ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان حرفي العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في الثاني لا تقابل لهما في القرينة الاولى ومثال
تساوي الوزن والتقفية في بعض الالفاظ وتغايرهما في بعضها قوله وآتيناهما فان آتيناهما يغاير هديناهما في الوزن و
المستقيم يغاير المستبين في التقفية قوله واصل الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ
توابع للمعاني وذلك بان يذكر المعاني على وجهها فيكسى من الالفاظ ما يليق بها بحسب اللفظ والمعنى جميعا واذا جلبت المعاني تابعة
للالفاظ بان يقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية وجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت وجوه
المعاني وكانت كغمد من خشب في عمر من ذهب وقد شغف بعض المتاخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات
اللفظية البديعية حتى قيل اليه انه اذا جمع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فاتت زيادة الاهتمام برعاية السجع
او المقابلة مثلا قد تذهب ماء الكلام ويوجب الخلل في الانقطاع الا ان قوله ان يكون الالفاظ توابع للمعاني يحتمل
على هذا المعنى وكذا المتنبه تفسير لما ذكره اولا بقوله اعني ان لا يكون اي الالفاظ متكلفة اي ما نيابها و مستقة
قوله ويورد الاصحاب ههنا اي في ضمن البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول
الحريري فتنتني فجننتني بجني يتجنى بتنبى عب تجن او غير منقوطة كخطبة الحروف الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود

١٨

أي أو أو رد المتجانسان بحيث يكون أحدهما مصحفا للآخر تصحيفا يسمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا
أي بينهما التجنيس تام مثل وجد وجد ريح ريح او التجنيس لاحق مثل هينون لينون وشيئا هينا او التجنيس مذيل مثل نعم
وسم وسم قوله يسمى تجنيسا مشوشا او ذلك لانه لما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين في المخرج
أي ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني العين والنون
بين مستقلين في صورة الخط لحلل انه تجنيس خطي وليس به لاختلاف الاولين اعني الراء واللام في صورة الكتابة
ان لو كانت عينا الكلمتين لكان التجنيس تصحيف اولا فاء بهما لكان مضارعا فقد تجاذبه صنعتان فلذلك يسمى مشوشا
يسمى مشتبها لتشابه المتجانسين التجانس التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول مركب
أي ان لم يكن صاحبه هيئة والثاني مفرد اسم فاعل من وجب وان لم يتفقا في الخط ايضا يسمى التجنيس مفروقا فترافقها ٢
في صورة الكتابة فان قيل كان قوله جام لنا مركب من اسم لا وجه لذكره هاهنا مركب من الفعل و
المفعول اجيب بارزة بان كون احد المتجانسين مركبا انما يكون لاخر لفظا مركبا واخرى بان اسمها او خبرها
مبتدان لفظا واحدا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعله كجاملنا فانهما بعد ان
الحروف لفظا واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس اي ملحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين تشبهه الاشتقاق
أي ما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال اجوف وادمي من القول والقالين ناقص يائي فلاه نقلبه اذا
المنى مفعوض بانى من حيث ان الجنبة في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الراي والثاني
ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فاقم ماخذ من قام والتيمم فعل منه والريحان بمعنى الثبت
المشهور ذا الرزق ماخذ وتمن الروح والراحة ولم يوجد في اللغة تركيب لراجع الياء والحاء فالريح اصله الروح
ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام فعنوانها بجهات
الحسن ولم يفصل في القسم الثاني او ومنه في العبارة دا وردا بالكلمتين المتكررتين حاتجد معناهما وبالمتجانسين
بالمعرفة بهما وبالمختلفين مما يعم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهته قوله كما اذا قلت اورد مثالا من عند نفسه مكرر الوقوع ليطلع
الاخرى في احد هو اصلها الخمسة وقد تناقش في عد الخامس من ردا لعجز على الصدر اولا صدارة للحشو المصراع الثاني
والرواية في مشتهر بفتح الهاء من اشتهر الناس بكذا وقد جاء اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان لا
يرجع الصدر ويتجر الى الابتذار اي لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا
احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله ومن جهات الحسن القلب على قسمين قلب الكل وهو ان يكون
حرف احد اللفظين معكوسة الترتيب تماما في اللفظ الآخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب
بعض حروفه في الآخر كالعورات جمع عورة بمعنى العلة البينة والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال العلو

مخصوص يعرف تفصيله بتقدير انواع المعتبرة فمنها التام وذلك بان يتفقا في حروفها وحركاتها وسكناتها
انما يجمعان في المعنى والرحمة الاولى صار الدار والثانية بمعنى الواسطة ومنها الناقص وهو ان يختلف ا...
في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون الصورة قيل اراد الصورة النوعية فان الحروف
انواع متميزة بالصورة النوعية بالمعنى دون الحروف وبما وان كان قريبا بحسب المعنى الا ان فهمه من عبا...
بعيد جدا وقيل اراد بالصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سيأتي وا...
اختلفا في الهيئة والصورة معا كقولك هلها على صيغة الامر ولاهام لنا فليس بتام فان اعتبر في ا...
ان لا يكون فيه اختلاف الصور اصلا كما يظهر من العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص
اختلاف الهيئة دون الصورة سواء كانت مختلفة اولا كان ناقصا ثم ان الاختلاف البرد والـ...
بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصياد والشرك بمعنى الاشراك
انما هو بحسب اختلاف السين فتحا وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط
من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان اطراف المسند لما
في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا الا ترى من قلد لك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك
متفقين في المادة مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك خفي لا يشتبك عليك نفي عدهما من المختلفين
الهيئة فقط قوله وهو ان يختلفا بزيادة حرف وذلك اما في الاول كقولك حالي لمالي او في الوسط نحو
ادحظي وجنى جهدي اي اجتهادي وسعي وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف بينهما الا بزياد
رهاء او في الآخر نحو هاس كاسب الاول اسم فاعل من كساه مكسوة قوله التجنيس المضارع والمطرف
اي سميه بانهما مشتبه في قبل المضارع أن يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين ولقاربهما المخرج معتبر
الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدرس من درس الكلام اذا السند وطاس من طمس الطريق
درس والمجي يقال ... دبني كتي بيل طاس واما في الوسط نحو مصيبة هو ما يرمي في النار وحسب وهو ما يو...
من المفاخر واما في الآخر كت بمعنى قرب ... وهو اما بمعنى الصرف يقال كتمه من الامر اي صرفه او بمعنى سعو...
البطن ا... سبع فالاكتم يطلق على البطن والسيحان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم في الآخر بل ورد مثال من
المتخالفين بحرفين في الوسط ومعنى حششني جعلتني حسيس الحظ والقدر قوله وهو ان يختلفا مع اتفاق
هذه العبارة شيئا من الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله يسمى تجنيس التصحيف وذلك لا...
قد يصحف احدهما بالآخر ويسمى تجنيس خط ايضا لتشابههما في صورة الخط الا ان التجنيس تصحيفي والخطي وهو ان
يتشابه اللفظان في الكتابة يوجد في غير اللاحق ايضا وبالعكس وهو الاف وقوله اذا ورد على نحو هو...

باه او رضوى والبهمى الارض المستوية ابو شبين اى ذو شبين رخا المنقلب اى رجع فيه قوم منه ناقته بالاستار
سورة واورده الهمزة وام في هذه التشبيهات تجاهلا واظهار التحيرة في وصفها لشدة البعد وقدم الكلام في قول
رجيته والآية المذكورة فان قلت قد سبق في علم المعاني بحث التجاهل وانه من سحر البلاغة فكيف بعد من
وجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه باب الاطناب مطلقا
قيل بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحالة في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية
مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا في البلاغة واذا اتى به في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجبا حسنا
خارجا عن البلاغة قوله ومنه الاعتراض نبه بذكر الادراج على انه يجب ان يكون في اثناء كلام واحد او بين كلامين
متصلين معنى كما اشعر به الجنشوا ايضا ونبه باطلاق قوله بما يتم المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من
الاعراب ام لا وغير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسدها وهو حال من صوب الربيع وهو تردد المطر ونية
اعترض بها بين الفعل وفاعله دفعا الايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام
فعله ان يدوم ثلث نهارها او ثلث الليل وقوله وما عمري على تهين جملة دفعت معترضة مع الواو من القسم وجوابه
للتأكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكارع جمع الكراع وهو اسم لجمع الخيل والمراد ههنا حماة الناس وقوله زال
يحيى اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله اوان يفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه للتنبيه على ان فعلهم
اعني اتيانهم بمثل القران غير معدود لهم وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله
لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم به عليه وكلمة لا في لا اقسم مزيدة
ومواقع النجوم منها مساقطها ومغاربها قوله الا بحري كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاوة ومآل القدر
وذلك لا نهبه الدنيا اى الناس لكثرتهم يخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا ويرتفقون بحالة مقدارا وقولا معنى تهنيهم
به وفاعل توضح مستتر راجع الى قوله تهنئة اى يوضح لك ما ذكرناه قوله الى قوله اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة لم
ربما يفهم من ذكر الاعمار فيها دون الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع المنفعيات الغاية
قوله مثل ما   فانهما يتقاربان في المعنى فلو نزوف وكذا غاض وغيض على ان الاول متعد والثاني مشدد ودونه يقصر
وغيض على البناء للمفعول فيهما لكان انسب بما تقدم في الآية ولا شك ان تماثل اللفظ ولا تقليله اذا صار فما يرفعها او
ما حسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرها ههنا تعسف ظاهر قوله ويتفرع عليها
هي على تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد
تجريان فيها   غيرها ايضا   ومنه القسم الثاني اى الراجع الى اللفظ التجنيس فسره بتشابه المتكلمين في اللفظ
والمراد بالمتكلمين معنى المتلفظين لجواز ان تركيب احد المتجانسين كما ستذكره والمراد بتشابههما تشبيههما على وجه

اتى البنا بهم بسبب السلطان ملابس حمراء من الدماء والمعنى التقريب بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى

هو الجلوس والاستقرار فاذا استوى ثابت ومن هو كرسى على الفلك لكنه ممتنع فى حقه تعالى فظهر ان المراد اما استيلاؤه

عليه مجاز كما يقال استوى عمر على العراق اى الاستوى عليه واما الملك على طريق الكناية والمعنى التقريب بقوله والارض

جميعا قبضته الخ هو ان الارض مقبوضة فى كفه وان السموات مطويات بيده اليمنى وما لم يكن الجوارح فى حقه تعالى وحيث ان تحمل

القبضة على معنى القليل المستحقر واليمين على القدرة القاهرة او تحمل الكلام من باب التمثيل والتصوير لا مقدارة لي تعالى

عليها وكونها تحت تصرفه كيف شاء والامر احسن ومتشابهات القران كاليد والوجه واتيان الرب والمجئ الى غير ذلك مما لا يصح

معناه من هو القبيل اى من باب الايهام يتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التى لا يعلمها الا

الله والراسخون فى العلم على مذهب المختار عند جمهور المتاخرين اولا يعلمها الا الله وحده على راى اكثر السلف وانما قال و

اكثر المتشابهات لان بعضها مما يتساق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف بتقديره كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد

المدح بما يشبه الذم لم يفسر لانه استغنى باسمه عن تفسيره وقوله هو البدر لسان لعقبه مدح فلما عقبته باداة الاستثناء ايهم

السامع قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح اذى تاكيد ذلك المدح بما يشبه

الذم تاكيدا ما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم تجد له سبيلا وكلمة الا ههنا للانقطاع بمعنى الاستدراك لتوى مستعار

له ولكن صحيح فيه وقد يوكد للذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجرى مثل

هذا التاكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقول تعم ولا تنكحوا ما نكح اباءكم الا ما قد سلف فانه تعلق بانكح اى لا تحل لكم ما نكح

اباءكم غير ما سلف ما بدا ان امكنكم قوله ومنه ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اى احتمالا على سواء فلا يتناول

الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف اى كونهما متضادين حتى قال فانهم يحسب كون

احدهما مدحا والاخر ذما كما روى عن بشار انه قال خاط لى عمرو قبائه ليت عينيه سواء قلت بيتا ليس يدرى امديح

ام هجا فان قولى ليت عينيه سواء يحتمل ان يتمنى له اعمى تساوى العينين فى الابصار وتمنى تساويهما فى العمى

قوله والمتشابهات من العرله مدخل فى هذا النوع باعتبار يعنى باعتبار احتمالهما معنيين مختلفين وان لم يكونا متساوين

فى الاحتمال ولا متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما قوله لا رحب بشبه بالتجاهل ذلك لوروده فى كلام تعالى

والقدس قوله اذاك اى اذاك الحمار الوحشى الموصوف بالابيات السابقة يشبه ناقتى ام ثور تحشه بالوشى اكرمه اسنى

منقش دابه منهوش والذان مختلفة يقال وشيت الثوب وشيا اى   والكراع مستدق الساق من

الغنم والبقر وتمامه سنع الخد غادنا سفط شيب والمنع الاسودا   الى بذيب عددها والناشط الخارج من ارض

الى اخرى كيف اطا والشيب المسن من ثيران الوحش الذى انتهى اسنانه وقال بعد عدة ابيات اذاك ام خاصبت ناولى

مرتعه ابو بلاس الس وهو متقلب اى اذاك الثور الوحشى يشبه ناقتى ام خاصبته اى ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر طنبوباه

ارضيهم مصطفاه له ومرتعا مجر ومسكناه فيها بل زاد في ابياتها مع فيها تحت التفرقة حالية له فقد جمع الفعل في حكم واحد ثم قسم في
للبيت الثاني بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق الى الزرع وعبر عن
المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توفيقا في العبارة بينها وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا وقسم في البيت
الاول صفة للممدوحين الى جزء الاعداء ثم جمعها في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجايا اي الغريزة التي
جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق قوله ومنه الجمع مع التفريق
والتقسيم لم يفسر مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما اذا قلت على الخطاب الى ان الامثال من استوارة وقد جمع
فيه محيا الحبيب وبال المرء الامتثال اي تكدر البال واضاف الى الباب اختلال الحال قوله فذلك ان تلحق بهذا القبيل
اي بالجمع مع التفسير فيني والتقسيم فان قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جمع بجميع اهل الموقف في انها يوم ياتي الله اي امره
وقوله فمنهم شقي وسعيد تفريق والقاع مباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك
قال ذلك ان تلحقه بهذا القبيل ولم يقل ومنه وقوله واما الذين شقوا واما الذين سعدوا تقسيم او قد اضيف فيه
اي كل فريق من الشقي والسعيد ماله من عذاب النار ونعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما شاء ربك مجرى على ظاهره في
حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعيم الجنة كسبحانه
وتعالى ورضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره كما في الاول عقب
بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثنائين اذ قد نصبت القرينة على اجراء الثاني
على اجراء الثاني على خلاف ظاهره واما يقال من ان الثاني ايضا مجرى على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان
وان شقوا بالمعاصي قد فارقوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة فيها فالخلود في زمان لما
ينقص باخره ينقض اوله ايضا فليس بشيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يلزم السعداء ان
من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول بعضهم فيها بعضا جعل الفساق خالدين في الاشقياء او من السعداء باعتبارين
خلاف ظاهر الاية او قد فرق بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان استثناء الاول
كالثاني لان اهل النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ونوع الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار بل ينقلون من
نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا
الى العقل بحسب التبادر الى الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول
اي يذكر ذلك اللفظ لا يراد المعنى القريب بل يوهم السامع في ابتداء الحال الى ان يظهر له في المآل او بالتامل او بالقرينة المتاخرة
ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه ارتكاب العدوى على الافراس الدهم اي السود
من قولهم فرس ادهم اي اسود مع ان المراد نعت الدهم بالدهم اي القيود الحديد ووصفها على ارجلهم كما يدل عليه قوله حلعنا علهم

في التقمير والاخبار يحتمله هو اسم فاعل من رابنه والدال اسم فاعل من قلوب الناقه وقعت بها السبر تهار دبدابوم
اي التعقيد فذلك الراي الرسم اي اثر الدار وعبرة السقط اي عبرة ما لتساقط على الرسوم من المطر والاولى ان يسمى القسم الثاني
ابهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما يكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حروف الهجاء وبالنون والراء الحروف المخصوصة
بالسقوط انقطاع النقطة على الحرف قوله وهي ان تزاوج اي توقع ازدواجا بين المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء بان
ترتب امرا واحدا على كل منهما كالترتيب التجري على الشرط اعني التناهي لجاج الهوى اي ازدياده ولزومه وعلى الجزاء اعني
اصاخ اي المحبوب الى الواشي اي النمام الذي يشيع الحديث ويزينه لجاج الهجرة قوله واللف وحد الضمير الراجع الى اللف
والنشر لانهما معا نوع من المحسنات المعنوية وقال بعض مشايخ الفضلاء بالاول لظهور حزازة ان اللف والنشر في الاكثر
ايضا كقوله يعمل المدام من ... في معقلية وجبينه ووردته والذكر يتناول الاجمالي كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى والتفصيلي وح قد يكون النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت المذكور وفي قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله وكيف اسلوا وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
وقد يكون مشوشا قوله من غير تعيين صفة لمصدر يتبعهما انها ... كما بينا لا تعيين ولو مفعول له اي ترك التعيين لا يقال قد تعين
الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من باب اللف والنشر لانا نقول ذلك التعيين انما هو بحسب المعنى
دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظيا قوله وبهوان ... بين شيئين
متباعدا اي نوع واحد اي في امر على جمعهما ورواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيل اوله علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب فالهمزة مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ
هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجده اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة قوله الآية فمثال الاول ومثال
شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد اعني زينة الحيوة الدنيا كما ان البيت مثال للثاني وما هو الاكثر في حكم واحد
فالتمثيل بالعكس قوله بينهما تباينا لما وقع الشاعر بين علة العام ونوال الامير وهما من نوع واحد تباينا لكون
الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين قوله ثم تضيف اي تنسب الى حكم واحد من الجزئين والاجزاء على التعيين ما هو له
عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من اين التعيين
قوله فهذا طويل وهذه قصير فان كل واحد يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئين قوله لا بأس قلت من حيث ان
اصل الاسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يقصر في قصد
التعيين قوله فانه شبه الصدغ والحلق بالمسك فجمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد من قوله الا
تحت الامور حكم يشملها ثم تقسم اي توقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة فان تضيف الى كل منها ما هو له عند
ذ المصطاف موضع الاقامة بالصيف المرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله حتى كونها خالصة المدح او لم يرد يكون الضم

سواء كان هناك تناسب ولا كما بين الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة مثلا ولا بعد في الكلام من تقدير معطوف
يقع في مقابلة او اكثر اي بين ضديهما او اضدادها قوله ثم اذا شرطت ههنا اي اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او
اكثر شرطا اي قيدا اعتبرت ضده فذلك اي تعتبر هناك اي فيما بين ضديهما واضدادها وعلى هذا يخرج عن المقابلة
نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر في الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل
المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين
ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان لما عرفت قوله اعطى
اي حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اي دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره لليسرى
فسنهيئه لليسرى اي ستلطف به وتوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عنده قوله واستغنى اي زهد فيما عند الله
كان مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا الاعتبار اي بكون الاستغناء
مستتبعا لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره للعسرى سنخذله حتى يكون الطاعة اعسر شيء عليه او
سمي طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسر وطريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسر قوله وهو التفسير تارة
اي ان التعبير بالعسرى تفسير في المعنى قوله وهي ان   التي تلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك
الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة
وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه
للتعبير به عنه والاقتراح السؤال على الارتجال ونجد مجزوم جوابا للامر اجاد الشيء جعله جيدا اي خيطوا عبر عنه لوقوعه في
صحبة اطبخ عنه تحقيقا واما قوله تعالى صبغة الله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله دفع في صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا
حقا فعل المسلمين قوله اصبغنا الله بالايمان صبغة فطهرنا به تطهير الامثل صبغكم وتطهيركم بها النصارى وجزاء الاعتداء عدل قطعا
فجعله اعتداء مشاكلة والمكر الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على فعله تعالى الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق
لفظ النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة وفي قوله اليهود يد الله مغلولة قوله ومع
علمت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يكن ههنا المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا على الكناية
كما مر فلا اشكال واطلاق السيئة وجزائها مشاكلة ايضا وقد يقال هو سيئة في اللغة حقيقة لانها ساءت بسوءه اي جزائه
قوله وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذلك على قسمين الاول ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر
بحسبان وقول البحتري في صفة الابل الانضاء كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والثاني ان يذكر معان غير متشابهة
بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول الهوى وحرف هي ناقة ضامرة كنون اي حوت في الصغر والنحافة اي كحرف النون

والفضل الباهر اي الغالب على كثير من العلوم لان غاية كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودي الى تصديق النبي
عزم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى على اسوا حالا منه وذلك لجلالة المعنى لباته ولكثرة الناهبين من جوانبه
واركانه والضيم الظلم والجور مني اي ابتلي وسامه خسفا اي اولاه ذلك وكلفه مشقة واشار الى قلة معين به بقوله ابن جهد له
قواعد لو سنحس هو عليها وربب لسوا مدا اي امثله يستشهد عليه بها ومن له عدو وادرسوما تكتسب بها النظرة ووضع
له اصولا وقواعد بنى عليها مسائله الفرعية وجمع الحجى وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه الكلية واشار الى
كثرة تفرقه في ايدى المنقلبة بقوله وسمر لك والرجل جمع رجال والخيل الفرسان قوله علم اي هو علم ايادي سبا اولا
وسبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا في البلاد لحوق غسان بالشام وانمار
يثرب والازد بعمان وصار واعلاه في التوقف فيقال ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا ايدي سبا والصبا ريح تهب
من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها قوله بل تفصح اي انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز و
الصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وعدو عدا اي عد غيرها في كرتا رة بعد اخرى
فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدراك عما انتهى به هذا
العلم من التضييع والتفرق اي لم يوفق الله سبحانه ولكن جمع متفرقاته واصلاح شانه احدا قبل لكنه عسى ان
توفيني لذلك حيث وفقني بتحريك العزم فيه فاقوم بما هو حقه على ما ينبغي واو من شرط جزاءه عسى والجملة خبر
لكن وان يعطي قد صحح في بعض النسخ الرواية عن صيغة المبني للمفعول ومن مثل اعطى القوس باريها اي ناحيها ومصلحها
بفرسه في فيض الشي الى من يعارفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة ايضا واذ قد تقرر ان مرجع البلاغة
على المعاني والبيان وبنوعي الفصاحة المعنوية واللفظية والحلة ازار ورداء ولا يطلق على ثوب واحد قوله لعقد
تحسين الكلام بيد ان تلك الوجوه بعيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو سبب وافي للكلام البليغ
الفصيح يدل على ذلك قوله ويرقيه اعلى درجات الحسن وفي قوله فلا علينا اي لا باس علينا ولا حرج علينا ان
الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام ما يقتضيه الحال ذكره او لو كانت كذلك لوجب عليه
ان يفصلها بين اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يحمل الاحسان في حد علم البديع على المحسنات البديعية لما حققناه هناك فذكر
للمطابقة والتجنيس في اساس الآية من حيث النظر على علم البديع على سبيل الاستطراد والتبعية كما اشير اليه قوله
وهي ان يجمع بين متضادين اي متقابلين في الجملة وانما سمي الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما
من طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على حذو واحد على طبق الآخر في وقفه في الابطاء والاضحاك مطابقة ولهذا بين
الاماتة والاحياء وبين الابناء والنزع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك في الكناية وبين القلة والكثرة و
بين الايقاظ والرقود قوله ان يجمع بين الشيئين متوافقين لم يرد بالتوافق بينهما التناسب بل خلاف التضاد سواء

وتفوات السابق في الموضعين بضم التاء المطابق للرواية والرواية المعول عليها وجعله من التسابق بحذف احدى التائين
تائي المضارع وهم قوله اسبق الى قلبك اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية
اي صليبة مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم ليست مما احدثه المولدون او اخطأت فيه العامة جارية على قوانين
اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة اي الكراهة في السمع يقال شيء بشيع اي كريه الطعم وعذبة
اللسان بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ولدر شان التنزيل تعجب من شأنه واشتماله على
على نكت لا تخفى ولذلك نبه بقوله لا يتأمل العالم الخ واراد به التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست مختصة بهذه الآية بل
هي عامة للآيات ومن الآية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من الثلث قوله لا تسع اي تلك اللطائف الحصر بنصب
الحصر ويروى برفعه وبذكير الفعل اي لا يسع الحصر تلك اللطائف قوله لان المقصود اي لم اذكر جميع ما ادركت من
اللطائف فيها لان المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد والتنبيه اي الى كيفية اجتناء ثمرات العلمين والى ان لا علم في باب
التفسير بعد علم اصول الدين اي الكلام اولا بد منه في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة
معاني القرآن واقراء منهما اي من هذين العلمين ويروى منه اي علم المعاني والبيان والظرفان اعلى في باب التفسير و
بعد علم الاصول متعلقان باقرأ من كل علم في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من
لا علم ولفظ اقراء وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا لاسمها محلا والخبر محذوف كما على رواية النصب بالوصف
قوله ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية المتحلي وتوصل بها الى ادراك
نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته قوله
وهو الذي وحد الضمير لانه راجع الى علم المعاني فان البيان كشعبة منه او الى علم المعاني والبيان اعني لم يقدر لفظ العلم
مفردا مضافا اليهما كما قررناه آنفا على رواية منه بدل منهما وفوقية كلام رب العزة حقه من البلاغة من حيث انه
حيز فوقه في اعلى طبقاتها والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره بمرجح اقوى والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره
وقيل التأويل واحد وسمى التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق اية والتأويل
ما يتعلق بالدراية ورونق السيف ماؤه وحسنه ورونق الضحى قد صمت حقها اي حرمة ومنعة من صانه حقه اي
ظلمه ونقصه واستلبت على صيغة المبني للمفعول من السلبية الشيء اذا اخذته منه جفنه قوله ان وقعت بفتح الثمرة اي
لان وقعت اوبان وقعت فاخذوا بها اي سلكوا بها في ماخذ اي مسالك مردودة حملوها على محامل اي
معان غير مقصودة والعويل رفع الصوت بالبكاء وهو ويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان على دخل من كذا اي
اي يقول يا ويلي من امر كذا اكان الا بات بسبب ما خذهم ترفع اصواتها بالنداء وبسبب محاملهم يقول يا ويلاه من هذه
الحملة قوله ثم مع متعلق بلا فري اي مع ما اثبت بهذا العلم اي علم البلاغة المتناول للعلمين من الشرف البسط

ولم يقل يا ايتها الارض مع كثرته في نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة
التي لا تناسب ذلك المقام واختار لفظ الارض مع كثرته حضورا وادور في الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من
الخضراء والمظلة وفي اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للارض وانما كان حظ
التجانس بين ابلعي واقلعي اوفر لان همزة الوصل ان اعتبرت تشاركا في عدد الحروف والا فالخلاف بالحاق ابلعي
والتشبيه على فنها خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لنكت علم المعاني قوله ان لا يستلزم قوله
نظرا الى مقام ورود الامر ينبغي ان اطلاق ابلعي عن ذكر المفعول في مقام عظمة الآمر المهيب وكمال انقياد المأمور يقتضي
ان تبلع الارض كل ما كان عليها من الحيوان وغيرها ولما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك
السماء عن ارسالها الماء اخذا بذكر متعلق اقلعي اختصارا عن الحشو المستغنى عنه قوله وهو اي الاختصار للاحتراز عن
الحشو هو السبب في ترك ذكر حصول المأمور به بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد يغني عن ذكره الذي ربما يوهم
امكان المخالفة قوله والاستغناء بحرف النداء عن ذلك اما لان اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب
الكوفيين واما لانها تغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير يا سموات على يا سموتي مع كونه انسب باخواته المبنية
للمفعول اعتبار الكون الفعل المقابل للاستواء اعني الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للفاعل في قوله
وهي تجري بهم مع ان السموات اخصر من سموتي واختير المصدر اعني بعدا على ليبعد القوم طلبا للتاكيد بالمعنى الفعل بالمصدر مع
الاختصار في العبارة وهو نزول بعدا وحده منزلة ليبعد والبعد مع فائدة اخرى هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر
اللام واطلاق الظلم عن مقيداته في مقام المبالغة يتناول كل نوع حتى دخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على
فظاعة سوء اختيارهم في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله جريا
تعليل لعدم التقدير وقصد التعليل جريا او لعدم مقيدا بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى الجزئي على مقتضى اللازم
فمن كان مأمورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في الارض والسماء حيث شبهتا بالعقلاء ثم سلك معهما
الطريقة التي سلك معه قوله لابتداء الطوفان منها اي من الارض حيث فار تنورها اولا قوله واتبعها اي وجعل
قوله وغيض الماء تابعا لامر الارض والسماء لاتصاله بصفته المادي بينه وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان كان
في الآية مطلقا لان ابتلاع الارض ماءها فهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اي اتبع غيض الماء ما هو المقصود
الاصلي من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة التاخرة عنه في ثم ضمنت القصة بالتعريض الذي
تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع
التشبيه والمجاز والكناية قوله ملحقة مبنية هما على حقيقة المفعول به في نسخ الرواية والا فالنسخ لا عوجاج والركاكة النظر
جملة فاستوك والمراد بالحط من رد الكلام وارتادة طلبه قوله بل اذا جربت اعرابا عن قوله لا تعقيد ولفظ

باعتبار جعل وصفه لان معناه المراد ههنا اعني غور الماء فانه من خواص المشبه به اعني الغذاء قوله للتشبيه المقدم ذكره
اي التشبيه الثاني وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ في نفاذ المعنى باعتبار جوهره استعارة لغور الماء باعتبار صورة
اعني كونه صيغة امر استعارة اخرى لتكوين المراد باعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعني الاستعارة المكنية
في المنادى فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لما شبه اليه واما جعل النداء استعارة تصريحية
تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه فقوله لتشبيهها لانفعال الماء بالارض باضافة الملك بالملك وفيه
تصريح بان المجاز ههنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على اختصاص الملك بالمالك لا عقلي في التشبيه الاضافية كما توهم و
وهذا جعل الخطاب قرينة ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله
للتشبيه بينهما في عدم ما كان يعني ما كان من المطر او الفعل قوله ممثل بالتقدم في الحق يريد ان الامر ههنا ايضا على
سبيل الاستعارة للمشبه المقدم ذكره هو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح الاستعارة
النداء قوله ثم قال وغيض يريد ان الفعل او اغنين للفاعل بصيغة التشبيع فذلك ان ترك ذكره وبني الفعل
للمفعول او تدبر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة المبني للفاعل وهذا اي ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص
الصولة التي هي الفعل بموجدها قوله وقال بعدا عطف على استوت السفينة وقوله سلوكا مفعول له لعدم التصريح اي ترك
التصريح بفاعل هذه الافعال كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور الجريان لسبيل الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير اللام
اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تتاتى الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون
لتسوية في بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون غير الاسلوب حيث لم يقل واستوت السفينة لان
الفعل ههنا كان مبنيا للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة في وافرادها السفينة باره تا سلسلة الى المفعول وفي افراده
الفاعل اي الاغيض ونحوه عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان من سلك مسلكهم
يستحقون مثل هذا الهلاك والدعاء عليهم وانما قال التقسيم لا غير لان مضمون التكذيب راجعة اليهم لاحقة بهم لا تتعداهم
اي غيرهم وقوله حنقهم مصدر حنق وانما كان حنقهم اظهار المكان السخط ولجه استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك
بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم باستحقاقهم وبابه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه عطف على
مكان السخط اي واظهار لان قيامه الطوفان بتلك الصورة الهائلة في اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به
تعليق الحكم بوصف مناسب قوله وهو النظر في فايدة كل كلمة منها اي في الاية والمراد بيان الخواص المستفادة
من مفرداتها باعتبار رتبتها واقعة فيها فكثرة استعمال يا بسبب اختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد المنادى
سبب لاختيارها على اي الهمزة وانوه النفلية والجبروت الكبرياء والقهر وهو اي الامر الذي يستدعيه مقام اظهار
العظمة بقبال تهاون بها اي النخوة واضافة الارض بالنسبة الحقيقية تشريفا للارض وتكريما وحمل فيه ليتها امدادا للنهاد

كانهما تسمية واحدة كما ينبه عليه وقوله في تكون المقصود متعلق بانبا فدو اشارة الى وجه الشبه وهو تكون
المقصود مما تعلق به سريعا مع غاية السهولة على الفاعل وقوله تصوير تعليل لبناء الكلام على التشبيهين اى
بنى الكلام عليهما تصويرا لاقتداره العظيم وان السموات الخ وانما صح عطف هذه الاجرام على السموات والارض
لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء في موقع الحال من المستتر في بالغة وتختم بدل المجهود
عطف على جوبا تقياد وتصور واعطف على عرفوه والضمير في سداد فيها للمهابة والا فينبغي جمع فناء الدار و
الكاف في كما يلوح وكذا يرد للقران وقوله لا تلتفي تاكيد وتقرير لما تقدمه وقوله لا شارة ليس معمولا للتبليغ
والا لوجب تعديته على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا وبعد الانتصار متعلق بالخبر قوله ثم بنى على التشبيه هنا ارادة
مجموع التشبيهين المذكورين وليس بالنهم من هنا النظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به قوله بنى اعني
قوله فقال جل وعلا الخ مبنيا عليهما بل يكفي بناء البعض عليهما اذا لم يكن الكلام مبنيا فقوله مجاز مرسل
عن الارادة كانه قيل يريد ان يريد ما انفجر من الارض وان ينقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز لان الارادة
سبب لوقوع القول في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز
كون المقول له خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول شئ متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال له قول وخطاب الارض
والسماء على سبيل الاستعارة بالكناية مبني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة
فانه اثبت ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب والنداء وقد يقال ارادوا ان الاستعارة ههنا
تصريحية تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب
وليس بشيء اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا متبوعا على ان قوله
للشبه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على فقال او ثم قال وان لم يكن
هو والا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ما مر ولا محذور
في ذلك اذ لا التباس في شئ منها كما ترى ولا يجوز عطفه على بنى الكلام ولا على ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل
الاستعارة للشبه المتقدم ذكره ثمة تفسير قوله ثم بنى تشبيه بالشبه وجعل البلع مستعارا لنشف الارض الماء كما في
الكشاف اولى من ما ذكره اولا فعل الارض من [illegible] واما [illegible] للتشخص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع
حقيقة فيه واما قولك بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف
فيكون البلع استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كما في ينقضون
عهد الله واما عنده فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كالانبات في انبت الربيع وهو بعيد او يجعل مستعارا لامر
متوهم كما في نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء دون البلع باعتبار

محذوف المضاف فيه حصل الثاني بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار كالمتمم
معتدا والمراد بالشيئين هما في اشعار البيت عمر وابو بكر وانما نفي المماثلة قصدا الى اثبات التضاد لانهما كانا على تقوية احكام
الدين وهذين قد اجتمعا على اشادة المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع انعطاف اي الميل عن سواء الطريق
ومنه معطف الوادي والمنار العلم ينصب علامة للطريق يقال بعث للشي اي علمته تبينا والوجه بكسر الواو وضمها الجهة
التي يتوجه اليها والطبة النية والمنزل الذي يطوي اليه الطريق يقول مضى لطيبة اي لنيته التي انتواها وبالحدث عنا طيبة اي
المنزل الذي انتواه واذا وقفت على البلاغة وعلى المعنوية واللفظية وانا اذكر الظان يقال فاما
اذكر جوابا لا وقد وقفت على ما في البقرة انسخ ذا الاعوجاج مقربه بحدسه وقد فصل المص في هذه الاية ما ذكره صاحب
الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا وما عسى معقول الكشف وليس تاملة ما اي الكشف لك في هذه الآية الحجاب الذي
لستر وجوه البلاغة والفصاحة هنا وكلمة عسى مشعرة اشعارا بان يكون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب ام مختل
في الجملة لانك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان يختل تلك الوجوه بلا حجاب قوله ثم ان ساعدك يعني
انك بعد مشاهدة الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق ادركت من هذه الآية الاعجاز الذي ادرك من
تحدوا بها وهو اشارة الى ما سبق من ان البلاغة وجوها ملتبس يكشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق
وما روي انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون لا ننزلها حتى تطلع على ما هو افصح منها وكانوا العاقدين
في الفصحية ما تنزل من ايات القرآن حتى نزلت هذه فلم يبق لهم طريق الى العناد وادعوا لها فقوله ما قد ادرك من تحدوا
بها اشارة الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف
البيانية اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض
والظ انه عطف على ما بعد من وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فيقول خبر لقوله اما النظر وفيه تسامح يتغير بالمقصود
قوله ان يبين معنى اردنا اي معنى هذا الكلام الخ وقوله فان ذا ابلغ من ان يقال فردوناه وحبس على ذلك فالقطع
نقاض حقيقي فاستعيرت والطوفان المطر والماء الغالب يعني كل شي يقال غاض الماء اذا قل وغار وغاضه الله
يتعدي ولا يتعدي والوجود ذي حبل بالمعصول وقوله اتقينا عطف على اردنا وقوله بني الكلام جواب لما اراد قوله
على تشبيه المراد اي المراد منه اعني الذي اريد منه ان يتعلق به فعل وهو ههنا الارض والسماء فحذف الجار واوصل
الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشترك فان اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض او السماء بالمامور
المور الذي لا يتاتى منه لكمال خوفه من اثام العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتي قوله وتشبيه تكوين
المراد اراد بلفظ المراد هنا معناه الظ اعني ما اريد من ان المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع و
التخالف معنى المراد في الموضعين اعاد الظ وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد صيغة الامر ونسخة للتشبيه الاول

سلامته مع طول صدا عن التناقض ومن استحالة على العيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز لا سادس لها يعقوب
منها ما اختاره كما قرره هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة تردد
السامع في امر الفصاحة بهاما وانها تناسب لذلك ان يصدر بكلمة اما ثم انه قسم ما اطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين
وقسم كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص
الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي لقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته
وذهبت لبادئه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها
عربية اصلية علامة تعرف بها واراد بكون الكلمة ادور على السنتهم واكثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها
لا ان يكون هناك كلمة اخرى بين اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب كذا اراد بقوله اجرى ان يكون
الكلمة جارية جريانا على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد
من لا يكون عربيا محضا واما احدثه المولدون كالتراجيد والطوب الآجر الذي هو معرب وما خلطت فيه العامة
كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عربيتها من الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها متتابعة ثقلا متناهيا او غير
متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود والتنزل
والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه في
الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه والورى فان هذا التكرار
مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله ... فتحه قوله ان يغير صاحبه فذلك اي يجعل فذلك
عاثرا من العثار معرفه اي في موضع تصرف فذلك وشك طريقك اي الحيلة فاسلك ويوعر مذهبك
اي الحيل موضع ذهاب نحو المعنى وعرا اي صعبا شديدا المسلك حتى يقسم اي صاحب الكلام بما فعله
ونوزعه وشعب ظنك بما هو مراده بحيث يحسن في التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله مدح به ابراهيم
بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان وحصل معناه ليس مثل الممدوح في الناس فضل
والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما بما خبري والا مملكا
استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي ابو ام المملك مبتدأ وابوه اي ابو الممدوح خبره وقد فصل
بينهما بالحي لما فصل بالخبر بين حي وصفه اعني يقاربه فاجتماع هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار الكلام
معقدا بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم بصعبة قوله اوكقولك الى تمام هو في مادربا دواته بابك خرجاني زمان المعتصم
بالله فصلب بابك بعد صلب ابيه فقال ذهبت الاغصان من برجاء بها اي صار بابك جاز ما دربا زمانيا اي هو
بعين بابك تابع المصلوب للاول في كبد السماء اي جوبها ولم يكن ذلك التالي كاثنين اي كثاني اثنين فحذف

نادر ايضا لما اشرنا اليه من قوله خواص التراكيب قوله ولها اعني ما البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من حد بلاغة
المتكلم اعني كون الكلام بحيث في فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم تراعي
تارك طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما او ما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب بينهما تفوت
الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في
معرفة انواع التشبيهات والمجاز والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان الجد والاحاطة بقواعد
هذين العلمين المذكورين لا يبعد فيه لك بل لا بد معها من فضل الهي وحد بليغ ومع ذلك ايضا هناك مراتب من الرعاية والايراد التي
لا يفي بها علم البشر اصلا ولا تدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه
المرتبة يشتمل على شيئين الاولين ان الطرف الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزه اياه و الثاني
ما يقرب الاعلى اعني المراتب العلية التي يعجز القوى البشرية عنها ايضا الا ترى ان الايات الكلام المجيد ما يسير باني في من الطرف
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة لعد احسن من قال دربيان ودر فصاحت كي بود يكسان
سخن گرچه گوینده بود چون حافظ اصمعي دركلام ايزد بيچون كه وحي منزلست كي بود تبت يدا مانند با ارض ابلعي نظرف هوا ما اوا
الى من البلاغة الكلام اعني قدرا من البلاغة اذا نقص منه التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر
الكتاب فيتوسع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة البشر فقد ظهر بما قررناه لم يرد بوقعه الخواص حقها و
بايراد تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق و
ايراد الوجوه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد ان الاعجاز مع كونه مدركا لها لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه غيرنا سواء كان
بعد التحديد او بتنبيهها وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في تصور الوصف عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة الوزن
في الشعر فانا ندركها لحسن بها وتعجز عن وصفها بغيرنا قوله ويدرك الاعجاز فهدي هو الذوق اي ما يدرك به الاعجاز هو العين
الدرفية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه الطبيعية لا التحديد ولا التعبير على وجه التنبيه ولا امرا اخر يتوصل به الى
ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين وافرا ما يدل
النظري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله ثم للبلاغة يعني ان الاعجاز نفسه وان لم يكن وصفه وكشفه
بحيث يدرك به لكن الامور المؤدية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد تحتجب منك تلقاءها بما تيسر كشفها
واماطة اللثام عنها ليصير مجلوة عليك فيتسرى بذلك في وقفك على ما شاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره
في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم
من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من فرده على اسلوب اسلوب
مباين الاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الاي مثل يؤمنون يعلمون يفعلون او من

مجاز عقلي بل المجاز كله عنده لغوي وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقة ما عند المتكلم و
مخالفته كما مر وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المصنف بالحقيقة والمجاز العقليين فتأمله وقوله بافادة مستلزم
على صيغة اسم المفعول هو الراد انيه ومعناه اللازم وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح
بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومآلها الانتقال عن الملزوم الى اللازم قوله
والا واي الحقيقة في الجملة المفردتية بافادة لازم داخله في الكناية لانها يكون كناية عن النسبة فاذا قلت ... منهما
عن اللزوم فاطردانه افادته بتجاوزها عنه كان كناية عن النسبة واذا قلت كثيف عن اللزوم كان تقدير مجازيها فالحقيقة
في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح والكناية قوله واذ قد عرفنا قد يتوهم انه تاكيد لما قد يد من التعريف و
الصواب بالتحقيق من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت النسبة قوله ووفقنا بعطف عن كمال الاطلاع
بتأييد العطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قيل لما فرغنا
عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب من علم المعاني فان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي
يتوصل بهذين العلمين الى تحصيلها وهي المقصودة فيهما قوله وعرفنا منها اي في الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة
التصريح والكناية قوله ومن الاصلية والتبعية على راي الاصحاب دون راينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية
المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط
لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل ما ليس تمثيله والتمثيل
الاول ما ليس على سبيل الاستعارة قال فنقول البلاغة هي بلوغ المتكلم هذا تفريع لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اي
هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص هنا ما فسره
في صدر المعلومة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس فيه ههنا كما هي تراكيب البلغاء
داخلا في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء مع انهما متغايران مفهوما ومتحدان صدقا لا انهما
متحدان مفهوما فلا يلزم ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري فهو ورده
ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلغاء فيحتاج الى ان يجاب عنه بان معرفة البلاغة بوجه ما لا على
معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب عنه ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب المتكلم وليس بشيء اذ لم تعرف لها خواص
حتى تضاف اليها لا يقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول لا يريد بها انه توفيها حقها بحسب
اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه تعدد تراكيبه مشتملة على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره
استعمالا على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تاديه

وقد سبق تتمة الكلام فيما سلف في الباب الثاني قوله وقع الافصاح بعطفه قوله مبدع لا ينبئه على قوله مدعي بينه وانظر فان اغني معناه مع الافصاح ممولان بالمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين الاصلين اي المجاز والكناية وحصرها بالذكر لانه قد مر فيهما الكلام السلف ورتب فيهما الانواع وذيل الانواع بما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض وفي كل واحد التحرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذي توجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكن له امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ان ما اورده في هذين الاصلين مجموع عند ذوي البصائر وحصلها بحيث لا تتخذ وراء ذلك اي ما ذكره من ابراث كلامه نوع استعمال وقرابة في كلامهم منه السلف اي موضع قدح وطعنت فيهم وفضلاله عليهم لانهم كانوا المخترعين للفن فتعلوا اكثر تقاسيمه القوة البشرية ومهدوا لنا موائد فوائد هم فلا جناح ان نقدرها احسن تقدير ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها وتنقيف اليها ما يزداد به حسنها ورونقها فالفضل لهم ونحن معتقدون بهم ومهتدون بهدايتهم قوله متى كانوا طرف بقوله ان يزل من زل عنه الشئ اذا فاته وانما استوعب ذلك ان نزل ما هو سببه بمن رجى عمره اي امضاه على مهل وكلمة تلك الصفة ما يؤتيهم وقوله لم يتقوا اسنحا ودوا اصول الفن ما يبتني عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يتبنى عليه وهي والضمير في ابوابها وفصولها وتعاريفها للاصول وفي امثلتها وبها التعاريف وحدها او مع الاصول وفي تلفظها وملاحظها للامثلة وفي بها للامثلة ايضا او لملاحظة ومع تشعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه وضمير منها للتشعب او لهذا النوع باعتبار ما فيه من حالاته اعني افانين وقوله فعلوا اجزكانوا مع لوبه عن لفظه قد وادداك طرف بقوله ونصب اي ادراك الاختراع حاصل قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصله من مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمى فذلكة عند البحث ولم يتعرض ههنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها منفتحة مضبوطة وقوله لا نجد الثقة الا بانواع اشارة الى رد الدلالة الذاتية قوله فلا ولى هو الحقيقة في المفرد اراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا ههنا في قوله والثاني هو المجاز في المفرد قوله ولابد اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال يعلم بها ان معناها

يراد القصد او لولاها لم يعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح كان كناية عن بخلاف ما اذا قلته في حمامي واراد الحقيقة في قوله تشتركان في كونهما حقيقتين ما نيتا ولى الحقيقة التي اريد بها معناها وحده اعني الحقيقة الصريحة وما يراد به معناها ومعنى معناها اعني الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة لما يراد بها معناها الاصلي بلا تقيد بعدم ارادة غيره كما اشرنا اليه في حد الحقيقة وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلي مراد في الكناية قطعا وقد مر فيه كلام والمجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المقيد واصلا فيه كما يصرح به اثبات ما هو مختص بالمشبه به في مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على المكنية ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون ما رأينا اشارة الى ما اختياره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده

كونه كناية في اصله وان سمي ح مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه للمعنى

المعرض به كانه المقصود الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول

كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعرض به هو المقصود الاصلي دون المعنى الحقيقي

واذا حققت ما تلوناه علمت ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في

المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهموه وشيدوه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون

حقيقة فيه او مجازا او كناية فان لتشبيدهم هذه تعرض لم تتبعا في التراكيب المستفاد منها على سبيل التبعية كما مرت

وينقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما

عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على المرتبة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريق المجاز بان

يقصد المعنى التعريضي وحده فقولك اذا آذيتني فستعرف او اردت به تهديدهما معا كان على طريقة الكناية الا ان

تهديد المخاطب ح اراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقي واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض

به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا لا حقيقة وللتنبيه على هذا المعنى المراد زاد لفظ على سبيل في

الموضعين فتنبه قوله فتامل اي تامل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه عليه نفس عبارة المثل

فتدبر عنها علقيه يقد يهنك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز

واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصياغة للمعاني مطبقون لنسبة الاطباق على ما ذكره الارباب

البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان ظاهرة واما ارباب البلاغة السليقة منهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى

لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة ويعبرونها في موارد الكلام وان يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المبالغة

لا من البلاغة اي المجازي اقوى واكمل في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها وقوله فاذكر قال من

ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث مثلا

فكانه قيل سهاك غيث منساء نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعلاقة واحدة في الفعل

لم يكن استحالة بل جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الآخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا

بكون المشبه به اكمل يعني وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به وانكار

ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه قوله نظير ما تقدم حكم اولا بان السبب في كون الكناية اوقع من

الايضاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه

بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال فيها ايضا بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه

بغيره مساويا او ملزومه المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من اعم باقيا على عمومه الى الخاص فقد

الصورة ظاهرة ظهورا اما ما في مجرد الحقيقة الصريحة اعني تهديد المخاطب في حده فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصدق
كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهمته من كلامه دام حسب حقيقة
الحال فاستمع لما نذكره قال العلامة صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية
ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ
الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول
من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ
اي جانبه هذه عبارتهما فنقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في
السؤال فلا ينتقض ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما وضعت
له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى حصل بذلك المعنى على آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر
الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور
بمعونة السياق ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب وتلويحه الى الوجه المستفاد من التعريض ولا شك ان
المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريقة الاستقامة لا في جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن
الاثير يدل بتصريحه على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما حرره
بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة فيما لم
يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود كلا من هذه الثلثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه
حقيقة او مجازا او كناية ويدل بسياقه على معنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا
مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي
والمجازي والمكنى عنه تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا عنه والمعنى المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء
الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو
نفي الاسلام عن المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة
الاستعمال في المعنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا بد يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث
لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن

فلان الذي لا يؤدي الى نفيه عن الموصوف مطلقا معرضا بموصوف معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم
يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فيلزم ح القسم الثالث من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية
اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض
بما لم يذكر قوله وذات مسافة قريبة يتناول ما لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة والحاجب
والتشبيه بالبيت [illegible] ان المخافة يقتضي الاخفاء الدال على قرب المسافة والضمير في ابين للشوق وحسبك اي كافيك
في الذهن والابذن في سوى كريم حر قوله عرفان حرمانه من حقي بالكسر واما المخفي فهو من خفاه اي اخفاه قوله كان
اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا اما لانه اذا لم يكن فيه قيد زايد كما في التلويح والرمز على الاسم الدال على
مطلق الاشارة واما لان [illegible] الاسم اذا اطلق تبادر منه الترتب في الظهور وقيل اولى ان يخص الايماء بما فيه نوع خفاء
الخفاء فينبغي اسم الاشارة للباقي قوله وكقول البحتري عطف على كقول الآخر تمام مع تخلل الفاصل الاجنبي اعني
جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظ اقوى من قوله غير خافق السائر من الغيث جايا تي بكرة يقال المحل البلد اذا
انقطع مطره ويبس ارضه من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا ممحل وربما ذلك في الشعر وقوله
كما ترى اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر من الجمع وذلك لانه جعل فيه وجود مسلمة بينهم علة لوجود الكرم فيهم
فلذلك اكثر [illegible] عنهم مع كونه متهم اما في الاول فيدل على كرم الى سعيد بالزيادة المقيدة بحرف الاستقبال
وفي الثاني احاله على رؤيته المخاطب ربما يانه وفي الثالث طلب بسببه اشراف بني حنبل على طريقة الدعاء فيجاز
ان يراد الطلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله انما فضله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكد
ولانه من الظهور بحيث لا نسبة للجميع اليه والذي هو العطاء والجود وصفه راسخة يقتضي اضافة ما يبني لا يوص
فيهما معنى [illegible] فلذلك خوطب خطاب الاثنين يقال يتبدلت الشيء تآخر اي اخذته بدلا من الآخر
والمشهور المحصر والمجالس [illegible] صفه المتكلم على بناء المفعول من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر ومسامحه لو حمه
اي مقداره مستعار من المكان وهم عطفا على افتنا وقوله في افادة متعلق من حيث المعنى بالظرف الى الواقع
خبر المبتدا الفاء التي وقعت جوابا لاما اعني قوله على ما ترى واعلم ان التعريض تارة يكون بان لم يرد بقوله
واردت المخاطب نفع المخاطب انا آخر وبقوله وان لم ترد الا تعيين المخاطب انه يجوز لك ان تريد تارة
بضمير المخاطب معنى او بين مستوف المخاطب وغيره معا فيكون كناية قرينة اخرى غير المخاطب وحده فيكون
مجازا او ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان قولك او يتبين مستوف كلام تدل
عرفا على تهديد المخاطب معه تهديد مفرد آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يعتبر
ههنا القرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على قراين الاحوال لان هذه الصورة

دفع توهم المفارقة عنه قوله معوز تعالى العموم جزاء بذلك هذا بيان لمعنى التوزيع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود
في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز ممدوحه فردا من افراده ولا يحل الصيا دون وقوله تنبيها
تعليل للنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يجوز ممدوحه والمعنى لم يجز شيئا من افراد الجود والا لكان قايما بمحل مباين
مخالف لمحل ساير الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يحل شيئا من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل
واحد من عدم الجواز وعدم الحلول يكفي لمجموع العدمين عدم توزعه في نفسه فلك ان تقول بل عدم توزعه يستلزم
انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع قوله كناية معقول له اي نفي ان يجوز ممدوحه
للقبلية المذكور ونفي كان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك اي بما ذكر من التعيين قوله لم حقيقة اي
تخصيص الجود من بعد اي من ان ينفي عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه طرف لقيا تخصيصه وافاده اللام
للاستغراق الماهي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته له اي ثبوته
باسره للممدوح وحده قوله ومنه اي ومن تخصيص الصفة بجهة مختصة للشئ ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة
موقعه ومكانه الذي يظن انه فيه قوله وليس بذلك اي ليس المظنون بالذي ظن اي قسمار القعاد الكلام
في كناية واحدة وكما يجمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلثة في مثل قولك كثيرا
الرماد في ساحة العالم اي زيدا اذ كان مشتهرا انه قوله والثاني يقصد كثرة الرماد لساحة عمر فانه كناية عن
النسبة قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث حقهما بالذكر لان الكناية في القسم الاول لما هي
عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني لموصوف مذكور
لانه يكفي فيه بالفعلية والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا ليس الغبار كناية عن اليهودية
مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله فلا طويل
بل نجاده الخ وما تقدمت في القسم الثالث من قوله ان السماحة واخواته فانها كلها مسوقة لموصوف مذكورة
قوله المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم لما صرح فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية
عن الايمان بل كنى ههنا بحصر الايمان في غير المؤذي عن ملزومه الذي هو انتفاء الايمان من المؤذي مطلقا
وقصد به التعريض لمؤذ معين فهذه كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره هدى للمتقين او فسر
الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي عم او عن جماعة المسلمين او قد كنى فيه باختصاص هداية
الكتاب بالمتقين الموصوفين عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين
واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان ثبت
مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت فلان الذي يؤذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان في

اعتنائه بشأنه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشأنه واحبه وفيه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد
لا يعتني بشأن المجد ولا يحبه وصل لان الرجل بمساعيه انما يزين مجده لا مجد غيره قوله ثم لم يفد ذلك اي لم
يقنع في مدحه بالمجد باثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان هناك كنايتين احديهما عن اثبات
المجد كما قررنا والاخرى عن اختصاصه به وهي انه جعل حقيقة المجد بل جميع افرادها كالمقتضية المقام الخطابي
واعيه لان يلازم ذلك البعد لحيد ها فيه بذلك الدعاء على طلبها دوام مجاورة ابن العميد لان نظام
ذلك البعد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بتبعية دوام بقائه وفي طلبه دوام بقائه على الخطار ترتيبه
الا عبادات بانه فيه والا لاستغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه قوله حتى الحكم متعلق بقوله جعل المجد
المعرفة اي حتى الحكم بذكره تخصيص المجد بابن العميد اي بقصره به واثباته له الكنا ابلغ تأكيد [خبث?]
حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت ملخصه ما ذكره وانما قال في المآل لان ترتيبه
في الظ يعد مساعيه نظاما الا انه اذا حقق رجع الى ترتيبه ولا شك ان ترتيبه من روادف حصوله
فصار كناية عنه كما في قولك ترتيب الوزارة بفلان اذا حصلت له وبهذا الحاصل الذي ذكره يدل
على ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اوما ثوب بالملاحة حلت فيه قلب اقتضائه
جعل مبناها في المصرع الاول محكوما عليه واصله اوما حلت الملاحة بثوب وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب
وان البيوت بمنجاة من الذم كناية عن صفة العفة واسنادها اليها كناية عن تخصيص تلك العفة بها
ضد هذه الجملة كنايتان على طريقة قولك بكثير الرماد في ساحة عمرو كما سيأتي ويرد فيه انه جعل اولا كمال
تجافيها عن اللوم كلاما مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانما قال آخر تخصيصها
بمنجاة عن اللوم بها يظهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من عفافها
اشارة الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكمال تجافيها على طريقة التفسير [illegible]
المشهور في ذلك بقوله قصد الى نفس النجاة عن اللوم الخ قوله على سبيل الكناية متعلق بان يعني و
قصد جواب حين اراد وقول ابن هاني عطف على قول الشنفرى قوله فان اراد ان يجمع الجود
بان في البيت كنايتين ففي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا
الاجتماع يستلزم ان لا يجوزه جود ولا يحل دونه والا لكان متفرقا لا مجتمعا فعبر بها اللازم عن ملزومه واسناده
الى الجود دلالة على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهة من
حيث انه يصير الجود يصير اي يسير حيث يسير وقيل في الاول كناية عن اضافة بالجود لانه اذا لم يجز
في مكان دون مكانه كان معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى الاستدراك

بطريق الكناية الا ان النسبة الى موصوفه مصرح بها كما اوضحه بقوله او ما ترى آه وبما سبق لا امثلة القسم الاول
لان الصفة هناك كالمجد مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه
فيها اصلا ولم يرد بطويل النجاد خصوصية هذه العبارة بل ارادته ما ذكره في الكناية عن طول القامة مما يدل
عليه طول النجاد ولذلك بني الحال في طويل النجاده على الاول صفة النجاد الذي نسبت اليه الطول
الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافه بطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان
نسبت طول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كالحقيقة فيكون تصريحا
بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذي اضيف الى عبد العزيز المخاطب
معنى اضيف اليه نسبت الكلب القائم مقام وفور الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ما وضع جواب
حين اراد ولم يقصد بها معنى استفهام جاز ان يكون حين معمول يصنع اي فانه حين اراد ان لا يصرح
تخصيص السماحة والمودة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله جمع الخ بيان لذلك الصنع العجيب ولا امتناع في كون
الصفات مجموع في قبة تشبيها لموصوفها فلذلك كان حمل الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله ان محلها وقد
وفي اكثر النسخ ان محلها بمحل وفيه ان المقصود الاشعار بزعمه بثبات ان محل تلك الاوصاف مجاور لابن الحشرج
واي لابها يكون محلها وانه [illegible] الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع الشان وفيه ولم يتم غرضه بما ذكر وجعل العقبة قرينة
عليه يستدل بها الذهن الى قيام تلك الصفات به قوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا لطيف كالمثال
الاول والمجد بين ثوبيه [illegible] الحسب الذي جعل في نفسه الاستحالة في كون الصفة بين الثوبين
تبعا لموصوفها كامر ومنشأ اللطف الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبين والكرم بين برديه يشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال
طويل النجاده عليه وهو خال ان الوصف اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم ويكنى عنه بما يكنى عنه في طويل النجاده وقد
عرفت ايضا ان نسبة طويل القامة الى الموصوف مصرح بها في طول النجاده كما فصله بها وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد
والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضميره تصريحا بنسبتها
اليه كطويل النجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية اذ ليس ثبوت مجد يكنى
به عن صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية في الصفة ولا في النسبة ويوضح ان يقال زيد جاءد برده
لكان من اسناد المجاز لا الكناية قوله وهو الطف وذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في تحديده بالطف وجه قوله اثبت
لابن الشهيد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له واما جعلها نظام عقد مستقلا ومن جعل
النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط السعد جد المجد يعلم من استدعاء المجد ودوامه تجديده فانه يفهم منه
له شهادة النحوي قوله فيه بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما يليه رعاية لطف كناية بثبوت المجد وثبوته اياه على

ضمن الاتصال معنى التوالي والاتصال بالقرب وتعديته قوله ذلك الانس اشارة الى الانس الذي هو فوق انس الام

بالابنية الزائرة وهو مصدر ان ولفظ ذلك بعيد انه صفة له واسوة باب الدار على سنن مباعيهم اي بغير مطالبهم

وهناك اشارة الى سدة عبد العزيز على ما اراده اي على ما اراده وفي حيان عبد العزيز الخ وضمير تراه للكلب

وكذا المستتر في يكلمه والباز للضيف هو انجم جملة حالية والوجه في زيادة اللفظ ان كلمة اياه من اجل جبه له

ليس من شانه الكلام فيه غرابة مستملحة ودلالة على ان الشيء بالضيف كان زائدا مما ذكره لتعقيب قوله و

منه اي ومن هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع بقاء امه ابنه كذا اذ جعله ممتعا به والعوذ جمع عائذ

وهي الحديثة العهد بالنتاج من الابل والخيل والظباء والفصال وهو ولد الناقة او افصل عن الام وقريبة الاجل

كناية عن سرعة النحر فنصب ممتع بالنصب على انه جواب النفي والمستتر فيه للعوذ والباء في بها صلة الانتفاع والضمير

للفصال وما استملح عطف على اياها اي وما استملحه العوذ من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل ان يريد ان

لا تكون الباء في بالفصال صلة لا امتع فيكون عبارة عن نحر الفصال لكامل ويحتمل الكلام ان يجعل الباء للتشبيه

على معنى لا ابقي العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحره العوذ كما قرر قوله نظرا اليها اي للفصال وفي بعض النسخ

نظرا لفصالها من هذه الجهة اي من جهة سلامتها عن النحر قوله ودون المعنى انه لا ابقيها بدا على الاول ثم

بقوله لا ممتع اياها فصالها فالضمير في لا ابقيها وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني ثمة بقوله لا ابقي العوذ فالضمائر

للعوذ قوله القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف فلم يرد بتخصيص الصفة بموصوفها

تخصيصها في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف بعينها به

سواء كان هناك قصد الى حصر او لم يكن وقد سبق نظره في علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني

ذكره والشهيد مما ذكرناه انه جعل من جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح

ابن الحشرج وحصل السماحة وابن الحشرج سمح ولا شبهة في انه لا حصر فيما شيء من هذه الامثلة قوله فيقول

بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون التصريح بنسبه لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا

على لا يصرح لفساد المعنى وقوله فان الطريق تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج

والمروه له والندى له او يقال مثل ذلك مما سنذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى معنى سمح فلذلك عده

من قبيل الاسناد الا ترى ان قولهم معنى ضرب فعل ضرب انما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في

معنى الاسناد لان تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل وفي قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح اي عائد

اليه اشارة الى ان التصريح المعتبر نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الخبر الى المبتدأ وقوله كما هو متعلق بقوله

ان لا يصرح وراجع الى جميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان الوصف في تلك الامثلة مذكور بطريق

من اعادة الحكم بلفظه هو احتياج الصفة الى ما يرتبط بها من اعني مستنده الى ما اضيفت اليه ومن ثم قيل المسند
الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واجاب السبكي في الآية اعني قوله من العجز
فقد اقتضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل والتشبيه ولذلك اخرجها عن الاستعارة بالكلية قوله تارة يكون
واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى الملزوم انتقالا بلا تامل كما في مثال طويل النجاد وكثرة
الاضياف وتارة خفيا وذلك بان يحتاج في الانتقال الى نوع تامل فلا يفهمه كل احد بل من له دقة نظر كما
في الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة عن البلاهة فانها تكون كناية بعيدة
بواسطة واحدة فلا يكون مما نحن فيه وان لم يسلم انكشاف الكناية اذا كانت ثابتة مشهورة جدا ملحقة بالصريح كعرض
القفا فانه باشتهاره يكون كناية عن البلاهة تنزلت منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف منزلة كثرة
الاضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق
الحطب تحت القدر قوله بوسائط لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة ذو وسائط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق
البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال كالامثلة التي اوردها وقلة الثاني كالمثال الذي
اشرنا اليه فلا يلزم ح ان يكون هناك كناية متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله من كثرة الضيفان الى انه مضياف
اورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لعلو رتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسائل
الى بعض قوله متوصلا بذلك اي بقولك جبان الكلب او مهزول الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كون
من اوى عليه مضيافا قوله وما يك في من عيب كلمة ما شرطية وعدة والمرصد موضع الترقب اي وان شخص
ذلك الشخص بمكان الترقب لان يبصر الكلب اي الطوف وورود الدار والهرير صوت الكلب دون نباحه
من قلة صبره على اوى من برد او غيره وقيل الهرير صوته للغضب والنباح صوته للاعلام فلفظة له مذكورة
بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا الصادق كنت على الثانية علامة التصحيح رفعا لتوهم الزيادة وقوله مستمر باستمرار
تاديب خبر فان جبن الكلب وضمير مهاجحه راجع الى من هو بمرصد وكذا ضمير ولونه اي ولون من هو بمرصد كذلك
اي موصوفا يكون ساحة مقصدا وان واتاها مشوبا بكمال شهرته بحسن القرى بقوله صاحب الساحة مظهر
في موضع المضمر والمتلبيات على صيغة الفاعل السفرق الى ملوها اولادها اي من ابلت الناقة صارت
ذات تلو اي تبع ولد الصرف الى اصطباح علامة التخ فيكون داعيا اليه كالنادب الى الضرب فقوله فهل
الفصيل جواب لقوله واولادها على قوله ومن هذا النوع اي ومن البعيد وقوله فبانك من قبيل الالتفات
السهل من حيث الوصول والدخول اذا حجب بطرد الناس عنه ماهو له اي ذات اهل ويقال ايضا دار آهلة
اي بها اهلها وعمرت المرات اعمرها عمارة فهو عامر اي معمور كواقف بمعنى مدفوق قوله واتصال الابادية لدى العرب

بل على موصوف ما اورادا بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب القديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد
المضافيه مثلا وصار كالعلم فيها بحيث لا يتعدى مضافيه غيره وانما حكم بان الخاصة المفردة تكون كناية قريبة لانها
سهلة الماخذ غير محتاجة في ذلك الى ان تتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة
قوله واخر مفعول يضم اي بان تضم الى لازم لازما آخر وآخر قوله عن دخول كل ما عداه اي عن دخول كل ما
عداه مقصود فيه اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض الاظفار مشترك
بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الخواص والصفة كما في
الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها
لظهورها فيه وجعلهما منشأ القرب والبعد هناك وصدر الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم
ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى بناء على انه مظنة لتردد السامع في قوله الانقسام الى القريبة والبعيدة
كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان يعمل الاول بحسب المعنى ان يقرا بالياء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود
انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلامك الى مطلوبك لا انتقالك وفيه في نسخة مصححة بناء الخطاب
قوله من اقرب لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين الملزوم واسطة اصلا ووصفه بالاقربية بناء على
انه مما ثبت للاول لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة وبعضها بالتر
على درجات مختلفة يقال رجل مضياف اي كثير الضيافة حسن القيام باقربها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف
كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك قوله وهو اي ذلك الفرق هو ان قولنا طويل النجاد كناية ساذجة
اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا
طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما صيغت اي ما يحدثها ولا بد لها من فاعل وجب
ان يكون مسندة الى ضمير يعود الى فلان وهذا النوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت حسن
لم تونث الصفة لاسنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت حسنة الوجه انثها لاسنادها الى ضمير
هند ولتذكر الحال في تثنية الصفة وجمعها في ذلك هما طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركهما في قولك هما طويل
النجاد وهما وهم طويل النجاد وهم قوله وباستحضار ما تقدم الى عطف على بالبحث ووجه الاستعانة في ذلك ما قاله
من الساذجة والاشتمال على التصريح بما تقدم له حتى الآية ان يقال لي ان قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض
والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة
عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشيء من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا
كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية والقياس على الآية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه من

٣٢٦

بالنسبة الى الحقائق المطلق الى ما لحقيقة وكانه اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام
حيث عداه بالى قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظ الكناية
وهذا هو الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو العمدة في الفرق بينهما الا ان التقسيم
الكتفي لجواز ارادة في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى لا ينظر اليهم يوم القيمة كناية
عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه كما وقع في الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه
النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي
في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع
النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل حتى في محل يمتنع ارادته فيه فصار الوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي
كما في المجاز المرسل نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله وان المجاز
اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة ارادته اي منافية لها
ملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اي مناف له قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما مر ان الانتقال من اللازم الى الملزوم محتاج الى جعله
مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وستحققه ترجيح الكناية على التصريح نكتة مع ذلك
لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان يكون الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم محتاج الى
التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما
منسوب اليه باي نسبة كانت واما منسوب واما النسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص
الصفة بالموصوف اي اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان يذكر لازمه
الذي يردفه لينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفة مقحم لان المط بالكناية
نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبهما ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان
تخصيص الصفة بالموصوف امر متعلق بهما معا فكل منهما مط هناك في الجملة لكن ليس المط منه نفسه والمراد بالوصف
هو المعنوي لا النعت النحوي القسم الاول منها الكناية المط بها نفس الموصوف لا يخفى عليك ان
انقسام المط الى اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك الاقسام فبان المراد
بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت التوجه في ايراد كلمة من غير مرة وقوله عارض صفة
لا اختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل الا بحسب اصلها على موصوف معين

الاستعارة وايضا بمعناها المصدري ويعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك
التصريح اشارة الى تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان المراد
بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه ويلزمه اياه ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما
عقليا او عاديا او ادعائيا والتبادر من قوله الى ما يلزمه ينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في
الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا مناسب
لما سيأتي فيما بعد ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد
لفظ اللازم المذكور مستعمل في المعنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق
لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سنذكره عن قريب من ان الكناية
لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوائل الاصل الثاني قوله لينتقل منه
اي من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم
فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي قال فانهم نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل اي
لم تشترطها المخدمة بل هي مخدومة وربما جعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة قوله من احفاء
وجه التصريح وتوفيا . من احفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله سلالة كفى عطف على لاحجة وذلك اشارة الى احفاء
وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة من التراكيب الستة المتصورة من تأليف الحروف
الثلثة وقد اهمل منها اثنان تقديم التاء باتباع الكاف او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واكثرها
جاري على سننها لم يوضع لها ابتداء ومنها نوع خفاء وتقابلها الاسم العلمي اعني الذي وضع علما لصاحبه ابتداء فاذا ذكر به
كان تصريحا بذكره فلذلك قال من احفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم
وقد اشرنا في مباحث التعريف فاعلمه الى هذه الاقسام الثلثة قوله ومنه اي من قبيل الكنى والجوارح جمع جائحة
وهي الداهية المستأصلة يقال جاحه واجتاحه اذا استأصله والملمة النازلة من الم بالمكان نزل به وتتضمن معنى الاستيلاء
قال على بنيه اي بني الزمان والمستنبطة على صيغة المفعول من استنبطت الشيء دخلتهم المراة على وزن جعفر
زوجها وقيل هو مستعار لهذا المعنى واصله الخشبة المعوجة التي يجعل فيها الحائك اللحمة حين ينسج ويقال لها بالفارسية
ماكوك قوله واحترابهم ان يصرحوا بلفظة قد احترز هو ايضا عن التصريح بلفظة حيث عبر عنه بمعكوس الكنى للتنبيه
الكل قوله ثم ان الكناية يعني مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في
ذلك على سواء ربما اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما ستنكشف لك ذلك في اخر مباحث
الكناية حيث يبين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كونها اقل من مراتب الوضوح بالنسبة

وان لا يكون الامر بالابعاد ولهذا يأتي في قوله او قد لي اياها مان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون
الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم كلها ممنوعة الفاسدة اجيب ان المراد بالمشبه في الاستعارة
بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلام صريحا فالمراد بالمنية حقيقة السبع مصورة بصورة هنا جعلها
داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد
كلها بالتمام مادتها قوله والتي اخره اجعل وما عطف عليه اعني وينقسم عندي بناء اما حال واما مفعول لاجله واياما
كان فهو متعلق بهما معا اي اجعل المجاز كله لغويا واقسمه كذا ابتناء او بناء هذا صفة لغويا واشارة الى نفي
المجاز العقلي بان رده الى المكنية ولفظ ذلك صفة لغوي واشارة الى نفي الاستعارة التبعية بان رد الى المكنية ايضا
ولو قال ومقول ذلك في المجاز الراجع الى حكم الكلمة اشارة الى نفسه الذي لو سط فذكره هنا وهناك لبعض عن
لكان احسن ولفظه حكذا بنصب على الصدر والى معتد بدل منه او بيان له اي انقساما الى معتد وغير معتد
قوله والمعتد عطف على المستتر في انقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة داخوانه ولم يتعرض
في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة واحوالها لا من اقسامها بالذات وقد مر الاشكال
الوارد عليه في نظمت الحال وقوله تحصيل اقسام له المعلق لمحذوف اي ينقسم كل من الحقيقة والتحليلية الى
قطعية واحتمالية انقساما ملتبسا بتحصيل اقسام ثلثة من انقسامها لا بتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم لان لا احتمالية
منهما معا قسم واحد كما عرفت وقوله الحقيقة بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والظرف الواقع في الحد
اعني قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كاين على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف
على هذا الخبر قولهم واقع موقعه وقوله فاختر ايهما شئت كانه اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول
الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل في الطبيب المريض منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقد و
قد يجاب عنه بان قولهم واقع موقعه عطف تفسيري لما سبق يدل عليه بعد ان العاطف في بعض النسخ ولا
شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القائل وانت خبير بان الاولى ان يترك السابق ويكتفي
بالمفسر ويعتد بقولنا عند المتكلم واما ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال
كلها بناء على انه سبب بعيد للخلق وقوله اجعل الله الكافر بناء على تمكينه للتشبه لان من احتماله فداخل في حد
الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم المقارنة ليس بخارج عن موضوعه اي محله في العقل فلا
يكون جامعا فحجة عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القائل بالقدر او قال خلق العبد اعماله
مثلا ويعلم انه محلها كان مجازا خارجا عن حده وداخلا في حد الحقيقة على زعم المصنف الاصل الثالث من علم البيان
في الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر

الا فانه فيه في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل عدل والنسبة الايقاعية كما في قوله ما رق الليل اهل الدار
او قولك اطلعت ارملان وكالنسبة التي بين الاسم المبني وفاعله نحو صائم في نهاره صائم وكذا قوله سرطان وراس جبل
سيلا فان التمييز ههنا فاعل لحيث الخ وقوله بعد ما افتنت منزل منزلة الشرط وجوابه فيشتغل الدهر والنهار هو الندر
وفرط بمعنى سبق وقوله ان هذه الا دار مفعول قل يو كرد واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل معناه نتيجة عليه ان
يقال فالاولى ح ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام
بالتعدي تبعا للاسناد وكذا الحقيقة العقلية والعقلية وانما انتسابها الى العقل ح بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان
يقول لعبد ما جرى هذا فلا ينبت الربيع سنادا لا ثم الاشجار وتمر فان قلت هل تدل النهي ههنا كالامر على او يعتبر النفي
مالاثبات في ما تام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على نفي الفعل ممن نهي عنه فيتضمن نسبة ثبوته في
غير موضعها كخلاف النفي او لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي فيرجع ما تام الى سهر وما ربحت الى موضع حيث
كامر قوله وبين الوزير وبناء القصر اي ومثل النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك اي فيما ذكر من الجر وما عطف عليه قوله
والاداة وان لم يبين تقرير الكلام على راي الاصحاب في مثل الجنبة فالذي ثبت وتقرر عندي هو نظم هذا النوع اي المجاز
العقلي في سلك الاستعارة بالكناية فيكل لما نشاء اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وتقع سندا الى
هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد
في جراءته فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد تشبيه
انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل آخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال
الشيخ تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان ونحوها وانما هو عبارة
عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع
بها الاسم ونصب ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس
هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة او المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا لكونه بمنزلة
القادر وادخاله في جنسه بطريق الادعاء كما زعمه المص وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي
فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند يستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الى بعض خواصهم
يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه اختياره رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية
كما اختاره في الهيئة ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه ههنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد
من المشبه المذكور في الاستعارة بالكناية هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة راضية صاحبها
وبماء في قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان

المجاز في الاسناد لا في الفعل وان ثلث الفاعل المجازي المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي ان المبالغة في امهما يفيد ان الفاعل يستحق اليه في
ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي لجواز اسناده اليه حقيقة او لا فايدة الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه
يفيد المبالغة في ملابسة المعدوم المتحقق كانه موثر فيه وقس الحال على ذلك في هبرني وزيد يك مراد الشيخ ان هذه
الافعال ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال كلها صادرة من فاعل متوهم للفايدة المذكورة انما المتحقق
هناك هو المعدوم والصيرورة والزيادة والحس فاذا ثبت به تكلف الامام الرازي لم يطلع على مراده يطعن فيه بان
الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكي وانه بان المجاز فرع له من اصلي قوله كونهما جعلين منصوب على انه مفعول له
لقوله والنطق ما قدمنا قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مبادئه وانه لا بد عند المعتزلة
في صدوره عن الفاعل من داع يدعوه اليه فلا يتصور كون الداعي اليه فاعلا له وقوله متى ما يلبث زمانا نعت ظرف
يزيدك البد واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده ونظرا الى ظاهر حاله سواء
اعنده في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل في الحد نحو لك جاء زيد معتقدا انه لم
يجي اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو في معناه
وقيل يبطل الطرد والحد لان مثله لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويجيء عنه زيد عول اذا قصد به انه عدل مجسم لا انه
ذو قصد به انه ذو عدل او عدول منه واصل في الحد قوله مع كونهما غير معتقدين لما فيهما الفعل من الحكم فيهما وذلك لان العقل
نظرا الصحيح لما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله الشنيع مهاه اي
فيجه منهما ان يقصد باللفظ في مقام التوقيف ما لا يدل عليه اصلا ومنهما ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الزهري او الجاهل
بل مما قبله وهمه الذي غلب على عقله او اخذه لمجرد تقليده لغيره ومنهما ان يسمى كل ما يعتقده مبطل مقبولا لا معقولا عند
العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي لعديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف
الحقيقة العقلية اولى الا انه اخره ليريد انه حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من تقرير الكلام
في هذا الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا المجاز لا يتركب الا لذلك الا لملابسة التي تعلق وتشبه بين الفاعل المجازي
والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسته للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم لا
يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله اوداران الاسباب بدل من نوع شبه او بيان له وقوله دوران الفعل اي مثل
دورانه نصب على المصدرية من المصدر قوله نسبت الى نكرة اي من الحاقه والحيوان بناء على ظهور انه محض لا وجه
لصحته حقيقة ولا مجازا وكلمة ما في قوله ولا يشيع مصدرية والمعنى والكثرة سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاسناد
ربما اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاسناد يتبادر منه الا المجاز الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخصيص
بالخبر لان المراد بالاثبات كما مر اليه الاشارة هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كما في النسبة

صفة شنيعة وقوله فلا تجوز هنا بصيغة الخطاب من التجويز هو معطوف على لا تختلجن اي لا يجوز في هذه ان لا يكون
لكل واحدة من هذه الافعال فاعل في التقدير وحذر وبهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس
من الواجب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا تستطيع ان تقول ههنا فاعل فعل عنه الفعل
واسند الى الحق او الهدى او الوجه قوله وبه يحسن هذه الواو داخلة على المفعول الثاني لصير اعني يضرب
المثل وفايدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجار على الباء واللام متعلقان بيضرب
اي صير من يحب يضرب المثل في حبني اي يبلاني بسبب هواك وبرؤية يحبني فيكون بلا من لي وقيل الواو
عاطفة لاحد الطرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب المثل يحبني وفي قوله [illegible] من الحكم
معطوف على لا يجوز فيها اي في هذه الامثلة وقوله فاي ماسي منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول ارتضى
ويجوز الرفع على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقدير فالمعنى اي شيء ارتضاه الفعل لصحة اسناد هذه
الافعال اليه فهو اي الذي ارتضاه الفعل ذاك اي المكان الاعلى وقوله فاذا ارتضى متصل بالجمل الذي
قبله وقوله فعل جواب اذا فقوله واذا ارتضى في اقدمني قد عطف عليه قوله واذا ارتضى في صيرني وقوله
واذا ارتضى في يزيدك وجواب الكل قوله فعل فاعل اقدمني ذلك اي المذكور اولا وهو النفس وفاعل
صيرني ويزيدك هذا اي المذكور ثانيا والثالث وهو الله سبحانه ولقد بالغ المصنف في بذل جهده في تعيين فاعل
اقدمني ولم يأت بشيء بعديه فان نفسك هي ذاتك بعينك في متعارف اللغة فكيف يكون منه
لك حقيقة بل هي خادمة لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي فمن المجاز اي حملتني حظوظها وارادتها
كذلك قولك [illegible] نفسي حيث جعلها بمنزلة شخص يحدثك الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني
نفسي لاجل حق لي على فلان بقوله اي قدمت بذلك وحيث قال وحاصل يرجع الى معنى اقدمني
على العدم والداعي اليه التخالص اي عن الضرار فمع ان العدم والداعي لا يصلح شيء منهما فاعلا
حقيقيا لا وحدة ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو القادر والداعي كما صرح به والصواب ان يقال ان
ههنا ليس الا قدوم ما صادر عنك بقدرتك وداعيك لكنك اخذت الفعل من الاقدام واسندته الى الداعي
فان اردت ما اقدمني حملني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا وان
اردت به معناه الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ما يقال شبه الحق بمعدم متوهم في هذه الصورة ويرتفع فيه
ادخل الحق في جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك
مجاز عقلي اصلا وبعيده ظ واما ان يقال المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم فرض هناك اقدام من
فاعل حقيقي متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل

يتردد بين صور اربع لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة الكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون
جملة كما في قولك زيد صائم نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف عنده بكونه حقيقة وصفة ولا مجازا اصلا
لانه اخذ في تعريفها الكلمة فلا يتصور المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب عنه تارة
اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما في حكمها اخرى بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صائم
الى نهاره واسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثمة ترى بعضهم يجعلون المسند في
المجاز والحقيقة العقلية الفعل وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى مثل زيد انسان لا يوصف بكونه
حقيقة وان قيل قلت لا انحصار في الصور الاربع لجواز كون طرفي الاسناد واحدا كما في الكناية قلت
قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يعني على راي السلف
وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا هربا من لزوم كونه تعالى متجوزا او فاده
قوله باسناد الافعال هذه الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد
الافعال في هذه الآيات كلها الى غير الاسناد الى هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور
في الحلية هو المتكلم تنبيها على ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان الاصلي وما في كما ترى كافة وزاد اليه المسند
الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه والعائد الى ذي الحال ضمير فيها قوله او مكانه الاصلي اسناد
الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح انما هو اصحاب التجارة وكذا الحال في
اسناده نفيا اذ كان مولا بالخسران كما مر وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها سببا
فيه وفي جعله العلم بالآيات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله و
الآيات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والشجرة كالمادة لانبات الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله والحرب
كالعلة الصورية لوضع اوزارها اي اثقالها من الآلات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من
الدفائن والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الآيات له تلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل
ولا يختلج في ذهنك انه ينبغي ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة
وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع التحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا
اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع التحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع
له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في
التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الفعل واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون متعديا عنها هذه الجملة
صفة حقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها

لا تشتبه عليك ان لفظ فعل جائز الاستعمال في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما
اشار اليه فلذلك خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره لمجرد الاقتران بالزمان فلو كان
فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل
الماء في الحجر التبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل واحد من العارفين
بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك بوضع بعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في انبات الربيع واجباله الرد
واشابة الكر العداة ونظايرها فانها ليست في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق
ينبغي ان ههنا افعالا تحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخر تحكم العقل بانها تصدر عن فاعلها الا
بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لا اعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في
رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار معتبرا في الافعال الاول قوله يتعدى الحكم فيه عن مكانه
الاصلي يراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة في قوله فالحكم في انبت الربيع اه تسامح لا يخفى او الظاهر ان يقال فالحكم في
انبت الربيع مكانه الاصلي هو الله عز وعلا وفي سر الامير الجند عسكره وانما قال ههنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل كما قال
في المثال الاول كما سيأتي من ان العقل غير كاف بعض المكان الاصلي في سر الامير كما هو كاف وتبينه في انبت الربيع
وتدربه بقوله لا تعويل بعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد اللغوي ما تسبب الى الوضع مطلقا قوله كثيرا اي وفي كثير من
الزمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعنى النسبة وذلك لان التعدي عن مكانه
الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات وذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة
العقليين للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي للاسناد الثبوتي واما نحو ما ربحت تجارتهم
وما تم ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي الاثبات فيرشدك الى ما ذكرنا انهم فسروا
ونهارك خسرت وسهرت فعلى هذا او فليلي ما بات الليل بل صاحبه وما ربحت تجارتهم بل تجروا في تجارتهم لم يعد مجازا
اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدوره الانبات عن الربيع وبان مكانه
الاصلي هو الفاعل المختار ولا يعرج في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي ههنا انه ينظر فيما عنده من المقدمات
التي يحققها بفكره كما مر واما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدوره الفعل عما
اسند اليه ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا
لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا علم نفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع
فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره ثم اطلاق اسم العقلي على الاول الذي يكون اقوى في
الانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكمي او الاثباتي على الثاني الذي لمجرد تمييزه عن القسم الاول قوله الا ان تردد

القادر المختار داخلة في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع اخرى طارى على الوضع اللغوي كانت
استعماله انبت في غير القادر المختار كما في انبت الربيع حالة عن معناه الموضوع له بهوله الى معنى آخر فيكون كلمة انبت
ح مجازا لغويا اي وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع يصدق عليه على ذلك
التقدير انه كلام مفاده خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاويل هو تنبيه تلبس الانبات بالربيع تلبسه بالقادر
المختار فوجب ان يحترز عنه بقيد وهو ان يعتقد الخلاف بان كونه خلافا كون بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع
مقوله واذا وضع عطف على ادعى اي اذا ادعى ان انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار او ادعى وضع
لذلك الاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي تعم افرادها
ولو عرفه باللام يتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه ولذا قال في وضع اللغة ان ادعى لان طائفة
من الناس قد ذهبوا اليه وفي وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب اليه
احد قوله ولاجل هذه الصورة اي ولاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب
وضعه لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع العقل مجازا عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس
معتبرا في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد او قد ثبت عند العقل ان الانبات لا
يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان
وضعا من الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما يثبت الى
العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فائدة في اعتبار المجاز
العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس به داخل في مفهوماتها وضعا يعني ان الذي بالوضع الى انبت مثلا
لاسناد الانبات لا الاسناد المقترن بانه لاسناد في زمان ماض لا الاثبات في زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير
قادر فلا تعلق له بالوضع قوله بالنقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع التخاطبي مع ان الوجوه المذكورة جارية
ايضا في سائر الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بانه لا بد لها من مؤثر قادر لها كان سائلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد
لها من مؤثر قادر فوجب ان يكون صيغتها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل واعلم ان غرض الزواه الافعال انه
التقييد اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب فان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك التقييد الافعال بذلك في الوضع
استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده واما
على تقدير تسليمه لانا نمنع ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة
مؤثر لا يوصف بالقدرة اصلا كالافعال المتولدة من افعال آخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على
ما تعرف في علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل من غير القادر بتوسطه فلم لا يجوز منه استقلالا قوله ومنها ان قول

بقوله وان كان اي كلام الجاهل على حكم بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان
لم يدرك العقل بديهة مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى التخالف هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن
الحد بقوله بضرب من التاويل لانه انما يقول عن اعتقاد لا عن تاويل فلو قيل خلاف ما عند العقل لم يستغن الحد به واجيب
عنه بان اخراج شيء واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم يفيد اخراج قول الجاهل ولا اخلال بجواز الامير الجند
وبضرب من التاويل يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كما سياتي قد يتصور كل من هذين القيدين يغاير
واستدركا مع فائدة اخرى بجواز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى الثاني اولى فلذلك اسندنا اليه يبقى
ههنا شيء وهو انه كان حق العبارة ان يقول يخرج عن الحد قول الدهري يدل عليه قوله فيما طريقته تنافي طرد الحد لا
يفهم منه المعنى الذي ذكره اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما هو عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل
قوله نحو ما بالجزم عطف على يعلمه او داخل منه في خبر النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني
زيد او عمرو اي جاءني واحد منهما والمعنى لا يجهلون نحو شاب الصغير على المجاز مما سبق العلم والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد
القائل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قائله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او
ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا من كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة
فقوله كله لم اصنع بالرفع اي بنصب كله بعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول مع ان لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفي
العموم لان كلمة كل داخل في خبر النفي معمول للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع لتفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال
لم اصنع شيئا من ذلك الذنب والقزع واحد القنازع وهي الشعر حوالي الراس وعن في قوله عن قزع بمعنى بعد كما
في نظيره اي مثل ... الكاس سرعا بعد قزع وقذف الليالي مضيها واختلافها يقال جذب الشعر اي نتفت عامته وقوله
ابطي اسرعي ما جال من الليالي بتقدير القول اي مقولا في حقها ذلك او يجعل الامر بمعنى الخبر اي تسرعي فيقع معنى
المخاطبة وان خطابها على طريقة الالتفات اي ابطئي ان شئت ايتها الليالي او اسرعي او لا يتفاوت الحال الذي
بعد ذلك قوله حين نسب ظرف لقول ابي النجم والاكثار الامكثات يقال حسر كمي عن ذراعي فانحسر وقوله لكونه مجازا الى
استعمال ما عادة الجار من يقول يقول ابي النجم والعارف بما اتبعه يتعلق باستدلوا والمستتر في اتبعه اياه اي جعله تابعا نزعته
فرعا من قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او للسور اسم معنى وازال ستر كما المشاهد صفة لقوله المذكور في
قوله افناه قيل الله قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا يمتنع طرده ولا يتوجه ذلك اي ولا يقدح انتفاء الامتناعين في
كون كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله التحرز به عن الكذب اي بما يقوله المتكلم قاصدا به صدور
المتكلم الا انه بصدد تجريد ترويجه فلا يرتكب فيه تاويلا اصلا فيخرج عن الحد المجاز بقوله بضرب من التاويل وجاز مع
ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله وهي اذا ادعي ان اثبت موضوع مبرهنه او اقدر ان النسبة الى القادر

شيء فالكاف زائدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثله تعالى بطريق برهاني بيانه ان وجوده
تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان ذلك المثل مثله هو في ذاته ثم فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل
مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفي المثل عمن
يماثله ويكون على   او على صفة كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا يرى انك تقول
مثلك لا يبخل واردت به نفي البخل عمن يخاطبك بلا قصد الى مثل له سواء امكن او لم يكن قوله استغناء
واضحا هو ان لا يظهر لتلك الكلمة في ذلك معنى كالباء في قولك بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في
كمثله على زعمه وانما قال في خبر ليس حملا لكلمة النفي فلا يعد مثله مجازا قوله ورأى في هذا النوع اه ههنا بحث وهو
ان الذي نقله من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لنقلها عن
ذلك الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسرنا الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون
لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الآخر لاجل المشابهة في التعدي من امر اصلي الى امر
غير اصلي وكما ان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر وكذلك السلف لم يذكروه شاملا له على اختلاف
عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار
ما وليه مما يطلق عليه لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عهدة تحمل بها على السلف سوى
سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا مناقشة فيه اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ
القرية بعد حذف الاصل صار مجازا عن غيره وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون ومثل ذلك
مجازا بالنقصان والزيادة   الفصل الخامس في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد به اي المركب الذي
افيد به خلاف ما اثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في اعتقاده بحسب حاله من الحكم فيه اي من نسبة
في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة بضرب من التأويل اي بنوع من تطلب الموضوع الذي يؤول و
يرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق بالواسطة به والا بعد عن متعلقه و
ذكر المصدر اعني افادة يتعلق به اللام في للخلاف والمعنى افادة ما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل
لا بواسطة وضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس   فيه وذلك لان المراد بما عند
العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع
ان يهزم الامير الجند لا يقال انبات الربيع البقل غير ممتنع عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا يدخل فيه قول
الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الانبات
من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل معذور في النظر قد غلط فيه والى هذا المعنى اشار

صدع از حاجه قال الفراء ارا د فاصدع بالامر ای اظهر و نبایت یقال صدعت بالحق اذا تکلمت به جهارا قوله ثم وقع مستعار ای الذکر با علی وجه التکذیب و الاستهزاء بها و النطق فیها و الجامع النوعی فی التلبس قوله فهو من هذا القبیل ای من استعاره المحسوس للمعقول قوله فالوادی مستعار للامر ای للامر الذی یشتغل بالظلام الذی فیه من انواع الامور والجامع کون کل واحد من الوزاد و ذلک الامر مظنة الحیره و الهیمان مصدر هام علی وجهه ذهب من العشق او غیره فقد استعیر للاشتغال بالامر علی سبیل التحیر و الجامع بینهما الحیره و قوله هذه الامثله اشاره الی الخوض والوادی والهیمان قوله و من الخفی ای و من استعاره المعقول للمحسوس یقال ریح صرصر ای باراده العوجا و الحدمن ذ فاستعیر للکثیره الریح کما الطغیان للکثره الماء وایراد قوله فنبذه فی النوع الخامس سهو ظاهر لانه من النوع الرابع اعنی استعاره المحسوس للمعقول کما صرح به عبارته قوله و قد تعمل فی البعض نظر او ذلک لان الاستعاره السعه عنده الی الکنیه وافا رو ت الیها فرتالم سوی احتمال مطابقا لمثل له کمافی طغی الماء فانه اذا روالی الکنیه کان طرفاه محسوسین و رضا جعل ظهور النهار مستعار اله مختار عبدالقاهر کما اشرنا الیه مع ان الختار هو ان المستعار له ازاله ضوء النهار ظلام اللیل کما ذهب الیه غیره و رضا جعل وقد منا الی ما عملوا من باب الاستعاره التمثیلیه اظهر من اعتبار الاستعاره فی القدوم لا تحقیقه ولا جعل قوله فنبذه وراء ظهورهم وقوله فی کل وارد یهمون من باب التمثیله علی سبیل الاستعاره اقرب وجعل العدوم الذی هو محی مخصوص بواسطه فیه امرا عقلیا مستبعد و ظهر النبات و الاشجار و الثمار امر عقلی متعلق بامور محسوسة خمود النار انعدام ضوء فیکون امرا عقلیا حسیا وان نبت مرید تفصیل ذلک فالتفتیش اعنی سایر الامثله الفصل الرابع فیه بقوله من مقول المجاز تذکر الذی یسبب تقید العهد بطول فصل الاستعاره و قوله عند السلف حال من المبتداء اعنی کلمه هو والعامل فی الحال ثبوت الخبر للمبتداء فانه یعنی رفع یصلح انیکون عاملا فیهما و جعله طرفا له قوله واما الرفع فمجاز ای حکم مجازی الکلمه ریکت بمنزله المعنی المجازی ای المجاز المعنوی لان الخبر حکم اصلی لها بمنزله المعنی المجازی فی المجاز الحقیقی هناک واما المجاز فهو کلمه ریکب المجاز تجاکلها الاصلی ای حکم آخر یدل علی ذلک قوله هو ان یکون الکلمه منقوله الخ اولایری الی قوله فی المجاز الغیر المفید هو ان یکون الکلمه موضوعه والی قوله فی الخالی عن المبالغه فی التشبیه هو ان نقید الکلمه من مفهومها مع ان المجاز فی هذین هو الکلمه بلا شبهه و لیشهد القیاس کما ذکرناه قوله فیما نعید ونعود اشعرا کما فی التعدی عن الاصل و یسلی جعل القرینه و ذلک لان المجاز لا یقابل بالجواب و اما خلق الله فی الجمار المشعور و التکلم فهو وان کان جایزا لان ذلک انما یکون عند خرق العادة لاظهار المعجزه او الکرامه ولیس هذا الکلام فی هذا المقام قوله فالاصل لیس مثله شیء او المقصود نفی ان انما له سی الخ

قوله فالفراغ مبتدأ وخبره وقع مستعارا او الجملتان الاسميتان بينهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه والقرينة و
عز سلطانه اعتراض في اعتراض ونقطه ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اي هو امر عقلي وقد سبق ان احد طرفي
الجزاء عقلي فالطرفان اذن عقليان بناء على الرواية بالفاء في قوله فالطرفان عقليان كما صححت في النسخة المقروءة عليها
واما العدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظه واحده اعني انفراد الفاعل عن المهام الا لواحد في
امر واحد قال في الكشاف وستفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سأفرغ لك يريد سأتجرد للايقاع بك
من كل ما يشغلني حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية و ان يريد سينتهي الدنيا وتبلغ آخرها وتنتهي
عند ذلك شئون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شأن فلا يبقى الا شأن واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم
على طريق المثل قوله فالتغيظ والتغيظ مستعاران يريد ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تأثيرها فيهم شبهت بالانسان
المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فيتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة
على ذلك المبالغة فيستعمل فيها لفظ التغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فيكون منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة
للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اي ينقطع من شدة غيظ ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان
الحالة الغضبية اذا اشتدت لاح عن صوت قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد له شبه سكون
الغضب وانكساره عن الحمل على الانتقام بسكوت اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة
على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون مع سكت استعارة مصرح بها تحقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة
بالكناية فيتطلب تلك الحقيقة قرينة بالكناية وقد تسامح في قوله والجامع هو الانسان مع الغضب آه حيث لا قطع في بيان
الجامع جانب المستعار وحده قوله ومن الرابع اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف بالحق ان القذف
وهو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل معقول والجامع هو التأثير المؤدي الى الاهلاك وكذا كل
الدمغ وهو كسر الرأس بحيث يبلغ الدماغ ويشق غشاوة امر محسوس وذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى
بل نقذف بالحق يعني الاضراب على الحالة اللهو وتنزيه ذاته عن العبث اي ليس من شأننا ذلك بل هذا وهو ان نغلب
الحق الذي من جملة الجد على الباطل الذي من عداد اللهو فيمحقه ويدمغه قوله فاصل المستعار هو لانفتح المسك وهو ان يفصل
جسم عن جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبهت امر معقول هو احبابه لشدة ومقاساتها والجامع الوصول
الى تمام قوله والمستعار له التثبيت اي تثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كأنه قيل اثبتت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة
او التثبيت لصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم
قوله لم وقع مستعار الشدة ما نالهم اي وقع مستعار الا على جهتهم ارتماحا عنقا البيت عن مالهم واحبابهم والجامع الايقاع
في الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة تبدل الامكان والجامع التأثير التام كأنه قيل ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم

يقلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلت ممنوع وان الانسب بها ان يقولا اظهار النهار واظهار
المسلوخ بابدال لفظ الظهور بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة المزينة بهذه استعارة
بالكناية شبهت الارض المتزخرفة المتزينة التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنباتات المونق المفاجئ الذي
ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه
حيث قال فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن كان لم يغن زرعها
اي لم ينبت قال ولا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى الامس مثل في الوقت القريب
فكانه قيل كان لم يغن آنفا قوله وكذلك قوله حصيدا خامدين قد اجتمع ههنا استعارتان بالكناية في لفظ واحد
اعني لفظهم وجعلناهم حيث شبهوا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات
والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه بغير الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد كالقول
جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى تشبيههم بهم هولاء لكن جاز
ان يجعلا من الاستعارة التصريحية التبعية بان يشبه هلاكهم بحصاد النبت وخمود النار في القطع والاستيصال صح
قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية
وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى وقيل يبعث [illegible] تعالى
بعينه من نومه اي اليقظة لا يقال بعث الموتى اي حرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح
جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واظهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتي البعث فانها من النوم اظهر و
اعرف قوله وهو مجيء الماء بعد مدة هذا يقتضي عقليا والا فالمجيء من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع
وقوع المدة في البين لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اولى من الاقدام في الجزاء بعد الامهال وان
الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع بينهما كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم
بعد الامهال فلا معنى لتعديه بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس ههنا قدوم
ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هولاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقري ضيف
ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد
الى ما تحت ايديهم فافسدها وفرقها كل ممزق ولم يترك منها اثرا ولا عثيرا وهذا اشارة في اول عبارته الى
ان مفردات الاستعارة التمثيلية لا استعارة فيها بسببها بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وفي آخرها الى
ان القدوم قبل هذه الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم الثقلان الانس والجن
سميا بذلك اما لانهما [illegible] الارض وهي كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة آرائهم واقدارهم قوله

المشبه اعني الريح واريد المشبه به بالنظر الى المشبه او يقال رجل عقيم كما يقال امرأة عقيم فالطرفان حسيان والجامع
اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة مصرح بها تبعا فالمستعار منه
ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانتشار والالقاح و
الجامع المعنى المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله ثم دأبه بعض
ان قوله نسلخ منه النهار مثل قوله الريح في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور
المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب احد الامرين على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ
مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور
الليل وايضا لو انكر ظهور النهار يعقل فاذا هم مظلمون لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار لا
الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره غيره من ان المستعار منه الجلد عن
نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طار
عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ
اهابه والجامع ما ذكر من ترتب امر على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط
كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة
من الاهاب اي اخرجتها منه والمص وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجأة
اعني اذا انما تحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار من الليل ففاجأنا دخول الليل و
لا تحسن ان يقال نزع عنها ضوء النهار ففاجأنا دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجأه
الانكسار واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات
فربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين والبعد ذلك في العادة مهملة كما في هذه الآية فان مقدار النهار
وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام شاملا بعد زواله بالكلية
بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به مهملة بل جعل
دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار كما شراح هذا مقدار قولهما بان مفاجأة الظلام بعد ظهور النهار
في احتياجه للعالم لم يشتمل على نوع غرابة ويفتقر الى مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها آية من مفاجأة
ظهور الليل بعد اختفاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الابيض
من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى معه انكشف ان ما توهم من حمل عبارتي الشيخين في استعارة على

يبايعون الله فلفظ اليد في يد الله استعارة بالكناية عن مبايعين الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة
تخييلية اريد به الصورة المخترعة المشبهة مع بالمشبه مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماع مع ذكر الابدان في حق الناس شكله
زدواد بها حسن التخييلية قوله فلما الحسن البليغ غير تابعة لها فلم لا يعد ذوق النفي لانها قد يحسن الحسن البليغ على قلة
اذا لم يكن تابعة للمكنية كان تقابل اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره على ما مر ذكرها واما قول الطائي اعني ابا تمام لا
تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك التخييل الذي
يستحسن اذ ليس للظهر للملام شبه يتخيل له ما لا مستكره كالحنظل والحوض الآجن ماء حتى تشبه وتخيل له صورة تشبهه
بالماء فكانه توهم للملام ما لما خطر التشبيه بين ما لا مستكره شيئا رقيقا به توهم سريانه في النفس وتاثيره فيها واطلق
عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقي ورعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه سمجا
مستهجنا مقوله ولذلك اشارة الى التخييلية فلما تخرج غير تابعة لكن لا بد في الاستهجان تلك التخييلية من اعتبار قيد آخر
وهو انها خارجة ايضا عن التخييل الذي يستحسن فهي عارية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس
قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لان الطائر عند اشفاقه
وتعطفه على اولاده يخصص جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ودهشه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه
ويخفض من بدنه فيشبه له وتواضعه باجري حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية واضاف الجناح اليه قرينة
لها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية فادواما يقال من ان
ماء الملام كالجنين الماء ففيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا قال لما ان الاستعارة مبناها على التشبيه يريد ان
مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت بمثل اقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في الاسناد
الى الحس والعقل وكان الاولى ان يقول يتنوع اي ستة انواع الا انه ترك ههنا ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي
وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا في الحمام اذا شبهتها في حسن الطلعة ونباهة الشان اما الندرة وموضعه في الاستعمال
او لعدم وجدان مثال له في التنزيل واما لا ندراجه باعتبار حينا وجه حسي وباعتبار آخر حينا وجه عقلي ومثل للنوع الاول
اعني استعارة محسوس بوجه حسي بقوله عن واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية
حيث اسند اشتعال الذي هو من خواص النار اي الشيب والجامع الانبساط مع البياض والانارة والشكل محسوس
ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار للانتشار الشيب بجامع السرعة مع تقدير التلاقي فيكون استعارة تصريحية
بين محسوسين بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثالث ومثال النوع الاول من الاستعارة بها قوله تعالى فاخرج
لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلق من على الغبط بجامع الشكل قوله
فالمستعار له المزيح تريد انه يشبه الريح الحالية انسان المطر واللقاح يستجر بالرحل الذي لا نو لوله والحلق لفظ المسبه

قوله واذا كانوا الضمير للبلغاء مطلقا لا لهولاء الشعراء فقط والمراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا اذ
اليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لا ينافي كونه اصلا وكون المشبه نوعا نظرا الى وجه الشبه قوله ان يقولوا
عطف على ان يثبتوا اي يسوغون ان يقولوا قوله هي الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان وعد البدر استعارة
اتفاقا الا ان المقصود التمثيل هو البيت الاخير وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان المشبه منه
كانه قيل لا تعجب من سمي فانما بدر ورشتم بدرا ان يطلع سيلا وقوله انا الشمس وانما يطلع الشمس فتكره هو المشتمل على المقصود
لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد قبله قوله فهم اقرب جواب اذا كانوا مع الاعتراف بالاصل في التشبيه يجوزون
ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة منهم مع جحد الاصل في الاستعارة اولى يجوز ان يبنوا فيها الا على
الفرع اقرب في الحاصل انهم في الاستعارة قوله والا اي وان لم يصادق الاستعارة تلك الشروط عريت عن الحسن وربما
واكتسبت بعد ان الشروط بما وجهات حسن التشبيه ما مر في الاصل الاول من شرائطه كونه مقبولا وهي صحة التشبيه وكماله
في تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما خص وعليه حسن جهات التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة
المكنية لان التخييلية لا يشترط فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سنذكره قوله وان لا يشم من الابهام عطف على رعاية
وان لا يشم انت الاستعارة وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا قوله رائحة التشبيه لفظا لانه يوذيه
عليهما ان يعين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا واما ضمنا كما في الخيط الابيض و... ولذا يذكر استعارة بل بعد
مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر من ايهام من رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا
يخرج اي بابه التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه ينبئ اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاستعارة بذلك قوله
لذلك اي ولان من شرائط حسن الاستعارة ان لا يشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ توصي اي يحسن وانما
بهذه والتوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او
مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة فقد اطلق فيها
لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به فدل بذلك على التشبيه به فلا غرر في خفاء وجه التشبيه
هناك يقال عميت معنى البيت تعمية اذا اخفيته ومنه المعمى واللغز من كلامه اذا عمي مراده والاسم اللغز على وزن
الرطب قوله كما اذا قلت هذان المثالان من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد فيهما كان يقال
في الحمام مثلا والاول ماخوذ من قول الشاعر وان من ادبته في الصبي ... ومن قوله عليه السلام الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة اي المختار منهم قليل جدا قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت
تابعة لها يعني انها اذا كانت صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها بحسب
حسن المكنية ثم اذا ... ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما

قد اقترن بلفظ بلاغيه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من اغرق التناسي من اللفظ كان له فيما ذهب اليه

قوله وبني الترشيح على تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لاينافي اجتماعه مع التجريد الممتنع

على ما ذكره لجواز ان يناسي التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله تبارك على العلو المكان اي مبنيا عليه

فهو مفعول به لبني وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول به متروكا قوله وتصعده اسماء الصعود من الارتفاع

المكاني بعلو المرتبة في مدارج الكمال بني عليه ما بني على الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء

وحقق هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء اما غيره فهو يعلم ان الله

قد اعتناه عما سواه فلا حاجة له في شيء اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في الظن للعهد لا للابتداء وخلت

على الماضي بتقدير قد ويروى يظن واذا ارتد التشبيه الذي في يصعد الى الكمال قبل تقدير الكلام ويصعد في

المكارم محصل المكارم استعارة بالكناية على الاملئة قبل التقدير المرتفعة وصيغة الصعود اليها قرينة الاستعارة

وهو سلك قوم اسراف كانوا معدا ومارين في علم النجوم وعلا مصدر اعلم لمانهم بالحساب اي ليس علمهم

بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب المتداول بين الناس بين المنجمين بل الى مشاهدة السماء وما فيها من

النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام فالاستعارة في قوله سموا اي صعودا وهو نصب على

الحال اي سامين صاعدين والترشيح قوله يتوقل في الكرمات الصفات اي يصعد للوصول اليها متعلقة

يسموا والترشيح ههنا مشاهدة السماء واحوال النجوم بمنزلة الظن المذكور في استعارة الصعود قوله مبلغ

اي السماء موضع بلوغه وضمير بيلوغها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى وتلكم الاسباب اشارة الى الكرمات الصفات

لا عدمتكم اي بعدتكم ولا تبدلت بعدكم مرادا ولا رايت من سوء مفاتكم بعدكم وفي قوله ما سواك نوع نهادن

بين سواهم الحلي اي لست اليه ما ليس له والاستعارة في اي من رقيت في السلم بالكسر والفتح وهو بين

سعود في يبغي لبقي وقوله اعلام في السلام السماء ترشيح وكذا قوله شافهتم البدر وهو بيان الكيفية تدرجهم في

السمو والترقي من ادنى المدارات الى اعلاها اعني رحله قوله ويلزم من الالتزام عطف على ان ينبني

وقوله مما لا يليق بيان لغير التعجب اولى والتعجب معا اي الضابط ان يلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو

البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث عدم البراح الى الزوال والذهاب عن الملك

وفي الرابع استعارة الشمس نحو وتمامه ولم ار قبلي مبنيا يتكلم فوادا ماتري اي ارباب في جواز تناسي التشبيه وما

يتفرع عليه من البناء الالتزام المذكورين وماتري هؤلاء الشعراء تركوا فيما سلف امر التشبيه باسقاطه اليه وكيف

بنوا حديث الاستعارة بالكلية حين زعموا ان المستعار له حقيقة مستعار منه فالزموه ما يليق الا بالحقيقة قوله

كان لم يجر اي الاستعارة منهم على بال اي على قلبه ولا راد ها ولا طرق خيال اي ولا راد طرقت خيال بينها قوله

الترشيح لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولنشتركهما في انهما ذكر ما يلائم احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله
اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد له لبد اسعد ايا انهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكنى عنها لكن
المقصود كما ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها ونبه بذكر التعقيب واللحوق على ان
اعتبار التجريد والترشيح ان يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكنى عنها ترشيحا
فقولك رأيت بدرا يتكلم ونشبت الاظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكاترجع الصفات نظرا الى بعد
موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله او اعقبت بذلك اي بما ذكر او باحد الامرين المذكورين
قوله ومتى عقبت بصفات اراد بصفات ملائمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله
ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملائم وشادرت
بالشين المعجمة في الموصوفين هو الرداءة المقول عليها وكذا اخاورت بالحاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة للاستعارة وما
عداهما تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية فيصح ساورت بالمهملة اي و
اثبته وجاورت بالجيم والسورة شدة البأس والحدة وفي السلاح يقال هو شاك السلاح وشاكي السلاح على القلب
وقد تحذف الياء ويجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه
من تفريع الكلام في البسط وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله تزال سلاسل صفة ثانية للجماد وقد
جعله من تفريع الكلام والهصر الكسر والهبرة بالكسر الشعر المتراكب من كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان
والمخاطب اظفار البراثن والزئير صوت الاسد في صدره والزخار اي الممتد ونقع صداه وتلاطم الامواج ضرب
بعضها بعضا يقال غاض الماء اي قل وغار في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله بل الوصف
المعنوي وحده اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل في المصدرية
قوله كيف كان اي سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك ساورت ذلك الاسد شاكيا سلاحه او فعلا مسندا
اليه كقولك املأ ذلك البحر دررا وموقعا عليه كقولك قد ملأ ابنه ذلك البحر بزواهر الفوائد على ان ترشيح الاستعارة
ملاق على حقيقة فلا يعتبر فيه التشبيه والاستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه
يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاروع الترشيح
تسمية للاستعارة بهذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورا وهمية شبيهة بالاظفار فرنيه
ان يعده مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح في اثبات بعض لوازم المشبه به
للمشبه فلا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب
بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم او يمكن اثباته له بخلاف الترشيح

التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب

ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله تغربي الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها

لازهارها كالموجب لحبس حالها وتمامها وبين التعري التشبيه حسن في نفسه وليس حسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين

الرياض والضيف ولا بين الانبساط والطعام ثم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور بتوسط ذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية

الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل معقول مستقل وتشبيه ابطال العهد

بنقض الحبل مع التشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه

على السوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا او ايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا

جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين

النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا تبعا

لمصدره فلم يتيسر له مرامه وقد يجاب عن هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان القرينة

الى الضبط ان تحصل بنفي منفي التبعية راسا لا بتقليلها الا يرى كيف سقط التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رايه

كما سقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله اخرها عند بعضهم تعليق العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة

فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية الاستعارة في الالفاظ المفردة قوله على وجه يصح لان انه يخرج ما استعمل في غير ما وضع له

في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع آخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا تناسب فيه

لان المقصود بها جعل ما هو غير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا منابه او داخلا في جنسه بالتاويل مبالغة في التشبيه

يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الا نائبة بهذا المعنى فلا حاجة دون الى تارة النبه الصم بقوله ولا ازيد على الكناية

من وجوب بعيد التعبير بالنسبة الى نوع الحقيقة يخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بوضعه ومن

ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما يفيد الوضع بالتحقيق بعد عرفت انه مستغنى عنه في هذه الفائدة

لاشتباه في ان الاستعارة المكنية على راي هؤلاء داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في المنية

قد علق على غير ما وضع له آه واما حذ الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء لاجل المبالغة التشبيه فقد اورد عليه نحو زيد اسد

من التشبيهات التي حذف فيها الاداة واورد ايضا على حدهم التخييلية بجعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في التشبيه

انه لا يتناول التحققية التي لا تكون تابعة للمكنية كقوله تامة الكلام اذ لم يقصد تشبيه الكلام بشيء له حلاوة وانما يرد هذا عليهم

ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع

له فلا يتجه عليهم اذ ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من المخترعات السكاكية بطريق قوله

ولا ازيد على الكناية ليس فيه مزيد فائدة القسم الرابع والقسم الثامن الما قدرنا بين هذين القسمين

المرعات وتمام البيت ابا رودى ارد سهارد دها اى اهلك اصحاب اصل الحرحنيه اصحات المرعات ابيت و
العظامى بكذا البريهم بهرتيات بعدها ما كان خاط عليهم كل نزار واستعار القرى لايصال الاكسنه اليهم واعمالها فيهم والوجه
ايقاع القوى على النهد مبالغه هى الطعنات المنسوبه الى الهدم وهو القاطع من الاكسنه او هى الاكسنه العطها بان يجعل الباء
للمبالغه كما فى اوصى واحمى ودفارى بعدادى انقطع والزاد من يضيع الدروع من الورد بمعنى السرد وهو ادخال
الحلق بعضها فى بعض قوله اوالى المجرور اى الى المفعول المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينه النسبه الى قوله بعذاب اليم قوله
اوالى الجميع يشير به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لمعنى يناسبها كالتسليط وكذا يدل عليه ايقاعه على المفعول
الاول اعنى الرياض وايقاعه على المفعول الثانى اعنى الالفاظ والحزن لا يقع الا وهو فى الاصل لما غلظ من الارض ونحره
حال من الرياض يقال ازهر النبات اذا ظهر زهره واذا سرى طرف لسرى وفى الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقة السرى
هو السير الليل فيدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعليقه الاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول فى الليل وعلى هذا كان
لفظ الجمع محمول على حقيقه لان النسبه الى المجرور قرينه للاستعارة ههنا ايضا وفساده ظاهر ولا يخفى على ذى فطانه ان
معنى قوله اوالى الجميع هو ان النسبه للكل تكون قرينه لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من الامثله
التى اوردها لكل واحد من الجميع وما اقرب من هذا ما توهم من ان قوله فى الاجفان يتعلق فى المعنى بالفعلين على التنازع وان
اختلف معناه بحسب الفعلين قوله فى هذا الفصل يشير به قسم الاستعارة التبعيه قوله ولو انهم جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم باستغناء
الاستعارة التبعيه بالكليه ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا فى الاستعارة بالكناية رد ما للتقسيط تقليل الاقسام قادرا واحتمله
من الاستعارة التبعيه فى الافعال ومن تبعه ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينه التبعيه استعارة بالكنايه
وجعل التبعيه قرينه لتلك المكنية وهذا انقلب ظاهر الجريان فيما ذكره ولذا اتى بنحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب
الاليم استعارة بالكنايه عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينه لها وكذا فى مثل قوله ليكون لهم عدوا
وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكنايه عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبنى ويجعل ادخال اللام قرينه
لتلك الاستعارة وكذا فى مثل قوله لاصلبنكم فى جذوع النخل الجذوع استعارة بالكنايه عن الظرف فيجعل ادخال فى
عليها قرينه لها واما مثل قوله لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينه هناك استحالة الترجى عليه بل يجعل الالفاظ
استعارة بالكنايه عن المرجو ويجعل لعل قرينه لها وكذا لا قلب فى ربما يود الذين لان القرينه فيه مناسبه حال الكثرة
الموردة بل يجعل الود او الكثرة استعارة بالكناية عن التعليل تهكما بالكفار ويجعل ورب قرينه لها وكان حق
العبارة ان يكتفى بحرف الشرط فى قوله ولو انهم جعلوا ويقول وهكذا جعلوا النخل استعارة وجعلوا الفعل الذى هو ما
استعارة ليكونوا معطوفين على جعلوا او داخلين معه فى كلمة لو كما يعلم من تتمة ذلك الشرط الذى جوابه قوله لكان
اقرب الى الضبط قوله فتدبر تدبرنا فعرفنا ان رد التبعيه الى المكنية مطلقا مردود كما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون

الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان ويسمى اولهما استعارة والثاني تمثيلا ان اريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب واذا تحققت ما اوضحناه لك فلا تقدر على تنزيل المثالين ما اشتبه فيه الحال من الحروف والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن ممن ادرك على بصيرة ولا تتبع هؤلاء الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا خبطوا بل اولئك الذين اذا سمعوا انتقدوا واذا قلدوا حققوا اذ صنعوا قوله وقد قررت الاستعارة في معنى العرض تلخيص ما قرره في اللام انها موضوعة لعرضية ما بعدها لما قبلها اعني العرضية المخصوصة المتعلقة بها فاذا قلت احسن اليه ليعبدوه لم يكن اللام فيه على معناها الحقيقي لاستحالة كون الابتداء عرضا للعاقل من الاحسان بل يكون مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الابتداء والاحسان فمعناها المجازي المراد هنا كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة فيهما اصالة وابتداء بل لا بد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا عن الفعل عليه بالعرضية في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كأن هناك لفظ العرضية مستعار لترتب ما ليس مطلوبا وعرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو للابتداء على الاحسان بمنزلة العرضية المخصوصة فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل قوله في تشبيه ترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني اي شبهه بالعرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح في العبارة قوله ومن ذلك قوله علة كلمة فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام من العرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما نحن فيه اي من جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا واما كان حق كلمة ربما ان تعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل تهكما بهم وقد ذكره في قسم النحو ان الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب مثلا اسما لا تشعار لازم حرف الجر عنه وهو التعدية ويكون في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة اصلية لا تبعية واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يشتق منها انما قيد الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يشتق منها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قولك قتلت زيدا اذا كان ضربا ضارا اي ضربه ضربا شديدا قوله او الى المفعول الاول كالخلق الاول على ما لا يخفى انه يحسن مقابلته بقوله او الى الثاني والاول بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع العدل والانصاف والرافة في امام قتل البخل اي ازاله وافناه واحيى السماح اي اغنى به وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اي صبحنا مكان الصبوح وهو ما يشرب بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والادس اخره والمرهفات السيوف المحددة المدفعة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات

معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان معاني
مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول لا بد في الاستعارة لا يراد بالمفرد في طرفي
التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل
يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا يشك فيه من له ادنى حظ من علم البيان
ومن يكون الترجي والفرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظايرها معان مفردة وكذا اخواتها
المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقتل والحكم وساير المصادر فاذا اجري
فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة منتزعة عن امور متعددة فلا تكون تلك الاستعارة تمثيلية
واذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلاثة الاول ان يشبه الهدى بالمركوب في
انه يوصل الى المقصود فيثبت له بعض لوازمه وهو الاستعلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره
السكاكي حيث رده الاستعارة التبعية الى المكنية الثاني ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الراكب على مركوبه في
التمكن والاستقرار ثم يستعار كلمة على ههنا على الطريقة التي قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية الثالث ان يشبه
صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بالصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا فيه و
على هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة
في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي ما فيه على حالها كما عرفته في قولهم اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فلا استعارة في كلمة على حتى يكون تبعه لا استعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ
على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فيدل بمعونة قراين
الاحوال على ان ساير الالفاظ الدالة على ساير اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظ كما عرفته
فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق
معناها فكيف يستعار هي منها وكذا يقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة في امتناع
نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها بناء على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو
المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين و
الاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه
صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين
منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر
منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا تكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوايد الاقتصار جواز

تمثيلية ولا

فيكتسب الاختيار وقوله ممكنا مريدا مرئيا اي مرئيا احوال منه اختبره في ذلك اي مختار ارادة منه اعني اختياره لما يتم له

تلك السعادة جميع علله اي اعذاره التي من شانه تمسكه بها فانه تعالى نصب ادلة له عقلية ونقلية ووعد واوعد ولطف

بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر اصلا وصار حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه في

رجحان اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته تعالى لعبادته اياه او انقياده منه بمنزلة الترجي على طريقه قوله

فتشبه عطف على ان ينبئ وتمام الكلام ان يقول فتشبه حاله انه الممكن بحال المرتجي على صيغة الفاعل لان المشبه

ههنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها

الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالمترجي متعلق بالمترجى منه الا انه عدل عن ذلك نظرا رعاية للادب في

ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اعني المترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المترجى على صيغة المفعول في ضمن

كلامها بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو ان كلا منهما يحتمل بين ان يفعل وان لا يفعل او لا شبهة انه يظهر من التشبيه

المذكور وجهه ذلك التشبيه المقصود ووجه تشبيه ارادته تعالى بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما يترجح بين

ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم بالذات اشارة الى مذهبه والمقصود

ان شمول العلم ينافي حقيقة الترجي او لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من كون

لعل مستعارا لمعنى الارادة قوله رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك الا

ستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله لان لعل حقيقة الترجي اي خلقكم راجين للتقوى غير سديد

او لا معنى ههنا لرجاء العباد فيما يشق عليهم اعني التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما يحدث بعد

تكامل العقل والتكليف وكذا لا فائدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوا راجين ان يقفوا على ذروة العبادة

اعني التقوى وقد وقع في عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كي وليس كذلك

بل ما ذكروه بيان المعنى الحاصل من كلمة ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها ما بعده وقد تخايل لبعضهم من

عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة في لعل مسالة تبتني على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا تخيل فاسد مبدأه

قد صرح المصنف في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك مع ما في كلامه ان المشبه و

المستعار له هو الارادة ثم ليس في التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما حققه ولا شك

ان كل واحد من الترجي والارادة المعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من

طرفي الاستعارة في لعل صورة منتزعة من امور فلا تكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور

عدة على ان مرد دعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية فانشبه من سوء الفهم القصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا

الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان متعلق الحروف كاللام في ومتعلقاتها معانيها

وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تعديد الاستعارة في مصدريهما ولا تستعير الحرف
ايضا الا بعد تعديد الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل تعين معناها ملخص ما قرره ههنا انك اذا قلت
مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم يعبدون لم تكن كلمة لعل فيه محمولة على معناها الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي
عرفته في مباحث الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المتمكن
من الفعل وتركه كما ان المعنى الحقيقي لكلمة لعل في المثال المذكور غير مستعمل بالمفهومية واذا اريد ان تفسر عنه بالارادة فلا
تتصور تشبيه احد هذين المعنيين غير المستعملين بالمفهومية بالآخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من المتمكن
بالترجي منه في ان متعلق كل منهما متمثل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة
حتى كانه صار بعض الترجي فيستعار الترجي للارادة وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذلك الترجي المخصوص فيستعار
لها منه كلمة لعل وربما كان استعارتها للارادة مع مبنية على قواعد الاعتزال اوردها ههنا لمسيس فيهما ما هو بسط الكلام الكشاف
ثم ذكر المقصود والمعنى فيه كلام ايضا قوله مثل ان يبنى على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده ههنا لم
يتوقف على اصوله وللعدل صفتان للحكيم وقوله ان يكون اي عن ان يكون قد تنازع منه نزاع العقلاني
وقوله ما خلق الانسان خبر بان لان الصانع وما او فيه عطف على ما خلق وحين ركب طرفا او فيه فلما قدم الطرف
توسعا على عادته كان العاطف وخلا عليه في اللفظ واورد عطف على ركب في مضاده العقلي الحكمي الشهوة والنفرة فانه
يصرف الانسان عما كلفه عليه حتى تنازعه اي الانسان ايدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف
العقلية فوجوب تلك الايدي بان ان حسب الخبرة حاصلة لا متقدم اي لا تقدم للان عن موقف الخبرة ولا تاخر له
عنه والمقصود تاكيد حيرته ثباتها وقوله تحملة الخبرة حال من ضمير به بروي مشد وادخل الضاد وفال ليومئذ به ثان مفعول
تحمله وقوله اذا اتبع الفعل آه مقرر ومبني لعدم ابراثه الالغاء ولا مخلص هناك اي في ذلك المقام مؤكد لما قبله قوله
دائما فعل ذلك اي القاعة في ورطة الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتع واللام في
ليمكن متعلق بالتكلف في قوله ما الا يحسن فعله في حقه ابتداء اشارة الى ما ذهب المعتزلة اليه من ان التفضيل بالنعم التعظيم
الحقيقية جائز دون التفضيل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليتكسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة
بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص حتى الامتنان قوله بالتعظيم اي من حصول التعظيم مصاحبا لله دام كانا تنافي
ضمن التمتع بما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات و
المشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر ومخلصه صيغة مفعول بالتشديد وتحقيق الضاد وقعت حالا من ما لا عين
رات او من انواع المشتهيات وقوله فيكتسبه عطف على يتمكن والمستتر فيه للانسان والبارز لما يحسن فعله وقوله
لا بالفه معطوف على ما دل عليه ان شاء اعني بالاختيار ولذلك اي ولان الغرض من التكليف هو ان يتمكن

الصفات الا باعتبار دلالتها على مصادرها المتغيرة على قياس ما عرفته في الافعال واما اسماء الزمان والمكان والالة المشتقة
من افعال فهي دالة على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا هو معاني مصادرها الواقعة فيها
او بها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة يعبر عنها
بالفاظ دالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر مرقد بعد تشبيه الموت بالرقاد وللذوات المعتبرة مكانه الرقاد وقوله
فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات
والحروف ففي المصادر بعد ما اشرنا اليه ان معانيها تشبه بها معان اخرى وتستعير اللفظ المشبه للمشبه بها ثم
اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بعد ان تشبهت بها معان اخرى واستعيرت
تلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله لان الكلمة اذا
سميت بمعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث
لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات
الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احديهما اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من لفظ الابتداء الذي
هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما وقس على ذلك حال ساير الحروف وما يفسر به معانيها قوله وانما هي متعلقات
معانيها قد عرفت ان معنى الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداءات الخصوصية
المتصورة بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير من تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها
ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية الى المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية
ومعنى كي الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكر من معاني
معاني الحروف فمراده بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها الى هذه اي الى المعاني
التي ذكرت في تفسيره بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معنى الحروف معبر بها عن معانيها
وانما جعلها معبرا عنها حيث قال واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة
عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر والا تغلط قوله فلا يستعير متفرع على قوله فيقع
الاستعارة هناك ثم تسري فيها قوله والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق وهو ايضاح المعنى اذا
تريد ان ملحق الايضاح في المشبه اعني الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله ساويا له محسوسا في عداده
قوله وكذا قوله عد سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعية التهكمية من الفعل وما قاله قوم شعيب مثال لها من الصفات
فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله ومما نحن فيه اي ومن قبيل الاستعارة
التبعية في الصفات بين المتضادين فان الجون والاعور صفتان استعير بالضد بهما تمليحا لانهما قوله وعلى هذا

السير والبصرة مثلاً وجعله آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر عن الاستعارة بالمفهومية وعن صلاحيته لان يحكم
عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من
موضوع للابتداءات المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضع قال عينت لفظ
من لكل واحد من الابتداءات المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة
كالابتداء مثلاً لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد
من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك مما قررناه
وشيدنا اركانه بما لا تعلماه ان ذكر متعلق الحرف انما هو ليتصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه
ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على المعنى في غيره واما ما يقال من ان لفظ
من مثلا موضوع لما وضع له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالته من دون دلالة الابتداء
فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فائدة في هذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال
وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والمفرق بان ذكره في الحروف ليتميم دلالتها وفي تلك الاسماء
لتحصيل عليتها بالحكم ذاته ايضا يلزم ان يكون معنى من ح ما لاحظ في نفسه لان يحكم عليه او به اولى معرفة لحال الغير
هذا واما مفهوم الفعل كالابتداء مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة
من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثم قيل
وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر ان
مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه
وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات ومقصودا حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
لا يصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منسوب الى
الفاعل فلذلك وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسندا ابدا فلا يصح ملاحظته في ضمن
الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون
موصوفا فتشبيه الضرب الشديد بالقتل مثلا مستعار له اسمه ثم يستعار منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما
الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها فقائم مثلا
معناه ذات ما له القيام وهذا المعنى اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه به ويحكم عليه بسبب عنده فلذلك كان حقها
ان لا تقع موصوفة بل صفة ايضا الذوات المبهمة ليست مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة فلا يتصور جريانها في

الاستعارة الاصلية ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى
بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء
الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال قوله والاصل في الموصوفية هي الحقائق اي الاجناس الى آخره مدلولات اسماء
الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها التي تقتضي
ان يوصف بها يصح ان لا توصف ويمتد عليك اتمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي
اصالتها في كونها مشبها لما ذكره من ان المشبه موصوف بمشاركة المشبه به والمقصود هاهنا اصالتها في كونها مشبها بها ليكون الاستعارة
فيها استعارات اصلية قلت وصف المشبه بمشاركة المشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركة المشبه
في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها قوله فقد الحاقه او على القول
بعدم المعقولية يرد السؤال بهذه الامثلة فتحتاج الى ان يجاب بان الماء فيها وصف لموصوف لا اول لا الاول الا انه
لما لم يخبر بعدمه عليه لا دانة الى صيرورة الاول نحو الاشتمالة على معناه مع [illegible] توهم انه وصف للاول واما على القول
بالاصالة فلا ورود بهذا السؤال لان خلاف الاصل جائز بل واقع كثيرا

القسم السادس في الاستعارة التبعية اي
ما يقع في غير اسماء الاجناس اراد باسماء الاجناس ما ذكرناه آنفا لكن الاعلام المنضمة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس
لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء الاشارة المستعار للمعقولات اذ الكل داخله
في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر
اسماء الزمان والمكان والآلة لانها في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه آخر قوله
والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا يعني ويتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فما لا يقع موصوفا كالافعال والصفات
والحروف لا يقع مشبها بها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة وانما صرح بموصوفية المشبه دون المشبه به بناء على ما مر
من ان التشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته
فيتم به مقصوده قوله وانما المتحمل لهاتين الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها تم تحقيق
المقام يتوقف على تحقيق معنى الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسائلنا فلنكشف هاهنا باشارة خفيفة
هي ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت
الى المرآة قصدا اصلا فلا يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المرآة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها مبصورة بالذات ملحوظة
قصدا فتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها من تكسر جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا فقياس المعاني المدركة
بالبصيرة فالابتداء مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في
ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير و

التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية في العهود وليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في الابطال
العهد لم يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت بل يدل على ذلك من حيث ان الاستعارة للابطال
انما ساغت من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض
للابطال والضابطة في مرتبة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم
المشبه به كان ذلك اللازم او ما ثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في
اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كما في ينقضون
المستعار للابطال العهد وكما في افترس المستعار لبطش الشجاع وقتله وكما في اعترف المستعار لانتفاع الآثار
بالعلم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية لا تفارقها عندهم وح يصح الحكم ويكون قوله وستعرف اشارة الى
ما ذكره في آخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية
اذا كانت تابعة للمكنية كانيات المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما في اظلام لكن تخدش هذا الوجه وجود
التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انيات المنية المشبهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله وكاني بك
شرع في السؤال والجواب المشار اليهما في اوائل فصل الاستعارة تقرير السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت
او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه ودعوى الاتحاد ولا شك ان مثل هذا الادعاء ينافي
الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا اعتراف تام
بحقيقته فيلزم الجمع بين انكاره بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب ان الفعل باسم المشبه في المكنية بالفعل
المسماة في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما هو في التصريحية بنصب القرينة المانعة عن ارادة
حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به ورحينا مع القرينة اسمه
المتعارف منها كذلك بنينا في ذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فجمع بينهما ان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به
غير متعارف منزلة منزلة اسمه المتعارف مراد فاله ادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه اعترافا بحقيقته قوله لما قد ثبت
متعلق بتحس وهو حال من الكاف اي كاني ملتبس بك ما حيا في ضميرك وقوله وادعاؤه كذلك مرفوع على الابتداء
وما بعده خبره وكذا قوله والاستعارة بالكناية وقد يتكلف بنصبهما عطفا على ان الاستعارة هو بعيد والوجه في نصب
لا اعترافا بحقيقة الشيء انه منصوب بالمضاف ولعله ملابس اعترافا تعسف وقوله لما انا ندعي ههنا متعلق
بقوله ندعي ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق التأويل المذكور سابقا قوله ان يصح تسمين الحقيقة واحدة
فان المنية اذا ادخلت في جنس السباع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع احدهما لذلك
الجنس حقيقي ووضع الآخر ادعائي فيكون للسبع اسمين له متعارفا وغير متعارف فهما كالمترادفين القسم الحاسي

مستعمل في غير ما وضع له اما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها
لفظ المنية حقيقة كما ان ادعاء الاسدية للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا تجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما
يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس
فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر من
انه بنا فيه قد صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك وقوله
ان تذكر المشبه اه تفسير للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة بمعنى المستعار هو
اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحريره مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكني عنها وقوله تشبيها صفة
مؤكدة القرينة لعدم اضافة المضاف اليها وقيل المعنى تنصيب القرينة الاستعارة قوله ان تنسب اه الصيغة بالواو
ورد بها او في التشبيه كما في قولك رأيت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قولك مخالب المنية ولسان
الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى ههنا من الامثلة تشبيه المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون
مثالا للاستعارة المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وهو قولك التشبيه بالسبع وهو قولك
الشبيه بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد يقال
الضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول على معناه المصدري قوله لا ينفك عن الاستعارة
التخييلية اي لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكره
لا بد لها من ان يثبت للمشبه شيء من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل
واختراع صورة وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك
اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك صور تشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون التخييل بالمعنى
الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه فستعرف انه ايضا ليس لازما للمكنية عندهم
فلا يصح قوله هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب اي عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة
التخييلية بعضه مساق كلامهم قوله وستقف اذا انتهينا الى آخر هذا الفصل يعني به الاصل الثاني الذي هو في
المجاز على تفصيل ههنا اي في قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد يكون امرا مقدرا وهميا
كاظفار المنية وقد امرا محققا كانبات الربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عن التخييلية وقد سبق منه
انفكاك التخييلية عن المكنية وقد تنفك المكنية وقد تنفك عنها كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله الاية فان
العهد ههنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة
تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية

الاسباب الى غلبتها فهذان متعادان في اتباع الحق والجهالة وجزاؤ بال الضلالة والبطالة الا وان النصيح واول الكرو دعا
التقدير بان يكون الاستعارة في الافتراس وان واجل لحقيقة لا تحمله والبطالة بالكسر عدم الاستعمال بالمهمات
قوله وكذلك اي ومثل قول زهير في احتمال التحقيق والتخييل قوله علمت كلمة فان الذي ظهر من لفظ اللباس
عند الاصحاب بتاملهم فيه هو الحمل على التخييل بان شبه الجوع لما هو متحقق وان كان اللباس يحتمل عند المص
ان يحمل على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند جوعه من امتقاع لونه اي تغيره ورثاثة هيئة
فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن.
لان الجوع اذا شبه بالمؤثر القاصد للكامل فيما يؤلمه ناسب ان يخترع له صورة ما يكون آلة للتاثير لا صورة
اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكره فانه يحمل بحيث ايقاع الاذاقة على اللباس حال اولى
ان يجعل اللباس مستعارا لامر متحقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضر عند الجوع والخوف فذلك
الضر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه محيط به شبه باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث انه يستكره
منفور عنه شبه بطعم المر البشع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة لان للادراك بالذائقة السلام
الادراك باللامسة من غير عكس مع القياس المستعار بان مصرح بها وملقى عنها وقد يقال لباس الجوع
من باب التشبيه كلجين الماء اراد بها الجوع الذي هو في الاحاطة كاللباس واختير الاذاقة على الكسا لما
المناسب للمشبه به بقوة المعنى الاصابة القسم الرابع في الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها
على اقوال الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به
المسكوت عنه اعني لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه به اعني
الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه ولوازمه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه
فان قلت شجاع يفترس اقرانه عالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول
هو الصواب الذي لا خلل فيه لفظا ولا معنى الثاني ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه في النفس فلا
يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه
المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة وعلى القولين لفظ الاظفار في المثال
المذكور باق على حقيقته معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث ما ذهب اليه المص من ان الا
بالكناية لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان
لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز

الاستعارة في الاسباب وفي اللسان والزمام لا في المشبه والحال والحكم وتخصيص المثال بالتخييلية وتصحيح الصفا ان صحت تخييلية فقد توجد
عنده بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالمشبه لم يوجد في تراكيب البلغاء وانما الذي وجد
منها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحاكم ونظائرها ولا حاجة في توجيه ذلك اي ما تركبه من اخراج صورة
وهيئة مخترعة للسبع ظاهر بل يكفيه ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها لم تستعمل في معانيها الاصلية
حتى تندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة
بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ولهذا فسروا
الحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء التقسيم الثالث قوله هي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك قد يتسامح
في جعل ان يكون خبرا لقوله هي على ما مر وفي تقديم كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون
خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق بصالح لا بالتحقق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على المحقق تارة ومن وجه آخر للحمل على
ما لا تحقق له اخرى وقوله ونظيره اي ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي فاق
عن سكر هوى سلمى واقصر باطله اي امتنع وعري من عريه جعلته عريانا والصبى اما من قولهم صبي بالكسر والقصر والصباء
بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والقوة ومنه التصابي والراحلة ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله
وقمع النفس اي قهرها ومنعها عن التلبس بذلك اي بما كان يرتكبه اوان الصبى وهو حال من امسك وقوله فقال عطف
على اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة المطلوبة والضمير
في الانها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها وبالارتكاب ارتكاب ما كان يرتكبه اوان الصبى وقائمة خبر بقيت
اي ما بقيت على صفة العطام [illegible] من الافعال الناقصة وقوله حرقة بيان النوع والظرف اعني في وطنت النفس جنابه
وقوله متعلق مرتب على وطنت ماخوذ مع ما عطف عليه اعني رفع وقطع قوله اثر انها اي من تلك الالات والادوات
والعتبر وبالكسر بكسر العين العناية فبقيت عطف على ما بقيت اي بقيت الافراس والرواحل لذلك اي لعدم بقاء
آلة من الالات هاهنا مراد لا آلة لها ولا اداة لها قوله فحق قوله اي اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذي يحق ويليق بقوله افراس
الصبى ورواحله ان يعد استعارة تخييلية وذلك لان المتبادر الى الفهم ح تنزيل الافراس والرواحل منزلة اسباب المشبه
بحالها بان شبه الصبى بمعنى الصبوة او سببه ما يركب وان الصبى هي الصغر من السعاني جهة من جهات المسير تحتاج
الى الافراس والرواحل كالحج والتجارة فهو يخترع له صورا كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور المحققة ثم اذا اعرض
عن ذلك الانصاف الى الاعراض الكلي صار كتلك الجهة اذا قضي منها الوطر فاهملت لانها حينئذ تعطلت بالكلية قوله وان
كان اي وان كان قوله افراس الصبى ورواحله يحتمل احتمالا لا يبعد ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لا ما يحقق تحقيق
اما عقلي كررواعني النفوس وشهواتها وقواها واما حسي كالاموال والحدود والاعوان والى هذه اشار بقوله وعن الاسباب

التشبيه مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث لو اترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت
ما ذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل هذا تشبيها
فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة
عقيبه وليس شيء من هاتين القضيتين المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اما في المشبه به فقط واما في المشبه فلان المعنى
مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى آخر [illegible] فتلك الالفاظ متروكة في الارادة يدل على ذلك ان صاحب الكشاف
جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء المشبه بها مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه ثمه.
لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا بان تلك الاشياء في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده و
يشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع آخر يناسبه فيكون
هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة وكانت ايضا في المركب كذلك فان قلت
معا ما ذكرت لا يكون الكاف في قولك كمثل الذي استوقد وكمثل الحمار داخلة على المشبه به حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله
كما انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها في الاولين داخلة على المشبه به دون الآية الاخيرة فقد توسع
نظرا الى ان المثل منهم يتحد بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بقضية اصلا قوله ولكون
الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم يذكرها فيه فنشق الاستعمال اعتمادا على ما سبق في آخر مباحث التشبيه
التمثيلي وقد تحقق هناك السبب في عدم وجدان التغير اليها سبيلا القسم الثاني قوله تقدير ما اي تقديرا لصورة
الوهمية المحضة وتفرضها مشابهة لها اي الصورة المحققة وهذه الجمل صفة ثالثة لصورة فان المحضة صفة لوهمية ومفردا
على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في ان تسمي اي هي ان تسمي حال افرادك لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم جعله
على صيغة المفعول حال من اسم صورة وبعد تسامح المص في بيان ما سبق بقوله من كون مسماه شيئا محققا ان البطلان
يقال من مسماه المحقق والاعتبال الاسلاك ومعنى مناس بفتح الميم وضم الباء [illegible] قدر نسبه من الرحمة والشفقة
يقول البيت على فلان اذا رحمه وتشبيها مصدر ان تشبه كانها اي كان المنية قوله فيأخذ بالنصب عطفا على انه وما
يكون عطفا على ما يلازم والجار اعني على الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الاثبات
بيان له وتمام عطف على دوام يقال فرسه الاسد وافترسه الاسد اي دق عنقه وهو الفرس قوله ثم نطلق بالنصب عطف
على فيأخذ وفي تقطلم اشارة الى تراخي وعنه انطلاقك عن احد الوهم في التصوير والاختراع قوله على سبيل الافراد
اي افراد اسامي المحققة وان تصفيها عطف على الافراد وقوله ما قوام كلام المتكلم به معقول صحيل ولو قال [illegible] وهو صورة
اللسان تبرك تقط التصوير لكان احسن بحيث المغني واوقف لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة
الثلثة التي اوردها للاستعارة المصرح بها بتخييلية لعطية حيث قال المشبه بالسبع والمشبه بالمتكلم والمشبه بالناقة يظهر ان

لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض الى الكثير مادة والقرينة المركبة
من هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه وتلك خمس سحائب انامل على رؤس اقرانه ومع
هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني لا يصح تشبيهه في استعارة السحاب للانامل وكانه اورد تقسيم القرينة الى هذين القسمين
في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام
الاستعارة قوله ومن الامثلة استعارة وصف احد صورتين هذا نوع آخر من الاستعارة المصرح بها المختص مع القطع لا يكون
الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة وشبه بصورة اخرى مثلها ويدعى دخول الصورة الاولى في جنس الصورة
الاخرى مبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون ثمة
التجوز في مجموع ذلك المركب لا في شيء من مفرداته بل يكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها
حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس
الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن ح في تقدم وتؤخر استعارة تبعية ولا
في رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ بل هي باقية على حقائقها التي كانت عليها قبل
هذا الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى
صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح
بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من
الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة
لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة
ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واخرى كما يشهد له قوله فتلبسوها اي صورة المشبه به اي لفظ
واضافة الصورة المشبه الى المشبه به بيانه كما يشهد عليه قوله فتشبيها بصورة تردد انسان ومعنى تقدم رجلا وتؤخر
اخرى انه يقدم رجلا تارة ويؤخرها اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب كذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد
يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وقوله هذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة وفي هذه العبارة تصريح
على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف التمثيلية منحصرة مطلقا
بالا فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين للاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور عدة يجب ان
يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على نعت منها بالاخرة صورة وحدانية منتزعة منها ولا شبهة عليه ايضا ان ملاحظة تلك
الامور على الوجه المذكور لا تكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب ان يكون
كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الثلاثة وكذا يجب ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي

والمستعار له في الامثلة الثلثة الاولى حسيان الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراة والقوة وفي الثاني
حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال
الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعي الاسد بالنصب
عطف على ان يكون لا على ان تلحق لفساد المعنى وقوله فتقول بالنصب عطف على تدعي لجري منه مجرى التفسير ومساق
الامثلة المتعاطفة مع ما في خبرها خبر واحد للمبتدأ الذي هو مثال ذلك قوله او ان يكون عندك وجه تمثيل هذا مع ما عطف
عليه اعني فتدعيه ماخوذين مع ما تعلق بهما خبر ثان لذلك المبتدأ معطوف على الخبر الاول باو وقائلا حال من فاعل
فتدعيه وقوله بعد ما جرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر لالحاق كثرة فوايده بكثرة فوايده اي حسن البليغ بناء
على ما اشتهر من تشبيه فوايده بفوايده في كونها حسنة بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه اشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه
الاستحسان الكامل وقد يقال انا لم يعتبر كون الفوايد والفوايد كشي واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه
الشبه بين العالم والبحر وسلوك ذلك المسلك المعهود هو مثل ان يقول رايت بحرا يتكلم قوله والقسطاس
هو القرسطون اعني القبان قوله ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من الاستعارة التي هو بصددها مبني على انتزاع شبه
المتضاد والحاقه بشبه التناسب وهذا النوع يختص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية والامثلة كثيرة كقولك رايت جاهلا
اي بخيلا وخاله اي جبانا وسحبان اي ذا اللكنة وعلى ذلك لا ينافي كونه مثالا لما فيه اعني كونه خبرنا ما صاحا له وقد
قدم تحقيق انتزاع الشبه من نفس التضاد في آخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المشتركين في
التضاد واراد بهما المتنافيين المشتركين في التنافي على الاطلاق وعطف ههنا النقيضين على الضدين فاراد بالضدين
ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ايضا التنافي مطلقا قوله ادعاء عطف بواسطة و
شروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم لان ادعاء كون احد الضدين المتنافيين من
جنس الآخر اشد استبعادا من انتزاع الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات
قوله ربما كانت معنى واحدا كالذي رايته في الامثلة المذكورة يعني به ما مر من يرمي ولا في الحمام ويبسم ويتكلم و
الامثلة فيه من ميزان اميرا وكذا قوله يصليه ونهب امواله وسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلثة قرينة على
هذه الاستعارة البشارة للانذار قوله ربما كانت معاني مربوطا بعضها بالبعض يريد ان تلك المجموع المعاني المرتبطة
بعضها ببعض يكون قرينة واحدة لانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه ومعنى تتابعي ينغلب من
تكافت الاناء اي قلبه والباء في بها للتعدية اي يغلبها خمس سحايب والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في
الحرب وقوله النظر شروع في بيان ترك القرينة وحين اراد طرفا اصنع مع تقدمه عليه وقد سبق له نظاير تفريعا
بمعنى مفرعة حال من مفعول اراد اعني الاستعارة السحاب فان الاستعارة خمس سحايب لا تامل بين الممدوح الماحسنت

المصرح بها اما بحسب الصورة واما بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد في الاستعمال البلغاء من الاستعارات
المكنى عنها قوله ربما قسمت كلمة رب اشارة اما الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم والى مخالفة لما هو المختار عنده من رد التبعية
الى الاستعارة بالكناية قوله قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى
الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وسائر اسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من
اسماء المكان والزمان والآلة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه الا تبعا اما المصادر كما في الافعال واما المشتق منها
واما المتعلقات معانيها كما في الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما الحقها اورد
كلمة التعليل لان كثير الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح اشار بذكر الحروف الى انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة
بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما لان الخالية اولم يستهر شيء منها باسم على حدة ولا حاجة لشيء منهما الى بيان فلذلك
قال وهي اي الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى
المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى الحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية
وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة القسم الاول في الاستعارة المصرح بها الحقيقية مع القطع قدمها على سائر الاقسام
لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق منا غير مرة وجه ايراد كانه في نحو امثال هذه العبارة وقوله واذا وجدت
معمول لقوله ان تدعي على التوسع في تقديم الظرف على عامله الواقع في خبر ان واراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية
قريد وحاتم مختلفان في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها كانت التحقق
كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه
قوله على الوجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى وقوله ان تدعي خبر لقوله هي ومثل هذه المسامحة
لعدم الالتباس من المراد كثير في عباراتهم والضمير في بافراده راجع الى الاسم بلزوم الاقوى وتوصلا تعليل لتدعي وبذلك
اشارة الى اطلاق اسمه عليه والخطر هو الاطلاق على وجه التسوية وفاعلا بانيا حالان من المستتر في تدعي وذلك
اشارة الى الاطلاق المذكور قوله كيلا يحيل اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما سبق منه وانما قيل المذكور
هو جعل افراد الشيء قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في ليمكن متعلق بسابقا ولفظ الممتنع صفة لدلالة الافراد بالذكر
ودلالة القرينة لان كلمة بين الثانية مقحمة والعامل في الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التمانع بين
الدلالتين ان الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة
تدل على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خفي الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة توجهها من دعواك
فيكون الامتياز عنها اهم من الامتياز عن الكذب قوله هنا ان ذلك اي مثال ما ذكرناه في تفسير هذه الاستعارة
التي نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة ردما لزيادة التوضيح ونبهها على ما بينهما من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له

او الى السلامي اذ لا محال لحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب ولم يرد ايضا تحية بينهم ضرب وجيع والحمل
البيت في خيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على النوعان متعارف هو
مخاطبة الانذال والاراذل والمذاكرة بالموحدة وغير متعارف هو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك
وتقديرها في السيف باطل قطعا واما قوله عزة وعلا الا ان الله يغلب سليم فان حمل على ان تقديره الا سلامة من الى
العدو يرفع السلامة على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف وليس المعنى على
قصد التشبيه وتقدير الاداة اي يوم لا ينفع كمال وبنين ويجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شيء صحيح
ابدال السلامة بلا تنويع وذلك ايضا ان ينصب السلامة المقدرة يجعل الاستثناء منقطعا وان لا تقدرها اصلا ويجعل
من الى مفعولا بالمحل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب الذي انفق ماله في سبيل الله وولد ابنائه على طريق الرشاد
قوله ومنه قوله وبلدة فيعلة لاحتمال ان يقال حال المستثنى المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنويع المستلزم وجوده بل على
التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اي الا يكون فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل الآية ايضا
على هذا التعليق يميله نظمها يقال ما بالدار انيس اي احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة الوحشية والعيس الابل
البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء فان شاء جعل افراد الانيس قسمين متعارفا و
غير متعارف اي رب مفازة قطعة ليس بها انيس الا هذا الوحوش والابل قوله لتفارق الدعوى الباطلة اراد
بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها فخرج لا يتفوه صاحبها بقصد التاويل
فضلا عن نصب القرينة المانعة من اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع من علم القائل بعدم مطابقته
فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التبرئ عن
قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك
اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطل على ذلك التبرئ لانه اذا تبرأ عن التاويل كان عن نصب
القرينة اشد تبرءا فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرئ ونفي نصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان وصف
الاستعارة اراد بوصف الاستعارة حدها فانه قال في اول علم الاستدلال الحد وصف الشيء وصفا مساويا قوله ما تحقق
او عقليا اي تحقق حسيا او تحققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمي المحض وهو ان يكون صورة تخترعها باستعمال الوهم
اياها كصورة المخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله تقسيم كل واحد يعني ان كل واحد من التحقيقية والتخييلية
ينقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها متماثلة لان الاحتمالية المندرجة في كل واحد منهما قسم
واحد فيه التحقيق ولا اختلاف الا بالعبارة ايضا يقوله الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لماذا
لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة بالكناية عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتبارهما في

عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد بما سبق من العطف بالواو حيث قال او اطلاق اسم
الشمس والقمر قوله ومدار ترديد الامام هذا مبني ومبتدأ وخبره على عدم الوجهين وليس قوله تارة اخرى ظرفا
للترديد اذ ليس الترديد حاصلا في كل منهما هو ظرف للقول المستفاد منه اي يقول تارة انه لغوي واخرى انه
عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند التحقيق والنظر الى الدعوى المذكوره
والاحتراز عليها قوله لا يألوا عليها اي لا نتركه من الالو وهو التقصير ويقال لا يألوك نصحا اي لا يمنعك قوله
اذا وقفت لما بين وجه كل واحد من القولين شرع في نصرة القول الاول اعني كونه مجازا لغويا فاشار
الى ان اصرار المستعير على ادعاء الاسدية للرجل مع نصبه قرينة داله على انه ليس الهيكل المخصوص مدافعة
ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك الوجه الغطاء عن هذين القولين وادراك ان
الصواب هو القول الاول لانه يظهر لك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف
ولا شك ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز
اللغوي وقوله مصدقة على صيغة المفعول صفة ثانية ومعناه مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم
عنده لانه منشأ ايهام الشاعر والمدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس
الاسد قسمان بطريق التاويل والمعنى على ان تدعي ذلك وترتكبه كما بنيا على نحو ارتكاب المتنبي ادعاء
في عد نفسه واصحابه قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة هائلة منهم وفي عد جماله من جنس الطير بسبب سيرها
في السير فانه جعل كل واحد من الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا يرى انه ليس المعنى على نية اداة
التشبيه او لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زي ناس فوق ما هو كطير لها شخوص الجمال وقوله مستشهدا
حال من فاعل ارتكب المتنبي وهاتك صفة دعوى والمراد بالمحالات العرفية القضايا التي توقع في النفس خيالا لا
مقبولا في العرف ولا تصديق بها وقوله من نحو حكمهم بيان للمحالات وتضمين التاويلات المناسبة لها تلك
الدعوى من ان الاسد لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون بحيث لا يقاومه احد وارادة انه
ليس بانسان بفتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد
وقد يروى انما وحده بالكسر له محل من القبول في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول قوله وان تخصيص
عطف على ان تبتني يعني ان وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف وغير
وتخصيص القرينة بصدقه بتبعها المتعارف قوله ومن البناء على هذا التنويع ان يتنوع افراد شيء الى متعارف
وغير متعارف فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك
اي ملك قال يعقوب التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب الوجيع في او ك

الصفات الى انه تنبيه في ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار ومدركة بها واللام في ولئن كانت ابتدائية لا موطئة
وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اي وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن امكنها
اي اثبتها تمكنا فيه تقرير لمجرد ذلك لنفس المعنى الحقيقي للاسد وانما تكون كذلك ان كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها
لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل وصفة الشجاعة كائنة في مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح في هذه العبارة اذ المقصود
ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة اولها مع تلك الصورة حتى يدل
الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا التسامح في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي ابتداء الى تعرفها او مرادا وانه
لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة الاول ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما الثاني ان يكون
استعماله في الانسان الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد
فتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرؤ جراءة فهو جرئ والمقدم مصدر ميمي من الاقدام الثالث ان لا يكون في اسم
الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير
الرابع ان يصير المط بالقرينة مغلوبا على وجه اذا كان المط بها منع الكلمة عن حملها على ما وضعت له وقد صار المط
بها الان ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس لغويا اي
بل هو مجاز عقلي على معنى ان التصرف في امر عقلي وذلك ان المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء
فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان ثبوت ذلك المعنى هاهنا تصرف من العقل على وجه الاستعارة
فلا يكون مجازا لغويا بل جعلنا قوله وممتنع فالحاصل ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظه ذلك اشارة الى الرجل
ولفظه ذلك اشارة هذا الصحيح وقوله لصح ذلك في الدعوى تعليل لممتنع ولفظ ذلك اشارة الى كون
الاطلاق عن اعتراف في قوله ان يكون متعلق بعلل اي علل بالجواب هذا الاستفهام موضع تعجب خبر يكون واسمه
لفظ قوله اي قول ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما لعاطف واحد حيث قال او موضع
نهي عن التعجب قوله لا تعجبوا نصب مع موضع ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل انسان صبيح الوجه الا آخر
بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا لا معنى للنهي عن التعجب من بلى الكتان لملابسة الانسان الجميل انما ينهى
عن التعجب من ذلك لملابسة القمر والقمر الحقيقي والغلالة شعار يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون هي الملاصقة
للبدن يقال زر القميص اذا شد ازراره لها اي البصرة بتطر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشده المراة على راسها
قوله ومع الاصرار يرشد قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعي للرجل مثلا معنى الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل
فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه شيء غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم تستعمل الكلمة فيما وضعت
له بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفته وانما

البر و ربواسطة التسمية الذي هو بمنزلة الشئ الشجاع باسم الاسد لا بواسطة التسمية الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وقيد بعدم
الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذ المتحققة مسماه باسم المخلب في صفا دون المنوية قوله و
ههنا سوال مرجوه بين ذكر في فصل الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون المشبه كالمشبه به مثلا داخلا في جنس المشبه به كالاسد
ينافي الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بها اقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل و
اجاب عنه بالنادر فيذكر اسم المشبه كالسترفة قوله وتسمية المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة المصرح بها كقولك
في الحمام اسد او المتروك كما في المكني عنها كقولك اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما
اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سيأتيك تحقيقه في مباحث الاستعارة بالكناية
والاولى بظاهر عبارته ان يقول والمشبه مستعار له الا انه راعى سطعه فعبر عن المشبه به فقصد الى ان في اسم المفعول
مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر في اسم المفعول
بل والمجرور والعائد الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المص انه قال الالف واللام في قوله والمشبه به مستعار
له اسم موصول بمعنى الذي كما في قوله وسمي المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على
ان يجعل لفظ المشبه به في عداد الاسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير في به راجعا الى الموصول
المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به ويجعل لفظ المشبه المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم ويحمل الاول على مذهب
المازني والثاني على مذهب الجمهور قوله والذي قد يسمعك من ان الاستعارة تستدعي ادخال المستعار في جنس المستعار منه
هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به
وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن
اوصافها فيها انها هو آما واما الاشخاص فلا تشتهر باوصاف كذلك فلا يقع الاستعارة في الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت
نوع وصفية اي دلت عليه التزاما بسبب خارج اي عارض فلا يبعد ان يعرض لنحو المستعار الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما او قادرا
قوله وحاتم مجرى بها لنعيه كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العي وانشابهه قوله واما عد هذا النوع لغويا بين اول الوجه من تسمية الاستعارة
ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا او معنويا ومعنيا او متضمنا للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا وفيه خلاف
قوله احدهما انه لغوي نظرا الى قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل في غير ما وضع له عند التحقيق وقوله فانا
وان ادعينا الخ بيان لكونه مستعملا كذلك والثاني في قوله فلا يجاز زرايره لانه خبران لا جزاء وان ادعينا وكون ان
يجعل جزاء له فيكون الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدأ والخبر على قياس ما قبلنا فعله وكنت وحاتم ههنا
ابو عبيد والصورة اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى البعض عبالة
العنق غلظه من سائر بدن له ومن الصفات بيان لما اي وما للاسد من ما في جنس ذلك المذكور من الصفات

عما للناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعني ان تسمية هذا النوع من المجاز
مجازا لتعديه عن مكانه الاصلي ونقله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا متعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها
واما التسمية معقولة فلتضمينه شبه شاهد بتحقق المعنى الذي اريد به لما سياتي في آخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على
الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد بتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة
من لوازم اليد فقد اثبت بينه ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي
ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد ولما كان حقيقة اصل المعنى هي المراد به في
نحو المشعر لم يتصور فيه شبه شاهد بتحقق المعنى الذي اريد به الثالث في الاستعارة التصريحية تفسير
الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه ليتناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية
والمشبه كما في الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه المعنوي وهو ان لا يصرح هناك بما يدل على جعل احد
طرفيه مشبها والآخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله ويريد به الطرف الآخر ارادة الطرف الآخر اما على سبيل
التحقق كما في الاستعارة المصرح بها حيث ذكر لفظ المشبه واريد ما هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء
في الاستعارة المكني عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل يريد و
قوله الا على ذلك اي على الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا والمراد بما يخص المشبه به ما يجوز اما
مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في المكنية والمقصود
بذكر الحالين اعني مدعيا والا لحقق ما يبنى عليه الاستعارة لاحتراز عن شيء قوله بافراده في الذكر يعني بذلك
ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا بنيه على ما هو الحقيقة قوله ان المنية انشبت اي
اعلقت اظفارها وهذا المثال موزون واشارة الى السيف المشهور لكنه وقريب قوله بادعاء السبعية لها
اي للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة بصورة لا السبع الحقيقي
وقوله هذا جواب مبني ادعيناه وفي معرض طرف مبرز له بعيده بالطرف الاول اعني منها صادق وقوله نظرا للتعليل
بارز على معنى حكم مبرزه نظرا الى ظاهر الحال قوله ظهر سيتي مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب او الناب
المنية لها ظهور نقش السبع مع المخلب او الناب بيد ان السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ
كذلك حالي من المستتر في ينبغي وانت خبير بان مادة لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية
كما تعقيبه مذهبه في الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها في اثبات المخلب للمشبه وهذا والمسمى
بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصور والمتوهمة على شكل المخلب او الناب تشبيه بالسالي
الاستعارة التخييلية على مذهبه وهو التحقيقية وانما قال هذه وتسميتها اي مع صورتها مسماة دون تسميتها لان

الا اشياء قوله ويتعلق هذا التعليل بقوله يحمل على صيغة المبني للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زايدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لان لا شبهة على احد ان الله انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعندي ان يجوز ان لا يكون كلمة لا زايدة بل يكون قرينة للمجاز في منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل مجازا ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون المجاز المحذوف ح كلمة الى دون كلمة عن اي ما دعاك اي ان لا تسجد والظ ان يقال مراده دعاك الا انه لما احتاج في العبارة فذكر بدل دعاك ما دعاك بدل لعدم الالتباس وتجوز ان يقال اراد نا بالضمير في به لفظ منعك المقرون بكلمة ما فكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم فعند الجمهور لا مزيدة اي ما منعك عن ان تتبعني وعنده منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباعي في تعضيد الله وشدة الزجر على المعاصي والمقاتلة لمن آمن مع من كفروا الى عدم تحركك في التحرز عما وقع من التشبيه وان لا يكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله لمكان الاختلاف فيه ولانه باب على حياله وحقق الكلام في كونه مجازا مع الى التعرض للتناقض وذلك لان قولك له علي عشرة الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء اخره نفيه وقد افترقوا في التفصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت بمعنى واحد كمدلول التسعة عبارتين احدهما مختصرة هي لفظ التسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احادها اخرجنا بعضها واخرج باداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة الذي يقتضيه العبارة بظاهرها من حكم بالثبوت او الانتفاء فعلى هذا لفظ عشرة باقية على معناها الحقيقي الذي تدل عليه حال افرادها وقد اخرج احادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المص من كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الا واحدا اخراجا ولا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء عما دخل في غيره قلت قد اجاب عنه في مفصل الاستثناء دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا لما وقع آخر كلامه اوله بل من جهة السامع الشامل للعشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان التحقيق كون المستثنى منه مجازا مبني على لزوم التناقض فالاولى ان يؤخر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عما

لكنه سبب عقلا لعدم قبل لانه اى لان التجوز بالفعل عن الارادة مبنى جرى فيما هو بعيد من كون قرات بمعنى اردت بقراة
خبرا مستفيضا مشهورا يكاد اى ذلك الخبر المتفق وقوله من ادى تكلم مفعول ثان ليتركب كلمة اذا معجم وجاز
ان يكون صلة للموصول اى من يكون وحصل فى زمان تكلمه بخلافه ولكن صلى يتغير قبله مفعول ثالث له اى يكاد يترك
المتكلم بخلافه لكن خالف السيرة المرضية التى لمقاط او المعقول بالمقبول الا يرى انك اذا قلت احدث ثم اركبه ضيقا
كان مستنكرا احد المخالفة ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله اليس كل احد بيان الخبر بان التجوز بالفعل عن الارادة
فيما هو البعيد خبرا مستفيضا فان قوله وعليه عس اشارة الى ان له نظائر كثيرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت
وللخياط ضيق الكم وطول الثوب ولا مكاتب دوّر الميم وفرج السين الى غير ذلك مما لا يخفى وانما قال لما يشهد له عقلك
مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق يجب وصفه جعل الشئ ضيقا
اما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة تجوزا
موكد فيتنزل اى كل احد ويردى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال فى ثم يأمره قوله مجوز مراده اى مراده المجوز
والمعنى مراده بحسب تجويز ارادته وهو السعة والحاصل ان جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم امر بتغيرها فقد تجوز
بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغير السعة المقدرة وبهذا اقبل وليس بشئ اذ لا يكون المثال ح من
قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه البعد من التجوز فى قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة
المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مال هذه العبارة اعنى ضيق الى قولك غير السعة بمعنى غير ارادة
السعة الى ارادة عدمها وبهذا انكشف كونه ابعد من التغير بالفعل عن ارادته المحققة والى ما ذكرنا اشار
بقوله انما الذى هناك هو تجوز وتجوز ان نزيد الحفار التوسعة اى هناك ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فينزل المجوز مراده
وارادته السعة مرادا بها ارادة السعة لا معناها الحقيقى لما توهمه ذلك القايل وبنى عليه كلامه مع كونه صرفا بان ضيق
ثم اركبه من تنزيل ارادة الشئ منزلة ذلك الشئ والتعبير عنها به وقد يقال احدث الشئ ضيقا من نوع معنى تضييق
اعنى التغير من السعة الى الضيق فليحمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المص قوله اما يجب جواب مبنى
جرى على منع يجب ان يكون ذلك التجوز فى الاقرب هو قرات اجرى واجرى وانما كرر اجرى مع العطف
نظرا الى استفاضة جريانه فى الابعد كانه قال يجب ان يكون فى الاقرب اولى بالاجريان واكثره استفاضة فى
الاستعمال قوله وامثال ذلك بالرفع عطف على المرفوعات السابقة اى ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة
المتقدمة وقوله مما تعدى بيان للامثال ولفظ الكلمة مظهر وضع موقع العايد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التى
تعدى عن معناها الاصلى وقوله التعلق بينهما متعلق بتعدى وقد بالغ فى تعميم وجه التعلق بقوله وبما كان الى لكنه اراد به
شرط بان يكون نوعه معتبرا فى اللغة اذ ما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز بين جميع

وانما ذكر المصدر اعني استعمالا لاظهار متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء ووصفه بالمجاز ليتم به كون قوله استعمل مع
ما جزء بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت قوله والسنة بالجر عطف على الفاء يعني القرينة مجموع الفاء
والسنة المستفيضة ووجه دلالتهما ان الفاء دلت على تاخر الاستعاذة عن المعنى المراد بقرأت والسنة المستفيضة
دلت على تقديم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرأت معنى غير نفس القراءة الا شئ يراد
بها سوى ارادة القراءة قوله ولا تلتفت قد نقل ائمة اللغة القراءة ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة
منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب
بالقراءة والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور المهم في حال القراءة فلذلك نهى عن الالتفات
الى من يؤخر الاستعاذة وعدنا خبرها من ضيق مجال المؤخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات
وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فقال رب وقد يقال جاز ان يكون فقال تفصيلا لنادى على
قياس ما قيل في فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب في الذكر
واذا حمل مجيء الباس على الاهلاك اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس ما اريد بالاهلاك وقد مر انه عد من
باب العلة وانه فسر مجيء الباس بالحكم بنجيه واشتهاره واما حمل الباس على عذاب القبر وعذاب الاخرة فمما لا يصح
لان الحال اعني قوله بياتا او هم قائلون تاباه كل الاباء وانما خص وقت البيات ووقت القيلولة بمجيء الباس
لانهما وقتا الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد واقطع قوله بقرينة انهم لا يرجعون فان هذه بالفتح على ان لا زائدة
فالمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لان الله ابا هم او على انك هناك مبتدأ محذوف اي
وحرام عليهم ذلك اي المذكور في الآية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون
اللام محذوفة وفيه ان حذفها مطرد او قرئ انهم بالكسر فلا بد من حذف المبتدأ وعلى التقادير كلها هو قرينة على
ان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور بعد ما اهلكوا حقيقة بل حين اريد اهلاكهم قوله ومنه
ما امنت لفصله عما قبله الا بجعل قرينة واحتياجه الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف حمله على حقيقته حيث قال
انهم لا يؤمنون يدل على انهم اعني من الذين اقترحوا على انبيائهم الآيات وعهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم
نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا انكث وانما لم يلتفت الا ان ما ذكره المص ادق
في الوعيد وذلك ان ترتب انكار ايمانهم على ما سبق ان يكون للوصف بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان
يحمل الاهلاك على ارادته ولعدم [illegible] الكلام ارادة اهلاك بهلاك فيكون معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها لا يؤمنون واحد
من تلك القرى اهلها لا يؤمنون ونحن على ان اهلكهم وفي هذا من الانباء عن اصرارهم على عدم الايمان ومن
الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله وانما جعلت للامتناع من المجاز وهو في الاصل مركب الا يل حول الماء يشرب

156

علی النبیت او من اطلاق اسم السبب علی سبب السبب البعید بمرتبة وجه تفسیر من فسر انه الی الازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانیة ازواج من الانعام مطلقا علی السبب البعید الذی هو النبیت وجعل الانزال باقیا علی حقیقته ومنهم من عکس فجعل انزال مجاز المعنی قضی او قسم لان قضایاه وقسمه توصف بالنزول من السماء من حیث انها کتبت فی اللوح قوله لا سیما اذا نظر الی ماد ... نه اذ انظر الی ما ورد فی الحدیث کان وجه ذلک التفسیر اظهر او باشتراط الیه ان مدار امر ها فی معیشتها علی انزال الماء من السماء وبنزول ما یتوهم من انها تعیش بمائها لیس من ماء السماء بل من میاه الارض والصخرة هی صخرة بیت المقدس وقیل کل صخرة کبیرة هی جبل قوله وقیل هذا ای ما ورد فی الحدیث من انزال الماء الی الصخرة ثم قسمته هو معنی قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء ای الی الصخرة فسلکه ینابیع فی الارض ای عیونا ومسالک ومجاری فی الارض کالعروق فی الاحیاء یقال سلکت الشیء فی الشیء فانسلک فیه قوله ومما نحن فیه ای اطلاق اسم السبب علی المسبب قوله رزقا ای مطرا هو سبب الرزق وکذا ورزقکم ای وفی السماء رزقکم المطر الذی هو سبب رزقکم وقال بعضهم یجوز ان یشبه التلبیس الذی بین الرزق والسماء بتلبیس الظرفیة وکون الرزق فی السماء فیکون مجازا حکما لا لغویا الا انه لما کان اللغوی اکثر کان الحمل علیه اجدر وهذا اسهو نسبة ظرفیة غیر السماء للرزق الی السماء فتدبر قوله ومما نحن فیه مثله عما سبق لانه قد ذکر فیه البحور فی نقل الاعنی فی هذا انه واضله مع الاختلاف لانها علی حقیقتها عند اهل السنة وهذا السلک اشارة الی اعتبار علاقة السببیة المتناولة لاطلاق اسم السبب کما فی اکثر الامثلة وبعکسه کما فی مثال الکاف والدم ومعنی اللطف ما یصدق به اللطف یعلا اللطف بکذا ای بره فهو متعدد تبعه وتفسیر الهدایة باللطف وخلق الاهتداء رعایة لما هو مذهبه من استحقاق المکلف باعتداده بوابا فلا بدان یکون فعاله اختیاریا وتفسیر الاضلال بالخذلان لا بخلق الضلال لمثل ما ذکر والاحتراز عن نسبة القبیح الیه تعالی قوله ای العناد مستلزم للنار هذا التصریح باسم النار بالسببیة عن العناد واطلق علی سببها اعنی العناد وعند صاحب الکشاف ان اتقاء النار کنایة عن ترک العناد فلا مجاز فیها قوله لاستلزام اموال الیتامی ایاها ای النار دال علی ان اسم النار اطلق علی سببها اعنی اموال الیتامی فیکون معنی انما یاکلون فی بطونهم اموال الیتامی المؤدیة الی النار فاندفع توهم التکرار وفی بعض النسخ لاستلزام اکل اموال الیتامی ایاها بزیادة لفظ اکل استعار الجهة سببیة تلک الاموال للنار وادل الیه ان لنا احرة حجا فاما الاحرة جمع حار واستحافه جمع عجف علی غیر قیاس حملا له علی سمان وقوله ای علفا کمس کاف بیان لوجه تسمیة الاکاف للعلف وقد یتوهم ان قول القائل مبتداء والمتعلق خبره ولذا توهم مسندا والمتعلق بهما ای متعلق مسببة الدیة للدم خیره وعلی هذا یصح ان یفسر قوله هذا السلک باطلاق اسم السبب علی المسبب لکنه کما تری تعقید من منافی الکلام قوله ومن ... لما کان التعبیر بالفعل عن ارادته نوعا کثیر الموارد وشایع الاستعمال جعله عما قبله تاما انه من اطلاق ما وضع للمسبب علی السبب قوله استعملت علی صیغة المبنی للمفعول مع التانیث مسندا الی ارائة بتاویل اللفظ

وذو حلية بمرة من الذوات ومشعرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة بمعانيها الاصلية كانت
مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد مجازا لان يكون باعتبارين
مجازا فيه من نوعين متباينين   الفصل الثالث المجاز اللغوي الراجع الى المعنى الكلمة لا الى حكم لها قوله هو ان
تعدي الكلمة لم يذكر في هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غير المفيد والاستعارة اما اعتمادا على ادعاء كون المستعار عين
المشبه به وذا في غير المفيد انتفاء ما هو اصل المعنى واللام في قوله لعلاقة اليد لها تتعلق بان يراد وما بينهما اعتراض
وفي قوله لصدورها عن اليد اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للنعمة والاشتهار وفي المعنى النعم بانها في كونها في
الاصل مجاز اللغو ما قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اردت شيء بلفظ اليد العقود او والقدرة كانه اراد بهما
معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة الخ والمشهور ان القدرة صفة تتمكن بها الحيوان من مراده الافعال
والقدرة تنشر على ومع الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف وقد اشار بقوله اكثر ما يظهر
سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب العادي للقدرة وتوقال اذ بها يكون البطش فيكون تخييلا لظهور سلطان
النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي يجد بهم لا يطلقون لفظ اليد على النسبة
وبين الجارحة او لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن معناه الحقيقي قوله ونحو ان يراد المزادة بالراوية
المزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية قال ابو عبيد ولا يكون المزادة الا من جلدين
تقابَم معه لجلد ثالث بينهما يتسع وجمعها المزاد والمزايد واما الطرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود
وجمعه المزاود قوله او ان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظ لو لقرينة مما تقدم او هنا لك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا
ولهذا عطف بالواو وقال بنحو من الجهة المذكورة اي بالمحمولية الى معنى قريبة من الحاملية والحفض بفتح الحاء المهملة والفاء
اسم للاثاث البيت وسقاطه في الاصل ثم اشتهر في البعير الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشير عبارة
الصحاح والرئبة الطليعة من ربات القوم اذا كنت طليعة في مكان عال والتاء للمبالغة لكونه وقوله علامة وقد ترد تقوله
كانها الشخص كله اي هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة الا ترى انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل
اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة لا ادعاء كما في الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة الى ان
اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه قوله لكونه من
جهتها اي لكون الغيث من جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او بالسنام عطف على بالنبات
اي او ان يراد الغيث بالسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث
سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المستن زبابه يعف عنيتا يقال استن الفرس
اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن اطلاقه تسمية الاثاث على

حد الفصل الاول لما تقيصه عده للفصول الخمسة كان الظاهر ان يجري في جميع الفصول على سنن واحد الا انه تفنن و
عدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فاشتمل منها كلمة في بناء على التاويل الذي عرفته في الاصول والعنوان وذلك
ان يحمل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا تقريب العهد بما يدل عليه بعد ذكره مكرر الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع
الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي الخ مبتداء خبره ما بعده اعني قوله سواء ان يكون الكلمة الى سائقة وفي حمل
ان يكون على هو مسامحة شائعة في الكلام ولا بد من تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو ذو ان يكون الا ان التصريح بهذا
المضاف في الكلام مستبشع جدا قوله مع قيد ان يكون انقسام دسول يدل على اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن
اشتقاقه من الرسن مع ان يقال ائمة اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهدان به وباعتبار قيدي المسعود والحافر
في مفهومهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه ههنا من ان الانف في الشفة والرجل مطلقة لا يختص بالانسان
لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان فقوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اي استعمله
في معنى الانف الذي هو معرى عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كانه فحم واختار ان مسرجا ماخوذ من السراج او يقال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه وقيل معناه
كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففي الكلمة غرابة يخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن
في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال انه قد استعمل مقيد القيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل هو في خصوصه
عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك رايت رجلا فانك لا تريد به خصوصه زيد مثلا قوله او مثل
مشفر اي مثل ان يستعمل المشفر استعمال الشفة بان يجرده عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج
قولك فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان الى قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة
البعير في الغلظ فيكون المشفر استعارة فلا مجازا غير مقيد ولا يخل بهذا الاحتمال في قوله ومرسنا قوله سمي هذا القبيل ابتداء
كلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع اي اي وضع كان فيكون التصرف في امر وضعي وهو المراد بكونه
سواء اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل فيكون التصرف فيه عقليا قوله عند المعتبر طرف
لقيامه مقام احد المترادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان
احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يفيد معنى كذلك المشفر اذا اقيم مقام
الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه
بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في
يجعلون اصابعهم في آذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بما هو مظهرها والعين في كل من
هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة كما سيأتي وليس كذلك في المشفر لكان المعنى حقيقة يفهم اذا اريد تشبيه الانسان و

مجاز الحقيقة الشرعية وربما تكون في جانب الوضع العرفي حقيقة عرفية وربما مجاز الحقيقة العرفية وبما اكتفى بذكر تعدد الحقيقة
بنوعيها لانها الاصل وكذا المجاز بطريق الاضافة اي الحقيقة ولم يقل ولا مجازا عرفيا قوله وان كان الاطلاق فقد يحمل ذلك
بان يعرض نقل الشارع او العرف او انتقل الى معنى آخر بعد الوضع اللغوي وقبل استعماله في معناه الحقيقي فح لا يكون الكلمة حقيقة
ولا مجازا اصلا ولا حاجة في ايجاب هذه الاحتمالات الى فرض اختراع الشارع واهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا قوله
في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان في كلامهم اطناب وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو
ايضا قوله وان تشوفه اي تشوق بما عند السلف مرتبا حال منه وكذا قوله مقدرا او الا وابد الوحوش يقال تابدت البهيمة تابد وتابد
بد بالضم والكسر اي توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من العادة فاعلين حال من فاعل تشوفه كما ان
مبينهن كذلك قوله احووا اليه اي ركابت افكارهم والنشاء والنجائب المنحوذ اي اخذوا تلك الركاب لديه فاقرا
استنباحا اي ما يرونه وما نحن زاد على الحضوض في كسوة اي وسط دراه اي ذري نامك والفتح الكتف او السرة
وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها وهي اعلى الشيء عن استطلاع طليعها اي عن طلب الاطلاع على حقيقة ما يردونه وما
نحن نتراه قوله اعلم ان المجاز يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفسر فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول
المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله فاللغوي قسمان الظاهر انه اراد به اللغوي الذي فسره بقوله وهو ما
تقدم فيتجه ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المص كالسكاكي معترف بان
حده فالمجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على
راي السلف كالتقسيم الاول ويمكن ان يراد ان حدهم المذكور للمجاز اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز
اللغوي الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا تحتاج في رفعه الى التاويل بما يطلق المجاز اللغوي
بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان قوله وله انقسامات اي
للاستعارات انقسامات كثيرة مباحث جمة كما يرد عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان الاول في
المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى المعنى على الراجع اي حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام المجاز
الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك المتضمن للمبالغة للتشبيه بمنزلة المركب
بالقياس الى الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة
فقدم ما كان مباحثه اقل ليفرغ الخاطر في التوجه الى الاكثر قوله ومتعلق الكلام اي تنبيه المجاز العقلي الكلام في الحقيقة
العقلية اي بينه في فصله كما هو هي التابع بالقياس الى متبوعه لا في فصل على حدة وانما قدم الحقيقة اللغوية على المجاز لانه
فلانه احدها في حدوده الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع الى المعنى الكلمة لك ان تجعل قوله المجاز اللغوي خبر

بقيد الحيثية كما في حده ويخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق
كما في فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل كما ارتكبه في حده وخروج باقي المجازات بقيد الوضع ظ فقد ساوى حده حده
قوله باسم واضع اللغة وغيره ذلك لان تنكيره وابهامه دل على انه اريد به واضع ما اى وضع كان ولو عرف لتبادر الفهم اى واضع
اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار وهو وضعه فيما في الاوضاع متاخرة عنه لان اصحابها ينقلون الالفاظ الموضوعة في
في اللغة لمعان الى معان آخر وانما يذكرون هذا القيد لتقدير المعنى الاول فان قلت هلا حمله على الاحتراز عن المجاز مطلقا
فان المعنى المجازى المستند وقوع اللفظ له اى غير الوضع اعني العلاقة المصححة لاطلاقه عليه مع استناده الى وضعه لما هو موضوع
له قلت انما لم يحمله عليه لان معنى وضعه له في وضع انها وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه
بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوضع الى غير الوضع قوله والذي يقع له الكلمة في غير الوضع هو ما يتناوله ولو ك
عقلا بواسطة الوضع لا يقال هذا التفسير لا عم بالاخص فان الكلمة قد يقع في غير الوضع كما ليس لازما عقليا بل عاديا او اعتقاديا
لانا نقول قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل دون الحصر فلا بأس عليه في ذلك لانه
بصدد بيان ما ذكر بيد المعنى الاول ولك ان يقول اراد بالتناول العقلى ما يعم العادي والاعتقادي ايضا قوله فانها تكون
واقعة لجزء وخمسة ان اراد به وقوع العشرة بالكل واحدة من الخمستين على الانفراد فلا وظاهر والا لانه ينقض واراد به وقوعها
لمجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته وكانت الدلالة التزاما قوله في حد
المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا ويتناول
المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع آخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول اى الملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما
موضوعة له بوضع آخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اولم يقيد بقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كما يرد على حده
الغلط فقد تساوى هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله فتأمل قولي دفوبهم فتأمل قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها الاول
الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقها ان لا تسمى والظرف اعني حال وضعها معمول لا تسمى بحسب المعنى واللام في لما عرفت
متعلق بما في حقها من معنى الفعل وجاز ان يتعلق به ايضا حال وضعها فيقدر الكلام وضعها الاول حقها حال وضعها ان لا تسمى لما
عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر في حدى الحقيقة والمجاز والاستعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز قوله كالجسم حال
ان لا تسمى وهو حال الحدوث ظرف لقوله لا يسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول
والحركة هي الكون الاول والحركة في المكان الثاني والجسم حال الحدوث له كون اول في مكان اول ولا حركة له ولا سكون
قوله واما حال الوصفين الاخرين اى الشرعي والعرفي فحق الكلمة كذلك اى ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقها في حال الوضع
الاول اى اللغوي ان لا تسمى بهما على الاطلاق اى لا يكون ح حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها في حال الوصفين الاخرين اى
المتاخرين عن الوضع اللغوي ان لا تسمى بهما مع تقييد الحقيقة بنوعها اى لا تكون في حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا

الحمرة كان العلم باقيا على حاله والا على خصوصية ذات بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على انسان آخر لحمرة واعتبار المعنى
في الوصف فيصح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات
ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا لا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل ذات قام
به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كانت الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه
غير مصحح لاطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت ماذا
تقول في كتاب انه اسم من قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هو من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومه مع خصوصية الذات
خصوصية المعنى ايضا وصار بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر علما فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين احدهما
ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له الحمرة باحمر اي جعل علما له وثانيهما ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية
الذات كنحو كتاب فانه آلة وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم ماخوذا مع ذات
مبهمة على الاطلاق والضابطة انما اعتبر فيه الذات بما هو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه
خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه ككتاب فانه الآلة والمعيار في تمييز الاسماء التي
دخل في مفهومها المعاني عن الصفات ان توقف في الوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آلة واحد قديم ولا يقال
آلة ويقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب قوله ان سرك مفعول له بتقدير مضاف اي الخوف التسوية مخافة ان تمل قوله لصحة
اطلاقه عليه اي على الانسان الذي وصف باحمر وقوله عن الآخر متعلق بمادي ابن من معنى البعد قوله وان كثر استعماله اي بين
التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف قوله لكونه مجازا عقول اشتقاقا من كذا اي من آله بالكسر اذا تحير واضطرب قوله لكونه
معبودا اشتقاقا من كذا اي من آله بالفتح الالاهة اي عبد والمقصود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد هذين المعنيين
معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في الاعلام او داخل فيه او لا تفاوت الحال بينهما كما لا
احمر علما لجواز زوال الحمرة فيزول العلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قوله فنظمونا اساسا اي حيث جعلنا لفظ الله بسبب هذا
الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات لاجل اطراده فيخرج عن كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه على غيره تعالى يريدون
اي مسبوقا والحال ان موضع السبب مكانهم الذي هم فيه ليلا ونهارا قوله عزا اي اعقر بهم عزا ما صدر عنهم من نسبتنا الى
الباطل ونسبهم آباءنا وتحديد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان وهو طرف لا يخفى ايراد
كلمة كل في الحد وشائع في عبارات الاوائل بلا ان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كأنه قيل كل كلمة اريد بها
كذا فهي حقيقة ولا شك انهم مفهوم منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة التي اريد بها كذا
فتحصيل المقصود بالحد مع تقريب الى الفهم واشارة الى الضبط بقولهم كل كلمة اريد بها ما وضعت له في وضع
واضح بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بعيد

غلط او لبس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون غلطا في اللغة صادرا عن قصد قوله واعلم اراد به التحقيق قيد
الاستعمال الماخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان مستعملات التراكيب ليست مما استعمل فيها الالفاظ واما
كون هذا التحقيق منافيا لاندراج الكناية في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه والى ما له وما عليه قوله من حق الكلمة في الحقيقة بيان
سبب استغناء الحقيقة عن القرينة ومنها بغير الكناية ليعيد في دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان لم تفتقر اليها في دلالتها
على معناها الاصلي والباقي بنفسها متعلقه بان يستغني قوله بتعينها تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة
بنفسها للمعنى بحكم الوضع يقتضي ذلك الاستغناء قوله واما ما يظن بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير
كناية محتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان القرينة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد لان المشترك
اذا اراد بين وصفيه تبادر منه الفهم الى الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينة واذا خصص باحد وصفيه انتصب دليلا والا
على معنى وذلك التخصيص لرفع المراد وتحصيل الدلالة واقتضائها كما مر قوله وحق الكلمة في المجاز بايع من في احتياج المجاز
الى القرينة حيث قال وحق المجاز بترك لفظ من فكان حقه منحصرا في عدم الاستغناء عن القرينة وقوله بتعينها عن صيغة
المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي يتعين ذلك الغير للكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان المناسبة
بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لمكان التناسب اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت
والوجود وجاز ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي لمن امر التناسب قوله اذا وجب اي ثبت ولهذا فسر الواجب
بها ذلك اي بثبوتها في موضعها وقد الكرية قوله ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما يعلم من قوله نعتا الواجب قوله فهو عندي
للتانيث في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها حقا بمعنى فاعل فظ لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التانيث واما على الوجه
الاول وهو كونها بمعنى مفعول فتحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة لموصوف غير مجراة على موصوفها اعني الكلمة
فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما ارتكب هذا التكلف جريا على الاصل في التاء هو التانيث وذهب الجمهور
الى ان التاء للنقل وعلى الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان
بر بدايته مصدر سمي اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعدت الى مكانها الاصلي اي جازته وانما قرر له
غيرها هي موضوعة له قوله ما لا تدل عليه بنفسها لمزيد اظهار تعديها عن مكانها الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل
مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه ومسلك اليه قوله واعتبار التناسب لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى
ان اعتبار التناسب منزلة اقدام لاشتباه الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار معنى القائم بالغير
في كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان له حمرة باحمر
كان المسمى ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت

معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء ونص على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا والتاء في قوله
بالنسبة متعلق بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا بالمجازية واما ذكر الاستعمال فبالتبعية لظهار المتعلق بالجار الداخل على الغير
وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف اللام دون عن اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم
اي احترازا عن ان يخرج وقوله نظر تعليل للاحتراز ولا بد في قوله احترازا عما اذا العون من تقدير مضاف اي عن خروج
ما اذا اتفق وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما تكون موضوعة بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع
حقيقتها واما جعل الحلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله
فيتبع اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكني عنه بل للمكني به وهي مستعملة في المكني
عنه لانه المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكني فانه مراد على انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلي ههنا
بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم تكن مستعملة فيه لما لم يستفرع به فلا يندرج الكناية في الحدود
الحقيقة اصلا ويكون تقييده فيما سيأتي الحقيقة بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في آخر بحث الكناية
بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اي التي ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو
المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية على هذا القول الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال
ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة
الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية وحده وانت تعلم انه قد
لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما في قولك فلان لا تحاذيه انه طويل النجاد وقصدا الى طول قامته واما ما يقال من
انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل منه الى المكني عنه فيكون الموضوع له مقصودا
في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم منه المعنى المجازي
المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالتصوير في الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان يقتصر
في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له بعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته في الكناية والمجاز فان هذه القرينة واجبة فيه
وح يجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله في معنى معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه والعامل فيها
معنوي كانه قيل المستعملة فيما ثبت معناها ملتبسا بالتحقيق وفائدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في
معناها مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتاويل قوله استعمالا في ذلك اي في معنى معناها مجازا اعني بالنسبة متعلق بمعنى
المغايرة المستفادة من معنى معناه وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها اي ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على حدود
المجاز بانه يجب ان يراد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب في يدك وذلك القيد مثل قولهم
لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط وهو غلط

بتبادره انه ای الذهن ان المراد اما هذا بعینه واما ذاك وكل واحد من هذین المعنیین وضع اللفظ له بخصوصه فیكون
مستعملا فیما یدل علیه تبعا لما عرفته من ان الوضع یستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذین المعنیین متساویان فی
التبادر اجمالا وان اللفظ لا یتجاوزهما الی معنی ثالث فیكون دلالة علی ذلك المعنی المراد ظاهرة لانها لیست وجوبا بقیاس
الی الدلالة علی المعنی الآخر مع كونها راجحة بالقیاس الی دلالة ذلك المشترك علی معانیه المجازیة فقوله فی ان لا یتجاوز [illegible]
ان اللفظ مستعمل فی عدم التجاوز بل ارادته فی ذلك الاستعمال لا یتجاوزهما فكانه مستعمل فی عدم التجاوز وقد اشار بقوله غیر
مجموع بینهما الی ان المشترك لا یصح استعماله فی جمیع معانیه اما مطلقا كما ذهب الیه الجمهور واما علی الخصوص اعنی اذا كانت المعانی
متضادة كما فی لفظ القرء ونظایره قوله اما اذا حققته بواحد التخصیص فی قوله القرء بمعنی الطهر ظاهر واما فی قوله القرء لا بمعنی
الحیض فلانه لا ثالث للمعنیین فنفی الحیض یتعین للطهر قوله كما كان فی الوضع عینه بازائه بنفسه یعنی ان تعین لفظ القرء بازاء
الطهر بنفسه یقتضی ان یكون هو الا علیه بنفسه ولا معنی لذلك التعین الا جعله بحیث یدل علیه بنفسه وانما احتیج الی المخصص
لدفع المزاحم فالقرینة فی المشترك لتعیین الدلالة لا لتحصیلها وفی المجاز لتحصیل الدلالة فهی كجزء من مقتضی الدلالة ههنا ولانه بیان
الی هذه الدقیقات التی اوضحناها قال م ا ذكره من حال المشترك مخصصا بواحد وصفیه وغیر مخصص لمظنته فضل
تامل منك فاحتفظ ای استعمل الاحتیاط فی التامل قوله المستعملة فی معناها بالتحقیق خرج بقوله معناه ما عدا الاستعارة من المجاز
لان المتبادر من لفظ المعنی اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقید التحقیق الاستعارة فانها مستعملة فیما هو معناها تأویلا
والكنایة داخلة فی الحدود الثلثة للحقیقة كما نبهناك علیه ولا بد فی الحدین الاخیرین ایضا من اعتبار قید الحیثیة او التقیید
باصطلاح التخاطب قوله وبهذا [illegible] ما ذكره من انه متی تعین عندك حال الوضع نسبت الحقیقة الیه تعرفك ای
یجعلك عارفا بامكان انقسام الحقیقة الی اكثر من تلك الثلثة وذلك بان یتعین مثلا ان الوضع من النحاة او المتكلمین
فیقال حقیقة نحویة او كلامیة وقد یسمی امثال هذه اصطلاحیة وعرفیة خاصة قوله واما المجاز ذكر ههنا كلاما ما اهتماما بان المجاز لكونه
مقصودا اصلیا واورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحقیقة علی ترتیبها وقوله بالتحقیق متعلقة بموضوعة ای هی مستعملة فی غیر الموضوع
له بالتحقیق فیتناول الاستعارة المستعملة فی الموضوع له تأویلا وما لم یكن اعتبار الحیثیة ههنا كما اعتبرت فی حد الحقیقة اذ لا معنی
للاستعارة فی غیر الموضوع له من حیث انه مغایر له احتاج الی ذكر قید آخر یقوم مقام قید اصطلاح التخاطب فی المشهور فلذلك
اعتبر كون المعنی المستعمل فیه غیرا بالنسبة الی نوع حقیقة تلك الكلمة حتی اذا كان نوع حقیقتها لغویا وجب ان یكون تلك
الكلمة مستعملة فی معنی مغایر لما وضعت له فی اللغة مطلقا وجاز ان یكون ذلك المعنی المغایر عین معناها الشرعی داخلا فی مثل
ان یستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة فی الاركان المخصوصة ولفظ الغائط فی قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان فی
الحد وانما قلنا مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل فی بعض معانیها الحقیقیة فانه مستعمل فیما یغایر الموضوع له معینا لا مطلقا
وكذا اذا كان نوع حقیقتها شرعیا وجب ان یكون تلك الكلمة مستعملة فی غیر معناها الشرعی مطلقا مع جواز كونه عین

الا فى اصطلاح التخاطب كما هو المشهور فى الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوى فى الاركان المخصوصة
لاستعمالها على الدعاء فانه مجاز قطعا مع دخوله فى الحد ودفع بان الحيثية مرادة اى المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث
انها موضوعة له وتارك ذكرها من امثال اليس كذلك ومن اورد فيه اصطلاح التخاطب فى حد الحقيقة اراد به من هذا التوهم صريح
او توهم ان الحيثية لا تعتبر فى الحدود قوله ذلك لان القول وضع فى هذا الحد قوله ما تدل عليها بنفسها موضع ما عين موضوعه له
فى الحد السابق بناء على ان الوضع بمعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها يستلزم دلالتها بنفسها عليه بل هما متلازمان
اذا حققت الدلالة لا تنفك عن الوضع مدخل فيها ووضع ايضا فى هذا الحد قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل فى
الوضع فى الحد السابق فاحترز به ايضا عن الاستعارة تورد عليه ان الاستعارة وان فرضناها مستعملة فيما هى موضوعة
له بناء على ان الوضع اعم من الحقيقى والتاويلى ليست مستعملة فيما تدل عليه بنفسها لاحتياجها فى الدلالة على ما اريد بها
الى القرينة كما سيأتى فى بحث الاستعارة وجوابه انه يدعى ان من جعلها مستعملة فيما وضعت له بعد جعلها مستعملة فيما
دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك بطريق
الادعاء من انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه ان لا يكون دلالة المشترك كما فى
مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما فى الاستعارة فيخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك فى
الاستعارة ادعائى وفى المشترك تحقيقى فلا يلزم من عدم الظهور فى الاستعارة عدم الظهور فى المشترك قوله او القرء
دخول المشترك فى الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله فى الحد الثانى فلذلك تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او
القرء اى متشابها اى هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك
اعنى مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصيته تعيين اللفظ المطلق لا للمجموع المعينين
من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اى غير مقيد بالنسبة الى احد وصفيه كان مستعملا فى للاحد
المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق معناه الذى يدل عليه بنفسه ما دام متشابها لى الوصفين فقوله فى ان لا يتجاوز
اما تشابه دليل مصدر بمعنى الفاعل اى وكان استعمال القرء فى غير المتجاوز وهو الاحد الدائر دائما بقدر فقدانها اى وكان استعماله
فى وهى ان لا يتجاوز وهذا الكلام مردود جدا اما اولا فلان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم احد
المطلق المشترك بينهما وهو الاستره به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولو وجب اذا اطلق لفظ
القرء ان يتردد بين معان ثلثة اعنى به المفهوم الكلى وفرديه واما ثانيا فلانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء بعد ارادة
احد معنييه الا انا نعلم فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلى وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فان الحكم
بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد
ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يختص باحد وصفيه تبادر منه

كلما كان وضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول اي غير ذلك
مما يتعلق بالهيات فانها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم من كذا على صيغة كذا و
يسمى بهذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي ولا نوعي اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معنى باعتبار
قرينة اما شخصية وهو ظاهر او كلية كما في عنها ورد وضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها وحدها بل اعتبر
معها ان يكون هناك قرينة مانعة دالة على المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها
فوجب ان يكون عنده اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا للكلمة متفرعا على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله اذا عينت
بازاء ما اريد به من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينه بهذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة
قوله وان الوضع تعيين الكلمة مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الآن
تمهيد للشروع في تعريفاتهما قوله بغير وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من
المعنى الاول الى الثاني كما نبهت عليه في صدر فصل علم البيان قوله على ذا اي على ما ذكر من الكلمة المستعملة تطلب
بها تارة معناها فيكون حقيقة واخرى غير معناها فيكون مجازا واما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث
بين خلاصة اصلي المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في
الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في الصريح او مع ارادة معنى المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد
فهي من المجاز وحده فالحقيقة قد سبق توضيحه التعرض لها في اهل المجاز وبعدها عليه والتاويل في الوضع هو ان لا يكون
وضعا حقيقيا بل ادعائيا اولا بد ان يكون مبنيا على تاويل وذلك اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان
تستعار المعنى الموضوع له بغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا حقيقة وسيرد
عليك في مباحث الاستعارة تحقيق التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون الاستعارة مجازا عقليا حقيقة لغوية
بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة اليه في صحة الحد بان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق تبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او
حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقدمه ثم الفعل عليه عن المبتدا في زيد قام دعن الحال في
حد النعت بقيد الاطلاق قوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز
لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان يعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوع له على
القول الاصح بل هو متعلق بقوله يحترز اي انما يحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي
واما على القول الآخر وهو ان مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ان يقدم قوله على اصح القولين
على قوله عن الاستعارة لئلا يقع فاصلا بين القيد وما عطف عليه اعني ولا يتشبها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من القيد

عنه والقائل بذلك فهي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان للحروف خواص الخ ان ادعاء بهذه
الخواص انه علم بالاستقراء ان تجري معه الهمس ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو مطية الحرف ان يكيف
كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا
والحروف المهموسة هي المجموعة في قولك ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار بعضهم ان المجهورة
هي الحروف . قولنا فذلك اترجم وليطابق وان ما عداها مهموسة والشدة هي ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه
انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف لم يرعونا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق والانفتاح
والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها وتستدعيه صفته خواص ومغيرتها ومنها للحروف وهي
بينها الحروف والمعنى وقوله ان لا يهمل التناسب ال على ما هو غافل نزع اذا احد ومثل ما ترى صفة منفصا وما هي
منسوب الى ما بين اي بين الشدة والرخاوة قوله وان للتركيبات عطف على ان للحروف وتحريك العين من
الفعلان والفعلى يناسب ان يكون معناهما ما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب النخل والحيدي وهو الحمار الذي يحيد
اي يميل عن ظله نشاطه وقوة الضم في فعل تناسب ان يكون معناهما بوضع لافعال الطبائع اللازمة ولهذا لم يعتبر
العين في مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه قوله وفي ذلك نوع تاثير لا
نفس الكلم في اختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات
يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه فما ظنك باعتباره في كلمات
جميع اللغات قوله والحق بعدما اشرنا اليه من ان لا نفس الكلم باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع تاثير في
اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخرين لا المذهب الاول ان ذلك النوع من التاثير ليس كافيا في الاختصاص
المقتضي للدلالة بل هو كما صرح به باعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وترديده الحق بين المذهبين
الاخرين ميل منه الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله اما بخلق علم ضروري
بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي اي واحد او جماعة واما بالالهام على احد الوجهين ولما كان الالهام
اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقف كالتفسير له وصرح بالوضع في المذهب الثاني ليتعطف عليه الاصطلاح و
ليشير الى انه لا يتاتى من واحد بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح هاهنا بطريق الاعلام لظهور انه الترديد والقرائن
كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول لنوع خفاء فيه وقوله في الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه
قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالعلم لان الكلام في هذا الموضع ودل الوضع الشامل للدوال الاربع جاز
اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير اي اي معنى كان وتعيين اللفظ
بازاء معنى بنفسها فقد يكون على وجه جزئي كتعيين لفظ الفرس بازاء معناها موصوفا تشخصيا وقد يكون على وجه كلي

بهذا التنزيل ومعنى قوله انه حاتم ثان انه واحد آخر مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى بحاتم وتقدير اداة التشبيه فيه
ليس بمستحسن ولم يرد انه كحاتم ثان الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وتضمن التعرض للحقيقة يريد ان التعرض
للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز
الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان
لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة في جملته ضمنا ولتقدم
في الذكر عليه ايضا قوله والكلام في ذلك اي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالة الاسم
الكلم على مفهوماتها وذلك التعرض هو بيان ان سبب دلالتها ماذا بل هو الوضع او ذوات الكلم ومفتقر الى
تقديم التعرض لمعنى الوضع بتفسيره وللوضع مالاشارة الى انه من هذه وان كانت على طريقة الترديد وانما افتقر
الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سيأتي من اخذه للوضع وللدلالة في تعريف الحقيقة والمجاز ومن تقسيمهما الى اللغوي
والشرعي قوله في تحققه اي في ثبوت اللفظ لا في وجوده في نفسه لان اختصاص امر اعتباري قوله لحكم التقسيم
اي العقلي الحاصر بلا شبهة اما الذات اي ذات اللفظ قوله من يحكى عنه اراد عباد بن سليمان الصيمري واشار بلفظ
يحكى الى ان اختياره للاول ليس بثابت يقينا لما سنذكره من احتمال التاويل والاشعري وكثير من المحققين اختاروا
الثاني والبهشمية اختاروا الثالث قوله لكان يمتنع نقله اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى
آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز او بوضعه كما في العلم المنقول لكنا نعلم
قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ قوله على مواضع الهندية اي اللغة الهندية لا يقال لعل هناك شرطا
فقد في حقنا فلذلك امتنع دلالتها قوله على مواضع الهندية اي اللغة الهندية لا يقال لعل هناك مسلك ايانا على معانيها لانا نقول
ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على الالفاظ قوله لما تقدم اشارة الى ما ذكره من ان
النافل اسم للزيادة واطلاقه على العطشان من باب التفاؤل قوله يستلزمه ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك انه
يلزم ح من قولك سوجون ان يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه بط
قطعا ولم يقل احد بان تحقق الالفاظ في انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم
تحقق الالفاظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد له وانتفاؤه عنه لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن اللفظ
ح لما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللفظ بمعنى فهمه منه بخلاف ما اذا كانت دلالته على معنيين المتنافيين با
لوضع بجواز تخلف الدلالة عن اللفظ ح وقد يقال يمنع دلالة اللفظ لذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبته لذاته
لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المص لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين يغفل عنه ومنه الى
ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا في مثل قوله هو تامل ولا شك ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ

النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من مراتب التشبيه ذكر في صدر
الاصل الاول ان التشبيه يستدعي طرفين ووجه شبه وانه لا يصار اليه الا لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب وبعد
وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان له يتوقف عليها دون الغرض فان غاية الشيء خارجة عنه متوقفة
عليه بحسب الوجود وكذا حال الشيء صفة له متأخرة وقد تأخر بيانه عن ترتيب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه
لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا وهو انه ذلك لانه اذا عرف التشبيه بقال هو الدلالة على مشاركة امر
لآخر في شيء بالكاف ونحوه واوضح بالمثال قيل زيد كالاسد في الشجاعة صارت اركانه اربعة ولما اشار الى ان في
حذف اداة التشبيه مبالغة اراد ان يذكر ههنا مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة ذكرا وحذفا وبني الكلام
على ان ذكر المشبه به لازم قطعا ولما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف فصارت
الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف فصارت الاقسام ثمانية و[illegible] في القوة والضعف ان حذف
الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كأنه بعينه المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه
يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لها من القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة
وحدها فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة و
ما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهي ايضا قوية الى ان الحاصلة
بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه واما قال في متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه
لم يصرح هناك بحسنه القوة فاثبت له اجمالا بانها نوع من القوة من قال انه زاد لفظ نوع اشارة الى ان هذه القوة اقل من
القوة الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من
تشبه بالاسد فانه تشبيه قطعا ومعناه تشبيه الاسد زيد فلا تنحصر المراتب في ثمانية اجيب بانه ليس تشبيه اذا
لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم
يرد مثله فيها قوله واعلم ان التشبيه اي التشابه يقال بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بها ذكره انه يجعل التضاد
الذي هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا ملح فيه ولا تهكم بل
اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعاء فيشبه احد
موصوفيهما بالآخر ويقصد والى تمليح اي بيان الشيء مليح او الى تهكم اي استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجرئ عنه فيقال
للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل واحد من المثالين يصلح للتمليح والتهكم
بل قد يقصد ان معا وقوله نزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الآخر حتى يجعل هناك
معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما تقدم به لوطئه لهذا

وقد يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك شفني من فلان صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان يستخلص منه صديق
آخر وقوله وهو اسد في صورة انسان من قبيل ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما لا يلائم المشبه به كقوله هو بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورة كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة
الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا قريب من هو اسد مع زيادة حصره في الاسدية
ولا يقدح في تقدير الاداة كان يقال لم تر الا مثل اسد قوله وان رايته عرفت جهة الاسد يدل على لزوم الاسدية له وتقدير
الاداة بعيد وفي قوله فليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم التشبيه
للمشبه به لكون الاسد منحصرا فيه وقوله وليس هو ادميا بل هو اسد مثل قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية
ويمتاز عنه بالتصريح بالمنفي وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير الادمي في الحيوانات التي توصف
بالجرأة وقوله وكل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبر القول ان تجوزت بفلان اسد الحرب قوله لا فرق ان بين هذه
الامثلة وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق بين هذه الامثلة وزاد من قولك
هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد انه في انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يدرج السكاكي
منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة
كذلك هي من باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة اي ان التجريد الواقع في صورة
التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان زيد اسد من قبيل الاستعارة لانه اجري فيه اسم المشبه به على المشبه مع
حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت
الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد اسد. لا يحسن ان يقال
زيد كالاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام لما كان اطلاقه اقرب قوله
فالخيط الابيض هذا تعريض على ما تقدم اي اذا كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الاية
معدودين من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط
الاسود وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش
الليل ولولا بيانهما لكان من الاستعارة ولو ايراد بيانهما تشبيهان على تقدير عدم البيان فان قلت فهلا ترك البيان
ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لان في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم
القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا ترى
الى ما نقل من اشتباه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت
راسه فكان يقوم وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلعم فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض

في الارادة غير مقدر في نظم الآية   مغير النظم ههنا وفي مثل هذا الموضع يلتبس بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به في الاستعارة
يكون مستعملا في معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي
التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا وان
لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في هذه الآية واذا تحققت ما صورناه اتضح عندك ما ادعيناه من ان التركيب في طرفي
التشبيه التمثيلي قد يكون بالفاظ مقدرة في الكلام او   منويه فيه فتذكر قوله وقد يقبح بالمحذوف المبتداء او الخبر لقرينة نحو اسد
اي زيد وانما قال غير حملة اشارة الى ان الحملة لا يخذ بالمبتدا اي قوله اسد علي اي معاملة اسد اجترايه ان يكون نحو اي
اي زيد اباه اي الخبر الذي هو اسد كونا مثل كون زيد غير الخبر في زيد منطلق يعني فيما كان الخبر المفرد فيه صفة وقوله نفي
ان الذي طرف يعني المماثلة والا اي وان لم يكن هو اباه كان زيد اسد مجرد تعديد بلا اسناد بينهما والا استحقاق اعراب
لهما والمقدر خلافه قوله فيلزم يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع
واما حمله على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع في ان يستعمل اسد بمعنى شجاع
مجازا قلت لا شبهة على لبيب انه اذا استعمل اسد في معنى الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات على الصفة
الحالة فيه المسببة عنه لا استعارة اذ لا يتصور التشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم
يتصور ايضا التشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى التشبيه في الجملة فامتنع حمله   امتناعا عرفيا واما تعلق الجار
في مثل قولهم اسد علي وفي الحروب نعامة فليس لان الاسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى جري او جبان
على ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم ومفهوم منه في الجملة وهذا القدر كاف للاعمال في الجار
واذا قلت رايت زيدا اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه اي مشبها باسد ابوه قوله واذا عرفت
ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما عرفت ان المشبه به لم يكن متروكا بالكلية مفردا
عنه صفحا لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام ح يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك ينافي المبالغة
المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به كما ذكر هناك عرفت به ان وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود التشبيه
هناك لفظا او تقديرا او منويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه الى الاستعارة واذا عرفت هذا فقد عرفت ان
فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام   التشبيه الا بحسب اللفظ حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس تشبيه
بل استعارة لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من
باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا فقوله رايت بنا اسدا ولقيني منه اسد كلاهما
من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل
في هذين المثالين بلغ   في الاسد به مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر ولخفي بتقدير اداة التشبيه وقد يجي

لاسباب البعيد تعرضه لاسباب القريب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه تركه بناء على ان البعيد والغرابة في التشبيه لم
فالتعرض لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القريب بل تعرض لذكرها هنالك ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح وقد يكون
مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف لتحرز عنه لا لطلب فاستحسن ان يفوض معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما
يقابله قوله وان يذهب عليك يقال ذهب عليه كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه قوله وجرى ان التشبيه لذلك اي
لتفاوت الاسباب في شان قبوله ورده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده يعني ان متى كان اسباب القبول اد
ازداد قوى كان مشبها الحمل وما اسند على قياس تفاوت القرب والبعيد نقصانا وكمالا وكمالا بحسب تفاوت الاسباب
قوة وضعفا ، واعلم ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد
يكون حرفا نحو كان زيدا اسد وقد يكون فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دائرة
بين الاسمية والحرفية كالكاف الاسد قوله عداي عد قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك كان زيد اسد الا في كونه
زيد اسد ابلغ او قد حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو حكم ثمة بانه يشبه الاسد فيهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا اي ذكر
لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا لفظا كما ذكره الابري ان استقامة التركيب موقوف
على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها الصحيح المعنى دون التركيب قوله واي اسد معناه
كامل في الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام وقوله كفى جواب اذا وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه
محذوفا حذفا مثل حذف في قولك اسد العقير بكسر القاف وفتح الصاد مصدر بقصر شبر الطاء اي شرائط الحذف
اعني قيام القرائن الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله في قوة للافادة طرف لكفى اي كفى ذلك
الحذف الذي هو ذكر تقديري في قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي معدا لذلك واي كفى لان
مسافة التفاوت في المشبه بين الملفوظ والمحذوف في ذلك الحذف يصيرها لا يصل بها الى قوة تلك الافادة لتحلل بها والسر
في ذلك ان منشأ تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك فيها قوله وانما الواجب يعني ان الواجب في التشبيه
الذي ليس هو ان يذكر المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب
والمجرور فان مثل ما ذكر من هذه الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض
عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا لا لتمام الكلام به ولا معنى مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما
مثال المعنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظا فهو الذي ذكر في الكشاف انه منطوي على سنن الاستعارة
كقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل
الاستعارة بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الآية الى قوله وترى الفلك فيه مواخر عند من له ذوق سليم
شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ التشبيه معنوي

النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والا ابتذال الا منهما وذلك بان يكون كثيرا ما
يستعمل فيهما بين الجمهور لظهوره قوله مثل ان يكون مثالا لكون التشبيه كاملا في تحصيل ما تعلق به من الغرض وانما قال محسوسا
لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لكون مخصوص ببيان المقدار من جهة متعلق ببيان
حال المشبه وقوله فان النفس تعليل لمضمون الكلام اي اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بما هو وجه الشبه في بيان الحال او المقدار
كان التشبيه به فيهما بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عندها اميل وهذا مبني على القاعدة السادسة وعلى الخامسة ايضا
كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الغاية به اكمل اي لا مثل القبول في الاعرف الذي تميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات و
الظرف اعني قوله فيما الغاية به اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله لكن تحيث في الثاني اي في بيان مقدار حال المشبه على
ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اي مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله او مثل بان يكون
المشبه به اتم محسوس في امر حتى يكون هو وجه الشبه زاد ههنا اعتبار كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا ان
يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل يتناول المشبه المغلوب ايضا الا ان النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء
كما ترى في قوله وبدا الصباح كان غرته قوله المثل بالقدم المراد بما تقدم هو ان النفس الى الاعرف اميل وله متى صادفته
اقبل والمراد بمثله هو ان النفس الى الاتم الكمل اميل وله اقبل قوله سلم الحكم معروفة كالمسك فان خرج به عن مرتبة الوجا[illegible] الواسطة
التفضيلة او سلم معروفة فاذا شبه به من فاق نوعه بحيث يعد في نوع اشرف كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد به من بيان
امكان المشبه قوله او مجاوله الترغيب بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق منا بيان كون المشبه به في الترغيب
والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه سلم الحكم معروفة في الترغيب والتشويه على ما توهم فلا يجري نفعا لانها من الاعراض و
الكلام في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله البعيد عن التصور هذا الجنب المعنى قائم مقام مطلق
ومن لم يحس عطف قوله او نادر الحضور عطف المشبه على قوله نادر الحضور فيه مع المشبه على قوله في الذهن ولم يكن من
عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله يطلع عليها اي يطلع ذلك النادر على النفس لما تصور الى ما تصور النفس اي لذة اي
لذة النادر من لذة التجدد وتمثل اي يتصور النفس من تلقي النادر عن كراهة معاده قد وجد في نسخ مصححة هذا ان الفعلان
اعني يمثل ويتصور بالتذكير على انهما لازمان مسندان الى ضمير ما وحاصل المعنى على التقديرين ان النفس يمثل النادر
ولا يعزب عنه لاشتماله على لذة الجدة وتعريه عن كراهة الاعادة وهذا تفريع على القاعدة السابقة قوله هذا اي هذا الذي ذكر
وضمير مسلكه للتقريب قوله من المقبول صفة للمحذوف اي الاحاطة في شيء من المقبول وقوله في مسلكه اي مسلكه القبول
بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسبابه لوجه هذا التفطن انما هو لمكان التقابل واذا عرفت اسباب القبول عرفت
ان اضدادها اسباب للبعد والواقع واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب للرد والرداءة فلذلك
طوينا ههنا ذكر اسباب الرد واعتمدنا في معرفتها على تفطنك لا يقال فعلى هذا كان ينبغي ان لا يتعرض هناك لاسباب

قوله بكونه شيئا وهميا قد سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا هو ماخوذ من امور كل واحد منها متحقق في نفسه كانياب
الغول مثلا فان الانسان لما جمع ان هناك نوعا من الحيوان يهلك الناس ويسمى بالغول اخذ الوهم في اختراع آلة الاهلاك
لذلك الحيوان على صورة الناب وصدر البيت المقتلي والمشرفي مضاجعي يقال سيف مشرفي اي منسوب الى مشارف
وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف والمسنونة المصال المحدده والزرق جمع الازرق ومحمر الشقيق شقائق النعمان
وفي الصحاح ان الشقائق يطلق على الجمع فالواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي
مال الى السفل وتصعد اي مال الى العلو وماذكر من اعلام ياقوت الخ ماخوذ من مفردات كل واحد منها موجود ومحسوس ولكن
لم يلحق المركب الماخوذ منها موجودا اصلا قوله كما في قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به فيه مركب من عشر جمل
تداخلت حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما ياكل الناس والانعام من
الزروع والبقول والحشائش زخرفها اي ما تتزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي ترتيب
وظن اهلها اي اهل النبات اثبت ضمير الاكتساب التانيث من المضاف اليه قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها
مجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اي لم منبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب
غانية القرب يقال غني بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضماير المونثة في اهلها وما بعده للارض على حذف المضاف
فقد شبه في الاية مثل الحيوة الدنيا اعني حالها العجيبة الشان الى بين نقيضها بسرعة وانقراض نعيمها بالكلية بعد ظهورها
واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات مجاذة ودهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا
قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوتها ويقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح
فان قلت قد يظن ان المشبه بها مفردات قلت ذلك ظن فاسد اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو
حالة مخصوصة مركبة من معان متعددة ملحوظ في ضمير الفاظ منونة واداة كما اشرنا   بهما سواء قلنا انها مقدرة في نظم
الكلام او لا وانما نشاء ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل ومبهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظ اما
مذكورة معه كما في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا الخ او مقدرة او منوية كما في قوله ومثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن هذا الاتحاد
انما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقه نحو ذلك مثل القوم ومما يرشدك الى ان المركب قد لا يكون
بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله واما الناس الا كالديار وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل
لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اي سواء كونه خياليا كان او عقليا
لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اي سواء كونه خياليا وكونه عقليا وقد ذكر انه كثر فيه بعد همزة التسوية
المعطوف عليه وكان في موضع الحال وقوله من امور خبر كان الاول وضمير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق بحالة لانه كالنعت
والنبات الحديث يهيج علمه في الطرف   واما كون التشبيه معقولا فالاصل فيه هو ان يكون المشبه اي التشبيه كما في بعض

بحسب زعمه عن ذلك الوصف كما ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول هذا المبالغة لان المحسوسات الى معدوم ادراكها على الادراك للمعقولات لا
ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الية بها كاملة وميل
اليها تام قوله الجبلة اى الطبيعة الا يرى ان كل احد بحسب الادراك مجبول الميل اليه من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه
لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في اخس الاشياء وانه اذا اعرض عليه ما فيه وسعه ان يدركه اقبل عليه المحتاج بسمه كانت هذه
من العوام بانهم يصغون الى كلمات الوعاظ وحكايات القصاص واذا سمع ما يصل اليه فيه كالمسائل الرفيعة من العلوم الحكمية
اشمأزت عنها نفسه واعرض عنها جانبا قوله اكره من معاد اى من حديث معاد وكما صرح به في بعض النسخ وبهذه المثل يدل
على ان مشاهدة المعاد مكروهة كما ان المثل الثاني يدل على ان تجدد الصورة مستلذ وما استفيد من هذين المثلين معا
وهو كراهة التكرر ولذة التجدد اقوى وابلغ مما ادعاه اولا من تجدد صوت عندها احب اليها والذي من مشاهدة معاد قوله
وتحرى ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر في بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها تقتضي زيادة
ميلها وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في هذا الاصل احوج شيء الى التامل وذلك لان الالف مع الشيء لا يحصل
الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المألوف اكره شيء وانه مشرح التراع اى الاشتياق والميل الى المألوف لكن
الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المألوف ويكذب كونه مكروها لا يشتاق اليه فوجب ان يكون لا
التكرار والاعادة موجبا للكراهة والتامل الذي يجب ان يفعل حتى يظهر صحة اجتماع حكمي الالف والتكرار ويزول المنافات
بينهما ان يقال تكرار ما يكون مألوفا هو الذي يوجب الالفة والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان
التكرار والاعادة يوجب الكراهة والبعد ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل منقول من اسباب
قرب التشبيه ذكر في هذا اسبابا ثلثة فالاول اعني ان يكون وجهه امرا واحدا مبني على الاصل الرابع ويقرب من هذا السبب ان
يكون وجه الشبه امرا مجملا لا تفصيل فيه وهو مبني على الاصل الاول الذي لعاربه الاصل الرابع كما مر والسبب الثاني اعني يكون
المشبه به مناسبا للمشبه مبني على الاصل الثالث والسبب الثالث اعني كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور اى
الشيء جميعه فيها المدركات مبني على الاصل الثاني وقد فرع هنا اسبابا تقرب على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة من اسباب
البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو في الشكل والمقدار ولذا التشبيه
الجرة المذكورة بالنحل واما تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة ففي الشكل والمقدار واللون قوله لجنة من الجهات
المقتضية لغلبة الحضور كالتكرر على الحس في الهلال والبدر ونشهده اجاصة في الروح قوله او تشبيه نحو قوله كان مثار ... وبعده
نحوها لانه تشبيه مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط واما قال
تشبيه احدهما بالآخر في الحاجة او لعدم التشبيه في ذلك لا ينفي بعد التشبيه بينهما وفي المثال الخ من الخفاء لقال انها كلها زد
عن صور عادت اليها الا اذا نفح في وجهها فانها لا تعود وفائدة قوله قبل تصور التشبيه بين الطرفين ما عرفته آنفا قوله

منها ان استحضار الامر الواحد اليسير هذا الاصل الرابع يقرب من الاصل الاول الا ان ذلك في ادراك الامر
الواحد المركب ادراكا من وجهين اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله اتم منه اي من ميل
النفس الى العقليات فالجار اعني الى متعلق بمعنى الضمير ولا استبعاد منه قوله واعني بالحسيات ذهب البعض الى
ان التخيلية الظاهريون من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة الجزئيات المادية المكتوفة بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة
والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات ههنا هو المعقولات التي تجردها النفس من المحسوسات
الجعلية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى معقولات الصرفة كمفهوم المشار
والواجب والممكن وذلك بوجهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها بقوتها العقلية
عن المسموعات المشتبه الارتسام فيها ونظمها لهذه الحسيات في سلك ما اعداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد
كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا ازداد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف النفس
بهذه الحسيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها وانما زاد الفها بها لكثرة تاديها الى النفس بسبب كثرة طرف التادي
والالمرية في ان زيادة الالف يقتضي كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدا وخبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها
عطف على لزيادة تعلقها واما قوله على ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي اوردها في دفع الشبهة من
انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فنبه بادراك الجزئي الى الحسي وادراك
الكلي الى العقلي تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا لكان ادراكها ايضا منسوبا الى العقلي
فيفهم منه ان عليه دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبني الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك
للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في الاتها لا في ذاتها فنسبة ادراكها الى الالات اعني
الحواس كما ينسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك زيد انسان وهذا البياض لون يقتضي
حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلي فهو النفس فلا بد ان تكون
تدرك الجزئي ايضا قوله وما نقال زيف هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على
التحقيق الذي عرفته فهذا وجيه لان النفس في مبتداء الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات
وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فيتنزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بها اقدم الكل فيكون الميل اليها اتم قوله
فقد تقرر هذه الفاء جواب اما وهي في الحقيقة داخلة على خبر المقال اعني شيء وبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع
صفة لشيء اعني بمعزل وما عطف عليه وعن افادة متعلق بمعنى معزل لانه اسم مكان من عزلته وبمنزل بمنزل عطف
على بمعزل وعن كشف متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بمنزل ومتعلق الرذيه في كما ترى كونه على ذلك الوصف
اعني كونه بمعزل وبمنزل عن المقصود وقوله كما ترى ان الاضافة بذلك الوصف اوضح فهو صفة واخرى لشيء متاخر

من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي محتاج غاية الاحتياج الى تأمل ودقيق
ممن ذكره حتى تزول الالتباس الثابت في تلك المواضع ولا بد من ارتياب ما سوله لاسيما ما قبله من نادر بل هو
ان يقال انه بعد ما ذكر الالتباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كأنه قال يقع فيه الالتباس من هذه الجهة
ومن جهات آخر لاسيما جهة المعاني التي يشرع هو منها فربما انتزع الوصف من جملة معان فادوت ذلك
الانتزاع الخطاء لوجوب انتزاعه من الاكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه
من معان متعددة هي اجزاء المشبه به لا اجزاء لوجه الشبه فكيف من ذلك على هيئة فيما حققنا ذلك في
تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه يقال ورب السماء جهارت
وابرق وقوما لنصب تشرع لمحافل اي لقوم انتعت اي تورمت يقال تشعت الريح السحاب فانفتح اي صار
وانشح كما يقال كبه فاكب اي صار ذا كب وتجلت اي انكشفت عزاه اي متعدده قوله يوجب انتزاع
وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع وحدة واما الانتهاء
المويس فمنتزع من المصراع الثاني قوله مثني قتبا اي متاع واشتد استعماله على سبيل الاستعارة نهي ان
تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة وتريد به هيئة اخرى تشبهها تشبيها بها كما سيأتي لقد يرد اراد
بقوله لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون
ذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما وردت هي عليه في اصلها من
تذكير او تأنيث وافراد او تثنية او جمع الى غير ذلك لان الاستعارة كما تستعمل فيها ان تذكر اللفظ الذي هو بازاء
المشبه به فيراد المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على الاستعارة فاذا اوردت التمثيل بقوله بالصيف
ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة التاء وان غيرتها لم يكن متلابلا بما هو فيه والاعلى وعلل صاحب الكشاف
عدم التغير بان الامثال السايرة لا تكون الا قولا فيها غرابة من بعض الوجوه فتحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ
عن التغير   النوع الرابع النظر في احوال التشبيه من كونه قريبا او غريبا هذا التقديم على عدة وقوله مقبولا
او مردودا والتقسيم آخر ولذلك لم يقل ومقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال وقوله والكلام في
ذلك اي في بيان احوال التشبيه وهناك اشارة الى النظر في احواله اولى الكلام في بيانها وضمير فيها في
الاصول وكلمة عسى متجة لافادة عدم القطع بالاحد او ما وله بما يصلح صلة او صفة لما وادراك الشيء مجملا مثل ان
يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك الانسان من حيث
انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك ان بين
هناك الجامع بين الجمل مطلقا لاسيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره بايراد امثلة وحكايات قوله منها

لانه خبر بعد خبر مرفوعا مستكنا في كان قوله وان قوله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون
المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب آه من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر وهمي منتزع من عدة امور وليس
بشيء او يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعله عليه لكون اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ
مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الخ فيفيد ما حقق اصله شرع
في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم
لذوي الصيب في انهم اخاهم او للمنافقين او لهما جميعا والمقام الطمع للمنافقين هو ايايهم ظاهرا او اتباعهم
المؤمنين صورة ومعاندتهم لهم باطنا هو ان اعتقادهم بنزول الوحي الكاشف من اسرارهم وما انطوى عليه ضمائرهم
هم وترقبوا هم بذلك في مخاوف هائلة قوله وكذا الذي في قوله عز وعلا ساق كلامه يقتضي ان تقال و
كالذي في قوله عطفا على ما تقدمه من نظائره ولكنه عدل عنه واورد جملة من مبتدا هو الموصول مع صلته و
خبر هو لفظ كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال فالوجود في تلك التشبيهات السابقة كما بيناه
اوصاف غير حقيقية ومنتزعة من امور عدة وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية انهم علموها ولا
يجوز عطفه على قوله فانه كما ترى مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور لانه من تتمة بيان الآية التي
نحن او كصيب ومعنى حملوا التورية انهم كلفوا علمها والعمل بها لم يحملوها اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا
اي كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه التشبيه
تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظة الاسفار النصب على انه مفعول الحامل والباء في بالانتفاع
متعلق بالبلغ على تضمين معنى ابعد وضمير كونه راجع الى الحرمان الماخوذ مع ما الذي به وقد يتوهم من قوله ومركبا
من عدة معان او تركيب وجه الشبه وحده كان في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا منتزع
من عدة امور من طرفيه الا انه نفس نص العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين و
اكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف اما على انه بمعنى النكرة كالمجار
واللئيم واما لان غير تعرف ههنا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه
وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في
عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير والرواية في ناقده بالقاف والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالفاء
والدال المهملة قوله لا التباسه اي لا التباس الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف
العقلي الحقيقي اذ ليس شيء منها بحق حسي فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي
نوع ظهور بوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي فاتضح من كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع

بلفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى هذا القول يكون ما نحن فيه نظير القوله او كصيب يعني انه شبه فيه شيء بآخر
في المطمع ان المراد تشبيه مصدر على صورة المضاف والمضاف انه لا في دوران التشبيه بين شيئين شبه بها المشبه كما في
قوله او كصيب قوله تستعمل صفة لمصدر وتسند الى ما قال فيكون العائد الى الموصوف معنويا اخرى تستعمل موضع لفظ قال الا
انه حصر ما وقع ما قال فاعلا المستعمل ومقدم الحاج يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اي حين قدوم
الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج الى تقدير الزمان فكان الاولى ان يمثل بما قال عيسى عزم نحو اتيتك خفوق النجم
قوله لم يظهر المذكور اي نظير ما ذكر من الاثنين ولفظ لم للتراخي في الرتبة ولو قال لم يظهر ابتداء درسته نظير او كصيب كما يشهد به
قوله ونظير وعنده كل ذي مطرة ولا شك ان البيتين ليشاركان الاثنين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف اليه ولا
يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر من الآية الاولى والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيها اما في الآية فالى مجرور
الكاف اعني الصيب واما في البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلاف الآية او يحتاج منها الى تقدير امر آخر يضاف
الى مجرور الكاف اعني الوقت الذي صنف له ما قال صدر البيت الاول الامن راى لي راى برق شريق اي
من الغرب جهة برق شريق اي شرقي سحابه بحانه يعني انه عقيب الكثرة بحيث سال البحار بكسر الباء ويروى بفتحها وهو
اسم موضع بنجد فانحى اي قصد للتعقيب وهو موضع يجري اليه مياه نجد وصدر البيت الثاني ما درك الغاء بالعراده طلعها
العراده اسم فرسه وهي في الاصل الجرادة الانثى والفرس العتيق المجرب لا يعطي عدوه عمر في شبها والحال انها تمام لم
يبق منه شيئا لوقت الحاجه والطلع الشرقي المسمى يوجع في الرجل اي اصاب الفاء العراده وجزء عدوها عمر في شبها والحال انها
قد حملتني من حزنه ابن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء على ساقه قربه فلولا طلعها لادركته قوله على ما قدر الشيخ اي بناء
ان القولان لتغير ان المذكور في حذف المضاف والمضاف اليه كائنتين على الوجه الذي قدره الامام ابو علي الفارسي
وقوله من اسائلي بيان لما قدروا انما اسند اسوديه من لويق لقوله كيلا يمنع التقدير في الاول بالحمل على التجوز في اسناد الاسالة
الى البرق وفي الثاني بحمل الاصبع مجازا عن المسافة القريبة في المقدار من الاصبع فلا يحتاج في الا الى تقدير لفظ واد كان
الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ذلك لبعده والسقا اسم من سقاه الله الغيث واسقاه اي اسائل سقيا سحابه اي سحاب
البرق فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا
لما حذف اصطفاف ومسافة تدريجا انتصب على انه مفعول ثان يجعل ثم انه زاد في الناس لحذف
المضافات من الكلام فلما انتوهم الاستبعاد قال هو شائع اي جائز في الكلام منه قوله تعالى فكان قاب
قوسين او ادنى فيه حذف ثلاثة مضافات متتالية اعني مقدار مسافة قرب فحذف مضاف آخر على حدة اعني
مثل وذلك ان ضمير كان لجبرئيل وقوسين هو قاب قوسين اي مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكره محذوف
لفظ مثل من خبر كان ثم حذفت المضافات الثلاثة على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى

كمثل ذوي صيب لا شبهة في ان ذوي مراد بحسب اللفظ فلولا ان الضمائر في يجعلون اصابعهم في آذانهم تطلب ما ترجع
اليه لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون المعطوف على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي
استوقد لا لانه لو لم يقدر لكان المشبه به ذوات ذوي الصيب كما توهمه البعض لان المشبه به اذا كان مركبا وادخل عليه
الكاف كان بحسب المعنى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود منها تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
ومن البين فيما ذكرناه تشبيه وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه
وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خلاء خاوية وقوله او لانه لا يخفى امام
تعليل لقوله وصل النظم بمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله على تقدير مثل او تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه تشبيه حال
المنافقين والمعنى انه لا يخفى ان ليس تشبيه حال المنافقين كائنا دائرا الكلام او بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي
الصيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دائرة بين كونها مشبهة بقصة المستوقدين وبين كونها
مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا اللزوم قوله انما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين وابرين
صفة اولئك اي المستوقدين وصيب هؤلاء اي ذوات ذوي الصيب اي تارة شبهت حالهم بصفة اولئك واخرى بصفة
هؤلاء بالترديد على سبيل التسوية فلا بد من تقدير لفظ مثل فتامل وفي قوله وهو صفتهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل
استعير من قول السائر المثل المضروب بمورده للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة
لانهم لم يضربوا مثلا ولا ارادوه اصلا التشبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي نظير قوله او كصيب في ان تشبيه المشبه
دائر بين الشيئين من حيث ان المشبه به ههنا في الظاهر شيء وفي الحقيقة شيء آخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى
من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل
من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن
انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله فاوقع تعليل لكونه نظير قوله
او كصيب اي هو نظيره لانه قد اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائرا بين كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عم
وخلفاؤه انصار الله كما يشهد به استقامة المعنى ويؤيده نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما يقتضيه
ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سداد المعنى وانت خبير بان هذا الدوران انما يصح ان لو كان لما
اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثمه قال بعضهم لفظ من ههنا داخل على المشبه والمشبه به على
طريقة قولك في زيد كالاسد فهذا التشبيه بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين يرد تشبيه زيد بشيء ثالث بينهما كما في
قوله او لا يخفى ان التشبيه ليس بين المستوقدين الخ وتنبيه على ما قاله ان لفظ الحواريين في عبارة الكتاب اما سهو من القلم
واريد بالمؤمنين لانهم حواريون محمد عم كما ورد في حق الزبير انه ابن عمتي وحواري من امتي وادى ذلك الى ان غير

فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة
الحالة المشتركة بينهما اي بين الحالتين منتزعة من عدة امور وانها امر وهمي فان تلك الحالة هي كونهما ممنوعين عما يمد بقاء
دهما لسرعة فنائهما وضمير له للحسود ولفظة اذا في اذا لم تأخذ طرفيه مخففة ذا المصدر وهو الذي يستكمل صدره وتنتهي
بالتعب وقوله من قيامه بيان لما نتوهم فقد تعرض لوجه الشبه في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى تركب
المشبه به في قوله وان من اوقد حيث قال ما يعود المنتفي اوان الغرس الموبق باوراقه وتفرقه بعينه بعد الذي ابصرت
من سنبر والى تركب المشبه هناك حيث ذكر كون الصبي مهذب الاخلاق الخ يعني مع كونه اولا على خلاف ذلك والى
تركب وجه الشبه في المشبه حيث قال من تمام الميل اليه اي من كونه بحيث يمال اليه ميلا تاما وتحسين حاله استحسانا
كاملا من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره فيه قوله
وكالذي وكوجه التشبيه الذي في قوله غرض قابل مثلهم الى حال المنافقين وتشبيهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق بمثل
الذي اي كحال الجمع او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها وهو سطوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت
النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء او اوجبت تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقد من
اي اخذ نورهم وامسكه ومعنى به معه وما يمسكه الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير
في استوقد وحوله وجمعه في قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى الشيء مطلوب اي لسبب وتسهيله
ونزه المطر في المشبه به وكذا اسبابه القرينة واعلاها واما في المشبه فانطفاء الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم و
دخولهم في عداد المؤمنين لسببه ازكيهم في حفظهم واسبابه القرينة والايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر احوالهم
وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق
قوله وكالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله تعالى ايضا سواء ايضا مثال لما لحق فيه كالذي في الآية السابقة
اذ في قوله تم اوكصيب تنبيه على كلا من التقسيمين كافي تحصيل المقصود من التشبيه فبايهما شبهت حال المنافقين
وبغيرهم فقد اصبت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل و
يطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب فظلماته سحمته وتطبقه مع ظلمة الليل وكون الرعد
والبرق في السحاب واضح وان اريد به المطر فظلمته تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل
واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون استيناف كانه
قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل في اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة لجعلها ذكر الانامل ومن
الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد ينقض معها
شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل المعلل قوله واصل النظم اوكمثل

النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها فيكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا
قيل بيت درسك فقلت بدت غرته كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اي من غير ان يعد تشبيها
مقلوبا لما في ذلك اشارة الى فرع التشبيه في باب التشابه قوله غير مائل عليك يعني به ما مر من ان حقه ان يكون اعرف
بوجه التشبيه واخص واقوى ما اذا قلت لون هذه كلون تلك لم ترد به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون
المشبه به اعرف بل اردت الحاكم بالتشابه فانه ان مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة التشبيه قوله حتى طرف
لان يقال يعني انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر معه الى الشرم
البياض والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار فانه اذا لم يعتبر في وجه التشبيه
بينهما على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه بينهما والمراد بالخصوص في اللون خصوصية الصفرة
المستحسنة وقوله لكون وجه التشبيه تعليل لقوله فيصح ان يقال لون هذه مع ما في حيزه ومعنى زيادة اختصاص وجه
التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما كالحرارة بالقياس الى الاسد واعلم ان التشبيه
متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد يخص بقسم من
التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور
اي من عدة امور معتبرة في طرفيه لا من عدة امور تركب منها فان المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من
طرفيه انتزاعه من اجزائه التي تركب منها فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيل مركبا كما ان وجه الشبه
فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه التشبيه من عدة امور هي اجزاؤه ما يكفي في التمثيل تركب وجه التشبيه
وحده تعدد مشبه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المتكلفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء
على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك منه التشبيه الى الاستعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا ههنا ايضا
كذلك مع ان هذا التجويز مناف لما شاع من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب من الطرفين
ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقي مما تفرد به المص واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف محققا حسيا
حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لم يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا
وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى قوله يخص باسم التمثيل اي
انه يميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده والمصنف وجع المصيبة قوله فان التشبيه المذكور
بهذا التشبيه حتى تقيضه معنى الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه امور عدة اما في جانب المشبه فالحسود ومتعلقه و
تطلبه للمقاولة ليتوصل بها الى التنفس عن وجع باطنه وصبرك على تقيضه وتركك للمقاولة مع علمك بطلبه اياها
واما في جانب المشبه به فالنار المعتصمة بطبعها الالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء اليها بسبب ذلك

غرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف اخذ كونه بت
على ابراز الواقع في صورة الممتنع او للكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه
ولسنا ذهبت الى ان المراد بمثل ما ذكرها هو امثال تعريف المجهول الخ على ان نقط المثل معجم لزمك ان يكون المشبه به في
التشبيه الاستطرافي اما يعرف بوجه الشبه واقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان ابعد حصولا في الذهن
كان الاستطراف اقوى لانا نقول جاز ان يكون ابعد حصولا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول
من المعلوم ان ليس البحر ابعد ثورا اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد علم جعلنا الغرض
العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا منه وبهذا البناء انما
يصح اذا وجب في كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم
وليس الامر كذلك كما مر هاهنا عليه قلت قد نبهناك ايضا على جواز تفسير الاتم بما يتناول الاعرف وله ان يكتفي بمجرد
ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال وان الاقسام تقتضي هاهنا شيئا وهو ان سياق كلامه يقتضي كون المشبه به
في التشبيه الاستطراف اعرف او اقوى في وجه الشبه لان قوله او معرض الاستطراف داخل في خبر قوله لم يصح
الواقع خبرا لاسيما كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسير الاتم قوله بمثل
ما ذكر واعلم انه جمع فيما بعد بين التعبير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكرها هاهنا
ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه في ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك الغرض لهذه الاقسام
التي ذكرها هاهنا مع انه يتأتى تفاصيل احوالها قوله وربما كان اشار بلفظة ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة
الغرض الاول يجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر قوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله ليس بزائد .
يبين انه وجد نظيره في كلام البلغاء وانه يحمل على الحذف اي الشبه ماذا الشبه فيكون ماذا في احد وجهيه مفعولا به للفعل
المحذوف لكون الاول والاعلية والتشبه هو التشبه واسمعيل يقال سناه او سيره والصاحب هو اسمعيل بن عباد
صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب لذلك توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله فاحد الوصفين
اي متعاقبين اشهى الى النفس من الخبر اي هو كالخبر في كونه مشتهى بل هو زائد عليه في ذلك قوله فيكون كل واحد
تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به
بالقياس الى الآخر وقوله نقادا بالتعليل المعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك لما فيه واحترازا عن
ترجيح احد المتساويين على الآخر بجعل احدهما مشبها والآخر نفسه مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين
الصفتين ويظهر من هذا اي من كون كل واحد من الطرفين في باب التشابه مشبها به من حيث المعنى فان
قلت يقع التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح الخ قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر

الوجه المجدور مستقبح في نفسه فلا يريد ان يميل اليه فيزيد استقباح السلحفاة بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب فيه يميل الى محل
الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تقدير الشيء بما لا يساويه لتعذر الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه
التقرير فيجب ان يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التقرير مما ذكره والاظهر ان يتناوله ايضا لتتجه التطبيق مع ما عداه
في سلك الذكر معا واذ عرفت ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه فيما اذا
قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون
المشبه على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص فظهر ايضا انه ادعى الاعرفية اما في جميع ما ذكره او فيما
عدا التقرير منه وقد صرح فيما سيأتي بان العرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي
الزين والتشويه وان يصح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من اشتراط الائمة هناك فان قلت ما وجه اقتضاه
الزين والتشويه كونه المشبه به اعرف بوجه الشبه مع ان يكون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت
وجهه ان يقال ليس وجه التشبيه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق السواد والا فلا تزيين بل السواد المخصوص
اللطيف الذي من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه
بين الوجه المجدور والسلحفاة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة والا فلا تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة فيكون
السلحفاة اعرف قوله او معرض الاستطراف عطف على معرض الزين اي ولا لابرازه في معرض الاستطراف و
المعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله تشبيهه بمجرد الامتناع
مفعول به لنقلا واللام وعامة ويستطرف تعليل الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على لامتناع اي او نقلا
للوجه الآخر الذي لا يستطرف في التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا فكانه قال
او نقلا لندرة المصور من البحر المذكور الى ذلك الفحم يستطرف واما الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به
مع المشبه كما في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا لصورة الممتنع الى الواقع ولا لصورة النادر الى كثرة الوقوع فلا
يعرض له ههنا واما قوله لمثل المذكور فتقبل تعليل لنقل الوجه الآخر واقع بازائه يستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الآخر
يستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع يستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه يلزم ح
ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يقع شيء بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول
والغنا ليس بحسب اللفظ من قوله يستطرف تعينه بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف
الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف الناشي عن شناعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف والمراد مثل
ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول او تقرير الشيء بما لا يساويه فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف والامر اد استطراف
لامتناع بيان ان الاستطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه واخص به ويرد عليه ان الا

الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق مثل الخالق وهو اتم في استحقاق الالوهية و
العبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام الظاهر اياه والضمير راجع الى افمن لا يخلق كمن يخلق اي هذا الكلام الزام
لاولئك الذين عبدوا الاوثان ولا شك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام الظاهر وقوله
تشبيها بالبداء اي تشبيها للاصنام به تعالى في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق واي عبر عن الاصنام بمن لا يخلق
اجلالا لكله من يخلق دائما لانهم عبدوها وجعلوها معبودا ان يكون من اولي العلم قوله وعندي ان الذي يقتضيه البلاغة
القرآنية هو ان يكون وذلك لان اللفظ من يكون ح باقيا على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالبديع تعالى ابلغ وجه
واكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات
به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار ح اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التعريض ايضا ولا يخفى رجحان ما اختاره
في اصل التشبيه المذكور في قلبه وقوله تعريضا تعليل لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضمير به للانكار الموجه وكلمة عن متعلقة
تعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون وعلى بقوله تنبيه توبيخ تنبيها قصد به التوبيخ وعلى مكان متعلق تنبيه
وفي اختيار افلا تذكرون على افلا تعقلون اشعار بان يكون تشبيه الجماد منكرا او كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا
امر معلوم غير محتاج الى التدبر بل الى التذكر ولهم لا يتذكرون قوله منصوب خبر مبتدا قوله عز وعلا واما غير الاسلوب لانه
على طريقة زيد اسد مع فعل ينبئ عن التشبيه اعني اتخذ والمعنى جعل هواه مثل الاله اي هو مطواع لهوى النفس يتبع
ما يدعوه اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الاله وهذا الغالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه اعني ايهام كونه اتم في وجه
الشبه واذا احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني الذي هو المشبه به وجعله مشبها بالمفعول الاول في ما هو في
موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه الشبه اعني الطاعة والانقياد فيصير الانكار اكد والتوبيخ
اشد ولفظ تر مجزوم على انه جواب الامر وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الآية اذ ليس المعنى انهم شبهوا اهواءهم بالبد
سبحانه تعالى بل المعنى انهم جعلوا اهواءهم الها اي معبود العبيد ولا يمكن ان يكون معقولا ثانيا لكنه جعل معقولا اول
على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينها قوله هذا الغالب اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات
المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ الاله ان قصد به مفهومه اعني مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل معقولا اول محكوما
عليه بالهوى اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به موجودا باعتبار كونه خصوصية
ذاته تعالى بل يكفي هناك مطلق معبود الرجل لا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفي كونه فعليا فانه تشبيه ضمني قوله هو ما
ذكرنا يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه قوله لان المشبه به اراد به جنسه لا كل فرد منه بما تستعرفه وفي
بعض النسخ واخفض به اي بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكر ههنا بيان الحال لقربه من بيان المقدار وقد ذكر بما
معا فيما مر سابقا في الضيا وقوله ارادة تعليل بقوله شبهه للملحة واعتبر الزيادة في الاستقباح دون الاستحسان لان الوجه

العثور والاستبعاد به قوله يجعل صاحبها اي يجعلها صاحبها والمقيد المسلوك المدلل ضمير من العثور بمعنى السقوط على الوجه
وهو منصوب على انه جواب النفي يقال تردى في البئر اي سقط فيها والمهواة موضع الهوي اي السقوط والضلالة
تقابل الهدى فيحمل على العقائد الباطلة او على المعنى المصدري والبدعة تقابل السنة وقد طوي ذكر ما يقابل الشريعة اعني
الطريقة الباطلة والظلمات المظلمة ولم يرد بقوله تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وسربل للبدع في الاظلام فوق الدياجي
اي حنادس الليل كانه جمع ديجاة ان البيت من التشبيه المفرق بل اراد ان تفصيل الهيئة في هذا المثال راجع الى
تفصيل الاجزاء على الاجزاء قوله وصفت بالسواد اي على سبيل التوسع المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد
من الظلام ان الاعرفية والاشهرية بالاعتبار الا انه ليكون مثالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه لكن ان
يجعل ينبغي كونه اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث تبينا وان ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج الى تاويل فيشبه
اي تشبيه الشاعر الظلام بيوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر عطف على يوم النوى فؤاد من لم يعشق
اظهار الظرافة فان الغزل بكسر الزاء وهو الحامل الى النساء يدعي قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان
انقلاب القاسي يوصف لشدة السواد كانه حجر اسود في النهاية فنظم الشاعر انقلاب القاسي في سلك يوم النوى وادعى
انه الصق اتم في السواد من الظلام قوله كان به اسفار البدر اي السلام وفي الصحاح رضا سبيه والعصاة اي البلة و
النجار باللهد الخلاص والتابوت اسم السفرة والانحسار الانكشاف فيقال حسرت كمي عن ذراعي اي كشفت ولا شك
ان انشقاق البدر من تحت غيمه انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجار من التابوت فوجه الشبه
بينهما داخل فيهما وكل منهما انتقال مخصوص والانشقاق متكرر على الحس واما فيكون اعرف واشهر في نفسه وبما فيه من
الانتقال المذكور فاذا قلت التشبيه كان ايهام اعرفية النجار في نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهرا واما ايهام كونه اتم بما فيه
من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه فانما يظهر اذا كان الانشقاق اتم في نفس الامر من النجار في ذلك الانتقال او حمل الاتم
على ذلك المعنى الاعم قوله فشبهه اي صورة الانشقاق بهاك اي بصورة النجار قوله وقد لحق الليل السماك لما كان
لمعان الكواكب في الليالي المظلمة اقوى جعلوا الظلام كانه يكحل به اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف الاخلاق بالسعة
والسعة من متعارف البنا على سبيل الاستعارة تشبيها لها بالاماكن الضيقة والواسعة يحمل الشاعر ان اخلاق الكرام التي لها
سعة وجعلها اصلا في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان عود الغرض من التشبيه به مما يري مستبعدا
عقب الامثلة الاثبات بامثلة من الامهات دبايع في كون الامثلة من هذا القبيل بان كرر في الثالثة لفظ
من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها مصنوعة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا في البيع فالمناسب
ان يقال انما الربوا مثل البيع كما يقال انما الثيبة مثل الجرود بما مفعول له لقولهم وانما زعموا كون الربوا اقوى واعرف في
الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محققة فيه دون البيع قوله لمن يذبح متعلق بقال وضمير فيه راجع

١

هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به فيما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر استطرف المشبه من جهتين

قوله واما مع حضور المشبه عطف على اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن اي مع حضور المشبه في الذهن في اوان الحديث

وقوله مثل حضور صحيفة الصدر في المعنى اي واما ان يكون نادر الحضور في الذهن مع الحضور المشبه فيه نادرة مثل هذه حضور النار

والكبريت مع حديث البنفسج قوله ولازوردية بكسر الزاء هو الوسط الثابت في نسخ الرداية والمراد البنفسج نسبة الى الحجر المعروف

لكونه على لونه تزهو اي تتكبر من زهى زهوا اذا تكبر وتفخر بحمر اليواقيت شقائق النعمان والنامات ساقات البنفسج قوله

نار اذا حفت اي اتصال النار باطراف الكبريت حصارا مع التشبيه التام الذي بينهما استطرف المشبه لمناهرة عناق اي

معانقة بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض النسخ حصارا مع المشبه اي البنفسج وهو ظاهر لا يقال الاستطراف لا

جل المعانقة المذكورة ثم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به فيهما استطرافه

قال الشيخ عبد القاهر وللاستطراف في تشبيه البنفسج ما ذكر بنار الكبريت وجه آخر هو ان في ادراك شبهها بالنبات

غض طري يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس جمنه الطباع وموضوع الجبلة على ان الشيء

اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا بعين فاحش فيه يعني الاستطراف

الناشي من كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت الطائع قوله من بعد ما اشتمل البلى ابلادها اي

عرف هذا الرجل واراد الدمنة ديارا لاحبة معرفة توهم او متوهما لا مستيقنا لاندراسها وشمول البلى ابلادها اي صفحاتها

جمع بلد فاعتاد والدمنة اي اتخذها عادة رعاية للحقوق السابقة برجي اي بسبب الطبيعة ولدا اغن في صوته غنة

قد وقع اي عدي في مفضضة ماعساه اي اي شيء عسى وعدي ان يقوله ويورده بالنسبة الى هذا المشبه به الذي ذكره اي اغني

ابره روق الاغن والحال ان عديا اعرابي جلف جاف اي غليظ الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف

يهتدي الى ما يصلح ان يكون مشبها به لما ذكره او ليس للطبع له نظر يصلح ان يشبه به فلذلك رحمه فلما راه الى ما يهتدي حضوره

مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة من ابعد موصوف فظهر الاستطراف استحالت الرحمة حسدا

حالت واما الغرض العائد الى المشبه به جعل مرجع الغرض العائد الى المشبه به الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان

الايهام هو الكثير الشائع فيه وغيره نادر كتشبيه البيت وغيره الصباح اول ما يبدو من بياضه وفي قوله حين يمتدح

دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق المادح في مدح اياه حيث ملقاه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم بين دجاها

جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل او للنجوم والمراد ان تلالا بين النجوم لاحت بين ابتداع اي بين احداث بدع الاان

اثاء عن قلب تبينها على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من التشبيه والمركب بالمركب لما يدل عليه ذكر نقط بين جنسي

الطرفين قوله حين راى شرط جوابه قصد في تشبيه هذه وزاد بالهدى اصول الدين وبالسنة فروعه وبعض

السنن بالذكر لان الكلام وقع فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان تشبيهها بالصبح انور

يدل عليه قوله فيتبعه التشبيه لبيان الامكان ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سؤال عن لونها لتوقف كونه
بياضا او حمرة او صفرة فقوله كلون هذه محمول على ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون
والغرض بيان حال اللون المشبه اعني كونه احد الالوان المخصوصة ليتبين ماهيته قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة
فاريد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك في قوله كحلك الغراب اي سواده مسامحة او المراد
كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده حيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظ الحلك
لمزيد الانكشاف مقدار سواد المشبه في شدته قوله لبيان امكان وجوده اي بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا الا
يتعلق به شائبة الامتناع اصلا قوله الى حد يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس البشرية مثلا الى نوع اي
جنس اشرف من البشر والضمير في ذاته راجع الى ما دل عليه من معنى الكلام اي والحال ان وصول ذلك الواحد في
الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر شبيه بالممتنع مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد
كانت في انك التفضيل الذي رمته مبدع لامر كالممتنع ذلك الامر التشبيه بشيء محقق ازالة للاستبعاد واظهارا للامكانه
بحيث لا يحوم حوله شائبة قائلا حاله كحال المسك اي حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد يوهم اخراجه بل اخراجه ادعاء
كحال المسك وهو وصوله الى حد اوجب اخراجه كما هو المشهور فقد انكشف التشبيه امكان وجود المشبه الذي
هو حال ذلك الواحد انكشافا فالاشبهه قوله تقوية شانه اي شان المشبه بعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور
زيادة تقريره اي شانه عند السامع ومن قوله انك في سعيك بذا كمن على الماء راقم والمراد ان سعيك كرقم في
قوله فانك تجد بتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى فان تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرر شانه في ذهن السامع تقريرا
كاملا خصوصا اذا حضر ذلك المحسوس حتى تشاهده فكانك في تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل
على فائدة قوله لابرازه المشبه الى السامع وايراده بما يشاكل ذلك مثل الترغيب في الترتيب والتنظيم والاثابة والتشويق
وحسن الاعتقاد وضده وما يناسبها قوله استقذار شبه اي رمز الوجه وهو تعليل لا فراغا او شبهت تحد تعليله با فراغا و
المجدور هو الذي اصابه الجدري والسلحة العذرة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك في الظاهر تقال في صعوده
لانه تركيب وصفي لا اضافي فكانه جعل اسوء فعل تفضيل من العيوب على الشذوذ كابيض واسود من الالوان في قوله
فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود في عيني من الظلم واراد وتعليل لاظهار او شبهت على قياس ابقاء
قوله تعطلا اي الفحم منه جمر موقد عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة حيث صورته بصورة الجمر المذكور الممتنع عادة لا عقلا
لامكانه ... بان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا استطرف اي يعد امرا طريفا جديرا قوله وجه آخر يعني غير النقل من
صحة الوقوع الوقوع المعتاد الى الامتناع العادي قوله كالذي نحن فيه يريد الجمر المذكور فانا حضر اي المشبه به في الذهن
استطرف هو لندوره فيستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر نادر وبروزه في صورته وهذا الاستطراف الذي جاء الى المشبه

بحيث يميل الطبع اليه ويجب وروده عليه من الاعتبارات التي لا يخفى بهائها لغيرها فاولوا قول الشيخ في تحقيق التمثيل ما هو
بالاعتبار هو ان لم يكن ادنى الظاهر اول على مكانه بامور موجودة لتستتبعه قوله واقول الشبه ان يكون تركيبهم اي ترك
اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه ذهولا انهم لم يحصروه في العقل كالتقييد لحقيقة على ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا
على ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من الشبه هذا اي من قبيل الشبه هذا استتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم
جعلوا ههنا وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة هي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة اعني
الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة فقط كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين . بالالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجه
الشبه في الحقيقة الا ان التابع هناك محمول على متبوعه وليس امرا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وامر اعتباري
وانما قال الشبه لاحتمال انهم لم يذهبوا الى التعسف الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد
والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وقد جاريناهم لكن اي وافقناهم وسامحناهم
في ذلك اي في تركيبهم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي
وما كله او بعضه عقلي قوله واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق من ان التشبيه الشيء ليس الا وصفه بمشاركته المشبه به في امر لكنه
زاد ان بينه ههنا على انه قد اشتبه الحال في بعض المواضع فيتخيل وجه الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله
فاذا صادفه اي صادف التشبيه صحيح كما ذكره فان مطلق الصلاح باستعمال وفساد باهمال اعم من ان يكون حسيا او
عقليا مشترك بين الملح والنحو لما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عم قوله فلم يرفع الفاعل بتفصيل بعدم
استعمال النحو في الكلام مع تعقب الوقوع في امر شاق والتعنت ان تكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول ان يقال بتفصيل
في النحو ان تعتبر في الكلام على استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي يفهم بها العارفون باحوال اللغة المعاني المقصودة بلا تكلف
والتكثير فيه ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي تخل بفهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا
تجدي نفعا ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله ليس مما نحن فيه الان بل المهم بيان انه لا يصحح
جهة يطابق المثال مما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه ليعلم ان الطرفين اعني قوله في الكلام وفي الطعام
حالان عاملهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف اي النحو كائنا في الكلام ومستعملا فيه يشابه الملح كائنا في الطعام قوله
النوع الثالث النظر في الغرض عن التشبيه قدمه على النظر في احوال التشبيه لان الغرض اهم ولما كان التشبيه بمنزلة العيار
في انتهاء شيء على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه اغلب
واكثر لكنه قد يعود بالعكس في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به حيث كان هذا مغلوبا مكثورا ما اولا اشار بلفظة
ثم الى تراخي رتبته عنه وليس المشترك يكون في قوله فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من
مساق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما يدل

بمجاوزة الاربا البلاغة السلف ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه كما بنا على الوجه الذي هو ملتبس بل قد
يذكرون على سبيل   والتوسع مكان وجه التشبيه ما يكون مستعمله مستلزما اياه على طريقة ايراد
الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال ما يكون وجه التشبيه في المال لان المستتبع المذكور وجه
التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه في الحقيقة والمال قوله فلا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر
مكان وجه التشبيه تنبيها مما ورد له امثله قوله اذا وجدوها لا تقل بريد اذا وجدوها فصيحة الالفاظ عن فصاحتها
بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا نكره عطف تفسيري لقوله لا تقل اي ولا تتعب اللسان تثنيا فرحرو فيها كما
في المصحح والمسيرات ولا تنكر   كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله شاد مثل شلول شلشل شول
قوله ولا تكون غريبة اي ولا تكون بحيث يحتاج في معرفة معناها الى التفتيش عن الكتب المبسوطة   مثل كالم اي
اجتمعتم واطلخم اي اظلم وجفخت اي فخرت او الى التخريج بدقة النظر ومسرسنا وحاد قوله تستكره لكونها غير مألوفة
صفة كاسفة لغرابة وخشنة وفيها دلالة على ان الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية قوله
ولا مما تشبه معانيها نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي فتشعب بالنصب على انه جواب النفي فيشهد اي يشهد عطف
عليه وضمير عنها الالفاظ كما ان ضمير عليها المعاني وقوله هي كالعكس مؤول بقولهم قوله معلومة الاجزاء اي المقدمات اما
ضرورية واما استدلالية منتظمة التاليف بان يكون ما يتبعها مما يفيد اليقين كما يعاكس لا مما يفيد الظن كالاستقراء والتمثيل
وطعه الاستلزام بان تكون مشتملة على شرائط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بتوليها في الالفاظ وقوليهم في الحجة فهو تفصيل
لهما قوله على ان وجه في المال اي في الحقيقة التي يؤول اليها الظاهر ينالكم اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة
شيء غيرها اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اي وذلك الغير لازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء
والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة بالشمس وافادة النفس من اضافة المصدر الى المعمول الاول وتشاط المفعول الثاني
والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلاسة والرقة وقوله فشان النفس بان تحصل لازم الحلاوة ولازم السلاسة
والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات بلفظه على صيغة المبني للفاعل ووقع طعمه هو الرداءة لكن المشهور هو المعنى
يقال الروث لا طعام بالكسر اللذة وجد به لزيد فنعيدان اي بعد الماء الذي يتساغ ويتحدر لسلاسته والنسيم الذي يتخلل
برقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والضمير في كونها وحالها للبصيرة والبصر وفي معها للتشبيه والطلة لا يقالة
مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا
بينهما لكن لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذه يعني ازالة
الحجاب التي هي لازمه وتابعه فظهورها في صدقها انها غاية الظهور قوله كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري
لا تحقق له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح منه الصدر ويستفيد منه النفس نشاطا وكونه

تشبيه المفرد بالمفرد قوله وكأن قلوب الطير رطبا ويابسا لصق عقابا بكثرة اصطيادها للطيور والقائها حول وكرها
لدى وكرها او يقال انها لا تأكل قلب الطائر فشبه الرطب الطري بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي اردأ
التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا للحدي في التمييز بين التركيب والتفريق اذ لا يشتبه على ذي مسكة انه ليس الاعتبار
الاجتماع فيه هيئة بالقيد بها وبقصد تشبيهها انما الفضل في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب قوله و
اما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس وهو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل
له بثلثة امثلة الاولى منها مأخوذ من قوله تعالى اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء
الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء والثالث من قول من قال في جماعة متناسبة في فضائل الكمال هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين سئلت عن بنيها ايهم افضل واشار بلفظ مع في المثال الاول وبلفظ المتقدم في المثال الثاني الى اعتبار
التركيب في وجه الشبه واستغنى عنها في المثال الثالث لظهور التركيب فيه بقوله الممتنعة بذلك اي لاجل التناسب في
الفضائل والمنظر ما يقع عليه النظر من النظر والمطمع من اطمعه اذا اوقعه في الطمع والمخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والمؤيس
من آيسه اوقعه في اليأس ومنبت السوء هو الاصل الردي واضافته كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة
المبالغة وخضراء الدمن نبت على المزابل والدمنة آثار الدار واضافة آثار خضراء من اضافة المصدر الى المفعول
من قولهم اثمرت السحرة كذا قوله اي الجماعة بالرفع عطفا على الحسناء ولما ترك ههنا عبارة وكما اورد التشبيه اختار العطف بما
ينبئها على ان كلا منها مثال على حدة بمعنى عن الآخر لا يقال حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عده عقليا
كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي
اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا انحصر ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي باعتبار التركيب
وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع اعتبار اظهار التفاوت فيما بينها ولما وصف كلا
من طرفي التشبيه في هذا المثال بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحلقة من تشبيه
المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله قال واما القسم الثالث قوله ان يكون تلك الامور يعني الامور
التي فهمت من قوله ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور
قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا وعقليا فصارت الاقسام ثلثة في التشبيه بخلاف
ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت من الاستقراء وقدم الذكر على الانثى ولم يورد لك في الترتيب فقيل
انه لخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وحسن التطلع وشابه الشاب وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه ليس
يلتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة التابعين في موارد الكلام ومصادره

المتحركة في جوانبه منه حركات مختلفة مبتدأ خلفه ومضطربة متضادة مع هيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على الحاشية
ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لوامعا
حال والعامل فيها معنى كأن والمشار اليه من تلألؤ الازاهير وادلم السماء ووجهها والملقبة صفة للسماء والمستطرفة المستجدة
التي تعد طرافة اي جديدا وقوله دون شيء آخر متعلق بقوله منثورة على بساط اي منثورة على بساط ازرق لا على شيء
آخر مناسب للدرر في الحسن والنعمة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساطها لا بنا سبها
كما لا يخفى قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كأن وفي شامخ الرفعة اي محل عالي الرفعة
حال من المشتري في قدامه الراجع الى المشتري والمراد رفعته في المطربان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ
اقرب الى المشرق وقدامه حسب صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في سمعه وسمع من كلام المولدين والاصل فيها
الفتح ولما كان من البين انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشتري بالسمو الخ جعله لم يبالغ بهذا في
اعتبار الهيئة ونفي التفريق كما بالغ في الشمس والقمر بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا تشبيه الهيئة وقوله يسحب
الشنيع حال من المنصرف ومعنى من دونه من قدامه في مكان قريب منه وقوله يسمى امثال ما ذكر من الاسباب
نعم الاسباب المذكورة بعد قوله وكرجه التشبيه لا لجميع الاسباب فان قوله والشمس من مشرقها شارح الليس في حكم
منه للاسباب وانما سميت تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد
كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه الاسباب يسمى تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه
مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا او بعضها غير مقيد ووجه الشبه في الكل مركب لا مفهوما كما هم ان سقط
النار وعين الديك مفردان والاضافة لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهة ومفرد مقيد يعج نوره والبطان الحلي معين
المراد لا قيد له وان يكون في زيدا لا سيل قيد للمرآة وان ما ذكر من الحمار والبرقع قيدا ان ليما دفعه لتطبيق الابهام مركبا من فسعد
التشبيه بها على تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع في الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار
التركيب والافراد في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلا قوله وهذا
اي التشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فن به له فضل احتياج الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن
الكدورات او لا حاكم في تمييز احد البابين عن الآخر او لا دفع الالتباس كمن ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس
المقصود بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تابعة له في
الاعتبار كان مفردا مقيدا والا لكان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق اي تشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه في
بعض الاجزاء كما في قوله كأنما المريخ على ما مر تعين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان
قلوب الطير يعني التفريق والاصح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كأن مثار النقع وكأن اجرام النجوم قوله ومن

على قياس توليهم حمامة ذكر حمامة انثى والمراد هنا الذكر والانثى مقطوع الذنب وبعضا شجرة معروفة ولم يذكر هنا وجه الشبه لظهوره

ما ذكره من صفات المشبه به فكانه قال اذ استه كناية كذا في الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق الشفة ناتيا على

راسه محزنا عضاء واره او بالاشكل للاعس او في كفه يؤدي المراة الهيئة المقصودة وانما قال مع الاشراق دون الاشراق

تصريحا باعتبار الهيئة الاجتماعية وبذلك يظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في خبره بيانا لقوله الهيئة التي تؤديها

قوله اذا ادا شبهها عطف واشعار بان تشبيه الشمس بكل واحدة من المراة والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة واذا

عاد ذكرها الشمس بكل ~~واحد لواحد~~ من المراة ولعطف بالواو وهكذا وكالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراد وجه الشبه

في العمل يقال راوح بين رجليه اذا قام تارة على احدهما وتارة على الاخرى كان المتحرك بهاتين يراوح

بين الانبساط والانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الخ وقوله تلك الحركة

العجيبة مصدر تحرك قوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والتموجة اللتين والتلاحم شدة الاشتباك ثم يبدو له اي

يندم ويظهر له راي آخر يقال بداله اي ندم وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدا له المقام والواو في قوله

والبوتقة في ضمن ذلك اي في ضمن تحرك الذهب لتلك الحركة العجيبة من الانقباض والانبساط للحال ومؤدية

خبر لقوله لان البوتقة وعامل في اذا احميت وناصب لقوله الهيئة المذكورة قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام

اي تشبيه الشمس بالمراة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين فيهما لان الشمس مؤدية لتلك الهيئتين ايضا يظهر

ذلك لمن احد النظر اليها قوله كوجه الشبه من ههنا شرع في تفصيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به

فيهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة ملتئمة بتلك الهيئتين واقتصر في فرزه هذه الحقيقة المشتركة الى ههنا وجه الشبه ههنا على

لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها   وكوجه الشبه عطف على قوله تسقط

النار بالنظر الى نون معناه كوجه الشبه في تسقط النار قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره

هيجه واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول معه وجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر

في الكواكب التساقط لان المشابه هو الم قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه ههنا مركب وليس مراده

تشبيه النقع بالليل نفي للسواد وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض على التوزيع بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع

الاسود والسيوف البيض متفرقات فيه اي في النقع بالهيئة الاخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المبرقة

جواب عنه فوجه الشبه هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقتها ملتئمة من امور متعددة وبما   على انه لم

يرد تشبيهها مفرقا ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام

دون الافتراق والاستبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان ان الاول ان يحمل واسيافنا

مفعولا معه ينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا فلا شك ان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤوس من السيوف المتحركة

هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكلي وتمام التحقيق موضعه علوم اخر من فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور
المتسلسلة مترتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل من جانب العلة او المعلول قوله وعقلي
كوجود الشيء عطف على قوله فاحسي كالخد وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل من احد من اقسام الاربعة بحسب
طرفيه مثالين وفيه بادل الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما يزعمه الشيخ عبد القاهر
من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك هو ليس بشيء هو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب لفظ واراد بالعلم الملكة
التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى ذلك الادراك على وجه المشابهة في الجملة كما ان
الحيوة طريق اليه على وجه الشرطية واذا قسنا العلم بنفس ادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى واشار بقوله مطلق
الاهتداء بذلك الى ما ذكر من ان اصحاب النجوم الى ان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالآخر الى الطريق الحسي
لكنهما يشاركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتدائين والقسطاس قد يستعمل لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز
عن الزيادة والنقصان والعدل نسبة في الثاني فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطريق المسلوكة في الدين لا احاديث
الرسول عم حتى يكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد ادعى ان المعقول نزل منزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح
مشاهد فصح بذلك تشبيه المحسوس فيبطل ما قيل انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله وفي الكثيرة لا امثلة
هي امثلة وجه الشبه الواحد وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في الكثرة او متعلق بقوله الشارح وذلك لثبوت نوع من
التركيب في الرائحة عن الفائدة وفي كونها جهتي ادراك في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس وفي
عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحس من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين المس شائبة تركيب بخلاف الحمرة والخفاء
والحرارة والاهتداء فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة لالفاظ مفردة يفهم كل منها واما تلك الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد
انه لم يقصد في شيء منها الى هيئة منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه يشتمل بعض آخر جعل بالمجاز ونحوه على
قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه في تعدد المفرد فاعرف ذلك فانك واما القسم الثاني فقد سبق ان ما هو في حكم الواحد
اما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثيرة واما اوصاف لها قصد من مجموعها الى هيئة واحدة فذكر ههنا اقسامه بوجه آخر وهو
ما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل وابتدأ في تمثيل الحسي بما يكون اوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم
عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط النار ما عرفته غير مرة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تفتح نور
ها اي زهرها واراد بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والاستدارة
وصغر المقادير وتقاربها كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا متضامة متلاصقة ولا متفرقة متباعدة تنتهي تلك الكيفية المخصوصة
الى مقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض وانما قال في المرأى ثمان كواكب الثريا باعتبار المقادير في انفسها والتاء
في انشاء للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فينطلق على الذكر والانثى ويفرق بالصفة فيقال شاة ذكر وشاة جبلية

عرفت اشارة الی ما سبق من ان تشبیه الشیء لا یکون الا وصفا له بمشارکته المشبه به ویصحح ان یکون موجودا فی

الطرفین قوله وکل موجود ای کل موجود محسوس ان الکلام فیه تام ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعین فله تعین

ای تشخص یمتاز به عن جمیع ما عداه ویصیر بحیث یمتنع فرض اشتراکه ومثل هذا المتعین الوجود فی شیء سواء کان هذا

المتعین جوهرا او عرضا یمتنع ان یکون هو بعینه موجودا فی شیء آخر بحکم ضرورة العقل فانه مضطر الی هذا الحکم لا یجد الی

الانفکاک عنه سبیلا والحکم التنبیه علی هذا الامتناع ان شئت ان تنبه علیه بنوع خفاء فیه بالقیاس الی عقلک او انت

خبیر بان الاعراض علی الهیئات بما لا یجری نفعا فلا حاجة لما یقال من ان الحکم کون الحمرة المتعینة موجودة معدومة معا فی

حد ذاتها ولیس هذا لازما مما ذکره انما الذی یلزم منه ان یکون الحمرة المتعینة موجودة فی محل معدومة عن آخر ولا استحالة فیه

قوله وهکذا فی اخواتها ای اخوات الحمرة کالسواد فی تشبیه سعر کجناح الغراب وکالبیاض فی تشبیه ثوب بالثلج الی غیر ذلک

قوله بل یکون مثله متعلق بقوله فیمتنع ان یکون هو بعینه موجودا مع المشبه به ای بل یکون مثل وجه الشبه الموجود فی المشبه

موجودا مع المشبه به فلا بد ان یجرد هذان المثلان عن التعین حتی یحصل امر واحد کلی مشترک بین الطرفین هو وجه الشبه

بینهما ولا شیء من الکلی المحسوس فوجه الشبه الذی فرضناه حسیا لم یکن حسیا بل عقلیا هف وان حمل قوله وکل موجود

فله تعین علی الخلافة کان الحاکم بذلک ای بان کل موجود له تعین مانع عن فرض اشتراکه خفیا جدا ومستلزما لامتناع وجود

الکلی الطبیعی فی الخارج ودالا علی ان وجه الشبه یجب ان لا یکون موجودا خارجیا وکل ذلک مما لا حاجة به الیه فی تحقیق

ما هو بصدده قوله ویمتنع ان یقال بالغ فی بطلان هذا القول حتی جعله ممتنعا والی بانفاء فی قوله فالمراد اشعارا بترتبه علی

ما سبق ای اذا تحقق ان لیس الحاصل من وجه الشبه المحسوس فی طرفیه الا مثلین صح ان نقول المراد العموم بوجه الشبه الحسی

حصول المثلین فی الطرفین وهذا کلام رکیک جدا لانه ان ارید به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان فی الطرفین

معدوم بطلانه مما مر من ان وجه الشبه شیء واحد مشترک والمثلان لیسا کذلک وان ارید ان وجه الشبه حصولهما فلیس

حصول المحسوس امرا محسوسا ولئن سلم ذلک فلیس حصول المثلین معا ولا حصول احدهما معینا بمشترک بل المشترک حصول

احدهما لا بعینه وهذا ایضا امر کلی قطعا فیکون عقلیا لا حسیا والاظهر ان یعرض ههنا بما ذکره غیره من ان المراد بکون وجه الشبه

محسوسا او معقولا کون افراده کذلک و یجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقیق فی وجه الشبه انه عقلی لا حسی

قوله فان المثلین متشابهان وذلک لان المثلین هما المشارکان فی امر واحد فصار انه متشابهین فمع المثلین

الحاصلین فی الطرفین وجه شبه قطعا فان کان عقلیا ای امرا واحدا کلیا مشترکا بین المثلین المحسوسین کان المرجع

فی وجه الشبه الذی جعلناه حسیا هو العقل فی المآل ای ظهر انه کان عقلیا لا حسیا لان ذلک الامر الواحد الکلی الذی

کان مشترکا بین الطرفین فی الحقیقة دون المثلین وان کان حسیا بان یکون مع المثلین الاولین مثلان آخران

ایضا نقلنا الکلام الیهما فیلزم اما التسلسل فی الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء الی امر واحد کلی مشترک هو وجه

بر دیکونه واحدا ان لا یکون له جزء اصلا بل اراد کونه بحیث یعد فی متعارف اللغة امرا واحدا سواء کان حقیقة لا جزء
لها کمفهوم الجوهر مثلا او لها جزء لکن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الی بعض ووضع باجزاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار
تعد امرا واحدا کمفهوم الجسم والحیوان والانسان او کان وصفا واحدا علی احد هذین الوجهین قوله اما حقیقة ملتئمة ای
حقیقة للطرفین ملتئمة من کثرة الیها ما بحسب اعتبار المتکلم انضمام بعضها الی بعض وقصده مجموعها حتی یصیر تلک الکثرة
بالآخرة کشیء واحد وقد صرح بهذا المعنی فی الوصف حیث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الی هیئة واحدة
وانما حملنا الالتیام الحقیقة علی ما ذکرنا لانه اذا شبه زید بعمرو فی الانسانیة مثلا کان وجه الشبه امرا واحدا لا فی حکم الواحد.
کما انه اذا شبه الخد بالورد فی الحمرة عد وجه الشبه وصفا واحدا مع ترکبه من جنس وفصله والظاهر انه اراد بکون الحقیقة البسیطة
او ذات اجزاء مختلفة وبکون جمیع الوصف امرا واحدا والکثیر علی ما ذکره اولا ما فصلناه ههنا من معنی الوحدة والالتیام
من الکثرة وح یظهر ارتباط اول التقسیم بآخر المقدمة هذه وانحصار وجه الشبه فی هذه الاقسام البتة ظاهر لانه اما واحدا
او الکثیر والکثیر اما ان یقصد اشتراک الطرفین فی مجموعه من حیث هو لا فی کل واحد او یقصد اشتراکهما فی کل واحد وقد
قسم القسم الاول منها الی خمسة اقسام لان الواحد اما حسی وطرفاه حسیان قطعا واما عقلی وطرفاه اربعة اقسام الثانی
الی قسمین لان ما فی حکم الواحد اما حسی او عقلی والقسم الثالث الی ثلثة اقسام لان المتعدد اما کله حسی او کله عقلی
فالاقسام التی ذکرها عشرة فان اما الاول قوله لامتناع ادراک الحس من غیر المحسوس جهة ای صفة یجعل وجه شبه
سواء کان حقیقة او صفة وهذا حکم بدیهی فان ما لا حس بنفسه لحس لشیء فیه واما العقل فانه یدرک من المعقولات والمحسوسات
معانی معقولة فوجه الشبه العقلی یعم انواع الطرفین الاربعة المذکورة فیما سبق اعنی کونهما حسیین او عقلیین او کون المشبه
عقلیا والمشبه به حسیا او بالعکس وهذا معنی قوله علیه هذا الفن التشبیه بالوجه العقلی اعم ای اعم وجودا وشمولا ولیس
المعنی قوله بالوجه صلة للتشبیه بل هی للملابسة والظرفان فی موقع الحال والعامل فیهما اعم ای التشبیه کائنا بالوجه
العقلی اعم منه کائنا بالوجه الحسی قوله فالحسی تمثیل لوجه الشبه الحسی بما یحس باحدی الحواس الخمس الظاهرة والمتن کالحمرة
اذا شبه الخد بالورد فیها وکذا الحال فی سایر الامثلة والهمس هو الصوت الخفی وهمس الاقدام اخفی ما یکون من صوت
العدم والمراد بالجفاء ما یقابل الجهر فیکون مسموعا مثله وفی قوله علی زعم القوم ای المؤلفین تشبیهها وقع لما یقال
من ان طعم الکمثری مکرره قوله وههنا نکتة النکتة هی اللطیفة المستخرجة بالفکرة المؤثرة فی القلب من نکت الارض بالقنا اذا
اثر فیها بنحو قضیب ح والتحقیق رجع الشیء الی حقیقته بحیث لا یشوبه شبهة قوله بان ای لانه یکون غیر عقلی ای بان لا یکون
حسیا لما ذکره من ان وجه الشبه لا بد ان یکون او کلیا مشترکا بین طرفیه فلا یکون مدرکا الا بالعقل لان الادراک
بالحس مشروط بکون المدرک جزئیا مادیا حاضرا عنده بالضرورة قوله وذلک انه متی کان حسیا او رد لحقیقته علی وجه
البرهان الخلفی ففرض کون وجه الشبه حسیا لم یمتنع انه علی ذلک التقدیر یجب ان یکون عقلیا لا حسیا فیظهر الخلف وقد

بانها حقيقة واحدة تختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في المطول وفي الدلائل اشارة الى ان كلا منها
حقايق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعها بالشهرة عند الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع المسمات باوايل
الملموسات اعني الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعليتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظ من في
قوله ومن الخشنة والسهل لمكان الاختلاف وقد يفسران بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما في الزق المنفوخ
فيه اذا سكن تحت الماء ومن الحجر الساكن في الهواء وح كانا ملموسين بلا ريب وقد يفسران بمبدا هاتين المدافعتين فيقع
الاشتباه الملموسيتهما وازداد باستيفاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله
وبين ان يكون مستندا الى العقل بديهة ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون الخفاء الوصف في
الحس والعقلي ظاهرا قوله والعقلي ايضا يعني كما ان مطلق الوصف ينقسم الى الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي ينقسم الى
حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه والحقيقي مثل بالجزئي من الكيفيات والمعرفة ادراك يتعلق
بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة الثانية الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغي والغريزة ما جبل عليه
الانسان من الاوصاف والخلق ملكة تصدر بها عنه افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب
والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري
واورد للنسبي مثله الاربعة فان كون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعا فيه او بعيدا عن
الطمع امور نسبية لا وجود لها انما وصف بها ثم مثل للاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله او شيء تصوري وهي محض بالجر
عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق
واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول
الوهمي كما نبهنا وذلك في الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم عندك هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لان ما تقدم
جزء كلام اعني الشرط وحده فكيف يعطف عليه كلام تام بل هي للحال من قوله والعقلي ايضا لما انحصر والاولى ان يكون
حالا عن قوله لما انحصر التشبيه وما عطف عليه اي لما انحصر التشبيه في الحقيقة والوصف انحصر الوصف مطلقا في الحسي و
العقلي وانحصر الوصف العقلي في الحقيقي والاعتباري والحال ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسائط
وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك كان الانسب لسياق كلامه ان يقول والحقائق حين انحصرت
بين كذا وكذا الا انه تجنب الافتنان في العبارة قوله وذوات اجزاء مختلفة يدل على انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء
له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له اجزاء متفقة الحقيقة وما هذه قوله مما تقرر ان تحقق الانحصارات
المذكورة في نفس الامر لا يستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه للتعادد بل المستلزم له ذكر ما ذكر فتذكر قوله فنقول
شروع في التقسيم بعد التنبيه على احتمال التعادد والانقسام قوله وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه

بين انيكون الاشتراك بالصفة بين نقطة في الى نقطة بين وادعى المصنف التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك
بالصفة قطعا ولذلك بنا على انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا اعني ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك
مثل بالجسمين الابيض والاسود على الاطلاق مع ان الجسمية بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة
في صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة ولفظ
مثل نصب على انه حال من فاعل ان يكون اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية وافتراقهما في البياض والسواد قوله
وكذا مثل الفرس كما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع خفاء فصله وبين ان حقيقتهما هي العضو المخصوص
الذي هو طريق الشم وان افتراقهما بوصفين باعتبار من هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسومات اي الحيوانات
الى الجبل الرسن في الوجهين وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان اختصاصين خارجان عن حقيقتها المذكورة لا يقال
قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي لا تعداد الا ان الفرس للرجل مطلقة تساول الانسان وغيره وان المرسن
للجحفلة والحافر مختصة بغيره من الدواب فالصواب ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسومات وعدمه لانا نقول
ما ذكره هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا من الاختصاص بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال
الطارئ على اصل الوضع كما مناه وفي المسئلة للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لا يشتركان في شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط
تاييد لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا قوله والوصف ابتداء تقسيم الوصف مع تاخره في الذكر لكونه
اوفر اقساما واكثر انواعا في وجه التشبيه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحين انحصر الوصف ودل عليه ما ذكر بعد الوصف اعني
قوله حين انحصر وكذا الحال في قوله والعقلي العقليا ما الحصراي ولما انحصر العقلي فيهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعني قوله لما انحصر
التشبيه وجواب الكل واحد اعني قوله ظهر لك ما ذكر فلا اختلال في عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف المحسوسة
لا المصطلح عليها اعني ما يدرج من مقولة الكيف ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل
مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف وقدم ان المعين به لا بحث
ان يكون عين ما اضيف عليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانه جعلها داخلة في الالوان كما زعمه
بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب فيها في الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة تعرض
للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما في جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا او في ثلث اي
ويسمى جسما والاخيران يعرض لهما الشكل دون الاول فان طرف الخط اعني النقطة لا يتصور احاطته قوله وما يتصل بها
بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضة
للمقادير وكالسرعة والبطوء والتوسط العارضة للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشارة

المنظر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد من الامور التي تركب هو منها محسوس كالاعلام
الياقوتية المنشورة على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل بموادها واما الشمس فهو صغير حقيقة
فليس الكاف في قوله كالسقف داخلة على المثل به وانما ذكره اشارة الى البيت الذي سيأتي والقرن بفتح
القاف والزاي احسن تشبيه لعمران و المشدود من لذة اي شده والصفة واذا اثرت الخياليات في
قرن الحسيات فمرة الحسي ما يدرك مواد مادته باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحسي
وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان تردد السامع ان حالة ماذا هل بعد قسما براسه اولا وقد
نبهناك فيما سبق على مثله عن قريب ان يكونا مستندين الى العقل اي مدركين به داخلا و ورد له مثالا واحدا
ح ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة ثلثة اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الحقيقة بالمحسوسات
الظاهرة وعكسه اقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي
ما لم يحس ولا مادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة تخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير تركيبها
من المحسوسات كما في الخياليات فان المنية حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في
ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صورة تكون آلة لها في هذا الاهلاك شبيهة بالمخلب والناب المحققين للسبع و
كذا الحال تثبت الاشياء وتدل عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صورة على آلة لها في ذلك شبيهة باللسان وبعد
احسن من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد ميزه بذلك
العقلي المحض وعن الوجداني دينه بقضاء على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم لانه ليس المراد
بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال ولما الحق الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات
فسر العقلي بما لا يكون هو ولا مادته كما بالحس الظاهر فيقابل ح الحسي المفسر بما تقدم وتعين المدركات بها فيظهر
انحصار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة قوله فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات
كما عرفت كون الخياليات ملحوظة في قرن الحسيات والفائدة في ذلك تقليل الاقسام وتسهيل او الضبط على المتعاطي
للمرام النوع الثاني الطرفي وجه الشبه قدمه على الطرفي الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين دون
الغرض واختار قبل الشروع في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا ومحل هذه المقدمة ان وجه
الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تماما لها او بعضها منها واما صفة لها والصفة اما حسية اي مستندة الى الحواس الظاهرة
واما عقلية هي ما عدا الحسية العقلية اما حقيقية اي موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقية اما ملتئمة من
اجزاء مختلفة واما البسيطة ليست كذلك الصفة ايضا اما مرجعها امر واحد او الكثر وارجع الى بعضها فنقول قوله لما الحصر
التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما سيعرفه وضمن الحصر معنى سرد فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة وبين

ليس فيما ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف
في الحقيقة وقوله صفته بمنيره وطولا يدل منه او لصفته بتقدير اعني وكذا الحال في الحقيقة والنسانا وقوله والا اي
وان لم يكن بين طرفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر لم يصح التشبيه لانك خبير بما يدل على عدم صحته
آه وهو ان ارتفاع الاختلاف آه لم انه قدم في البيان التشبيه ببطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان
عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي
هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين
الذي هو اتحادهما بالتعدد وان لم يكن تعدد ولم يكن هناك الا شيء واحد فح يبطل التشبيه الذي هو وصف
الشيء بمشاركته المشبه به في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بمشاركته لنفسه اذ في امر ضرورة ان
المشاركة لا تعقل الا بين شيئين متغايرين بحيث ان ذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما
يقتضي ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشترك بينهما لا محال لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله
وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه مستدع وكذا وان حاله عطف عليه ايضا و
قوله هذا القدر المحل لا يحوج جملة مقررة لقوله لا يخفى قررته بها لما عطف عليه قوله انما المحوج آه والمعنى ان هذا القدر
المجمل وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه ادنى تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح كما ذكر لكن تفصيل مضمونه
ما عدا الافتراق يحوج الى الانظار الدقيقة وهو اي ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه وانما قال ادعيا
بدل او بعيدا تنبيها على ان بعد التشبيه بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل
واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وجودة التعليم قال النوع الاول النظر في طرفي
التشبيه قدم هذا النظر على الانظار الثلثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه التشبيه
لكونه امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعودان اليهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة
ان يكونا مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واورد له امثلة بعدد تلك
الحواس قوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد به والورد عند التشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة
والاطيط صوت النسع والنواريخ جمع وقرح بالتشديد قوله بالعنبر اي برائحة العنبر وكالريق اي وكطعم الريق
عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اي وكلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير تقدر للشارح في العبارة لظهور المراد
وجاز ان يقال بين الكلام على ما يتعارفه الناس من جوالهم سممت العنبر وذقت الريق والخمر ولمست جلده
والحرير فقد عدت هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات
قوله واما يستند الى الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذي تركبه المتخيلة من المحسوسات المادية من الحس

وجوبا على المجاز مطلقا استحسانا لكيلا يقع الفصل به بين انواع المجاز ولما اخذه اصلا ثالثا فلا بد منه اصلا لما
الوجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيد ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث انها
تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه وتمامه
وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة سعته في المطالب البيانية
كما ستشير اليه قدر ينفي عن ان يجعل مقدمة فلهذا الضرورة اخذه اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك
ان هذا تكلف ما رواه الفاضل المصري ويجهى بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد من ان ماخذه اصلا
بالتشاغم انه قال في الاصلين الحقيقين فلا علينا ان نتجدعها والصواب في هذا المقام ما صنفه بعض مشايخنا
وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ماله علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع
له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في
لازمه فاما ان تكون علاقة المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة الموضوع له كان مجازا
مرسلا وان لم تكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك
في مطلق المجاز صارت ثلثة وظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ترى ان له
مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يخفى كما يشهد له قوله وهو
الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في
التشبيه هو الحاق الوصف فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وصفا بل
تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة تمهيد المعنى لا ينافي زيادة المفهوم الوضعي
ولا شك ان للتشبيه مع كونه اصلا جعلا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحج القديم وقطعا قال الاصل الاول
قد ذكر آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول ههنا
الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه او يقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل
مقاصد الفن الثاني اصولا ثلثة جعل ايضا عباراته سوى المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب في
الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على عكس ما سبق منه في الفنون الاربعة من قانون النحو فلذلك
قال الاصل الاول من علم البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفيه
وقوله مثلي بالنصب صفة للاشتراكا ماخوذ من قوله قوله وافتراقا قوله هو بالعكس اي او ان يكون الامر
بالعكس مما ذكر وهو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كخطوطين جسم وخط او في بعضها
كخطوطين انسان وفرس واقتصر على ذكر الثاني لانه البعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس

العامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما المتبوع والتابع الا يرى ان طول
النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه اذ اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي
اذا كان العسات علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الاخر
من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك التمايز والاليق بحسن التعليم قوله
واذ لا يخفى شرط جوابه فلا عتب لبناء الفوقانية اي لا عتاب ولا لوم والمقصود بيان وجه تقديم المجاز على الكناية
في تقريرهما فيهما وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك لان الانتقال في المجاز من الملزوم
الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر منه امر زائد على اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم
ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى
ان يعتبر امر زائد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم
لملزومه لامر مق العام ما لا يقتضي علما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم
مساويا مسامحة لان المعتبر هناك هو المساواة لا العلم بها وان جوز كون اللازم اخص
بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما لوجه من
الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا بتقال واذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في
المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا على اعتبار امر زائد يجعل الملزوم مساويا او اخص لان الموصل المتبوع هو
الاصل فاذا حصل في الذهن فالغالب ان يلاحظ معه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع لا يلاحظ
معه متبوعه المعاني الا اذا كان مساويا لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز لما
في المطرب السماء نباتا فلا يكون واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع
في حكم ما هو متبوعه بهذا وقد يقال كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية ورد بانه لم يعتبر
اللزوم الجزئي فيها لعدم حسنه لم يحصل العلم لازما للحيوة فتامل والاصوب ان تمسك في تقديم المجاز على الكناية
بانه بنائي في ارادة المعنى الاصلي ودونها فيترل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به ان يستحق
التشبيه اصلا ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الاخرين ولما كان المقدار اللاحق بذكرهن
هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه
بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها للمجاز بتاويل الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر
انها وقوله لا يتحقق بتانيث الضمير خبر ان او بيان للخبر الاول وقوله يستدعي بتانيث الضمير ايضا خبر ان المجاز
وقوله من حيث تعليل يستدعي قدم على معلله وانت خبير بان ما ورده يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة

ان مرجع البيان اعتبارها بين الجهتين وقد كاجاب بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما تقبلها كما سنذكره
مكانه قال وجه الانتقال من لازم هو ملزوم الى ملزومه فيثبت كذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور قوله ولا
يرتابك المشهور في النسخ المعول عليها ضم الياء من ارابه بمعنى دابه اي اوقعه في ريبه وشك وقد يروى بفتحها لقلبها
والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال من احد لازمي الشيء الى الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك
جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في هاتين الجهتين لكنك اذا تاملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكرنا من
الانتقالين المتركب منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم الى اكمل انواعه فينتقل منه الى ملزومه الذي
هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه وقيل
ان يقول اذا اجتمع   ان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا او كناية معا فان
التجأ الى التكلف وقيل يدرجه في احدهما فقط فهذا محل نفي ذلك التاويل المبهم له هذا والفاء في قوله فمرجع
ما ذكر تعليل لمنهي عنه الارابه اي لا يرتابك لان مرجعه ما ذكر قوله وقد سبق ان اللزوم دفع لان يتوهم ان النبات
ليس لازما للغيث بل هو لازم له بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث
وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا توضيحا للقاعدة القائلة بان
الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صححه اولا ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو
قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله فصل ترشيح المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة
والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بالفصل ومحصول ما يطلق عليه ذلك الفصل من كتبه الا الحراط هو ان
الانتقال من اللازم الى الملزوم معين بتحقق مساواته اياه او لا يتصور انتقال من العام باقيا على عمومه الى
الخاص بل لابد ان يعتبر معه ما يجعله مساويا له وعند التساوي يكونان متلازمين فح يكون الانتقال من اللازم
الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فصحح بهذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا في سلك رعينا
الغيث وفي جعله نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المستعمل فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي
يستعمل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وباللزوم التبعية ولو اريد
باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك
فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترف بانه تكلف ارتكبه روما للضبط بان الانتقال في المجاز دائما من الملزوم
الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر لزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم
الى اللازم واقتصر في الفرق بين المجاز والكناية بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية لما فعله غير
متكلف واقرب قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يعار بيان لكون طول النجاد

قوله كلزوم احدهما للآخر هذه الكاف سمجة بحسب المعنى على طريقة ما يقال العنصر اما خفيف مطلق كالنار او وقصده الى
ان العلاقة بين المعنيين هي لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اى سواء كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا
او اعتقاديا محضا كما مر وفى تنكير علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل الكاف
على التمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب عليه الجزء الذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات
على النمط الذي رتبه عليه اعنى قوله واذا عرفت مع ما في خبره واراد بالملازمات بين المعاني اللزومات بينها يشهد
لذلك انه قسم اللزوم بعينه الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة والتلازم انسياقا على
معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة لما كان الخبر لازما للفعل حقيقة وان
لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام معا داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات بين المعاني وان كان
اختلاف اللزومات في الالتزام اظهر فان قلت الذي عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور
مختلفة لا يتأتى في الدلالة الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه جاز اعتبارها مع
العقلية بان يكون هي ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم يظهر ان مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني قلت
قد سبق منه ان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها
ولا مع غيرها وقد مر منا اشارة الى ذلك في حد علم البيان فتذكره قال ثم اذا عرفت لما فرغ عن تحقيق ما هو قيد
لموضوع البيان اعنى الدلالة المختلفة في الوضوح وهي الدلالات العقلية بنوعيها شرع في ضبط المجالات وصول هذا المعنى
ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي بين الامامة والخلف كالحكم
العقل اراد ان العقل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله من الاجسام كانت له الجهة الاخرى قطعا ولم
يرد ان العقل بكون شيء اماما لآخر يستلزم العقل بكون الآخر خلفه فانه باطل قطعا الا ترى ان الشخصين المتواجهين
كل منهما امام الآخر ثم العقل بكون الشيء متقدما على غيره يستلزم العقل بكون ذلك الغير متأخرا عنه لانهما متضايفان
فتقابلا زمانا وجودا ولو تعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه مضايف لذي الامام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط قوله انتقال
الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله كالحكم الاعتقادي الناشئ من العرف العام او
جرى عادة الجمهور ومتعارف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له لحا واى علاجه سبق كان طويلا وبالعكس و
العلم يستلزم الحيوة استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس والاسد يستلزم الجراءة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشئ
من متعارف الناس لا العكس قوله ظهر لك ان مرجع البيان اعتبارها بين المعنيين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت
ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم الى قسميه في هذا الظهور ولكنه ان ان يقال اذا تصور لزوم بين
شيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر

بالوضع لكونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاعتبروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي والزمهم
خروج اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلث فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ
الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه والمجموع المركب منه ومن القرينة المتقدمة واما علماء العربية فقد اكتفوا
في الدلالة بالجزئية وقالوا حق كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في
ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى الآخر ان يكون عقليا بل يكفي هناك ان يكون مما يثبته بعقد المخاطب
اما لعرف عام اي امر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة او لغير عرف عام سواء كان عرفا
خاصا كما بين اللبس والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على امر هائل وجراءته وبين
الحجامة وحبسه وكما بين البخل والجود في مقام التمليح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المستفادة والضابط
ان يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك
الارتباط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما وح المتكلم البليغ اي الحاذق وتيسر ان يطلع من مخاطبه
ذلك اي مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق
يقال ملكته الشيء اي قدرت عليه قوله اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اي على تراكيب متفاوتة
في وضوح الدلالة عليه فجعل التراكيب متفاوتة كالمركوبات فادخل فيها كلمة على واطلق عليها الطرق بناء على ان نظم
الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما ان حسن المصبوغ يظهر بصورته كذلك حسن
المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعرف المصنوع بعد مفهوما معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى اعني لفظ طرق فكانها
غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور ههنا هو المعاني الاولى التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي هي المقاصد
الاعراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظية فقطعا لبعد البعيد عن رعاية الملائمة مع قوله واذا عرفت
قوله وهي الانتقال اي الدلالة العقلية فانها انتقال من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على
ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد فكانه قيل انها انتقالات
من معان الى معان فان قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون
هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها انتقال من معنى اي مما عني باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة
اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى وقد يفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من
المسامحات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة
بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او بالفهم الصحيح لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع
ومفهومية المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها منسوبة اليه نسبة ظاهرة مع حالة قائمة هي كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر قوله

الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وتركب تغير مطلق ودلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة والنسيان الذهن
الى انها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا بان الوضع
يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر امكان الدلالة
حيث قال امكن ان تدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع با
لوضع فيه تامل ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة تلازم مع ذلك
المفهوم او نقصان جزء من اجزائه متى لم يكن الدلالة ح مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي
اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج
الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع منه على اعتبار قيد الحيثية في تعريفها
كان قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالة
التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ومن اللازم والملزوم كما هو المشهور وانما
سمي المعنى الموضوع له اصلها لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء والخارج تابع له في ذلك وقوله
بحكم العقل متعلق بتدل ومشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة
بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لا انه يستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء موقوف على الوضع للكل و
على امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم يتوقف على
الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن هنا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات
الثلث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع والطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وذكر بعضهم انه يصح تسمية كل واحد من الاخيرين بالعقلية دون تسمية الاولى
بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام بل دون ومنها
بخلاف الاولى فان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد
بتسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوي كما
يقال للانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان قوله ولا بد في ذلك التعلق اي التعلق
الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم آخر ان يكون مما يحسه العقل اي ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان
المفهوم الاصلي بدون المفهوم الآخر كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على
الملكات وانما تعرض لبيان حال التعلق ومعناه لانه يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة
باللزوم العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة العقلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه

انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية او بعضها بتقدير اعني ولا يجب ان يكون المنقسم به هو معين ما اضيف اليه
لفظ مثل بل كثيرا ما يكون مستفادا مما في حيزه كانه قيل مثلا يمكن ايراده مثل الامكان الذي في هذه الصورة قوله و
شان عطف على المعنى اي ويكون لنا ان تعلق بذلك الاخر ويكون لنا ثالث ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا
يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جواب اذا اعني قوله صح تفاوت
الحرا استعمال الكلام في افادة المرام او بتفاوت تلك اللوازم في وضوح التعلق وخفائه صح التفاوت في طريق افادة
ذلك المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت به الاشياء الثلثة وعلى تقدير ذكر اذا كان الاولى به ان يقول
فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل بكل واحد منها لان التفاوت في طرق افادة المتعلق به
انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد ولذا صح التفاوت فيه انما يظهر بذلك لا بان توصل اليه بواحد منها وقد يقال
انه اراد فاذا توصل بواحد منها يثبت طريق واحد بالنسبة الى طريق آخر ممكن هناك فظهر صحة التفاوت
ذلك المعنى المتعلق به قوله وخفائه والخفاء اراد بها نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اختصاره على
مراتب وضوح الدلالات وتلخيص ما قرره في امكان ذلك لا ايراد من الدلالات العقلية سواء انه لاخفاء
في ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة يتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها
بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة او اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر
فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة عليه فان كان
ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا يثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب
من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس
ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية
ثالث واذا عرفت هذا اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه انما
يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان انما يحتاج الى التعرض لانواع
الدلالات العقلية ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده
موضوع هذا العلم بانضباط ما هو مبدأ له اعني الدلالات المختلفة وانما قال فيمال احتياج لان صاحب علم
المعاني مثلا يبحث عن خواص مستفادة من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة انواعها ليتميز
فيما هو بصدده لكنه لا حاجة له اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فقول
شروع في الغرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوحدة في اللفظ اشارة الى ان الوضع عنده انما
هو للمفردات فيكون وضع المركبات راجعا اليه حسبنا اذ قسم دلالتها الى الانواع الثلثة كان ذلك في الحقيقة

الا انه اتم لفظ المجاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحال من العاقل كالمحال واما ان تأنيث المصادر قد
لا يلتفت اليه لكونها مأولة بالفعل مع ان واما انه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد
العليل بقوله غير ممكن فانت المثال الجزئي لا يثبت به قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا لها
وايضا اشارة بقوله مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا من حال مثال لوجه علم جريانه في جميع الامثلة على
سواء يثبت القاعدة الكلية بلا شبهة ان كانت نظرة مثل هذه تسمى في السواف بتصوير البرهان الكلي في مثال جزئي
لا مشاحة فيه قوله امتنع ان يكون كلامه اراد بالكلام المركب مطلقا لا ان قوله لانه خد يشبه الورد في الحمرة تركيب وصفي لا
اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدا او خبر اي هذا خد او له خد وقوله الكل منصوب على انه خبر
يكون وضمير منه للمدلول قلت اعني خد يشبه الورد وقوله انك اذا اقمت تعليل لامتنع اي اذا اقمت مقام كل كلمة
منها اي كلمات الكلام السابق مما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات
كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات
بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ المترادفة اكثر فينتقل منه
الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت هذا التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع
والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع لا يتفاوت في انفسها لا يقال جاز ان يكون بعض الالفاظ
مشتركا دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك ايضا في
نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا اي وان
لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا بهو بو تلك الكلام اصلا
اي لم يفهم ذلك المعنى بالكلية لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فالامر ظاهر واما اذا
علم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم ح ما هو معنى ذلك الكلام لان الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى
بشيء من مراتب الوضوح ولا بشيء من مراتب الخفاء ايضا وهذا المعنى قوله اصلا وهو منصوب على المصدرية اي انتفاء
بالكلية درجة المناسبة ان الشيء اذا عدم اصله كان الكل وكذا الحكم كلمة راسا وقد يقال المراد ان علم السامع وضع
كل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت
ويظهر مما ذكره انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في شيء من البعضين قوله وانما يمكن ذلك اشار
بلفظ ذلك كما يقتضيه سياق كلامه اي الايراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيناسب بعدم المكانة بالدلالات
العقلية متعلق بيمكن وانما عدل بها عن الايراد المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمه في مبالغة وتنبيها
على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يسعدها الى الدلالات الوضعية قوله مثل ان يكون نصب على

والتوافق فانه استئناف اقتصر فيها نظرا الى تتميم المراد منها بحسب المقامات ولذلك قيد ختم الكلام في علم
المعاني بالاتيان وقد فرغنا بحمد الله تعالى من شرح فوائده بابلغ تبيان ومن الله نعم التوفيق وعليه التكلان في تيسير
الكشف عن فوائد علم البيان فانه الموفق والمستعان ازادان هذا الفصل في ضبط معاقد
علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل المعاني الا انه اقتصر العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا
اليه في صدر الفصل الاول قوله والخوض فيه اي في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة ينضبط بها الحيثية المعتبرة
في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما يقاربها من
المعاني موضوع لعلم البيان على ما ذكر في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح
ليظهر كون معاقده مضبوطة في فصله كانضباط معاقد علم المعاني في فصله وليس بشيء لان علوم الادب باحثة عن احوال
الالفاظ العربية كما يتبين لك ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها اي اقسامها
المشهورة فيما بينهم ولا يحسب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل بما يتحقق في تمايزها بالحيثيات
وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات
واذا ادعى ان التشبيه من مقاصده خصصه كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله
وهي ان مجاوله ايراد المعنى الواحد يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال
اما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مقيدة للسامع معانيها الافرادية
حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما عرفت من ان علم البيان شعبة من علم المعاني
لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها ولنا
في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة
ونقصانا لما مر من حد البيان من ان الخارج عن هذه المراتب مردود قطعا والباقي قوله بالدلالات اما
ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالطرف الاول اعني قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني
اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من العنب اي الاكل المبتدئ من البستان
المبتدأ من العنب فلا يكون مما يمتنع اعني تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد
بعمرو واما ان يتعلق بمختلفة فان قوله غير ممكن فكانه لا اضافة ولهذا اجاز انا زيدا غير ضارب لان لم بمنزلة لا
مثل ضارب لا يمتنع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف
المجازر قوله فيما بعد واما يمكن ذلك في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات طرفا مستقرا حالا من ايراد المعنى
وانما ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المجاوله اما لان المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه

عبارة ما بال الهلال تبدو دقيقا الخ فكما يحتمل السؤال عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني
ايضا قوله يسألونك ماذا ينفقون فانهم سألوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن
المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا صادفت مواقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث
قيل ان السؤال من خير اي مال الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله تنزيل السؤال السائل على صيغة المجهول بيان لكيفية
تلقي السائل بغير ما يتطلب قوله ان سائل مبتدأ خبره الحق والجملة خبر هو والمجموع صفة موضع لا صفة سؤال بناء
على انه بمعنى المسؤول عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا وقوله الحق بحاله اي بحال السائل كما في الآية الاولى
او اهم له اي للسائل كما في الآية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى جنس هذا الاسلوب لا الى معين
منه على طريق قوله عزّ سيكون قوم في آخر الزمان يخضبون السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره ان يقال
هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب في اشارة الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر
وقد يجعل الحكيم صفة لهذا العبد ما وصف ما بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتأمل قوله ربما صادف المقام
اي طابقه مطابقة تامة وقوله من شأن السامع بيانه لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من ههنا تبعيضية كما في قولك
خز من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الا بان يتكلف كون ما سلبه بدلا من المفعول الذي هو من شأنه
والوقور الحليم الرزين والمسحور من اثر فيه السحر فخيله متحيرا طايشا والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة في فم
الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس آبيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك و
الخارجي هو القبعثري كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينة والغفلان
اعني الآن وسل تنازعا في الفاعل اعني غيران سحره والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس
الابيض من الشبهة وهي البياض الذي غلب على السواد متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة ومبرزا اي
مخرجا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج و
الابراز باعتبار ما تأخر عنه من قول خارجي والتشارك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين
الحالين وقوله ومتوصلا حال ثالثة معطوف على مجموع الحالين السابقين اي ومتوصلا بما ذكر من التغابي
والابراز الى ان يرى الحجاج والامراة بالكسر الامارة يقال اصفده اي اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء
وصفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به وهو عام فاذا قوبل بالايعاد المختص بالشر تعين للخير قوله
ويمكن عطف على يقدر اي غير ما ذكرناه ويمكن ومنقلبين حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما نحن فيه فيكون
حال من المجرور وقد قدم عليه اي اذا قضينا الوطر من ايراد ما نحن فيه منتصبون له وبعده بيانه من علم
البيان والاستيفاء الاخذ في الشروع للعلمين هو تعرضه بخصوص مقام الاستدلال وما يتعلق المنظوم من العروض

اي في سلك ارادة الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات كما ستعرفه وبهذا
الانخراط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه بحسب اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل
الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعني الكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين اعني ان يجعل اكرم
بزيد امرا من الكرم والباء زائدة في المفعول او يجعل امرا اكرم زيد صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى
الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقده كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما بين مقتضى
كلام ظاهري تعليل   اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة اي كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج
على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا يحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت
اساليبه ايضا كذلك قوله تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في اثناء بعض الحالات
الماضية وتارات بالفحوى كما في ايراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عروق في البلاغة
شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها عروق راسخة في ارض البلاغة منشعب تلك العروق من
موارد سحر البلاغة الا انه اغرب في الكلام فعبر عن تلك الموارد بالافانين اي الشعب المتكثرة فكانه جعل العرق منشعبا
من البعض على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سهى اذ ليست العروق والافانين ههنا منسوبة
الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اي والحال انه اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اي هو
ارسخها وافضلها عرقا واكثرها تشعبا وهذا الاسلوب نوعان الاول تلقي المخاطب بغير ما يترقب الثاني تلقي السائل بغير ما
يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه افتخر فيه بسلوك هذا الاسلوب اي اتت المرأة متبلية عندي متشاكية
مزاولة التعزي ومعالجة الاطعمة للضيفان والحال انها قد رأت الضيفان يقصدون منزلي وكانت مترقبة مني ان
اجوزها المساهلة في ذلك فتلقيتها بخلاف ترقبها وامرتها بزيادة الجد والتعجيل فقوله تشكي حال من ضمير اتت وقد
رأت حال من ضمير تشكي وكلاهي حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني
اعني تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسواله قوله تعالى يسألونك عن الاهلة فان المفسرين حملة على انهم سألوا عن السبب الفاعلي
للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي بناء على ان السؤال عن الغاية والفائدة
هو الاليق بحالهم لان درك الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات يبعد عن اذهانهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب
الكشاف من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها
وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها
انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا على ما ذهب اليه لم يكن في الاية اخراج الجواب على خلاف
مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري واما عبارة

المعنى الرضاء الى كان المرضى في تلك الدرجة مط فان ذلك هو غاية الرضاء كما لا يخفى قال كثير مخاطبا لعزة
اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اي ملومة انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه
اذا ابغضه وقوله ان تقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترز عن نسبة التقلي الى المعشوقة بطريق
المخاطبة قوله فذكر بلفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ اداة الامر بقصد الاساءة يريد ان المعنى على الاخبار
اي الا ان ارض بما تفعلين حتى لا الومك اساءت ام تعففت ان تعففت قوله تبينها
ذلك اي لعطف الامر بقصد الاساءة بلفظ او على الامر بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب و
ذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب مانع من الترك مع الامر بضده معطوفا احد الاخر بامر التخيير
مما لا يتصور وقوله لكن المراد هو الاباحة لا ينافي كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبري وتبعيد
عن معنى الالزام الذي لا يناسب هذا المقام وقوله فالحاصل ذلك حالي من قوله و كر بلفظ الامر مع ما
في خيره وقوله مزيد الرضاء واشارة الى درجة مطلوبية المرضى كما معنى وقوله او توخي اظهار نفي ان تتفاوت
جواب عطف على قوله لتوخي مزيد الرضاء لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة
في النكتة الاولى اعني اظهار معنى الرضاء بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل المعطوف
عليه تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول اما على توخي اظهار معنى الرضاء الى درجة المطلوبية
واما على توخي اظهار نفي ان تتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي الامر بتفاوته اي بتفاوت
ذلك الداخل وقوعا لا اذا اساءت وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب الذي اي الامر لا تتفاوت
هو انا لا الومك لا نقضك بل نثبت على محبتك كانه يطلب منها ان تسيء وتنظر في حاله او تحسن و
تنظر في حاله حتى تبين لها ثباته على محبتها بحيث لا يتغير عن ذلك اصلا وجعل ضمير تفاوته راجعا الى ما اختارت
مما لا وجه له وقوله كما نقول تمثيل آخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت فانه داير بين النكتتين كما عرفت
وفي قوله تبيين ثباتك على الصيام صام هو اولم يصم تصريح بان اظهار الثبات نكتة مستقلة بل استهانت
داخلة في اظهار معنى الرضاء بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا لكن نفي ذلك على ربه قوله وعليه اي
وعلى توخي اظهار نفي التفاوت الجواب وهو هنا ان الله لا يغفر لهم قطعا تفاوت الداخل تحت لفظ الطلب
وهو الاستغفار وقوعا بعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبيل نفقاتهم سواء وجد الاتفاق طوعا او كرها ولا
يخفى على ذي مسكة انه لا معنى باعتبار اظهار معنى الرضاء في الاثنين الاتيين فكن فيما حققناه على بصيرة قوله
من لطائف الاعتبارات يعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او مجتنبا او مستغربا
تنبيها على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله والامر مبتداء خبره منحط الى الامر في باب التعجب منخرط في هذا السلك

بما علیک فی الکذب فی الظاهر وهو قبیل الخبر ههنا باق علی معناه لکنه یستعمل فی موضع الطلب للابلغ حمل ما الطلب
لکان فی غایة الظهور قوله وتارة مناسبات آخر الراویة برفع مناسبات علی معنی وتارة لقصد مناسبات
آخر غیر ما ذکر وهو عطف علی قوله قصد التفاؤل بنصب مناسبات او علی قوله لاظهار الحرص وما بعده بقبیل وتارة لمناسبات
آخر وتلک المناسبات کان یقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الی ما یکرهه من عدم التعلق بالتقوی مثلا کما اذا قلت
اللهم دفعه بالتقوی بخلاف ما اذا قلت وفقک الله للتقوی اذ لیس فیه هذه النسبة نظرا الی ظاهر اللفظ او ان یقصد اظهار
ولا شیاب کقولک لی کذا بدل اشتری او اظهار حسن اعتقاد المتکلم بکمال وجود المخاطب کقولک اعطیتنی
فی موضع اعطنی او ان یقصد او حال السرور فی قلبه کقولک اعطال زیوة لاستغراق النفی والآیة مبتدا من
ای القرآن وواردة صفتان له والجملة الواقعة بعد الاخیرة وهذا الاسلوب اشارة الی استعمال الخبر فی موضع
الطلب والدلیل علی ان لا تعبدون ولا تسفکون وتؤمنون وتجاهدون بمعنی الطلب هو ان اخذ المیثاق و
الدلالة علی طریق النجاة انما یکونان فی متعارف الناس بالامر والنهی دون الاخبار والنکتة فی العدول
الی الخبر اظهار الرغبة فی وقوع المطلوب وحمل المخاطب علیه ابلغ حمل بالطف وجه وصیغة تحقق للامتثال حتی
صح الخبر بوقوعه وهو فی الاستقبال قوله فانظر ای فانظر حتی یتبین لک ان ما ذکرناه من ان هذه
الاخبار فی موضع الطلب حسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفکون علی حذف ان انسا مبه ورجوع
المضارع الی الرفع علی معنی بان لا تعبدوا وان لا تسفکوا ومن حمل تؤمنون علی انه کلام مستانف
متاخر فی النزول بناء علی ما روی من انهم کانوا یقولون لو نعلم احب الاعمال الی الله تعالی لعملناها
فنزلت الآیة السابقة فلکثوا ما شاء الله ویقولون لیتنا نعلم ما هی فدلهم الله علیها بقوله تؤمنون وههنا
بحث وهو ان تؤمنون سواء کان متقارنا فی النزول او متاخرا خبر بمعنی الطلب بان لا یسبق
سواء قدر هناک سؤال او لا فلا یکون حمله علی الثانی خروجا آخر منافیا لاستعماله فی موضع الطلب فتدبر
قوله ومن هذا القبیل ای ومن قبیل الخبر المستعمل فی موضع الطلب قوله من البلغاء اشارة الی ان
رحمه الله او یرحمه اذا صدر عن البلیغ لم یحمل الا علی نکتة ولیس ما تقدم من قوله اعاذک الله تعالی من الشبهة وعصمک
من الحیرة ووفقک للتقوی مغنیا عما ذکره ههنا لان ذاک مثال للدعاء بلفظ الماضی من عند نفسه وههنا استشهاد
لذلک بقول البلغاء الدائر فیما بینهم والنکتة فی رحمه الله التفاؤل او اظهار الرغبة فی وقوع الرحمة او الانباء
عن استحقاقها وفی یرحمه الله اخذی ما ذکر وان کانت فی صیغة الماضی اظهر بقوله ومن الجهات المحسنة
لایراد الطلب فی مقام الخبر نکتتین ثم عمم بقوله او ما شاکل ذلک عطفا علی النکتة الاولی لما ذکر فیما مر لایراد
الخبر فی موضع الطلب نکتا اربعا ثم عمم بقوله وتارة مناسبات نظر قوله اظهارا الی درجته ای اظهار المعنی

[illegible] مع مناسبات [illegible]

اشعارا بان ذلك اللفظ مستعمل في معنى الطلب قوله وانه اي التفاؤل نوع مستحسن للاعتبار في الكلام قوله اذ
احسن اعتبار ما هو ابعد اي من التفاؤل بلفظ المضي وذلك للابعد مثل اداء الكتاب عما ذكر لئلا يتوهم منه بالتصحيف
امر مستقبح وما هو ابعد من هذا الابعد مثل اداء اهل الظرف اي اهل الكياسة مع لطافة الطبع اجراء الشعر الجليل لئلا يتوهم
نظير تصحيف اسمه في لغة العرب العدول عن عبارة الاغبياء في قصة هارون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفع
توهم التطير واما ذكر العرفات في قصة غيره ففيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف والتفاؤل بلفظ الوفاق اي او هل خلع
غير هارون حين صرح الا انه لا يسمع ما عليه الاغبياء من شجرة الخلاف قوله افترى اي افتعل فتظن ان خلع هارون
وغيره كان الامر غير ما نحن فيه من التفاؤل والاحتراز عن التطير قوله حين غضب طرف لا غضه وحين افتتح بدل منه
والداعي العلوي هو حسن بن زيد بن محمد الحسين من اولاد زيد بن علي رضه وهو الذي استولى على طبرستان
وما يليها في خلافة المستعين بالله ويسمى بالداعي الكبير وشاعره الرازي وولي الامر بعده اخوه
محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله غير معين التفاؤل اي التطير ان التفاؤل بحسب معناه اللغوي
يتناول التطير ايضا وهل سمته العرب يعني ان ما ذكره تفاؤلات من واضع اللغة او من اهل العرب العام لا من
المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوع الظاهر ان ترك اللام في هذا المعطوف ويقال بهذا او تارة اظهار الحرص
وتارة قصد الكناية وتارة حمل المخاطب لتناسب المعطوف عليه اعني قوله تارة يكون قصد التفاؤل الا انه لا
خطر في عطفها جانب المعنى فان قولك الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا معناه ان استعمال
الخبر في موضع الطلب يكون لكذا قوله غلطه اي غلط الطالب الحس في الحكم بخلاف ما ميل اليه تارة واستخراج الطالب
بحكم الحس محملا تارة اخرى قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من ان الطالب متى تبالغ حرصه الخ وشيخ المعرة وهي من
ديار بكر ابو العلاء صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتاويب هو السير بالنهار وهما في موقع الحال على ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي مصحبين ساريا ومؤوبا او في موقع الظرف بتقدير مضاف وقت سرى ووقت تاويب قوله وتارة
لقصد الكناية كقول العبد للمولى وذلك ان حصول النظر اليه من المولى في الاستعمال لازم لطلبه النظر منه فعبر باللازم
عن الملزوم كما هو طريق الكناية التي هي احسن في نفسها وقد انضم اليها ههنا نكتة اخرى تزيد في حسنها وهي رعاية
للادب مع المولى بترك صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المطلوب اي على المطلب الذي ذكر فعلا كان او تركا
ويكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب ابلغ من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من
حيث الصورة واما كونه بالطف وجه فمن حيث انه يدل على ان المخاطب في محبة الطالب بهذه المثابة اعني
انه يحب ان لا يحب ان ينسب الطالب في كلامه الى الكذب الظاهر قوله كما اذا سمعت ممن لا تحب ان ينسب
الى الكذب تقول لك تأتيني غدا او لا تأتيني يعني فيلزمك في الاتيان بما امرت والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب

بطريق القياس كأنه قيل لا يمتنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد
مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه فلا منع حينئذ ان يكون اختلاف المتكلمين
كاختلاف المقامين فاذا سلمت اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثاني اعني اختلاف المقام
فسلمه بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا يحسن الكلام من الطباق على ما لاجله سيق
تفريع على صحة اختلاف الكلام مقبولا او غير مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله ومن صاحب ليعرف اي ولا يد له
ايضا من ذلك تفريع على ما ان استحسانه من متكلم دون آخر وارد بقوله ما لاجله سياق الكلام والخواص المناسبة
للمقام التي سيق لاجلها الكلام قوله والا لم يمتنع وان لم يكن للكلام صاحب عارف بجهات الحسن غير ملحوظ اياها
لم يمتنع حمل الكلام الذي وجد منه على غير جهات الحسن ويخرج الكلام عن الحسن بذهاب كسوته اعني بفقد
الانطباق على مقتضى الحال ويتنزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يفيد مما يتوهم فيه من خواص المناسبة المقام
لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه فان اشتمال ذلك اتفاقات
تنتفت كما مر قوله ولا بد مع ذلك اي ولا بد مع ما ذكر من الانطباق على ما لاجله سياق الكلام الصاحب
من السامع الحاذق ولا صحة جميع الصحاح وصغير غيرها للاقتنالات والشرطية اعني قوله اذا البعل مسخة بيان
لما تقدمها من الآفة العظمى والبلية الكبرى من تلك الاصحة وصغير دونها لا صحة قوله لا شرى به الذي يمين برايه
ولا يقابله به بل تفضيله على الدر ويسمى مصدر سحه ويعوقه صفة له والعايد محذوف اي يعوق الكلام بسببه والتجلب
بفتح الميم وسكون الشين وفتح الخاء المعجمتين رداء الخرز واقلها قيمة قوله ولا مريا مجد القرآن بكر الا من تجاليه
وان كان مبينا معلوما حتى صح ان يقال وبهذا اي ولا تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال المتكلم
تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين هاتين الطائفتين فان علماء المعاني والبيان ادركوا
ان القرآن من بلاغته واشتماله على اللطايف وصل الى حد الاعجاز الحجلة سودة بكلام الناس واكتفوا
منه بصحة اللفظ واستقامة المعنى ولا صلى بل من الجهلة المتمردين من طعن فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك
في من دفع المطاعن قوله والجهات المحسنة كاستعمال الخبر في موضع الطلب بتكرار او استعمال الخبر في موضع الطلب
استعماله في معناه الا ترى انه جعل قيام مثل رحمه الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله اعني مات او نحوه
جعل مثل لا وايدك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل
في موضع الطلب باق على معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا قولا تارة
يكون بيانا لما تقدم اي تارة يكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصدا
ل على صيغة المبني للمفعول تعليل بقوله اذا قيل لك وفي قوله بلفظ المضي دون ان يقول لجعله في حكم الماضي ل بالوقوع وقوله للتفاؤل

يتصور هناك بعد اهل المحل كلو حد من الهموم والسهو بمنزلة البعيد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن معناها نوع
الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء ونبه بقوله نوع من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب
برأسه له امثلة كثيرة على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار والاستخبار والامر وباب التسوية المنقول عن
الاستفهام وقد استمر موافق هذا النوع حذف حرف النداء لكراهتهم التصريح باداة النداء فيما لم يكن فيه معنى النداء
اصلا بخلاف نحو قولك مطلوبه ويا لله للمسلمين ويا للماء ويا ايها الطلل ويا ناقة اهدي ويا عين ابكي اذ فيه شائبة
النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها
الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب البناء منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان
اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى التخصيص ما اريد بلفظ المنادى من
بين امثال ما نسب اليه فاذا قلت انا اقوى الضعيف ايها الرجل لم تقل ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء
بل قصدت ما وقعت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسبت اليه اعني قوى الضعيف فصار مآل المعنى
الى قولك انا اقوى الضعيف متخصصا بقواه من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله
نحن معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير النداء اي الاختصاص على الحقيقة وان يكون
منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير الفعل الناصب وقد
يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه بطلب الاقبال منه على ذلك الفعل تنبيها على ان امر معتنى به لا ينبغي
ان يكون ساهيا وغافلا عنه ولا يخفى امتناع مثل اللهم اغفر لنا ايتها العصابة واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى
الظاهر لما ذكر ان النداء وهو طلب قد استعمل في غيره عقبه بان كل واحد من الطلب والخبر هذا قد يقع موقع الآخر واعاد
بذلك على وتيرة في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلما تفطن ط اي لا تفطن لتلك
النكت من لا يرجع الى دربة اي عادة في نوعنا هذا اي في علم البلاغة والعرض بفرس قاطع كناية عن الحذق في الامر
او البلوغ الى الكمال فيه كانه اقدح باضراسه ثم تمكين في اقدح او قطعة بها حتى وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم
اللذيذ يقال عضه وعض به وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ والعض فيه من قبيل لحرج في عراقيها
واما البالي فهو ان يورس فلا استحانة قوله والكلام هذا اي التكلم باحدهما في موضع الآخر مشتمل منتهى البلاغة
اي بكمالاتها وما يعتبر في تحقيق ذاتها لا توابعها الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله او ليك
اي انكشف وابدي لك ذلك المتكلم عن سحر الحلال ملتبسا بما سبب منه اي بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى
من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما سبق وهو
اشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط القراين وذلك بقضية السؤال عن الشوقي بصفة المتوقي قوله اذ لا شبهة في تعليل

في كلام عدم على ما اختاره فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال هب لي ولا
غرضا منه عليه في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لاجله فان قلت لا يخلص عن الاخبار الكاذب على قراءة الجزم قلت
لعله بني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا الكذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع
الاشكال على قوله عدم حمل ذلك لم يكن في جواب في الهدين مع وجوه السهو قوله وقال تعالى قل لعبادي الذين
آمنوا يقيموا الصلوة وينفقوا اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا ادخل فعلهم مرتبا
على مجرد قوله عم اشار الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله ولا يجان ان يكونوا بحيث يترتب
امتثالهم على مجرد امره تعالى كما ان في قولك ان توضأت صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة
في صحة الصلوة حتى كانها مرتبة على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا
على طريقة قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لك
ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار مثل قولك خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان
الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو
نظيره اي تفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الخ كلام استطرادي وفيه تنبيه على ان التقدير
الشرط كثير جائز في غير هذه الابواب الاربعة ايضا فلا يترك الى اضمار الجازم النادر فيما هو افصح الكلام وابلغ
نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثيرة كقوله تعالى فاياي فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله بما خلق اي لو كان
اله آخر اذن لذهب قوله واياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبوني ولا من قوله تعالى ولو ترى
اذ وقفوا على النار والطاهرة ومنه قوله تعالى ان كان اي القرآن من عند الله اي منزلا من عنده وكفرتم به اي
انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام على مثله اي على مثل القرآن وكونه
منها وفي الاحكام فقط مثل تفخيم للقرآن كما ان في تنكير شاهد تعظيما فآمن اي شهد فآمن به واستكبرتم عن
الايمان به وههنا قدم الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين وهذه الهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي والمعنى
كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره على ان ما تضمنه الشرط المذكور يتبين عن هذا الجزاء استدلاليا الباب
الخامس في النداء قوله سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه هناك الضرب الذي ينصب الاسماء بتمام قسمة
احرف يا وايا وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك او تقديرا البعيد كنفسك عند هضمها
كنحو يا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جلال الله الذي ينادي له كنداء الله نفسه
لنفسه ينادي والهمزة لنداء القريب قد نظم اي في جملة يا و وا الندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعيد في
يا اله الخلق انك تتصور نفسك منه كانها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اولا يتصور

الفعل والمتبادر من ذلك اشتقاقها في جميع الاوقات ومن ثم ذهب اليه كثيرون واختار المص في الامر و
النهي تفصيلا بناء على الشبهة التي لا تخفى على ذي سلامة فطرة قوله ولا تطغين الى قوله قبل صيرورته حالا
اعتراض توسط بين المعطوف عليه اعني كقولك في الامر وبين المعطوف اعني وقولك في النهي وقوله كما
نبهت عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب مستدعيا لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب حال وقوعه متوجها الى ما يكون حصوله في زمان الا
ستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب لا شك انه لا وجود المط في الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال
حالا فلا يكون حينئذ المط بقولك للمتحرك تحرك حاصلا في الحال فلا يكون قولك تحرك طلبا للاصل وقوله فالاشبه
الاستمرار جزاء لقوله وان كان الطلب بها راجعا الى الفعال الواقع قوله يشترك في الاعانة على تقدير الشرط
بعدها يعني انها تصلح قرائن التقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والغالب في المط ان يكون مط
لغيره ووسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المط وترتبه عليه فهم ان المط سبب لذلك المذكور و
ان ذلك المذكور مسبب عنه وهذا هو معنى الشرط فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالمضارع مجزوما على
انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس عليه ما عداه اما العرض
اعتراض توسط بين المتعاطفين وهما ما يقال من ان الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام
النحاة قوله على حدة اي على انفراد برأسه بل هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته ودخول الاعداد في كلام
في نحو قوله تعم فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما جاز ان يكون الا تنزل قرينة لان تنزل لان الهمزة
فيه للانكار وانكار النفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر مثبتا وقرينته كما هو المعتبر عند الجمهور لا تدن
من الاسد يأكلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه
فقصد السببية وتقدير الشرط واما اذا لم تقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله فذرهم في خوضهم
يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استئنافا كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني
بالرفع صفة وليا ورده المص بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه بهلاك يحيى من قبل ابيه وذلك لا
لا لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعم
حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعم اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة
بين اصل المسؤول او وصفه وقد اجيب عنه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا
قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعم لتفسدن في الارض مرتين اولاهما قتل زكريا وحبس ارميا
حين انذرهم سخط الله والآخرة قتل يحيى من زكريا لا يقال الاستئناف اختيار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب

ولا فور في الفعل مقصود اصالة في الترك تبعا وفي الثاني بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء اجراءه في مباحث الامر على
العالي وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيها على انها تطلق عليهما ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الافعل
فيفيد ندبية الترك وكراهة الفعل تنزيها قوله والامر والنهي معهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا
الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طائفة في الامر و
الاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي
ومذهب كثيرين في النهي فبناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار والاستغراق للازمنة بخلاف الامر فانه لا يقتضي
تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق في ضمن المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي موقوف
على قرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية ولفظة توقف صيغة مجهول مأخوذة من التوقيف بمعنى جعل
الشيء موقوفا وقوله للاتفاق وقع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي التخيير ولا تجويز التاخير بل
كل ذلك مفوض الى القرائن وقوله والتطير مبتدأ خبره مبينة وانما جعله مبينا لا دليلا اما لانه تدعي بداهة
المدعى او لانه يحترز عن القياس في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور
والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لا باقتضاء مطلق الطلب تعجيل المط وان يحتمل ذلك بخصوصية هذين
الطلبين قوله ومما ينبه على ذلك اي على ان الامر والنهي حقهما الفور قوله الى ان المولى متعلق بتبادر
الفهم وقوله دون تقيد حال من الفهم او من مجرد الى والمعنى تبادر الفهم الى المعنى متجاوزا تقدير المولى
بجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب فورا وزادة مجرور عطف على الجمع اي تبادر الفهم
الى ان المولى غير امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما في الطلب مع ارادة التراخي للقيام وانما خص
القيام بالتراخي لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولزم منه . بذا به لا يحتمل هو التراخي
ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى
تغيير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخي في ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء اي
وكذا مما ينبه على ان حقهما الفور استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امره به مولاه وانما تم هذا
التنبيه اذا لم تكن هناك مع الامر قرينة الفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر هل يقتضي المرة فقدم في الامر المرة
لانها اشبه بان يكون مرادة بالامر من الاستمرار وذلك لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طائفة
واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور والماهية تحصل بمرة واحدة وهذان المذهبان
يشتركان في ان المرة الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج وقدم
في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهي من المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل و

وجوب تحقيق الكسر بلا انكسار ورد انه غير معقول قلت قد افتقرنا الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى يصح ان يكون
متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة الالتزام والتعبير بالفعل بحسب ما يكون رخصة في تركه فلا اشكال
قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وهذه اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها ان تستعمل في الطلب
استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى مرتبة قوله والا اى وان لم تصادف هذه الالفاظ
اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى فيفيد اى بلا استتباع وجوب
كالامر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب فيفيد طلب الفعل مجردا عن الوجوب والايجاب
واما بان لا تستعمل في طلب الفعل اصلا فتفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت بيان لتوليدها
ما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي
واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين فلا بد في الطلب من ترجيح والتهديد اولى بان
لا يكون طلبا وكلامه مشعر بان فيهما طلبا للفعل وقد تعسف فيقال هناك طلب تسوية الطرفين او
التهديد على الفعل وكان الاولى على المفسر ان يقول وان استعملت في مقام طلب الا فعل افادت الندب
الباب الرابع في النهي قد عرفت الخلاف في ان المط والنهي هو كف النفس عن الفعل او ترك
الفعل وقوله محذو به حذو الامر محمول على التضمين اى مذهوب به مذهب الامر ولولا تضمين معنى الذهاب لقيل
محذو حذوه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل
الاستعلاء فان صادف اى لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اى وجوب الترك وانما
قلنا المناسب ما ذكرنا لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق
الاستعلاء واما كونه من هو اعلى رتبة فهو شرط لافادته الوجوب خارج عن اصل استعماله فكذا الحال في
النهي وربما اجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل
الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب من الاستعلاء معتبر في
كونها حقيقة والعلو فيها غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل الاستعمال بهذه
قوله والا اى وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك بحسب اى بدون
وجوب الترك وتفصيل الكلام هاهنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي و
لو قال وان استعمل على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليه انه
يجب نفيه ايضا وكذا لو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن لكان اظهر فيما هو
المراد في مقام فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت هو ان الاول للمستاذن في الفعل فيكون

جمهور المعتزلة لان الاولى اذا كان مستعليا عدّ في عرف اللغة آمرًا لسبقها الاول وثانيها ان معنى لفظ الامر
بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع في بيان معنى تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال
واما ان هذه الصور اي الالفاظ المذكورة التي من قبيلها يعني اخواتها التي لم تذكر معها هل هي موضوعة في
اللغة لذلك فالاظهر انها حقيقة فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء وتستعمل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم
حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله الى جانب الامر اي الطلب الاستعلائي اذ قد عرفت انه
مآل المعنى الآخر في تفسير الامرية ويدل على ما ذكرنا قوله وتوقف جوابه من الدعاء الخ فان هذه المعاني مقابلة للطلب
الاستعلائي لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر ههنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني فيه في
راجعا اليه ايضا كما يوهمه كلامه لم يبق الكلام ركيكا سمجا وجعل انطباق ائمة اللغة على اضافة الصيغة والمثال و
اللام الى الامر دون ما عداه من المعاني التي تستعمل هي فيها مؤيدا لما يستدل به اولا بناء على ان المتبادر
من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التي بينهما واقواها وانما لم يجعله دليلا
برأسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة
بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة للاضافة
وهذا القدر كاف في الاعتداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا وقد يقال النسبة الى الصيغة بالاجر
دون الاباحة يصلح للامداد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبر المقدر ان هذه الصور وكلمة
ان مع اسمها وخبرها مبتداء وقوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف اي فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في
ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان يعني قد عرفت ان تلك الصور التي من
قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث
ايجاب الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه المامور اي يقتضي قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له
رخصة في تركه ورتبة بقوله يورث على ان الايجاب ليس معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم
من ذلك ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله
استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل لا يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب
وقوله بحسب الجهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الملام والاستحقاق
او العلامة على غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب احوال من هو اعلى رتبة او اجوان الهما مورد لمناسبة المقام
وقيل معناه بحسب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف والامام ليستغنيه اي وان لم
يكن بالاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل حملا فان قلت يحقق للايجاب بلا وجو

انه من الذي هو افتعل اشرف الاجزاء واشفاسنها بالصورية دراكيه بخلاف للامر والنهي فانهما للحصول الخارجي
فليسا في تلك المرتبة من للاسمية مما لا يلتفت اليه في الامور العرضية لان المحصولات الخارجية المطلوبة
بالامر والنهي هي الاسم في متعارف اللغة قوله فلا يعجبك صيغة غائب من التعجب وفاعله لزوم كلمات الاستفهام
صدر الكلام لصوقها بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر
في كلامهم من ان كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع آخر فوجب تقدمها ليعلم من اول الامر نوع
الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه قوله ووجوب التقديم عطف على لزوم لجري مجرى التفسير وخص بالذكر
هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقدمها على ما وقعت
هي خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها في صدور المفردات وكذا الحال في آتي وايان لانها في معناها وصوابها
دليل الشرطي وجوب تقديمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه الى النسبة من زيد والحصول في
مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالفعل او بالاسم فوجب ان يقع اين في صدر الكلام
المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل في الدار زيد ام في السوق بخلاف قولك زيد اين
هو فان الاستفهام ههنا عن النسبة التي هي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج ههنا الى تقدير القول لان
الجملة الطلبية وقعت خبر المبتداء فلابد ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من احوال على ما حققيه ولا حاجة اليه في
مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبر المبتداء حقيقة
فتأمل ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام او اسماء فان قلت
قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك بمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت
لا يبطل ذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شيء واحد ولذلك يقدر
للاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روي عن بعض الثقات انه قال فعل ماذا ويكون ماذا فقد قيل ان
ماذا فيه متعلق بتمام محذوف يفسره ما تقدمه للامر حرف واحد هذه الحروف انما هي في امر الغير الفاعل المخاطب
وقد يستعمل في الغائب امره ايضا قوله في ضبطها الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة بقواعد في علم الصرف
واما الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية يحتاج الى عدها اذ لا ضابط لها الا ما ينسب الى سيبويه من فعال من
الثلاثيات المجردة قياسي قوله والامر يعني به هذا اللفظ المركب من ا م ر وغيره لغوا في لغة العرب لان الامر
في النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق منه
فعال فطلب الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء والشيء امرا حقيقيا واورد من اسماء الافعال نزال مثلا وليس
ما اشرنا اليه من ان نحو نزال قياسي عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب الحسين دون العلو الذي اعتبره

اذ لا يكون فى للاستقبال كقوله انلزمكموها اى انلزمكم ولا نغركم على قبول البينة ولا نبدا بها وانتم كارهون
لها قوله واياك ان ينزل عن خاطرك التفصيل الذى سبق لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضى ان يحمل
نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى
ونحو ازيد ضرب على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا تحمل نحو قوله الله اذن لكم يدل على انه يجوز اعتبار التقديم
فى نحو الله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره وذلك مناف لما
تقدم من اى نحو ازيد عرف حقه ان يحمل على وجه تقوى الحكم دون التخصيص ويعتذر عن ذلك تارة ارادان
فى الاية مانعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه بنى كلامه ههنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة التخصيص
فى المظهر المعرف ايضا كالشيخين عبد القاهر وجار الله الخ ولنا فى كون الانكار راجعا الى ما يلى الهمزة
لا الى الفعل قوله مرادا منه حال من مفعول احمله الراجع الى نحو آالله اذن وفى قوله تقوية حكم الانكار تنبيه
على ان الكلام المشتمل على التقوى اذا دخله حرف للانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار التاكيد
كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد النفى لا لنفى التاكيد قوله وانتظم فى هذا السلك اى سلك
نحو قوله الله آذن وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون التقديم وهذا ظاهر فى قوله افانت
تكره الناس تسمع الصم اذ المقصود منهما انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل على تقرر
اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص ردا لقولهم لولا نزل هذا القرآن على
رجل من القريتين عظيم وانكارا لان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله التى
كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المص نظر الى ان المخاطب لم يعتقدوا انهم يختصون بقسمة رحمة الله
حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا حرج
فيها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة لا يقوم حجة على آخرين فان قلت تقوية
حكم الانكار او التقرير امر معقول فما معنى تقوى الحكم فى حقيقة الاستفهام فى نحو قولك أانت ضربت مجهولا
لظهور العلامات المختلفة كما يرشد اليه جوابه عم بقوله انا يوسف وهذا الى قوله واذ قد عرفت هذا
بيان لما وعده فى بحث تقديم المسند اليه من ان تضمن الاستفهام يقتضى صدر الكلام الا ان ما ذكره لا ينبغى
لما وعده لانه على ان المستقيم الذى هو المط اهم وعلى ان الطلب اهم فيجب ان يقدم المط على اداة الاستفهام
فان قلت المط بالطلب هو الطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاسم الذى ذكره هو ذات المط لا صفة كونه مطلوبا
لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم من عدمه والا لم يصدر عنه فكذا الارادة لانا نقول هذه منقوض بالاخبار اذ لا بد ان يكون
اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره المص منقوض بالامر والنهى والقول بان الاستفهام لحصول الذهنى

بنت الهمزة دام على جملتين جاز ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة
احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك
قال يقرر الفعل وحال تقريره انه الضارب قوله فانه من حذوت الفعل بالفعل وعداه بعلى لتضمنه معنى
القياس والبناء قوله على مثال الاثبات يعنى اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك
لان التقرير طريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا
كذلك اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل انت ضربت زيدا فاذا اردت
تقريره قلت انت ضربت زيدا وقس على ذلك الحال المفعول وغيره قوله فانسجه على منوال النفى وذلك
لان مآل الانكار الى النفى فكما ان اداة النفى تدخل على ما اريد نفيه كذلك يدخل الهمزة على ما اريد انكاره من الفعل
ومقيداته قوله او قل ازيدا ضربت ام عمرا والمثال الاول اعنى اضربت زيدا صريح فى انكار الفعل
وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من تردد المخاطب الضرب بينهما ويدعى انه ضرب احدهما تولد
منه انكار الضرب على وجه برهانى لان غيرهما ليس محلا للضرب بالاتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا
وانتفاء اللازم الذى هو المحل يستلزم انتفاء ملزومه الذى هو الضرب ومن هذا القبيل قوله نعم قل آلذكرين بن
حرم ام الانثيين اى لو كان من الله تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنسى الضأن والمعز واما با
لانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال فى الذكرين من جنسى الابل والبقر والانثيين
منهما وما اشتملت عليه ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منهما كما كانوا يزعمون فانهم كانوا تارة يحرمون
ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك
التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محل التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره واثبات اتخاذه
وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات دعائهم اياه عنده كما
صرح به فى قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فصله عما قبله لاحتمال ان يقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون
انكار للفعل لا للمفعول الا ان سياق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون
متبوعهم من جنس الملائكة فوجب ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا منا لان
الاتباع منهم فى العدد قالوا واحدا استبعادا لاتباع الامة الكثيرين واحدا واراد واحدا انه واحد من افنائهم
ليس بافضلهم قوله فتذكر متعلق بما قبله اعنى قوله اشير اليها اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله ولا يفعل
متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا
الشئ فى الزمان الماضى اى ما كان ينبغى ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لا ينبغى ان يكون فى الحال

آ فكلمة انى بفتح الهمزة اي صرفه انى لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون
بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يتوبون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف
الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات قيل وقع على قريش دخان من السماء حين اخذوا بالسنة
بدعائه عليه فكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه الله والرحم واعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم
ثم لم يفوا وقيل هو دخان يأتي من السماء قبل يوم القيمة وهو من اشتراط الساعة ومتى قلت هذا
فجحد للقول وانكار له بانكار زمانه فيكون انكاره بالبتة بوجه وقد عرفت الطريق اي طريق استعمال
كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القرائن الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام
فراجع نفسك في ذلك فان امكنك حملها على حقائقها فذاك والا فاحملها على متولد عنها واذا سلكت تلك
الطريق فاسلكها عن كمال التيقظ لا تغفلت اي لا تعرف فيه ومنه قوله وقوعها او غيره ووقوع تمييز لحال
نفس الفعل وانما قال حال نفس الفعل لان حال تقييدات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله عدم وقوع
مستدرك لان التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل لا محالة واجيب بانه اشارة الى صورة النفي كقولك انا
شتمت زيدا فان المتنازع فيه هنا هو عدم الفعل الذي هو الشتم وان هذا العدم منسوب الى انا والمعلوم
من الفعل ح عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر فاذا
علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على التأكيد اذ جعل
كلمة او بمعنى الواو قوله زيد ضربت مفعول لا تجوز وسائلا حال من فاعله قوله من حال وقوع الضرب اي
من انه وقع ام لا وانما نهي عن ذلك التجويز لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الفعل والسؤال عن وقوعه
يستدعي عدم العلم به فيتدافعان قوله ولا انت ضربت زيدا بهيئة التقديم اي ولا يجوز هذا ايضا سائلا
عن وقوع الفعل لان علة النهي مشترك بينهما وانما قال بهيئة التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر لا للتخصيص
ح فلا تدافع ولم يفسر المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجراء
انا عرفت على ظاهره فانه كثير سادي اعتبار التخصيص قوله ولا ترضى زيدا ضربت ام لا وذلك لانه لو
حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا وام لا ضربت احدا كان الشك في نفس الفعل فيتدافع التقديم قطعا مع
فوات المعادلة بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا في الاستفهام ان
بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام فانه ان حمل على لا ضربته او لا ضربه احد وقع
التدافع وعدم المعادلة وان على ام لا انت ضربت بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال هاهنا ايضا بهيئة
التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره جاز اولا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة قلت

ذلك ورد قوله تعالى كيف تكفرون على ما ذكر من المعاني والمحقق ما حققه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه
اذا دخل على فعل كان سؤالا عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص بها كقولك كيف جئت
اي اراكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع والجهل به الا يرى انه ينقسم
باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افي حال العلم بالله
تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم
عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم لصانع
موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا
الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور
الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة التعجب والتعجيب والانكار والتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون
الى الآية وارد على ما ذكر من المعاني قوله في حين صدور الكفر ظرف لمعنى لا بدوا ما عالمين بدل من الظرف
الواقع خبرا ان يكونوا وقوله انساق جواب فاذا قيل اي انساق السؤال الى ذلك اي الى كونهم اما
عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال وعلم بهذه الصفة اشارة الى قوله وكنتم الخ موقع الحال و
ليست هذه الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون
بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اي نطفا في اصلاب ابائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحياة ثم يحييكم بعد الموت ثم
يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب ان يؤول بالعلم بها لانه المقارن لعامل
الحال اعني تكفرون واما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء على تمكنهم من العلم
بهما بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليهما قوله صدور الكفر جواب اذ قيد والمستتر فيه عائد الى مصدر قيد
وقوله هو ان هذه الحالة اي حالة العلم بهذه القصة بقوله عن سواء اي غيره قوله تعجيبا وتعجيبا ذكر التعجب
معها لانه مما تولد من التعجب ايضا فان قلت كيف للسؤال عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان انكارا
للحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا قلت حال الكفر رديفه وتبعه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة
الكناية وذلك اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار اريد به الانكار بمعنى النفي لا بمعنى لم لك وقوله
حال تدليل المخاطب اي اذا له طرف يقال لكونه سؤالا يعني ان قوله اين شركائي الذين كنتم تزعمون
كان توبيخا للمخاطبين وتعريضا لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يدعي له انه يغيث اي
سؤالا واستفهاما عنه على سبيل الانكار لمكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهاني وقد يتوهم ان قوله عمن كان متعلق
بالاغاثة قوله اي نعتد هو على صيغة الحكاية اي كيف نعتد او من اين نعتد فاني تؤفكون اي تصرفون قال

اما استفهامية او خبرية اي كم من او كم حلبة بالنصب او بالجر وعلى هذا مبتدأ لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما
ظرف او مصدر معموله لخبر المبتدأ اعني حلبته قدم على المبتدأ والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة او دهرا
شديدا زيد ضرب فمثل ذلك لا يعد فصلا بين معموله بالاجنبي قوله وخالة هي تابعة لعمة في احوالها الثلث
يقال رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل وامرأة فدعاء قوله واما كيف فللسؤال عن الحال
اي عن وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى في اي حال فتارة يكون
في محل الرفع على الخبرية كما في نحو كيف زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت
قوله او شجح هو فعل من شجح على وزن حزن ومعناه الحزن لان من الحذال بمعنى الفرح قوله ينتظم للاحوال
كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها وقد مر ان كيف يسأل بها عن الاحوال والصفات
التي لها نوع استمرار قوله قال الله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته
وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد احول فنزلت الآية ردا لهم اي فأتوا حرثكم كيف شئتم
وعلى اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين لك وذهب
بعضهم الى ان كلمة انى وحدها بمعنى من اين وآخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة بقوله وانى
اي واستعمل اخرى بمعنى اين تيناول المذهبين ومعنى ايان يوم القيمة ايام يوم الدين ايان وقوعه
فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث واعلم ان هذه الكلمات يريدون هذه الاسماء المتضمنة
لمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة قراين الاحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرفي الاستفهام
اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها ايضا على حقيقة الاستفهام فتحمل ح على معنى يناسب المقام
قوله فيقال ما هذا ومن هذا المجرد للاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم
الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافي استفادته من الاستفهام ايضا وما لي لا ارى الهدهد تعجب من حيث
انه كان وصف تستبعد معه عدم رؤيته للهدهد وفي الكشاف انه قال لي اراه على انه لا يراه وهو حاضر
لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غايب كانه يسأل عن
صحة ما لاح له ويظهر مما ذكره انه حمل ما لي على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهي منقطعة على الوجهين معا قوله
وكيف تؤذي اباك للانكار اي الانكار الايذاء والتعجب اي من ارتكابه والتوبيخ اي على فاعله قوله
وعليه اي على ما ذكر من الانكار والتعجب اي ملتبسا بمعنى التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه الاصل
الذي يتولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله
وفاعله موبخا ولانه المحتاج الى التأويل برجوعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى فوضح تحقيق ذلك

قوله وتبعت عطف على سلكت فيه اي في ذلك الطريق او السلوك والحرث هو الدليل الظاهر الحاذق
ودانيك جواب السلكت بكونه اي يكون ذلك الصانع الذي وصفه والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربنا
ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها يؤدي الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال
منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته منفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون
العبادة من الكل خالصة له دون غيره وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه على ان الضلالة انما
نشأ من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله احد المشاركين المنفي فيه باقل ما يتصور منه التشارك
اعني الاثنين واراد احد شيئين مشتركين او الاشياء المشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه اي
وانما وصف الامر بعمومه للمشاركة تأكيدا للمشاركة وزيادة ايضاح له قوله فتطلب بينه اي من تلك
القبائل وصفا يميزها اي غير تلك الثلاث عندك عما شاركها في الشوبه وذلك الوصف المميز كلونها
كتانا او قطنا او حريرا اي غير ذلك من الاوصاف المميزة في متعارف الناس قوله ايكم يا رجين هذا اي غير احد
المشاركين في الحضور والخطاب لما كان المخاطبون هناك منحصرين في التعليق آل معنى السؤال الى ماذكره
بقوله اي الانسي ام الجني ولم يرد به ان ايا سؤال عن ذوي العلم كمن لا ترى كيف ذكر الجنس في تفسير من
وذكر فيه الاجناس الثلثة فقال يعني البشر هو ام ملك او جني وعرفه في تفسير اي ههنا واقتصر واقتصر على ذكر جنسين
من تلك الثلثة على ان ما صرح به اولا من معنى اي تدفع توهم هذه الارادة قطعا قوله فكانك قلت عشرين
ام ثلثون فيه اشارة اي ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط في حكم نصب المميز وافراده هذا انسب المثال
الاول اذ المناسب بمثال الثاني عشرين ام ثلثين قوله ولقول كم درهمك لح تنبيه على ان مميز كم لحذف كثيرا
ونقدر ما يناسب المقام وقوله قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال تعالى في قصة اصحاب الكهف
والمميز محذوف على ما قدره وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا في حق اهل عنى قال عز وجل د
يحتمل ان يكون من كلامه ثم عطفا على قال قائل منهم فان الآية في مصاحف الكوفة فان كم لبثتم د
المشتري قال الله او للمأمور بسؤالهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم
والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وبهذا الخلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم الا
قليلا قوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم هذا السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومن آية مميز كم قيل اذا فصل
بين كم ومميزه بفعل متعد زيد في مميزه لفظة من دفعا لالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها في غير
مواضع هذا الفصل قوله فمنهم روى بنصب المميز بنصب عمة اوج متعين ان كم استفهامية مرفوعة المحل
على الابتداء وعلى رواية جر عمة الكوفي كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما رواية رفع عمة فكم

عنده مستنكرا وذلك لان مع ادعائه الربوبية لنفسه كان معترفا بربوبيته ثم واما لانه لشئ للامر على زعم
الخصم وتسليم قوله والظاهر انه لا يمنع اطلاق رب العالمين في موسى عيره سال عن وصف رب العالمين
طامعا في تعيين موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله لجهله متعلق بكونه
عنده مستنكرا والتسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشوم اي في اقصى انفه اتفاق الباطل في دماغه وتصوره
في حاله وللاباء في التسليم متعلق بالنفخ وضميره لفرعون وللاباء بالربوبية للادعاء هو للانقياد وللاعتراف بذلك
اي بكونه ربا الى ان يعقبوه بقولهم اي يذكروا عقيبه اي عقب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى
وهارون قوله وان يكون ذلك السؤال من فرعون على قوله ان يكون فرعون قد سال والمطاعية
بتخفيف الياء هي الطمع والضمير في جوابه حاضر موجه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب اي ظرف
تقديري بمعنى مكان على ما سلف قوله فيجعله بالنصب عطف على يجري اي فيجعل فرعون مخلص
جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به وقيل يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضر به
مخلصا له من طعن الطاعنين قوله لجهله متعلق بطماعيته واذا كان متعلق بجهله فضمير فيه لذلك المقام
الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه به يعني بعد غيبته وهربه منه قوله لم يكنه المخلص فرعون لما
طمع وقيل اي لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين اذ لم يكن المخلص المخلص يقال تفيهق في كلامه
اي توسع وملائه فاه قوله من المسجونين اي من الذين عرف حالهم في سجن كان يلقيهم في مهواة
لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى عوتوا   واما من فللسؤال عن الجنس المشهور انه للسؤال عن
العارض المشخص لذي العلم فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد تعينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا و
اذا قيل من جاءك يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على ورود السؤال عن الجنس بقوله منون انتم حيث
وقع الجن في جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسا فسالهم عما يشخصهم فردوا عليه بانا من
الجن لا من الانس الذي ظننتنا انه قوله ومنه فصله عما تقدم لان الاستفهام فيه للانكار لا على حقيقة قوله
الى معنى الكمار رب سواي يعني على طريقة للانكار اي ليس لكم رب سواي وعلى هذا لو قال بلى بدل نعم
لكان اولى قوله خلقه اولى مفعول اعطى وكل شئ ثانيهما اي اعطى خليقته كل شئ يحتاجون اليه ويرتفقون
به وجاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شئ صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به
كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق للاستماع وكذا الحال في سائر
الاعضاء قوله ثم هدى اي عرفه كيف يرتفق بما اعطى يعني راه نمود ورا بكيفيت استعمال الآلات در تحصيل
كمالات وما احسن وما اخصره قوله وتقديره اياه على ما قد يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لا على قراءة

الوجه الثالث تصرف فيه باخراج الاعتراض عن السؤال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون الا موجودا
مستقلا اى قائما بذاته لا بغيره وحاصله انه لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء كان معتقدا
ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله رب السموات والارض
وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه ليس من الاجناس للاجسام بل حقيقة ممتازة عن حقائق
الممكنات واشار الى ذلك الاعتقاد من فرعون ليس من الايقان وحيث لما ذكره على النظر المؤدي الى
العلم اليقين بذاته وصفاته فلما لم يطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل تعجب لجهله الحاضرين عنده
عدل موسى الى وصف يظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته لان من الايات المتعلقة بالانفس ما اقدم
من الايات المتعلقة بالافاق فقال ربكم ورب ابائكم الاولين ولما راى فرعون استمرار موسى ثانيا على
جواب لا يطابق سؤاله استهزاء به وحينئذ قائلا ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى
وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل على صانع يحدثها بحاله نوع استمرار وعرض
بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث لم يتفطنوا لما ينبههم عليه مرتين من فساد
ما نسبهم الجنون والحكمة جواب الكريم ويقابل ان يقول لا مدخل لكون ما للسؤال عن الوصف كما زعمه المص
بل مبناه على خفاء عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض ان ما للسؤال عن الجنس فقط كانت هذه القضية
باقية على حالها لا يقال ان جوابه بالوصف مبني على انه حمل كلمة ما على السؤال عن الوصف لانا نقول بل
مبناه على التخطئة في السؤال والتنبيه على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات كما
ذكره الوجه الثاني ان يكون فرعون قد سال بما عن خصوصية ذاته كانه قال اي هو على الاطلاق تفتيشا
عن حقيقته الخاصة ما هي فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن
عقول البشر لا سبيل الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعاله وعدم التطابق بين
السؤال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المص ظاهر ايضا ولا يخفى ان حمل هذا الوجه مبنيا على الاشتراك
ما بين معنييه اولى الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الخ وهو الذي مال اليه العلامة حيث قال والذي
يليق بحال فرعون يعني ادعائه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين
رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جنبه الى قومه لحزنه
حيث سماه رسولكم فلما ثلث بتقرير آخر غضب وتهيب وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا ادل على
صحة هذا الوجه قوله ان يكون فرعون قد سال بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعترف موسى بربوبيته
كان سؤاله عن الوصف فيذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به لا عن الجنس قوله لكون رب العالمين

التصور ببيان النوع للاول على معنى ان المختص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل هل من المستتر في قوله من
النوع الاول ليصح منك تطبيقها اي تطبيق تلك الكمالات في الكلام على ما يستوجبها والمعنى تطبيق
تلك الكمالات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكمالات فالمستتر في يستوجب لما وضمير المفعول المحذوف
للكمالات وقيل اي يستوجبه اي على الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام قوله يقول ما عندك
بمعنى اي اجناس الاشياء عندك معنى انك قد عرفت ان عنده جنسا من اجناس الاشياء على الاجمال
فتطلب منه تعيين خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افادك تصورا لم يكن حاصلا عندك
عرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب انسان وهذا التصديق آخر غير اصل التصديق الذي كان حاصلا له
قبل الجواب وهو ان جنسا ما من الاجناس كائن عنده قوله و[illegible] يقول ما الكلمة فصله عما تقدمه بوجهين الاول
ان هذا سوال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سوال عن وجود خارجي الثاني ان الاول سوال عما له
نوع تعين في الجملة كانه قيل مدلول هذه اللفظة اي جنس من اجناس المفهومات هو فيجاب بما يرادف تلك
اللفظ ان وجد والا جيء بالمركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل المقصود
مجرد تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا عن مدلوله بعد خفائه فيجاب عن مدلوله
بالاسد ويسمى ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا واما نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية
بعد العلم بمدلوله الوضعي على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا تحديدها الاسمي الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد
معرفة خصوصيته اجمالا فلكن يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب اذ يطلب فيها
تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يكتفون بمعرفة الاجمال له
قوله اي اي جنس من المفهومات في الوجود تؤثرون في العبادة اراد اي جنس من اجناس الموجودات
تؤثرون فيها كما يقتضيه سياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من الاستفهامية للسوال عن الجنس من ذوي العلم
ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب قوله او عن
الوصف استعمالها في السوال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قوله وما المفردون يا رسول الله
قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا استعمال ما الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى
وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ويكون فالسوال عن الجنس والسوال عن الوصف وقع بين فرعون
وبين موسى ما وقع لوقوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف الاول ان يكون فرعون قد اراد
بالسوال انه اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه
من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس شيئا مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض وانه اختار بدا او

والثاني ان هل تستدعي الحكم بالوضع التخصيص بالاستقبال وذلك انما يتصور فيما يحتمل للاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت
مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جاز الاحتمال
والتعلق والاختصاص بزمان فالذات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال فلا بعيره انما ذلك في
النسب والافعال تتضمن نسبا يحتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها وكان نكتة من الوجه الثاني
يقول هل تخصيص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا فيكون ادعى للفعل قوله استلزم ذلك يعني استلزم ذلك المذكور وهو
كون هل لطلب الحكم واستدعاؤه التخصيص ويرد عليه انه علل الاستلزام بهما فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو نظير قولك لفضل هل
زيد استوجب الفضل لزيد للاكرام ويجاب عنه بانه اراد اعادة التعليل بطول الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو كثير
جدا ويقال ايضا ذلك اشارة الى هل اي الامرين استلزم هل مزيد اختصاص له الا انه وضع محل مكان له كما وضع
ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر خبر يكون وانما يكون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء
المشتقة على الزمان لطروق العروض دون الوضع قوله ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل قوله لطلب الشكر
اي طلب حصول في الخارج لان المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب قوله وهل انتم شاكرون
كذلك اي بعد التجدد ايضا سواء جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتداء فان الجملة
الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق هو ان هل انتم تشكرون زيادة تاكيد اما بالتكرير او جعل فعلية
واما تبعون الحكم ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله فترك الفعل معه يكون ادخل وذلك لان الشيء
مع ما يقتضيه اقتضاء قويا ادل على ان هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء عن استدعاء
المقام عدم التجدد وعن كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه الذي يعلم ان هل زيد منطلق
الابداع قوي يدعوه اليه ونكتة يسرته لقصدها واما   لمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب اي لا يحسن التركيب المشتمل
على بناء الفعل واسناده اليه مع ذكر الفاعل مرفوعا بمقدر من كل واحد بل ممن تقرر له النكت المنطوية فيه
على ما سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة في نحو ازيد منطلق اهون لان استدعاءها للفعل ليس في تلك المرتبة
من القوة فاذا وقعت مع الاسمية فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدرت مثل ذلك عن غير البليغ لم ينتقص
حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى
فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتناء بحصول الفعل وفي دوامه
واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة التقرير بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي ان
لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فماذا يكون فائدة العدول قلت فائدة
التنبيه على ان ذلك الفعل كالاطلاق مثلا في هل زيد منطلق مظنة للاستمرار والدوام قوله من طلب حصول

لتعيين الفاعل وتصوره فبينه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع نحو ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور
فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه يبعده مستقبح وكذا الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان
يجعل التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا مفعول المحذوف مقدم وان لم يكن بعيده لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد فقبح قوله
دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المقدر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقديم على معموله وكذا لم
يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول ولا تدافع بينهما وبين التقديم
وقوله لما سبق متعلق بقبح قوله واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في
الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه للتقوي فقط واذا كان
مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوي على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وساير متعلقات الفعل كالحال
والظرف اذا قدمت عليه افادت التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل زيد قرئت
وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل انت عرفت
واعترض بانها نتيجة ايضا اتفاقي واجيب بانه اراد لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا قبح من جهة اخرى لانه
ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل ولا تفارق اليها اذا وجدته في الكلام كما فيما نحن بصدده واذا لم تجده كما في
هل زيد قائم تسلت منه ذاهلة وعرفت ايضا انه لا يقبح من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع
وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما قال عساك ان تهتدي لانك بعد استحضارك ما سبق
تحتاج الى استخراج ما طوي ذكره الى ما هو ما قوله ولا بد لهل من ان تخصص بفعل الفعل المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد
توهم ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء طلب التصديق وهو جائز في الامور الواقعة في الحال والماضي
والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام
حقيقته كقولك هل تضرب زيدا الان او قصد به الانكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو
اخوك تعليل للانكار وقرينة لفظية على قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال فمقارن عامله قوله
في ان يكون متعلق بقوله على نحو اي لا يصلح ان يقال هل تضرب زيدا الا بناء على نحو تضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا
في الحال قوله ويكون هل هذا مع ما عطف عليه اعني ولاستدعائه متعلق بايستلزم وهو المقصود بيان ان هل ادعى للفعل و
اشد ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى لما مضى وكونه ادعى له من وجهين الاول ان هل لطلب
التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات اي
الى النسب دون الذوات اي المفهومات المستقلة بالمفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة
في مفهومات الافعال دون الاسماء ولذلك كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال دون الهمزة الثاني

اى فتحليف الحال اذ جعل علما قوله وثالثها الاخص طلب شئ من حصول التصور والتصديق بل نحوهما وانما أخره على
على المختص بأحدهما لانه مفهوم سلبي ثم عاد بالتفصيل الى ترتيب الاجمال اعنى عد الكلمات قوله وهو طلب تعيين الثبوت
او الانتفاء في مقام التردد وذلك لانك اذا تأملت ادنى تأمل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احد طرفي النقيض
وانما يسأل عن التعيين واشارة ههنا الى ما سبق من التنبيه على حال التصور تأنيس بالتصديق واعلم بذكر التصديق
فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال المختص بالتصور تبنى على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بها التصور اجمالا
او تفصيلا قوله يقول في طلب التصديق بها قدمه على طلب التصور لان طلب التصور المسند اليه او المسند من حيث
انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق بالاسناد بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق البسيط في
صورة جملة فعلية والآخر مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكاين الذي هو المسند
في الحقيقة ثم ان قولهم ان هل قولك او لبس في الاناء او عسل الطلب لتصور المسند اليه او المسند او غيرهما حمل
على الظاهر توسعا الا ترى ان التصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة لم يرد بالجواب
في تصورهما شئ والتحقيق ان المطلوب هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان
احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما
كان للاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان
التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه اى من حيث انه مسند اليه بينهما عليه وبهذه الحيثية اشارة الى ذلك التصديق
في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح ان يقابل هل بام المتصلة لانها للتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق
فتنافيها الطالبة للتصديق وصفا قوله باتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في قوله هل عندك عمرو ام بشر
وان اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد
فالاولى ان يلي المفرد قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار
ولقيت زيدا ام عمرا واحوار احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن كما ذكره المص من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال و
يصح ان يقابل بام المنقطعة لانها اضراب عن ما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب
التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة قوله دون ام عندك بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان تقع
بعدها مفرد كقولك انها لابل ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلت ذلك
يجوز مشروطا بكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك
اعاد الخبر قوله وقبح عطف على امتنع اى ولاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من تجويز رجل عرف
بعيد التخصيص فيدل على حصول التصديق بالفعل وان الكلام في تحقيق الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون

هناك علاقة قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله والمقصود ذكر من المتولدات للتمني واحد و
للاستفهام عشرة وللامر اثنين وللكل واحد من النهي والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات
كاف للمسترشدين فان من لا يكتفي بهذا المقدار من البيان لا يكتفي ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم
يستضئ بمصباح لم يستضئ باصباح الباب الاول شرع في تفصيل احكام الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه
وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته للامر في احكام
قوله وهي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتداء ولم يريدوا بذلك ان من موضوعة للمعنى الذي
وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين
من حيث ان حاله بها رابطة احدهما بالاخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله ليت موضوعة للتمني انها مترادفة
له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمنى مخصوص وسيأتي لتحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث
ان شاء الله تعالى قوله واما لو وهل كانه قيل بها ايضا يستفاد ان ما وضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها
موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما تحقق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد منهما بمعونة
المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله وكان الحروف [illegible] ورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب
يجوز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من هل ولو [illegible]
لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان مساهلة والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضمير منهما او يقال مركبة
منهما ومن لا وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا
كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع لا ولا الزمتا معنى التمني لافادة هل يتولد
منه معنى التندم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل الالتزام التركيب لافادة التحضيض والتندم بل
وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع التمني المتولدين الاستفهام
واشترط لا بابيه براسه كما يتوهم للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام
وجريانها في التصور والتصديق وعموم التصور فيها وقرنها بام لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة
بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاء فان الدال فيها على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يعدها من كلمات الاستفهام جعلها
عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المص في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها في
مثلها وايان [illegible] تقوي اما ان يكون اصلها اي اوان لان لزوم حذف همزة اوان وحذف احدى يائي اي و
الواو وادغامها في الياء مع كونها للاسم غير متمكن يابى ذلك الاصل فالكسر يقوي ذلك الا بابا لانه ثقيل في مقام
التخفيف قد يقال لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة ثم اختلف في ايان انه فعال من اين او فعلان من اي

فان البعد المرجو بمنزلة المحال والمستبعد في التمني قوله او كما اذا قلت هذا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك
عاد فيه الى الاسلوب المتروك في او ولعل قوله لم تر الا التنزل اي تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله امتنع
اي امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا او عدما لكون
التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال ونوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب ليظهر معنى
اذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول عرضه محبة للنزول قوله لعلك لحالك اي بحال الايذاء وهو اخذ داع والصواب
ان يقال ونوجه الى ما يلابسه بحذف ما لا نعلم اذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل لفعل
اعني الايذاء في الاستحسان مجازا وانما اعتبر معها معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل انت تستحسن
هذا الفعل والا لما فعلته ولم تعتبره في الهجو لانه في نفسه مستقبح جدا والوصف في نكان والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف الايذاء قوله
هل تهجو الا نفسك او غير نفسك اي هل تهجو غير نفسك فهما ان ظاهرهما طلب التصديق بان تهجو الاب هل هو
نفس الابن او غيره فيكون هجو الغيره لكن التصديق بانه تهجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار
والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك قيل ان المناسب بعد تاديبك والامر هين لانه اذا استفهم عن احد طرفي
النقيض مثل ا قام زيد كان المطلوب العلم بغاية اثباته او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به الا انسب بمبهاق كلامه
ان يقول الى نحو نسبته تاديبي فلانا قوله وتولد عنه الزجر قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اثباتا او نفيا لو
واستدعى شيئا مجهول الحال فيه بما قد عرفته من اعتبار شئ مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام على اصله قوله امتنع
معرفتك به عن الاستفهام اي امتنع ان تستفهم عن وقوعها لانها معلومة الوقوع وانما قال لتطمين لا اعرفك لانه
لما كان تعلقه بحضرة من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه انه غير عارف به والا لما تعلق لمفرده لما ان الاقدام على الشئ
علامة لنسيان التاديب والا لما اساء قوله امتنع المجئ عن الاستفهام للعلم بحصوله وولد بمعونة القرينة التقرير اي تقرير
المجئ وانه في موقعه وقد يستعمل لانكار المجئ ايضا قوله وتوجه الى مطلوب اي مقصود للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعى
وتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وحمله سمته والتحدي اي الالجاء الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في
الغلبة قوله الى نحو اعرف لازم الشتم اي تذكره ولا نفسيه وليس المراد التذكر والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل
يزد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضي اجراء النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكتراث مبالغة في التهديد لان عدم المبالات
بامره افتح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى وذكر غير الحاصل ههنا و في موقعه لا تنجر عليه بما
تقدم ثم ان هذه المعاني المتولدة المبنية على المناسبات العرفية والعلامات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة
يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية
ولكل علم له مرتبة لا يتجاوز به عنها والا لبطلت العلوم الظنية بأسرها وكان استعمال التوليد والتولد في هذه المعاني الى ان

الاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصيل ومنها علم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد انجر عن
الصواب قوله وتوفيته هذه المطالب يريد بها انكشاف الاشياء في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج فحفظه لا تخالف
في الماهية او بمعنى آخر حقها في التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال السديد على علوم اخر واذ قد عثرت هذا هو المقام الرابع
من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى اصلها وتقطف افاعيله المضمون خراً بها اعني فبالحري
ان تبين وامعني يليق ان تبين اذ قد عثرت اي اطلعت وما رفع عبارة عن الامور الثلثة التي بينها وما يتفرع فاعل كيف
يتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بتبين وهو ذا بد تعليل لقوله فبالحري وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله من التفصيل يعني اذا تبين هيهنا
اجمالا انه اذا امتنع هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة المقام على معان اخر تناسب تلك المعاني وتورد لذلك
امثلة ولا تتعرض ان افادتها هذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد البيانية المشتملة على بيان
اقسام المجاز من المرسل والاستعارة الاصلية والتبعية الى غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى
تلك القواعد واستخرج منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها البيان تفصيلا ومن هيهنا يظهر ان المطلع على الخواص
على مساق الكلام في التعليق معا واللام في لتلاوتها متعلقة بتقفها والضمير للمفعول وما ترتب مفعول تلاوتها وهنالك
اشارة الى علم البيان فيتعلق بالسياق او بتلاوتها باب كيف النوع فيتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية
بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات بالمفردات فلفظة ما كافة وقيل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله ولا الحال
تؤكد يعني يكون قولك خطابا لمن يملك هيئة اي خرتك خرته قصد الى المجازية لانه الهم قوله فتطلب بالتقريب علة انه
جواب شقي الذي تضمنه امتنع اي لم يمكن اجراء التمني على اصله فتطلب قوله وولد بعونه قرينة الحال بيع السؤال
كانك قلت هل تحدثني او هلا تحدثني الا انك ابرزته في معرض التمني اظهار المحبتك الحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه
والحاجة الى التكلم من صاحبك وقلة اهتمامه بما يناسبك قوله في مقام لا يسع الامكان بتصديق بوجود الشيء وذلك بان
يكون لك هناك التصديق بعدمه وفائدة ابراز التمني في صورة الاستفهام ابراز المتمنى في ما لا يمكن حصوله اعتبار شانه
قوله فكذا اذا قلت لو يأتيني زيد ترك فيه العطف بالواو الى الواو دون لفظه كذا بدل لكنه لانه ليس من ابواب التطلب
لكنه ذكرها باعتبار ان غير التمني ولذا التمني بمعونة قرينة الحال وقال بالنصب اذ لولاه لامكن اجراؤه على اصله بان يحمل
الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على المصدر او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في جوابه ان يراد
معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو وا
التمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اي طالبا الحصول
الوقوع في تقدير الوقوع قوله وسبب مبتدأ خبره هو بعد المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب
الخمسة وقال بالنصب اذ لولاه لم يحمل على التمني فالنصب هو القرينة وبعد المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححة فان

يوجد له الكتابة او يقدم عنه الكفاية فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا وسمي كلمة هل المطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى
تصديقا مركبا وسمي هل المطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او متحقق او موجود كيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة
خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في الاطلاق ثابتا لا انتفاء مطلقا لانه بمعنى قولك الاطلاق منتف وفي
ليس الاطلاق مقيدة انتفاء القريب لانه بمعنى القريب لانه بمعنى قولك الاطلاق منتف عنه القريب قوله اما تعرض
للتصديق على هذين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته و
انتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة
وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره
بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه بمعنى انه يجوز فيه ذلك لا انه يمكن ان
كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذين النوع بديهيا فيستغني عن الطلب بالكلية كقولك الواحد
نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء هذه من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصوليين المنسوبين الى
الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه واما اختاره مذهب ابي هاشم ومذهب غيره الى ان المطلوب في
النهي هو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي ليذكر الامر
والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكره واما مثال النهي فقولك للمتحرك لا تتحرك لانه ظهر وان
جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سيأتي تحقيقه قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام قد
تبين ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح الفرق
بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ان تحصل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان
والقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية لذلك المتصور او المصدق به الثابت
في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك تنتقش في ذهنك
مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم يطلب حصوله في الخارج يحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام
والمط بالامر ونحوه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجد كقولك ما العنقاء وقولك اضرب ان لم يضرب ففي كون ما في
الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني بمعنى الانسان او كونه قائما لطلب حصول
النقش الذهني لما هو في الخارج وليس بالاستفهام قلت المط الحقيقي في الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم و
اما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك المط فيكون مطلوبا تبعا والمط الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش
ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت ماذا تقول في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول
النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب لحصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المط في

ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاول في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك
التصديقي لا يطلب حصوله ولا انتفاؤه في الخارج بل يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب
ثبوته او انتفاؤه في الخارج فظهر ان المراد بالتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك يشمل جميع الاقسام وان
المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا غبار على عبارته قوله
وطلب حصول المتصور جواب دو ما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن والحال انه متصور حاصل قبله فيلزم طلب
تحصيل الحاصل وتحقيق الجواب ان التصور الشئ على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فالانسان اذا لم يتصور
شيئا صلا لم يمكن منه طلبه قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه من حيث انه شئ ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم
شئ اما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن ولم يمكن ذلك بطلب متوجها
الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصلة يتفصل بها ذلك المجمل بها تفصل ذلك المفصل
قوله ووجه ذلك اي وجه رجوع طلب حصول التصور الى تفصل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل
وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب وانما
حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب وكان من المستعبد ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال
بقوله لكون غير الواقع في الزمان الماضي وانتفائه وفي المحال الجاري لكونه مشابها له الى ان اذا جرى في الممكن وجب
ان يكون مستبعدا بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى التوقع اقوى من الطمع
وذلك طمانية في وقوعها قوله اما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى آخر الاقسام
الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظن فاورد الكلام
على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه الاقسام الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر
بعدم انحصار النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمني لانه انحصر فيه النوع الاول بقي ذهن المخاطب في باقي الاربعة
مترددا في سائر الابواب الخمسة المذكورة في صدر الكتاب ان حاله ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك المجمل وازالة للتردد
مع كونها فسيحة لاما للاولى وهذا اولى مع ان الافتنان في ذكر النوعين مقصود ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن
الاستفهام يتناول اقساما اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المطلوب لان المتصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام واما
تصور انتفائه كالاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك وهو التصديق الايجابي واما بانتفائه وهو التصديق السلبي
واختاران التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الاوائل وقد مر في التقسيم ان مفهومه وجودي وامتناع انفكاك
التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شئ او بشئ من غير ان يتصور بوجه قوله ثم المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور
من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له

فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال ههنا القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون
الثاني اما مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا اي القانون الثاني قوله يستدعيها المقام لان بيان احكام اقسام
الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه على ابوابه الخمسة
في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى اصلها اي اصولها لكنه وقد يعدم للالتباس على طريق قوله كلوا في
بعض بطنكم تعفوا ففي المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظة هي
مبتداء خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله تأليف الكلام الى التصفح لابواب الطلب فالمقام الاول اعني بيان ما
لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما واما تفصيلا كتصور القيام على هيئة مخصوصة
مثلا لامتناع توجه الطلب الى المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب اتحاقرة
مع الانسب تقديمه على التصور ويرتبط به انه يستدعي في مطلوبه انه لا يكون حاصلا وقت الطلب ويذكر عقيبه انه
قد لا يستدعي امكان حصوله وقد يستدعيه قوله وليكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا
وقت الطلب فانه سيتفرع على هذا في مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه على غير حاصل وقوله امتنع ان
يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال تردد صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظائره في توليد الشارح
ومنها قوله في الباب الرابع ولا تظنن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه
في صدر القانون قوله والطلب هذا هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا يستدعي امكان المطلوب
مع كونه مشهوره سلبيا لمزيد الاهتمام لشأنه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه ممكنا ولذلك اجال ما لانقسام على
الثاني من الضيا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة وهو منه كل واحد من العدد قوله اعم لان عدم
استدعاء الامكان يجامع استدعاء اللاامكان اعني الامتناع ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات
والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا وانما الخلاف في
ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم ولا بد من على ما قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب اما ثبوت متصور اي امر
مطلقا واما انتفاؤه متصور لحصر العقلي ولا بد من اعتبار الحصول معهما لان المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا
صار الاقسام اربعة حصول ثبوته وانتفاؤه في الخارج وحصول ثبوته او انتفاء في الخارج الذهني ولا نعني
بحصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء القيام
موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم او لم يرده لحصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي لم يتجاوز اقسام
المطلوب ستة حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي في الذهن وحصول انتفاء مدرك تصوري او
مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك تصوري او انتفاء به في الخارج وانما قال لم يتجاوز لان المتبادر

هو أوضحت في المناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذتك والباء زائدة للتأكيد تقابل اخذ الخطام وقيد
به والمجهل الفلاة لا علم فيها والتعسف موضع للاخذ على غير طريق اي نحيتك وبعدتك عن المجهل مائلا بك سالكا
الطريق المستقيم وهو فيك اي تلك المناهج والاقرح الماء المتغير لونه وطعمه والمطروف الذي يرده الدواب
ويخوض فيه والمتميز ضد الآجن والتعليل جرعة العطش انتحيتها فقصدتها والصوى جمع صوة والمنشودة المطلوبة
فالاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مبنية واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها قواعد مسالك
واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر واحد وانما اختلفت العبارة لا
ختلافات الاعتبارات قوله وحشدت على صيغة الحكاية في نسخة متفق عليها اي جمعت لك منها اي
من القواعد والمناهج والاعلام وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير للاعلام اي جمعت لك من الصوى المنشودة
ما ليست عند احد لمجموعه وبهذا السياق كلامه انسب حذوت اي قبست وقدرت عليها اي تلك للامثلة
وامثلة عطف على امثلة وفاعله يد الخطل وفاعل تصرف ضميرها او بالعكس اي امتنعت يد الخطل وامتنعت
من ان تتصرف فيما تشير اليه عنانك على هذا فالضمير العائد من الجملة الشرطية الى موصوفها اعني امثلة انما
هو في شرطها اعني عليها لا في جزائها وقيل فاعل امتنعت ضمير للامثلة اي امتنعت للامثلة تصرف يد الخطل
وهو الفساد والاضطراب في المنطق فان خطل في كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وتبيانك
عليها ونهج المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك في تمثيل الامثلة وحذوك عليها اذا كنت
ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة السليمة وتصفحت كلام رب العزة اي نظرت
فيه هل ترى في نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد والمناهج والاعلام والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع
على ما اوردت هناك اي في كلام رب العزة موارد الهمزة اي حركة السرد وكشفت اي تلك القواعد وما عطف
عليها وفضلت هي الفيالك ما اجله ايثارا ولبيك المصاقع فان اختبارا ولبيك الواصلين الى نهاية بلاغة
العجز المقارعة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى هلاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم بدل احجامهم على
ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازنه او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك الامر اي شرط
القواعد مع تلك اخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم النحو ودون ما عداه من العلوم والاداي
وان لم تكن تختص بعلوما آخر بل اختيار هذا العلم لم تخطط بطائل اي بفائدة مما تقدم اذ ما خذ اي من مسائل هذا العلم
او من سعيه ذكره والاغر يعني لا المحجب والصبح مسفر اي مضيء مشرق قوله فنبذا اي نشير على التفصيل بعض
النكت فيه وان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب
القانون الثاني من علم المعاني وهو قانون الطلب فيه تفنن في ذكر القانون فقال هناك القانون الاول فيما

ذلك ليهما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فيقدر نحو انما يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد و
ذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فينحصر الضرب في زيد وكذا الكلام في التقادير الآخر قوله وكذا اذا قلت
انما زيد يضرب تقديره ما زيد الا يضرب وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب انما فصله لانه من قصر
المسند اليه على المسند قوله ولا يمنعه اي ولا ينافي الثاني ذلك اي جواز التقديم والتأخير عليه اي على ما والا توحيد
ضميرها باعتبار كونهما طريقا واحدا للقصر فذلك اي ما والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين
معنى شيء آخر واعتبار مناسبة معه وايضا يفيدانه لا احتمال واختلاف بقيد به بخلاف انما فانه كالفرع عليه تكلف
لا فائدة وانما لم يقل فرع عليه لان افادة القصر بالوضع ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار
المعنى الوصفي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف فاشكل مرتبة الفرع ينبغي ان يكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا
التقديم والتاخير في ما والا غير ملبس لان المقصود عليه هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما ملبس اذ لا دلالة فيها على
تعيين المقصود عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس الامر في انما لان المقصود متقدم
طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصود عليه في ما والا نادرا وقد يقال انما قال موذ الى الالتباس ولم
يقل ملبس اشعارا بان الالتباس قد يندفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قدر في انما هذا لك
تقديره ما هذا الا لك وانما لك هذا تقديره ما لك الا هذا تقدير امثل تقدير كـ في الامثلة المذكورة يعني قدر الاول
ما هذا لاحد الا لك والثاني ما لك شيء الا هذا وكانه فصله لينبني عليه حديث الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت
كون المقصود عليه في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا لشهادة التقديم
وبقوله انما لذة ذكرناها لان المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا نقض اما بالمثال فلان تقديم المبتدا
فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بناء على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا واما
بالبيت فلانه قدم اللام لتحسين فيه اعتبار التاخير الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا لذة وقس على
ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما تميمي انا فانه قدم فيه الخبر للقصر بناء على المبتدا على طريقة ما شاعر الا زيد وما تميمي
الا انا الا يرى كيف قدر انما لك هذا بما لك الا هذا واذا تحقق ما ثبتناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت
فيها جماعة قوله ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو والرواية في عمرو وهو الرفع عطفا على غير وقياسه على ما جاءني
الا زيد لا عمرو ويقتضي جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة ما بعد الا وجر
لضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا واعلم الى مهدت
يروى بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته والشاهد الحاضر
المعاين قوله بناؤها اي الثناء على تلك القواعد فاضافه لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة اي حسب

ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما مفعول بواسطة حرف الجر فيؤول كان التقدير
ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف كان الا رفيقا هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف كانه قيل الا شخصا رفيقا فلان
يوجد احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله ولكن اذا قلت يعني ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم
فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا وقولك ما اخترت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم ولما انك اذا
ذكرت احد الاصلين يتعين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت احد الفرعين المتقابلين في
الاستعمال بدل الآخر لم يعرض فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما اخترت الا رفيقا منكم انما
هو على الرفيق فيمتنع ان تختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان تختار الرفيق من غيرهم والقصر في ما اخترت الا
منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان تختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان تختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين
في تقديري الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال ثم يعني فرق لان
ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تأمل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور وما كان ظاهر هذه العبارة
منبيا عن ضعف الفرق وكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت
الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق
ضعيف لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم قصدي وفي الا رفيقا منكم
ضمني لزوم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا
بانه منهم وانت تعلم ان سياق الكلام ومقتضى المقام يأبى ما زعمه على ان الفرق ح قوي ايضا اذ يمتنع في
الا رفيقا منكم ان تختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان تختار الرفيق من غيرهم
قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين قول السيد الحميري في
مدح ابي العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المنبر لا يختار الفارس اي الخطيب الا منكم يعني
انه يقتصر رضاه في اختياره الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني يدل على انه لا يختار
منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيختل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اي القصر
فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان بعض الامثلة لا يناسبه انما من باب المسند
والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا وقوله لا يقتصر على صيغة النهي بيان وتقرير لقوله اعرفه واخص عطف
عليه ونزل صيغة امر بيان لما ذكره والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا منه بالذات عمدة او فضلة
لا ما يذكر في آخره فقط فان الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته
فالمقصور عليه في ذلك انما جاءني من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلته دون قولك

في المثال المذكور ان المجئ على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا قوله والاصل في جميع
ذلك اي جميع ما ذكر ههنا من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد مر تحقيقه فيما سبق وانما
خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه ويدل سياق الكلام عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام
ان كلمة الا مستعملة بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد انه على عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح
احد المتساويين فلا يكون الا مستلزمه وحدها ثم العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما نبه عليه بتقييد هذا بقوله لاقتضاء
المقام معنى شيء من الاشياء قوله وكذلك اي وفي استلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير الظاهر ان يقال
تانيث الفعل كما في الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر المص الى ان الفعل بحسب المعنى مسند
الى ذلك المقام ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك المقام على طريقة قولك اذا كان غدا فائتني
وجعل المذكور بعد الا بدلا عن ذلك الضمير كما يبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله نظرا الى ظاهر اللفظ اذ على
تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظاهر الى المونث المذكور بعد الا فكيف يونث نظرا اليه وقيل سمى علامة التانيث
ضميرا مجازا وقيد القراءة بالرفع لانه اذا نصب صيحة فلفظ كانت مسند الى ضمير العقوبة او الاخذة واذا نصب مساكنهم
كان لفظة ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب وصدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في غروضها فيقي
الشوق بالهزال من السير والنخط طوى اي اضمر وهزل والنحز الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز الدخول في
الارض الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز والضلوع
الجراشع من الابل هو العظيم القوي قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب
الحقيقة لذلك المقام المقدر وهو ههنا مذكر لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى
في جنسه لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة تقتضي المقام
رعايتها فلا تقدر فيما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما
صليت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المستلزمات اي الامور الثلثة التي يستلزمها كلمة
الا في الناقص توجب اي يثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه
من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول ضروري فقد ظهر منه ان الكلام الناقص
اذا اول بالتقدير الى التام كان افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص
البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرو الا زيدا اشارة الى
ان التقدير في صورة التقديم كما ذكر في صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيدا
مقصور على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد كما حققه قوله واذا قلت

او حال اي جارين على ذلك المجرى قوله ولكنك اي ولانهم ادعوا ذلك للادعاء المشتمل على التاكيد
ما يراد للتسمية وبالقصر وبانه امر جلي والاضافة في قوله معرفة الخبر ومتوسطة التفصيل من اضافة اسم المفعول
الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير العائد منهما الى ذي الحال اعني الجملة   واذا قد ذكرنا القصر فيما بين المسند
والمسند اليه اكثر للامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه بل من المبتدا والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة
كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكر ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما
حرم عليكم الميتة وكقولك زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكره اي القصر في ذلك اي فيما بين غير ا
لمسند والمسند اليه فلهما اي فلطريقي النفي والاستثناء وانما هناك اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه
عدة اعتبارات كجواز تقديم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه نحو ما والا دون انما فانه فيتقدم ويؤخر
بالنصب عطفا على القول كانه تفصيل له اي لك ان يقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او
مفعولا ويؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه قدم او اخر فلا التباس ههنا كما في انما
الا ان هذا التقديم والتاخير قليل الدور في الاستعمال لما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمرو الخ تصريح
بان المراد من قصر الفاعل على المفعول نحو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا ما قيل من ان المراد بقصر
فاعلية عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه
بالمفعول صفة له فهو اعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مضروب لزيد
الا عمرو وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا
ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر اذ يلزم ح الحصر في
الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واما على تقدير تعدده
وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المص ويؤيده قوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول
الشاعر الاشتهى ما قوم الا جارنا الا صبر ولا دفاع لحاجب وقوله ما اختار منكم فارسنا وقوله كان لم يمت حي سواك و
لم تقم على احد الا عليك النوائح واختيار التقدير فيهما على ما ارتكبوا اي اتبعوك في بادئ الراي والاشتهى باب البلاغة
واختار فارسنا وقامت النوائح لانه من التعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف
كانه قيل ما مكسو زيد الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ظننت زيدا الا منطلقا اي ما مظنون في زيد الا منطلق وما
مظنون منطلقا الا زيد وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله اذا اريد
قصر ذي الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد في زمان
المجيء الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه في

من الابل لم يذل وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لتبث هناك اي
في محل ان تمكنه غرس الايمان في قلوبهم بقوله ان انت الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر قوله
وقوله عز وعلا مبتدا خبره محذوف في هذا المطالب اي في المطالب قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت
الا نذير وكانه عليه بواسطة فرط حرصه على الهداية واصابته في الامور وارشاده الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه
يملك لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم ليبث هناك بل انا مقصور على النذارة والبشارة
لا اتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير والانذار انما يجديان ما يقبلان
اليهم وينتفعان منهم اي اريد ونذير للكافرين وبشير للمومنين فحذف للعلم به قوله في مقام صفة مخاطب اي مخاطب
كان في مقام وجملة لا يصر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العائد اي لا يصر فيه وقد اورد لكل
واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما يتلقاه المخاطب لا يصر فيه على خطائه وقوله انما الله اله
واحد مثال من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه على السامع وانما قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه
عليه فقولك انما خالق كل شيء الله قوله والاصل شيء وانما هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون
الحكم بحيث لا يجوز كن بحقيقته اي يسهل عليك بحقيقته معتبر في استعمال انما بخلاف ساير الطرق فانه لم يعتبر
فيه ذلك لا انه اعتبر فيه عدمه وقد يقال هو تتميم وتحقيق لما ذكره في طريق انما من انه يسلك مع مخاطب
في مقام لا يصر على خطائه الخ يقال اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وترقيق الرجل جعله رقيقا
بقلب شفيقا والتحقيق هو التعطف وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا
بخلاف قوله انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بادلة العاطفة الظاهرة وقع فيه تصاحب الشرك خطا
واما الامثلة الثلثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومن الاتي
قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اي كوكب ثاقب في رفعة المحل و
الاضاءة تجلت اي انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدي الناس به والخلاء بالفتح الوضوح وتعدلني اي تلومني
ولا فتاء الاخلاط والاوباش يقال من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اي على مدحي اياهم وانا في تفضيلهم
وما قلت اي ما حكمت ولا اثبتت في مدحهم الا بالفضايل والكمالات التي علمت بها قبيلة سعد قوله لا ادعي ذكر
لا دعاء لينا سبب التسليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة اعني لديه مثل له اي مثل للممدوح نظير
اي ظاهر انه لا نظير له قوله وما يحكي عطف على قول الشاعر اي ومن الامثلة ما يحكي عنهم في هذه الاية وهو انما نحن
مصلحون والايات الثلثة المتوسط بينها استشهادات على ادعائهم الظهور في كل ما يدعون به من مدحهم و
قوله ادعوا ايها لكون المحكي من قبيل المثال وقوله على مجرى صفة للمصدر اي ادعاء كاينا على مجرى عادتهم

قوله او ما يسمع اي الانبياء وما يسمع قومهم من موضع آخر مقولا في حقهم كيف يجد ما يحكى عنهم هناك اي بعد
ذلك الموضع وترشح ثاني مفعولي يجد وفاعله ضمير ما يحكى ومن تقرير بيان لما يتلوث وكلمة هذه صفة لجهلهم اي
جهلهم الذي بعنوان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اي ما يحكى عنهم ما انتم الا بشر الاية وانما جعل تقرير الله تلك
تقريرا واضحا لانهم عقبوا انكار الرسالة هناك على طريق الحصر على البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب
الرسل تقريرا جاء وعقبوه هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فكان تلك
ثابتة في تقرير ذلك الجهل نوع من هذه قوله واما قوله الرسل لهم جواب فما يقال من ان الكفار لما ادعوا
منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة ردهم
الرسل على ذلك القصر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة وكونهم مقصورين على
البشرية وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته
اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته وافحامه باظهار بطلان مقدمته باطلة وفي ذلك استدراج للخصم الى
ان يصير مسكتا لا متشبث له اصلا ومثاله ان يريد اخلاق صاحبك فتماشيه نحو الارض المسنونة حتى اذا
وصلت الى مزلة زلقته فكان الرسل قالوا سلمنا انا بشر فانه حق لكن لا نسلم انها لا تجامع الرسالة فان
الله يمن على من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صفة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم في
الصورة فانه اقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر واللام ليعثر متعلقة بالمجاراة وحيث يراد
طرف ليعثر وهو من العثار بمعنى الزلة قوله اما تحقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ
المرفوع الموضوع لكنه من بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
كقوله عز قائلا ان انت الا نذير اي انت نذير لا تسمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات
في القبور قوله لما كان النبي صلى الله عليه وسلم جواب ابن زيد لذلك وقوله وما كان متمناه ومنى رائهم معطوفان
على خبر كان اعني شديد الحرص على كان وتداخله جواب متى ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال
والانكسار من الحزن وضمير كاد ويبخع للنبي وضمير له لما اي تداخله الوجد الذي كاد النبي يبخع اي يهلك نفسه لذلك
الوجد ويساقط عطف على جملة منى رائهم تداخله اي كان النبي يتساقط اي تلتقي نفسه في السقوط والهلاك
لاجل الحسرات على توليهم وما نفي كانت عطف على يتساقط وتلتقي حال من مفعول تدعه واللام في ليهموا
متعلقة بتلتقي تقول هام في الارض اي ذهب متحيرا وبل كانت اضراب من قوله وما كانت ونقطة عوده
مندرجة في بعض النسخ بالنصب تقدير لحسنه مستوفي وقوله عسى متعلق بمعنى ما تقدم اي كان يدعوهم ويرين لهم
للايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا اي يحفظوا اركانها في ذلك اي في الدعاء وترغيبهم للايمان والصعب من

دلالة العاطفة صفة لها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا وقوله بشرط يريد انه بشرط صحة المجامعة كما صرح به قوله واذا كان
له اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة
لا العاطفة تقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لان تكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما قوله الا ممن يسمع و
يعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا هو يكون له تأثير
اشارة الى ان المراد بالانذار وهو التخويف مع تبليغ دعوة بالة التأثير فانه المختص بمن يخشى الساعة اي عقابها وهذه
الخشية موقوفة على الايمان بالله وبالبعث والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل
غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على
احد ممن له مسكة اي قدر من العقل يتمسك به واما اختصاص يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يجعل
من لا يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها بحكم العادة هذا مع ان التفنن في العبارة
مطلوب ايضا وهذه الامثلة الثلثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما
الثاني فلان المقصود منه قصر الانذار في من يخشاها كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما في نسخ
الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهر الاختصاص باحدى الصفتين فالظاهر مما ذكره امتناع المجامعة
هناك ايضا فلا يقال لمن اشتهر بان امره التذكير لا السيطرة انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد ورد انما انت
مذكر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرنا او ان يقول هذا الحكم
مخصوص بلا العاطفة وطريق النفي والاستثناء هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان
طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه يخطي وهو مصر على خطائه وطريق انما يسلك مع
مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطي لا مصر على خطائه اي يجب عليه ان لا يصر عليه بل على ذلك الاستعمال
مع ظهور المناسبة فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك في القياس كما
واما العطف والتقديم فلا يعتبر فيهما الاصرار ولا عدمه قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون
انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء ولا اصرار من
المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا لان حال ان الرسل عند الكفار في معرض من يدعي انه
منسلخ ومتنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنه حكمها بالكلية وذلك ان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول
يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم
منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بناء مفعول له للمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في ذلك المعرض
بناء او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم لا يجوز ان يكون مفعول جهلهم لفساد المعنى

من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بالحكم الفعل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال تتضمن معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي
بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما سيأتي وارد بتحقق الشرط المذكور مثالي واحدا من قصر الصفة على الموصوف و
ثلثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة تتنافى فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او
بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي منافيا في هذه الامثلة الثلثة منفيا قبلها بالحكم العقل قوله تكشف لك الغطاء
ذلك ان الذي سبق في تحقيق وجه قصر النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على
الموصوف يتوجه الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك المتنازع كان منفيا
قبلها باداة النفي فيمتنع شرط تحقق نفيها اذا جامعت طريق النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام
العرب العرباء وان كثرت في عبارة العلماء ففي الكشاف وما ارسلناك عليهم الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا عليهم وما كان
ذلك الا اختلاف الاحد بينهم لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير وانما قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة
دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال الا الهندات لا هند قوله وهو يا بني لا عمرو وقد يقال هذا المثال يحتمل التخصيص و
التقوي على سواء فكان الاولى به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا اقول ووجه صحة مجامعة لا لما كان بمعنى ما والا كان من
المستبعد ان يصح به مجامعة لا العاطفة احدهما دون الآخر فبين ان الوجه في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح
كما في ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح اذ
لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو انه اثبت
في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفي ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد هنا شرط منفيها ونفي في الثاني المجيء عن
زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة
كذلك انما جاء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن
زيد فلا يجامعه لا العاطفة وكذلك ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما وامتنع في
مجرد كون النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعد لا كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاءني زيد وما جاء
الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما
زيدا ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما والتقديم المتقدم بها وكان العاطفة مؤكدة لذلك القصر واذا قلت انما تميمي
انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر بناء كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان
القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تأويل حتى يكون المقصود عليه زيدا فكان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا
ان زيدا هو الخبر المتأخر رتبة اذ لا يمكن تقديره مبتدا والا لانتفى خبر زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله تماميا لم تر
معرفة والمحالدة ذكرناها قوله لكن استدراك من قوله ويجامع الطرفين الاخيرين وفاعل جامعت كلمة لا العاطفة

بهم وعنفهم من حماه وحريمه والحسيب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه نقال قطره الفارس القاه على قطره اى
جانبيه قوله ورابعها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر على ما قدم سواء بقى بعد تقديمه على حاله كالخبر المبتداء
والمفعول او لا كقولك انا كفيت مهمك ثم انه اقتصر فى قصر الموصوف على احد قسمى الافراد اعنى صورة التردد وفى
قصر الصفة على قسمه الآخر اعنى صورة الشركة قوله باعتبارين يعنى الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت فصله لانه
قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفى تنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص لا نفيه كما يتوهم
الا ان الضرب يكون منفيا من المذكور ومثبتا لغيره ما زيدا ضربت فى افادة القصر كقولك زيدا لم اضربه لان
الاختصاص فى الاول معتبر فى الضرب وفى الثانى فى عدمه تشهد بذلك الفطرة السليمة وهذه الطرق تتفق من
وجه قد سبق ان المخاطب بالقصر يعتقد له حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين
او باتصاف الموصوف باحدى الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما او احدهما والخطاء والصواب فى قصر الافراد
ظاهر واما قصر التعيين فلا خطاء فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفى تردده وقوله والحق فى قصر الافراد حكم فى بعض
وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح فى احد قسميه دون الآخر اعنى قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله
فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطاء والتردد لا فى مثل ما كنت تعبد قوله وتختلف من وجوه عطف على تتفق
من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل اى بسبب ان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر بحيث يجزم العقل القصر اذا نظر
الى تلك المعانى ودلالة التقديم بوساطة الفحوى اى بسبب مفهومه الخطابى وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اى قوة
دراكة لدقايق تراكيب البلغاء ولطايف اعتباراتهم فيها اذا نظر فى مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص و
اما من ليس له هذه القوة فربما انكره مع كمال قوته الادراكية فى المعقولات والمنقولات روى عن بعض العلماء انه
اذا سئل عن فائدة تقديم فى التنزيل اجاب بانه فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب ما يقال
انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخيرة الاصل فيها النص بما يثبت دون ما ينفى كما ترك الاصل المذكور فى طريق
العطف كراهة الاطناب على ما قرره واوضحه كذلك ترك هذا الاصل فى مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت
المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص ههنا بما ينفى دون ما يثبت
قوله والطريق الاول لا يجامع الثانى هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق
الثانى اعنى النفى والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعنى انما والتقديم والسبب فى انه لا يجامع الثانى هو ان لا العاطفة
وضعت لان ينفى بها عما بعدها ما اوجب لما قبلها كما فى قولك جاءنى زيد لا عمرو وهو ظاهر فى قولك زيد شاعر
لا منجم فانه قد نفى فيه عن غير منجم ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اى
بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفى اى الكلمات الموضوعة له كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله

قوله والسبب هو تضمنه معنى ما والا فانفصل الضمير العلماء وفي ذلك اشارة الى تضمنه معناهما والربعي منسوب الى ربيعة قوله
لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا فرض ان المسند نفي كانت ان لتأكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه
كقوله تعالى ان الله لا يستحيي قوله على ما يلطفه حال من التامة اي كائنة على الوجه الذي يلطفه وانما قال لعلم النحو على
تضمين الوقوف معنى الاحاطة والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو هو الامام الرازي بناء على ان قوله الا انه ليس
مع ما يتعلق به من كلام السكاكي مندرجا فيما اسند الى الربعي فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا
اجتمعا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احديهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما
تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو اشرف لكن يلزم مما ذكره
بطلان صدارة ما وتوالي حرفي الاثبات والنفي ثم يعقبها بالمثبت فقط وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك
فاسد كما ترى بل قد علم في النحو انها كافة قطعا قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر اتصلت و
فاعل ما سيأتي ان التأكيد على التأكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه كما ذكره على انه منظور فيه اذ الموجود
في القصر فيما اورده من المثال كما صرح به اثبات صريح معقب بالاثبات ضمني فيتأكد الاول بالثاني ولم يكن هناك تأكيد
على تأكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان الاثبات بالاول بعد اعتقاد
الثبوت تأكيدا او تكريرا والاثبات الثاني تأكيدا على تأكيد واما اذا تردد فيه كما ذكره فلعل تجويز السامع ان يكون
الواقع هذا مع ملاحظة لذلك والتفاته اليه نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول تأكيدا له واما في صورة
القلب فيجعل الاثبات الاول تأكيد الاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة وهذا التأويل جار في الكل وايضا ما ذكره من ان
الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا وقد يجاب بان تصحيح المناسبة
بكيفية بعض الصور وذلك ان نقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لا حكم بان الكلمتين باقيتان على حالهما ولا شك ان
رعاية المعنى الاصلي بقدر الامكان اولى وان هذا المناسبة اقوى قوله وبالعكس اي في قصر الصفات بالعكس وكانيا بالعكس
ومطوية ضمنا صفة اثباتا اي ضمنا قوله ومما ينبه انما كان هذا منبها لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا شيء في جنبها
منها سوى تقدير الفصل تعرض بان يكون انما يضرب انا في معنى ما يضرب الا انا قوله مثله اي مثل انفصال الضمير في ما
الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب اعني يضرب الى ضمير المتكلم قلت هو في الحقيقة مسند الى الغائب اعني
المستثنى منه المقدر اي ما يضرب احد الا انا فان قلت اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر بطريق انما فهل يجب
انفصاله او لا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصاله وتأخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمالي
الوجوب طرد الباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل
لفظيا فقوله صحة انفصال الضمير معه اراد به ما يعم الوجوب في غيره والذائد الطارد وذمار الرجل ما يتعلق به مما يلزمه حمايته

ثبوته للمدعى له اي الذي وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت المشتغل له وقوله ان عاما اي كان المدعى ثبوته له
عاما توجه النفي اليه وان خاصا فخاصا ثم العام اما مطلق او مقيد فيحتمل بهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه
ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فقيناه دل عطف على توجه وقوله فذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان
حاصل ما ذكره مع احالته على علوم آخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى النسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم
به كان متوجها الى النسبة الى شيء ما ثم ذلك الشيء يتعين بمعونة المقام وقرينة الاحوال سواء كان عاما او خاصا مثبتا والمتعدد
فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بان للاستثناء من النفي
اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة قوله وثالثها اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال ههنا دون ساير
الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به ليتوصل الى مطلوب ولا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان
مصدرية يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما زيد جاء هو على
صيغة اسم الفاعل ونحو قال لمن يردد بين المجيء والذهاب ويرا بها منه لكان تصريحا بالقسم الاول من الافراد
ايضا كما صرح بعضهم بتسميته معنى قصر الصفة على الموصوف حيث قال ومن امثلتها ذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني
زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما جائيان قال وان زعمت ان المعنى
انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان تكلفا الا ان المص لم يلتفت اليه قوله وتضعيف اليه الذهاب مستدرك قطعا و
الصواب ان يقال بدله وتضعيف المجيء الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في
افادته انما كان في افادته انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك للافادة
هو ان الواضح تضمن انما معنى ما ولا ولما لم يكن ذلك التضمن امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين وقول
النحاة وايده بالمناسبة المجيزة للتضمن ونبه ايضا على تضمنه معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو
المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير ويتعين
فيها ان يكون ما موصولة والعائد محذوفا اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم
مبنيا للمفعول والا لتعرض لبنائه والقائل لم يتعين ح كون ما موصولة لاحتمالها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج
وان رجح ابو علي كونها موصولة لبقاء ان على عملها وايضا الحاء في قوله صلته حرم عليكم مقيدة بالفتح في نسخ
الرادية واما ما توهم من ان قوله ان المحرم عليكم يقتضي عليكم البناء للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير
ولا شك ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم متساويان في المعنى كما ان المنطلق زيد والذي انطلق زيد متساويان
في اقتضاء الحصر قوله وترى عطف على تسمع وفي اختيار ترى مبالغة في كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا مشاهدا
قوله ويذكرون عطف على يقولون لذلك اي لكون انما للاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه مما يقابله من قبيل عطف على

وتحقيق وجه القصر وجه القصر في طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه مصرح به كما هو
حقه بخلاف طريق النفي والاستثناء فان المنفي مذكور فيه صريحا اذ كان الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام فيه فلذلك تعرض
لتحقيق وجه القصر فيه. قال وتحقيق وجه القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق المعنى قلت و
هذا الشرطية خبر انك قوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر اي من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم
انه نقل عن المصنف ان انفس الذوات التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا
الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدي نفعا لان القصر الواقع في الاعراض كقولهم
ان حسابهم الا على ربي وقولك ما السواد الا قابض البصر خارج عنه والقول بان الاعراض انما هي تابعة للاجسام مما لا يلتفت
اليه لان علة الحكم اعني امتناع النفي ليست مشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت جواهر
او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست مجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما ينفى عنها
الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق في علم الكلام وهو ايضا باطل لان الشارح قد صرح في مباحث هل بان النفي والاثبات
لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما
يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها او ثبوتها
فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا تقييد لذلك بل الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات
ما يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث التقديم لا شك ان النفي
والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية ليعلم ذلك من علوم بين فيها موارد السلب والايجاب
بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر ذلك فانك اذا تصورت معنى زيد انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شيء من
الوجود او غيره اليه ولا نسبته الى شيء لم يمكن في ذلك نفي هناك ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني
نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها
بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر [illegible] قوله بتعين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله
حين لا نزاع بمنزلة الشرط وقوله [illegible] جزاء له وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف
قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف المتكلم يريد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه يذكر الا باعتبار من قبيل
الذوات بالتفسير المذكور بل انما من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة
نسبته الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود النفي عليها او اراد بالوصف ههنا معنى
آخر اعني القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة واياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان ينفى
نسبة الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان ثبوته في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته

ظاهر اصح ذكر للانصاف تنبيها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدأ اعني الحصول والثبوت على رأيه وكان هذه
المبالغة منه في توضيح المعنى ودفع لان يتوهم ان المقصود قصر الحساب على المجرور الذي هو العرب فيكون من قصر الصفة
على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا من
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الانذار والطرد ولا ترددوا بينهما لكن نزل
ما عيبتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع قوله فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب
لا يخفى ان الرسل عليهم السلام كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمله على قصر الافراد اعني
على قسيمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبني على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك
معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف للحجر اعني بين الصدق والكذب
فيكون التردد من المتكلم اي لستم كما يتبين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين
وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يتضح التشبيه بظاهر حال المدعي فان ظاهر حاله ان يتردد السامع
بين صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا
يتجاوزونه الى حق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم و
كذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس الامر بل رعاية امركم
ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فان اراد تردد المدعي بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل
اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي ان تترددوا بين الصدق و
الكذب في نفس الامر كما يتردد المدعي بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان
تقتصروا على ما هو ظاهر حال المدعي وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا
حتى يناسب التشبيه والمشبه به لانه لا يلايم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه
هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اي ما قبل قوله قلت لهم الا ما امرتني به وهذا التقرير لكونه
مقولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره وذلك ان تقديم انت ههنا للتقوي والتأكيد للتقرير فقد جعل عيسى عم
بمنزلة من قال للناس غير ما امره الله به وهو دعاهم الى عبادة نفسه والله ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى
عبادته وهذا التوبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره كان عيسى عم دعاهم الا اليها
وما امرهم الا بها فيكون تصحيح قول عيسى عم قصر قلب قوله وفي قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله في قصر الموصوف
على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية لجريان قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء
بما تقدم وقوله لمن يعتقد ان زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بكاتب يعني ويرى ان عمرا شاعر وان عمرا كاتب قوله

وان كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثاله واما قسمه الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على
طريقة الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى
الافراد والقلب كما اشرنا اليه قوله وللقصر طرق يعني بطرق القصر طرقه الحاجة بذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لا اختصاصهما
بالمبتدا والخبر مع تقدمهما ايضا بخلاف التقديم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح بلفظ
الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا قوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعيين الامثلة المذكورة
للافراد وللقلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة
من النحاة كما مر واقتصر في ذكر امثلة القصر القلب على ما تقدم قوله باعتبارين يعني للافراد والقلب وقد اشار في
امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات تارة وتقديم النفي اخرى قوله التقدير لا غير زيد ويكون من قصر الصفة
على الموصوف كما قصده ويجوز ان تقدير لا غير شاعر لكنه يكون ح من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح باستعمال لا
غير في كلا القصرين قوله وقد بني غيراً بالضم على نحو بناء الغايات وذلك يكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع
المشابهة في الابهام واذا بنيت غيرا لم يتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول رأيت زيدا لا غير ومررت بزيد
لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد والمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف بل من
طريق النفي والاستثناء وبهذا قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفي ويكون اخراج المذكور من ذلك العام مفيدا للقصر على ما
كما يفيده قولك ليس شاعر غير زيد والا زيدا فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند
مع تنكير المسند اليه وقد منعه في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد
الا المذكور قوله فيجعل النفي عاما يتناول كل شاعر يعتقد من عدا زيد ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح
الاستثناء منه فكأنه خص بالذكر من عدا زيد المبالغة على ذلك النفي دون زيد قوله وثانيها اي وثاني الطرق
الاربعة النفي باداة كليس وما وان المذكورة ههنا وغيرها من كلمات النفي والاستثناء بالا واحدى اخواتها واما الاستثناء
من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعده من طرق القصر فتأمل ذكر في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمنتقلة
كالقيام في صيغتين الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله تنزل
المخاطبون يعني انهم وان لم يعتقدوا بعده عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقائه تنزلوا منزلة المعتقدين بهلاكه
وجعلوا كأنهم يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى
البعد عن الهلاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة
البعد من الشيب بالصحابة من دعوى التبري عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعمه بعضهم قوله مقصور على الاطلاق مع
ربه اي مقصور على الكون على ربه لا يتعداه الى الكون على ولما لم يكن يعني الوصفية في الطرف الواقع خبرا ظاهرا

شاعر او منجما الی قوله من غیر ترجیح فان الحقیقی لا یعتبر فیه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولو لا هذا الاشعار لحکمنا باندراج
الحقیقی فیه ایضا فان قوله ثان وآخر یتناول الواحد وما هو الاکثر منه والا لخرج عن تفسیر القصر بعض اقسام غیر الحقیقی ایضا
وهو ان یکون القصر بالنسبة الی اوصاف او موصوفات الاکثر من اثنین قوله بوصف وارد علی الاستعمال الاصلی کما مر
غیر مرة قوله دون ثان فی موقع الحال ای متجاوزا وصفا یصدق علیه انه بالقیاس الی الاول واحدا کان او الاکثر
قوله لمن یتوهم زیدا علی احد الوصفین ای یعتقده متصفا باحد الوصفین مطلقا ویتردد بین الخصوصیتین قوله ویسمی هذا
ای هذا المذکور المتناول للمثال باندراج قصر التعیین فی الافراد ولا مشاحة فی الاصطلاح الا ان فی قصر التعیین ازالة
للاحتمالیة قوله او بوصف مکان آخر عطف علی قوله بوصف دون ثان ولفظ مکان منصوب علی الظرف ای
بوصف واقع فی مکان وصف آخر واحدا کان او الاکثر قوله ما زید منجم بل شاعر وارد علی اللغة التمیمیة رعایة
الموافقة بین المعطوفین فی باب الاعراب الظاهر وکانه نبه بایراد المثال من الشعر والتنجیم علی انه لا یشترط
فی قصر القلب تنافی الوصفین والا لخرج المثال المذکور من اقسام القصر کما انه نبه بایراد المثال فی الافراد من القیام
والقعود علی انه لا یشترط فیه عدم التنافی بین الوصفین اذ ادرج فیه قصر التعیین الجاری بین المتنافیین زعما
قوله او الی تخصیص الوصف بموصوف عطف علی قوله الی تخصیص الموصوف عند السامع بوصف قوله قصرا افرادا
نصب علی المصدر فی قائم مقام دون موصوف ثان قوله او قصر قلب عطف علیه وقائم مقام مکان موصوف
آخر قوله ما شاعر الا زید وکذا ما قائم الا زید کلام مرکب من مبتدا وخبره بطل فیه عمل ما بتقدیم الخبر وانتقاض النفی
بالا وتقریره ما شاعر وقائم احد الا زید فزید فی الحقیقة بدل من المبتدا الذی هو احد وفی الظاهر مبتدا قدم علیه
خبره وجاز ان یکون زید فاعلا ما شاعر او ما قائم علی انه صفة رافعة لظاهر وان کان الفاعل فی الحقیقة هو المستثنی
منه المقدر ولو قال او قولک ما قائم الا زید لمن یتوهم ان هناک قائما لکنه یتردد بین شخصین لکان اظهر وقد یکون قد
تعرض لتقسیم الافراد وما وقع فی قوله او الاکثر دلالة علی انه لم یرد بقوله ثان امرا واحدا قوله فی جهة من الجهات معینة یرید
مثل بلد او قریة او ما اشبههما وهذا قید معتبر فی المثالین معا لیکون القصر صادقا موافقا للاستعمال الشائع قال الشیخ
عبد القاهر اذا قلنا ما قائم الا زید لم نرد به ان لیس فی الدنیا قائم سواه لاستحالته بل نرید ما قائم حیث نحن او بحضرتنا
او ما اشبه ذلک وانت خبیر بانه لا فرق فی ذلک بین الشاعر والقائم کما یدل علیه تقییده الشاعر فی مثال
القلب بقبیلة معینة او طرف معین هذا وقد یقال لا ینحصر القصر فیما ذکر من ان السامع یعتقد کذا او یتردد فیه
بل ربما اعتقد المتکلم ان السامع یعتقد انه منجم وشاعر او یعتقده علی خلاف ما هو علیه من الشعر والتنجیم او یتردد
فی امره فتقول ما انت الا شاعر بناء علی ظنه خطأ کان او صوابا وهذه قوله ثم ان انتم الا تکذبون کالسیاق لی
ویجاب عنه بانه لقلته لم یتعرض له ههنا ولهذا لم یصرح بالقصر الحقیقی فان الاقدم تسمیة اعنی قصر الصفة علی الموصوف

وانما يختلفان في المنسوب اليه فالذي آذن به اختصار المقدمة هو ذلك المشترك فان قلت اعتبار كون المقام
خليقا بالبسط مما ذكره ادى الى جهالة قلت لا نرد اليها بالقياس الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها كما
لا ترد اليها باعتبار المتعارف للاوساط بالقياس الى الكل على ما هو المقال اذ لو كان المقام خليقا بالبسط المبسوط الذي
ذكر غير مطابق له لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو البسط لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن وصف
انقراض الشباب والمام المشيب فالاولى ان يختصر الكلام في هذا المعنى والا ينبسط كل البسط قوله من انقراض ايام متعلق
بالحق ومن المام المشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام بتقدير القول ومن القول استخبار بصورة القول تحسرا با
له واصدق صفة مشبهة اضيف الى فاعلها والامر فعل تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى
المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والاضافة قوله ومن لي اي ومن يكفل لي يعني ان المشيب مع كونه امرا معتنيا
اعني ان يبقى لي زمنا واستمتع به لا يغيب عني لان مغيبه الموت وهو امر منه قوله فان لا يكون الا ما شاء قد لطف
الله بالحق حيث حصر كون الاشياء في مشيته واسند الكل الى قدرته والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

قوله فصل العلم ان القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا
بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطرف معهود وفي قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين
الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا
للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا اعني بين المبتدا والخبر كما اراد بهما ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع
كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل
على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء مقصور على صفة
الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال ان المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير و
ذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من سائر المفاعيل لا الاستغراق
الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله وانت اذا تتبعته اراد به
الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان القصر في مثليه اكثرهما من المسند اليه والمسند بل من المبتدا والخبر ولذلك سمى
الآخر اذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما
كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب
اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار النسبة بين طرفي
القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه القصر احدهما على الآخر وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد و
قصر قلت وقوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشير به ايضا قوله لمن يعتقده شاء

الذي هو عمود البدن وقوامه واشد ما تركب منه الجسد فذهابه الوهن ولهذا الوجه لكان قصداً الى معنى آخر وسوانه
لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني فكان هناك من يظن عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا يناسب في ذلك المقام
اصلا فانظر في كلام الشيخين اختر منها ما شئت قوله وبهذا تركت الحقيقة عطف على تركت هذه المرتبة الثانية شرع
يبين مراتب الدرجات في الجزء الثاني من شاب راسي فان تشبيه انتشار الشيب وبياضه في الراس بسرعته باشتعال
النار كان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان تشبيه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة مكنية
والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من حقيقة ثم تركت اي هذه المرتبة التي هي ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعني طريقة
التمييز قوله وكونها ابلغ مبتدا خبره من جهات قوله والفرق بين يشهد به كل ذوق سليم وقد صاحب بلفظ تمييز مجرد كون
التنكير لان التمييز لا ينافي قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو من التعظيم متى يعني في سلوك الاجمال والتفصيل في
نسبته الراس اليه فان اشتعل الراس يفيد اجمالا ومن يفيد تفصيلا قوله بقرينة عطف تعليل لترك وقوله لمزيد
مزيد التقرير تعليل لذلك المعلل وقوله وهي اي زيادة مزيد التقرير ابهام حواله تارة مفهوم متى على العقل بقرينة
العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفي بعض النسخ وهو انما قال ابهام عام من العدول الى شهادة العقل انما هو
على سبيل التخييل دون التحقيق ولا شك ان الابهام اعني الايقاع في الوهم نوع من الايهام مجازا ان يكون مقصودا
موجبا لمزيد مزيد التقرير قوله واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع والنور
والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى اللطائف التي بينها في هاتين الجملتين قبل ارادة ان
المقدمة لما اختصرت ذلك للاختصار وهذا شيء مع قلة اللفظ مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي
هي اساس له على غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطائف واما كان من البين المكشوف ان في هاتين الجملتين
اطنابا بالقياس الى متعارف الاوساط اعني قد شحنت اشار الى ان الاختصار ههنا بمعنى آخر ورد وذلك بان الاختصار
في المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط فكيف يؤذن باختصار ما بعدها بمعنى آخر وايضا كيف فتق اكمام تلك
الجهات عن ازاهير القبول بل المراد ان اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل على ان
ذلك لما بناه من النكت فيقع لها في القلوب قبول وعلى هذا فقوله ثم ان الاختصار تذييل لمباحث الايجاز والاطناب
وقوله والذي تحسن بصدده من يقبل الثاني مبنية على ان هاتين الجملتين يوصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونها موصوفين
بالاطناب بمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الاطناب ويمكن ان يقال ان ارادته
حسن مطلع الكلام يوجب اللطائف المنطوية فيه قبولا فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى هذا
فقوله والمقدمة للكلام شروع في بيان وجه حسن وارتباطه آخر وهو ان اختصار المقدمة يؤذن باختصار ما يورد بعدها
وهذا الايذان معمول به ههنا لوجود الاختصار فيما بعدها ولا يقدح في ذلك كونه بمعنى آخر لان المتبادر في كلام المعنيين قلة العبارة

نزل والمراد ههنا السحاب فالاضافة الى المطرات بيانية والجهام سحاب لا ماء فيه قوله مفتقر الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبة
الاولى اي واخذ مرتبة الاولى من اللفظ اعني متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم الى النظر في التفاوت
بين ذلك المأخوذ اعني اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه والى النظر في
ان احد الطرفين في كم درجة يتصل بالآخر ويرتبط به اذ في كل درجة من تلك الدرجات نكتة شريفة وقوله وفي كم درجة
عطف على قوله في التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة بتقدير العائد اي والى النظر في كمية درجات يتصل بها احد
الطرفين بالآخر وقد يقال المختار اعني في كم درجة متعلق بيتصل ولا تقدير والى النظر يعلم في كم درجة يتصل الطرف الادنى
المأخوذ بالطرف الاعلى المذكورة في القرآن على طريقة قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل قوله فان الشيخوخة مشتمل
اي دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الرأس اللذين تعرض لباقي الآية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد
ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة لانها كبر السن وهما من روادفه قوله ثم تركت اشارة الى توضيح الرتبة وانما قال
لتوخي مزيد التقرير انما كان في المرتبة الاولى اعني الاجمال تقريرا خصوصا اذا انضم اليه كلمة قد فانها لا تخلو عن تأكيد لكن
التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة الثانية في الخبر الاول اعني ضعف بدني وما كان وهن العظام
من توابع ضعف البدن كان كناية عنه قوله فحصل انا وهنت عظام بدني وفيه تقوي الحكم فان اكتفي في افادة
التقوي بطلب الضمير الراجع الى المبتدأ فالامر ظاهر وان اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فمنقول هو في معنى انا وهنت
واما تقرير التقوي على رأي الشيخ عبد القاهر فلا خفاء فيه قوله ثم اريد تقرير ان الواهن عظام بدنه يريد ان النسبة
الاسنادية في اني وهنت عظام بدني قد قررت بالبناء على المبتدأ وكلمة ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعني
نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريقي الاجمال والتفصيل فان قول وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث
احتمل ان يكون العظام من بدنه كما يحتمل ان يكون من بدن غيره وقوله من بدني يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله وهنت
عظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لي صدري اجمال وتفصيل واشرح صدري تفصيل فقط
قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد ثبوته لكل فرد
كقولك جاءني الرجال وقد لا يقصد كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهنت العظام من قبيل الثاني فلا يفهم
منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال اراد ان الجمع
المستغرق يتناول كل جماعة جماعة لانها افراد مدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد
مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة وايضا
نسبة الوهن الى جماعة لا يستلزم نسبته الى كل واحد من الآحاد الداخلة في تلك الجماعات على قياس ما عرف في التثنية
الى المجموع قوله سنه في الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي

بمنزلة العائد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب وهو ان يجعل التزام تقديم الخبر في قوله ايها ما
وذكر المبتدأ بعده تفسيراً وفيه ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدأ المقدم
رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان يجعل مبهما كان قطعا له عما هو حقه لاحتياج الى العائد قوله ما رايت يعني ما
قرره من كونه في تقدير اسمية حذف مبتدأها بناء على السؤال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير
بوجهه بما قررناه لك في اختياره اياه قوله واعلم ان باب التمييز لما بين ان من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس طريقة الاجمال
والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة مستحسنة جداً حتى ان تركيب سلوكها ازالة باب من الكلام كثير في الاستعمال عن اصله اعني باب
التمييز فانه سواء كان عن مفرد اي ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه المشهورة او عن جملة اي عن ذات مقدرة في
نسبة اما في جملة او ما ضاهاها ما فان قولك طاب زيد علما معناه طاب شيء زيد علم فنشر ذلك المبهم بالعلم قوله منادياً بالنداء ثاني مفعو
تجدد وانما نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات للاجناس في كونها مبنية
لكمياتها فحقها ان تجري عليها والفعل في باب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعني النفس في قوله وطير الفرح عمرا وملاء
الماء الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز في الاصل فيها لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما هو فيه في الاشتقاق مخالفا له
في التعدي كما في ان في المثالين المذكورين او في اللزوم كما في قوله وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها فلا حاجة
الى جعل المميز هنا مفعولا في المعنى قوله والمصادفة متعلق بقوله نري ما نري يريد ان مصادفتهما الموقع هنا اقوى لان مقام
المباثة اعني اظهار الشكوى يقتضي زيادة التقرير والمقصود بيان زيادة حسن الطريقة الاجمال والتفصيل في صورة الجزئية من
باب التمييز وصورة اخرى من غيره ولما كان كلامه في التمييز والصورة المشتملة عليه اعني اشتعل الرأس شيبا قال وفي هذا
الجملة وفيما قبلها لطائف ولم يقل وفي قوله اني وهن العظم مني وفيما بعده لطائف والآية كلمة مبتدأ وغيره لا يحتوي والمعنى
على انكار عدم احتواء كلمة القرآن على لطائف اي ليس لا يحتوي الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود
استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب لفضلا
هو انتفاء عدم احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة اي ذهب هذا العدم بالكلية وبقي ذلك بلا انتفاء وقوله ولا تمر بالكلمة ما
ايهامية تؤكده تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة بتلي واهل الوبر مثل البشر سكان الخيام واهل المدر سكان للابنية قوله هنالك
اي في مقام تلاوة الآية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل في الفصاحة والبلاغة او كونها حاصلة
من امي لم يخالط اهل الدراسات وهذا ميل منه الى ان الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بقائم توهم كالة المعنى اي لم
تيسر صنوا المعارضة اصلا قوله على حال من فاعل ما حاروا ولا صدروا وفائدتها دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله في
رهان المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهي ما يفتخر به ولا فخران بضم الميم اسم الفاعل من فاخرة والشقاطة تجاوز الحد ولا يهابها
لا تبدال قوله ناتي بهم العصبية جملة مؤكدة لما تقدم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والعضب فيستعمل من صاب المطر اي

على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال بالفحوى لا ينزل منزلة الواقع الا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه
واغنائه ان يسأل او غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اي موقع الاختصار بترك المبتدا اذ فيه الاحتراز عن العبث و
اتباع الاستعمال الوارد على تركه النظائر قوله ولو لم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما تضمنه
هذا الباب من اللطائف الا يرى الى قوله فيه من الاطناب فيه تقدير السؤال وفيه اختصار يدل عليه ايضا عود الضمير
في جمعه بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى انه اي هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب او سوى ايهام الجمع بين المتنافيين اعني الاطناب والاختصار ايهاما
مثل ايهامه ذلك في الجمع بين الاجمال والتفصيل وانما قال ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما
حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقيل اسناد ابراز الكلام
في معرض الاعتدال الى هذا الباب ان كان على سبيل المجاز فما لا يستحسن بل هذا الباب بنفسه يبرز في ذلك المعرض
والضمير في فيه وانه وايهامه للاختصار بترك المبتدا وضمير اختصاره واطنابه وجمعه للكلام ورد بلزوم انتشار الضمائر
مع التكلف في كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال وللايهام على ان قوله نظرا الى اطنابه والى اختصاره من آخر ما يأبى
ان يجعل الاختصار مبرزا الكلام في معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة الفطرة واما قصة اسناد الابراز الى هذا الباب
فنقول اذا اعتبر خصوصية هذا الباب فانها تقتضي اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال قوله لكفى جواب لو لم يكن قوله
فمبني تعليل للشرطية وتاخيره لسبب والسحر الكلامي غرابته ولطافته المؤثرة في القلوب المحولة اياها من حال الى حال كالسحر قوله
على امثال اي امثال ما ذكر من اللطائف وقد اطلعناك عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكفى اي فيه هذه اللطائف التي
كل واحدة منها كافية شافية وفيه لطائف آخر لم نصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون الاربعة على كيفية استخراج جهات
محاسن الكلام فعليك ان فتشت عنها بهذا الباب مملوا بجهات من الحسن مما ذكرناه او جلنا به على تفتيشك بعد
اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات الحسن مثل كون المسند فعلا والا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا
باللام الجنسي او العهد الذهني او مضمرا مميزا بالنكرة ففي ذلك نكت للاظهار والاضمار والابهام والتمييز وتعقيب ذلك المسند اليه
بمخصوص تعيينا له ففي ذلك التشويق الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم وتقدير السؤال وحذف المسند اليه في الجواب
وبروز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الايهام من وجهين قوله ولكنت عطف على جواب لما اعني تم عدل فيه
الى الماضي قصدا الى التحقيق قوله في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار ما هو
المختار فيما سبق حيث قال مريدا باللام الجنس دون العهد وحيث قال وفيه تقدير السؤال قوله والفعل مع الذي يليه
اي مع فاعله المظهر او المضمر مأخوذا مع مميزه خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكتة تقدير السؤال وحذف المبتدا
وفيه هذا جعل الانشائية خبرا للمبتدا مع عدم ظهور تقديره القول وفيه تكلف في اعتبار العائد الى المبتدا لجعل الجنس بمنزلة

قيل هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح **قوله** وذلك ان تعد باب نعم وبئس يعني ان الالتق
بحال او اسقاط الباس في تأديته اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو ولكنه بحكم الوضع غير
جائز للاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للايجاز كان في هذا الباب اطناب الا انه لم يكن المقيس عليه ههنا اعني
متعارف الاوساط محققا كما في الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم فوضعه عنده من الاطناب
الكي ونسبته الى الوضع قوله وان تجعل عطف على ان تعد واختيار لفظة الحكمة لانها انسب بالوضع من النكتة ونحوها
قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب على الاطناب واللام في لاقتضاء بها متعلقة بتوهمي فوق لكونهما بالاقتضار والضمير
المنتهي فيهما لنعم وبئس مع ضمير تحققهما للمدح والذم الآتيين والمراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه
محمودا في جميع خصال صدر الرجل وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير
وبئس الامير يفيد ان العموم في جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس هذا السر في ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين
بخصلة مخصوصة بقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افادا [illegible] الاطلاق عموم يناسب المقام وفاق التحكم ولا شك ان كون الممدوح
او المذموم متصفا بجميع كمال جنسه او نقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد تقرير في الكلام قوله وتجعل عطف على ان تجعل
قوله مزيدا اي اللام للجنس دون العهد اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المفرد كما في المثال المذكور او جنس التثنية او الجمع
كما في قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره بمعين بل الجنس ادعاء
فانه يزعم في مقام المبالغة ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا الكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا
ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار اليه الى معين بفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة
وان كان هناك تكرير ولذلك لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه
فانه يفوت ح المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على
ما توهم قوله لكونه من افراد ذلك الجنس اي الجنس الحقيقة وان كان الجنس الادعائي عينه حتى جاز تفسيره به قوله او اذا قلت شرط
جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف توجه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمرته اي اضمرت زيدا والمراد اضمار
فاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر كما مر الآن لا اضمار ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس زيد اعني رجلا فان
المراد به الجنس دون الفرد وفيه ان ذلك الجنس هو زيد كما عرفت كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار زيدا وان لم يكن راجعا اليه
حتى يمتنع ح تفسيره لابهام فيه ويمتنع ايضا افراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان هذا الباب
بكسر الهمزة واستطراد في اثناء مباحث الاطناب وقوله الواقع في موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح
والذم العامين يقتضي مزيد التقرير قوله ومنه تقرير السؤال اطلقه ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء المخصوص على السؤال
جعله مع مبتدائه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل والوصل لطف هذا النوع اي البناء

قوله ربما الحكاية مبتدأ وخبره من باب الاطناب وقوله وكذا اما الحكاية اعتراض بينهما وقوله لفظه كذا الجاز ان يكون
من باب الاطناب خبر اليهما قوله لكفى عصاي للاذكى ان يقول عصى اذ في عصاي اطناب من وجه واعترض على
الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من الايجاز انها بانها ايجاز انما
تكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة
معلوم عند المص وعن الثاني بانه زاد بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على
حد متعارف الاوساط فكانه قال ان لم يرد اطنابه بعقل كذا ومن ثمة ثبت بنفسها الاطناب قوله ومما يعد هذا
اطنابا بزيادة ما ليس الجملة اعني الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فلذلك فصله وانما قال يعد لاحتمال ان يقال
زيادة لك في الكرة الثانية مما يوجد في متعارف الاوساط ايضا فهو اي الاطناب في موقعه وذلك بانه قال
اولا حين اعترض موسى عم وانكر عليه خرق السفينة الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا التقرير لما كان قدمه
اليه من عدم استطاعته الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما رآه قد غفل عن ذلك
وذهب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المقدم فاقتضى ان
يكون في الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول مما يختص به وانا بقيداه الى غيره فلا
سبيل له الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال
ما كان قد قدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قول موسى
اي هو ايضا مما يعد من الاطناب فهو في موقعه قوله لاكتفاء متعلق بزيادة لي وقوله وان كان الطلب بفتح
الهمزة عطف على الاكتفاء وضمير معها للزيادة ومن تأكيد بيان ما لا يكون وضمير بدونه للزيادة الذي هو لي ولو قال
اي بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لي لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تأكيد الطلب لانشراح
الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف قولك اشرح صدري والثاني ان المقام مزيد احتياج الى انشراح
الصدر فاقتضى تأكيد طلبه وذلك لان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى الكفرة المردة الطاغين فلا بد من انشراح الصدر
لتحمل اعباء الرسالة ومكان ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما نودي متعلق لمزيد احتياج قوله
وارد على هذا اي على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدأ خبره في موقع من
الاطناب حال من المستتر في الخبر وبالعكس والاول وقع بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ ولفظه مثل لا توجد في بعض
النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخة مصححة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كان مفعولا به
وعلى التقديرين هي كناية تفخيما لشان المضاف اليه وخلافا حال من المقول اعني لا واصلحك الله وانما جاز عطف
الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي دل عليه بكلمة لا دفعا لايهام كونه دعاء عليه في مقام يجب الاهتمام برفعه ومن ثمة قيل

163

اهل زمان واحد وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اى متدرجين فى الوجود متعاقبين فيه والى انقراض متعلق بمعنى
التدرج والتعاقب قوله وان منهم بكسر الهمزة اى والحال ان فى القرون التى هذا الكلام معها من تعرفه انت اى
فى الموجودين ومن تقدره اى فى الآتين فى الزمن المستقبل وقوله من تركيب التقصير بيان لمن واذا كان لذلك
فعل له اى مقام للكلام ادعى الترك لحاجة الى الاطناب اى المقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان فى
ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر لان لكل واحد منها تحركه وتبعثه عليه بخلاف ذكرها مجملة
كيف وفى ملاحظة التفصيل ما ليس فى ملاحظة الاجمال قوله ادخل للاطناب فيه على الحاجة بيان لكون الآية من
امثلة الاطناب وقيل استئناف وما كان ظرف لادخل وتقريعا منصوب على انه مفعول له وتنبيها عطف على
تقريعا ووقع عطف على ادخل والخطاب فى قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما نالوا من كرامة
الايمان ودخول بين على احد لكونه ههنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزى اى لا تقضى والجملة صفة يوما بتقدير العائد
اى لا تجزى فيه وشيئا اما مفعول به او مصدر اى شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية
لانها تعادل المفدى اشتملت الآية على نفى الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بغير يا ان يقضى بدلا او بغيره فاما
ان يجزى شيئا او يشفع او يقهر وقد بولغ فى نفى النصرة بالجملة الاسمية قوله اذا كان متعلق بلم يؤثر وكذا قوله
لئلا تختص متعلق به ايضا وقوله ليقترن متعلق بكلاما وقوله وفى سلامة الحائل حال قوله لئلا تختص الخط منهم اى من
السلامة وهو انتقاش صورة ذلك اليوم فى ضمائرهم بفهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كمقابليهم
وان لا يكون بحيث يناسب قوة سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او تخلص الى ضمير بعض دون
بعض هو الفهم والبليد ولذلك عطف باو دون الواو فان قلت اى فائدة فى الاطناب بالنسبة الى العالم
قلت زيادة التفصيل وتمكين النقش واما الفائدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام الحجة وازاحة العلل ولا عذر له
قوله اذ ليس احد من مصدقى حملة العرش يرتاب فى ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم ففائدته
صيغة المضارع فى الافعال الثلثة الدالة على الاستمرار والدوام وفى عطف يستغفرون للذين آمنوا على
يؤمنون اعلام بان الاشتراك فى الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت الاجناس وتباعدت الاماكن
لو اوثر والمستثنى منه راجع الى والله يعلم انك لرسوله قوله فقولهم تعليل للملازمة وقع بين اللازم والملزوم
على طريقة الاعتراض بالفاء ولو اخر لكان انسب قوله ولكن ايهام يعنى لولا الفصل المذكور فى البين لتوهم
ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اى المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص على ما
مر وقد نقل عن المص انه ضرب على قوله هذا الفصل بخط فقيل للاحتراز عن اطلاق الفصل على شئ
من القرآن ورد بانه لا فائدة فيه مع بقية قوله فصل فى البين وقيل لان الموضع للاضمار لتقدم الذكر

فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الغضب الرؤية وقصد نفيهما مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الاية
والتبيين وهو نصب على الحال وفي التعبير بالاصل والفرع تنبيه الى ان ليس هيهنا لزوم عقلي كما في الاتيين ان نفيين
بل لزوم عادي قوله مبينه اي ومما ورد على اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفي فيه
العلم بالشريك وقصد به نفي الشريك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفي فيه الطاعة لان النفي متوجه الى القيد على
ما عرف وقصد نفي الشفاعة والطاعة وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة والفرعية فيهما قد تجرد عن اللزوم العقلي و
العادي ايضا قوله ومن المجاز هذا نوع مخصوص من المجاز الحذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل
اياه قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من
قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيء مخلوطا به فلا يحتاج
الى تقدير قلت لا بد على هذا الجواب من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة بالشعير وح يكون تقدير الاية هكذا
خلطوا عملا صالحا باخر سيئ والاخر السيء بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكر فلا تكرر في المعنى لان النكرة اذا اعيدت
كانت الثانية غير الاول والى ذلك اشاره بقوله اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية
بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله صلة قل لهم قولي لك هذا مما حذف فيه المفعول
بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه وذلك لان قوله قل للذين كفروا امر له عم بخطابهم في الظاهر فلولا ذلك
التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ المراد اد ليهم هذا القول المنزل
عليك واذ معناه بعبارة الخطاب منك قوله فيمن قراء بياء الغيبة وانما قال ذلك لانه قراء ستغلبون بتاء الخطاب وح
لا حاجة الى التقدير وكذا لا حاجة اليه اذ قراء قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف
ابن مسعود ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة لتتوافقا فالحمل على ان اللام
بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير وجه مرجوح جدا قوله ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض و
اختلاف الليل والنهار اي تعاقبهما وما في بما ينفع مصدرية اي تجري في البحر ملتبسة بنفع الجري للناس او موصولة و
بث عطف على انزل اي وما بث فيها او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها واحوالها قوله
ترك الجازه بيان لما سبق من كون الاية من امثلة الاطناب هو اي ذلك للايجاز ان يقال ان في ترجح وقوع
اي ممكن كان على لا وقوعه لايات اي علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجحه لما لم يكن من ذات
الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته او منتهية اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب
الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر السلبية وانما قال لايات نظرا الى المقصود وهو ان في ترجح
وقوع الممكنات لايات وقوله لكونه متعلق بتركه لا مع صفته معنى لكلاما اي غير كاين مع الانس فقط والقرن اهل

لان في ترتيب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه محباً ومات عليه حزناً وحسرات
مفعول له اي لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي افعالهم قوله وقول
العرب مبتداء وداثبار للاحجار خبره وقوله وعلى المحنة او الشدايد بكلمة او اشارة الى صحة تقدير الموصوف مفرداً وجمعاً
قوله بعث على صيغة المبني للمفعول وهذه الجملة صفة مبلغا وانث الضمير العايد اليه في معها لكونه عبارة عن غاية المشقة
وانقطاعه وحتى لا تجبر بالرفع في نسخة مصححة على انه استيناف مسبب عما قبله وبنصبه على جعله غاية له اظهر ويقال ما احار بنت
شفة اي ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله عز وجل قايلاً فضله عما تقدمه لانه نوع من الايجاز يقصر له ضابط مخصوص وهو ان
ينفي اللازم او ما يجري مجراه قصداً الى نفيه ونفي ملزومه معاً قوله ولا علم الله تعالى متعلق به جملة من مبتداء وخبر معطوفة على الجملة
المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نفيا حال متعلقه بمعنى كلمة بتفسير اي افسر اما لا يعلم بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به
حال كونه نافياً للملزوم الذي هو المتبادر به اعني كون الاصنام آلهة وشفعاءهم عند الله لنفي لازمه وهو كونه معلوماً لله وانما
زاد لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم تنبيهاً على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه
يجب عموم علمه تعالى للمفهومات كلها لان نسبة ذاته الى الكل على السواء قوله باي اعتبار كان يعني من الثبوت لذاته او بغيره في
الماضي او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا يعني اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم
بموسى والتورية ثم ازدادوا كفراً بكفرهم بمحمد والقرآن وقبول التوبة لازم لها لزوماً عقلياً على مذهبه في التحسين والتقبيح العقليين
واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقلياً بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال ههنا فلن يكون اي فلن
يثبت قبول توبتهم تنبيها على ان عدم قبولها فرع بعدمها ولم يقل هناك لا علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفاء علمه تعالى
بشيء انما يكون لانتفائه في نفسه وربما يقال قصد للافتنان في العبارة وقوله الجواب في حكمة اشارة الى ان ما ذكره
من ان الحكيم يقبح منه عقلاً ان لا يقبل توبة التائب ولا يقيل عثرته وان كان قادراً على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة
ما هذه مصدرية وفي ما لم ينزل موصولة والمعنى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت
لها اصلا اي من حيث كونها شركاء ولا انزل الله باشراكها حجة فقد نفي في الاية الفرع الذي هو انزال الحجة قصداً الى نفي
الاصل الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الاية وجه آخر من هذا الاسلوب اعني ان يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع
وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها في نفسها فنفي الانزال وقصد نفي الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب حال
من ضمير منتفياً اي كاينا على طريقة قوله سداً بيديه ثم اج بسيره على لاحب لا يهتدى بمناره وقوله لا تفزع الارنب اهوالها
ولا ترى الضب بها ينجحر السد ومد اليد الى الشيء او سدت الناقة وسعت خطوها واج الظليم اسرع عدا وله حفيف في
عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم في الطريق والانجحار الدخول في الجحر وقوله اي لا ضب ولا انجحار انما اراد
ان قصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رويته او الى ان في قوله وجهين من ذلك الاسلوب كما في الاية فان رويته للانجحار

أي الطاعة فإنها لازمة الوجود كما أن الأمانة لازمة الأداء على هذه الأجرام العظام فانقادت لها انقياد مثلها
وأطاعت اطاعة تتأتى من الجمادات حيث لم تمتنع عن مشيئتنا وإرادتنا إيجادا وتكوينا وتسوية على خلق مختلفة
وهيآت متفاوتة وأشكال متنوعة والإنسان مع صغر حجمه وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه و
يليق من الانقياد لأوامرنا ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل بالإباء عن أداء
الأمانة محتملا إياها وعلى هذا الظهر وصفه على طريقة المبالغة بالظلم لتركه أداء الأمانة وبالجهل لإخطائه ما يسعده مع
تمكنه منه وهو أداؤها والتشبيه عليك أن عرض الأمانة على الجمادات وإباءها وإشفاقها عن ترك أدائها
مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حمله الشيء على ظهره ومعنى الآية ح أن ما كلف به الإنسان بلغ من عظمه و
ثقل محمله إلى أنه لو عرض على أعظم الأجرام المخلوقة وأقواها وأشدها لحمل المشاق لأبى حمله والاستقلال به وأشفق منه
وقد حمله الإنسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته على هذا فلا بد أن يقدر ثم خاس به أي غدر بحمل الأمانة وخيانته
منها حتى يرتبط قوله إنه كان ظلوما جهولا فإن مجرد تحمل الأمانة لا يناسب أن يوصف بالظلم والجهل وليس على تفسير
الأول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وإن أشعر كأن في الاختصار لطي عرضنا على الإنسان وقد يقال على
التفسير الأول أيضا اختصار مخصوص به لأن تصوير عرض الأمانة للامتناع من ترك أدائها أو من أدائها بنقيض المقصود
المقبول قطعا فالأولى أن لا يجعل قوله إذا لم يفسر ظرفا لكون الآية من الاختصار لأنه يوهم الاختصاص بل شرطا جزاؤه
كان أصل الكلام قوله مبنيا على صيغة المفعول حال من أصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال مما بين ثم خاس تأويل هذا
الكلام والذي مع صلته صفة لقوله إنه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه الى
ما ثبت عليه الإنسان في الغالب واحترز به عن الأنبياء ومن يحذو حذوهم وأما إلى الكلمة الاستعلاء في ما عليه تنبيها على
كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة في الآية قوله ثمة وشبت نفسك عليهم حسرة وكلمة من ح إما موصولة
والمقدر خبرها وإما شرطية والمقدر جزاؤها وقوله فرآه عطف على الصلة أو الشرط ولا يجوز أن يكون جزاء لوجود الفاء
في الماضي بدون قد وأيضا لا معنى لإنكار رؤيته سوء العمل حسنا على تقدير ترتبه وإما إذا كان ثمة لمن هداه الله ومن
موصولة والمقدر خبرها وإنما قدم الوجه الأول مع تأخر قرينته في نظم الآية لأنه أفيد وقوله حسرة دون حسرات
مبالغة في الإنكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسر ما عليهم إذ لا ينفع ولا يجدي لأن الله يضل من يشاء و
يهدي من يشاء وما أنت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية فإن ما تقدم سبب للنهي عن التحسر وإذا
قدر كمن هداه الله كانت الهمزة لإنكار التساوي كأنه عدم اعتقد ذلك حيث تحسر على تركهم الإسلام ذلك
التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا أفمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين كمن لم
يزين له وقوله فكان رسول الله صلعم قال لا فقال نعم فإن الله يضل الآية ولم يلتفت إليه المص مع ظهوره لأن

النوع وقيل بها التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني
اذ الغرض مجرد تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما صح بينهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر في
الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله عوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول
على عامله من الجزاء ليقع موقع الشرط كانه عوض منه على طريق قولك اما اليوم فاني خارج وقد يقال موقع الشرط قبل
الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون موقعه قال في الكشاف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه
معنى الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم واحد قوله وقوله كلا
ترك ههنا لفظه كذا لانه مثال لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع
لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت واخوك اشعار بان الخطاب في فاذهبا انما هو لموسى وادخل فيه
هارون تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الخ ولذلك
قال اي ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتدعا قوله لدلالة الهم على ذلك بواسطة علم النحو يريد ان الهم يكفل
بربط جملة اسمية بمقتضى محذوف فانه يرتبط بما تقدم وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل
وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان الغاءهم افلاءهم في البئر كان
لذلك وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا ان فلم ذكرها ارتفع فوقها اي دون افلاءهم علموا
انه احق بها فكلها قوله فعل ما فعل اي فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم مع ودادكم ان غيرها يكون لكم ليحق الحق
اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل اي يزهقه ويستأصله وانما قدر المعلل المحذوف موخرا لينبها على قصد معنى الاختصاص
اي ما اختاره لكم ومع ما بصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض وقيل لا حذف هناك بل اللام متعلقة بيقطع
وكذا قوله ولنجعله تعليل معلله محذوف اي ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع بقاء عاطفه داخلا على
التعليل القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى الى صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا موخرا فكانه
هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اي لنبين به قدرتنا ولنجعله آية فعلنا ذلك فيكثر الحذف فح ولذا قوله
ليدخل الله معلله محذوف وهو ما دلت عليه الآية وسيقت له من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم
صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب
فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا ترك فيه لفظة كذا لانه لا اشتراك ما تقدم في
حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصار قوله اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر وقد يفسر الحمل في الآية بمنع الامانة
والغدر فيها بالامتناع من ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اي لا يؤديها الى صاحبها حتى تخرج عن
عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا تراهم يقولون ركبته الديون ولي عليه حق فمعنى الآية ح انا عرضنا الامانة

المحذوف سبب غير شرط فكان الاولى به ان ينظمه في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله
سبق اثباته في اللوح وهو انه لا يعاقب المخطئ في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم او انه لا يواخذ احدا
الا بعد التأكيد والحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما تركتموه من الاثخان عذاب عظيم
روي انه لما نزلت امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزلت فكلوا مما غنمتم اي في الحرب وقيل المراد بما اخذتم
الفدية لانه عد عليها لانها من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة لمصدر اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم
لما انهزم اهل مكة يرمي القبضة من الحصباء واخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك وكان الرجل
يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي الحقيقة هو سبب للجواب
اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فقد دعوتم للافتخار اي تجاوزوه لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما
وانما جعل للافتخار مشكلا مع كونه واقعا بينهما على ان ينبغي ان يكون مفروضا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم باظهار
تأكيد ضمير المخاطب ففيه نوع اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال
انما قال ههنا لدلالة الفاء دون فاء السببية اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما في الآية السابقة قوله ولذا اورد
ثلثة امثلة مصدرة بلفظه كذا المحشي انها ايضا من قبيل حذف الشرط لدلالة الفاء كقوله فلم تقتلوهم للاول قوله تعـ
فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك اي البعث فما هي اي البعثة الا زجرة واحدة اي صيحة
واحدة وهي النفخة الثانية وقيل هي ضمير مبهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليلا اي لا تستبعدوها فانها سهلة
هينة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلائق كلهم احياء ولبراء ينظرون قوله فالله هو الولي
اذ تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي بالحق فليتخذوه وليا وقوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد
من تعريف الخبر وتوسيط الفصل فان قلت معنى الهمزة التي تتضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو للانكار و
التوبيخ بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلا له حتى يستغني عن تقدير الشرط
قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى النفي فلا يصح ان يعلل به ما هو مأول وقد يقال انما يحسن التعليل في
صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له نظير في الاستعمال قوله
الثالث قوله فاياي فاعبدون اذ اصله فان لم تتأت الخ وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة طلب الخلاص
في العبادة بتحصيل المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم تتأت جزاء الشرط محذوف والفاء اي اذا كانت ارضي
واسعة فان لم تتأت ان تخلصوا العبادة في ارض فاخلصوها لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم تتأت
وهي في الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون فقيل تكرير لما قبله لبطالة المفسر
من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدون عبادة بعد عبادة وصح كون الثاني مفسرا للاول باعتبار الاتحاد في النوع

عن هذا المترتب والنتيجة فنعوجي به واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه على ان
الموحى اليه لم يتوقف على اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لاشتفاء الشك عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار
هو امره تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على
في قوله فتوبوا اي النظر الى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله فقلنا اضرب مفيدة حال من الفاء كما ان قوله في
افادت كذلك قوله وتامل عطف على النظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مقدرة محتاجة الى تامل يظهر به موقعها
ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام اليه فالفاء في فقلنا المقدر واقعا على كذلك تحيى انها
فاء فصيحة يقتضي تقديره فضربوه فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفاء الفصيحة الجلاء حذف مطلقا قوله وقد جعل صاحب الكشاف
يعني انه جعل الا انه من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وقالا عطفا على آتينا لان الموضع موضع الفاء يقال اعطيته
فشكر ومنعته فصبر فقدر لها معطوفا عليه مترتبا على آتينا كما ذكره فكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة
جدا فاستقت من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعلا وعلى سكر فعلا وعرفا قلبيا وقال الثاني ويزاد وجه و
جوز المص عطفه فعلا على آتينا بان يفوض ترتب الحمد على ايتاء العلم وسببيته عنه الى فهم السامع لشهادة العقل تفويضا
مثل تفويض الترتب في ثم يدعوك فان المعنى على السببية اي فانه يدعوك لكنه ترك ذكر الفاء واقتصر فيه على الاسباب
كما اخبر في الآية بالعطف بالواو وتفويضا للترتب الى فهمه بمعونة المقام وانما جاز ترتب الدعاء على فهم مع كونه سببا للامر
بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب على ان مترتب ذكر مسببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه
قيل فوض للاستفادة تفويضا وجائز ان يكون حالا من فاعل اخبر اذ قال وان يكون مفعولا له لاحدهما واستفادة
مفعول تفويضا ومثله صفة صفة له وانه اي التفويض قوله ومن امثلة الاختصار فصلها عما تقدمها لعدم اندراجها ايا
في خبر القطر وتامل مع انه طال الكلام بذكر تقدير الكشاف في ابداء ذلك الاحتمال وزاد لفظة الامثلة تنبيها على ان للاختصار
امثلة كثيرة والمذكورة ههنا مع كثرتها بعض منها واورد لفظ الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة الابري الى قوله وقد
بليت فلكه فيما سبق طرف الاختصار والتطويل فليس فيهما التعرض للوجازة متفاوتة بين وجيز واوجز والى قوله
وذكرت لك ايضا الاختصار والتطويل مقامات آه فلولا ان الايجاز والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من
من الآخر ولما صح قوله وسمي الايجاز اختصارا فذاك عبارة وقد تخايل لبعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى متعارف
الاوساط كما مر وسيأتي ان الاختصار قد يرجع في دعواه تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بالبسط
مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا اذا كان في الكلام حذف قوله لدلالة فاء التسبيب فخلوا يعني انها تدل على ان
الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ما يصلح ان يكون
سببا له فذلك لشهادة مساق الكلام على تقدير الحث لكم الغنائم ونتيجة ان يقال فهذه الفاء فصيحة اتفاقا لان

واشعار بالاعتبار بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا المقصد انما يصح اذا كان الضالون الصابرون الى التقوى
اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليس كذلك قوله اظهر من ان تخفى حاله في الوجازة فانه ايضا من الكلام القصير
ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة اي غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فقد ناب باعتبارهم عن عبارة طويلة
يقصر عنها البيان فكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان تخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه اي لا يخبرك بالامر
مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي
اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة
يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به ومن حمل الآية على ان المراد نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في
العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبرك بحكم العادة لكن لا اخبار منتف فينتفي وجود المثل فقد خرج بمراحل عما يقتضيه نظم الآية
ولا ينبئك مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر اي تحقق ما ذكرنا وانظر قال صاحب الكشاف والفاء في قوله فتوبوا
للتسبيب لا غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة والامر بها والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي فاعزموا على التوبة فاقتلوا
بناء على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم ويجوز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا التوبة القتل على ان القتل تتمة للتوبة
اربابا واما الفاء في فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما جواب شرط مقدر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم وح يكون الخطاب
في عليكم جاريا على ظاهره داخلا في مقول موسى واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وح يكون الخطاب من الله
على طريق الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه قال والفاء ايضا الفاء في قوله ثم فانفجرت متعلقة بمحذوف اي
فضرب فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضربت فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي
على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه وحاصل اختاره في الآيتين العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية
لا يدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء
فصيحة وايده بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما
يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا فقد آن القفول لانا جئنا خراسانا مثل
ولو ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما يوهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرنا فانه
اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا اراد به ان الفاء على كونها متعلقة بمحذوف شرطا كان او غيره
يسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما لوصفها لها بوصف صاحبها واما لكونها مفيدة معنى بديعا و
واقعة موافقا حسنا اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان هذه المفاجاة بالاحتجاج والالزام
حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول يعني في قوله تعالى فقد كذبوكم اذ تقديره فقلنا او
او قال تعالى ان قلتم انهم معبودونا والهتنا فقد كذبكم ومن لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا

الاصطلاحی وفی قوله طرف للاختصار والتطویل وقوله للاختصار والتطویل محمول علی المعنی اللغوی قوله والعلم فی الایجاز
ای المثال المشهور فی باب الایجاز قوله علت کلمة یقال فلان علم فی هذا المعنی ای مشتهر به فان قلت الایجاز
بالقیاس الی الکلام الاوساط فما کلامهم ههنا حتی یقاس هذا علیه قلت ذلک معلوم بحسب نوعه وان لم یکن معلوما
بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعانی المنطویة تحت قوله تعالی فی القصاص لو اداها الاوساط لادوها بعبارة اطول منه
الا یری الی کونه اوجز من اوجز کلام عند بلغائهم فی هذا المعنی قوله واصابته ای اصابته قوله فی القصاص حیوة محز البلاغة
بالایجاز الذی فیه تظهر الفضیلة وزیادة علی ما هو اوجز کلام عندهم فی هذا المعنی اعنی قولهم القتل انفی للقتل وذلک من
وجوه الاول قلة الحروف فان الملفوظ فی قوله عشرة اذا لم یعتبر التنوین حرفا علی حدة وفی قولهم اربعة عشر الاطراد
فی کل قصاص حیوة ولیس کل قتل انفی للقتل فان القتل ظلما ادعی للقتل الثالث عدم الاحتیاج فی قوله الی تقدیر
بحسب المعنی فان تقدیر متعلق الجار اعنی فی القصاص مجرد رعایة قاعدة لفظیة فهو من قبیل ایجاز القصر ولابد
فی قولهم ان یقدر انفی من ترکه الرابع ما فی تنوین حیوة من التعظیم او النوعیة الخامس صنعة الطباق بین القصاص
والحیوة السادس النص علی ما هو المطلوب بالذات اعنی الحیوة فان نفی القتل انما یطلب لها لا لذاته السابع استتباع
فلا یعد فی الاکثر رد العجز علی الصدر حتی یکون محسنا التاسع عذوبة اللفظ وسلاسته حیث لم یکن فیه ما فی
قولهم حرفان متحرکان علی التوالی الا فی موضع واحد ولا شک انه ینقص سلاسة اللفظ وجریانه علی اللسان العاشر
ان یکون القتل انفی للقتل من حیث انه قصاص لا من حیث انه قتل وقد صرح بهذه الحیثیة فی قوله دون قولهم قوله و
من الایجاز هذا ایضا من ایجاز القصر وقوله ذاهبا اما حال من المستتر فی الخبر ای قوله هدی للمتقین کائن من الایجاز
حال کونه یذهب فیه الی ان المعنی ما ذکره واما مفعول له لمضمون الکلام ای بعید من الایجاز للذهاب الی ان المعنی
علی ان یکون المراد بالمتقین الضالین الصائرین الی التقوی بعد الضلال واحترز بذلک عن المعنی الآخر وهو ان
یحمل المتقین علی حقیقته ویجعل اثبات الهدی لهم من قبیل قولهم للعزیز المکرم اعزک الله واکرمک علی قصد الزیادة
والثبات اذ لیس فیه علی المعنی الآخر ایجاز یعتد به قوله لما ان المتقدی تعلیل لکون المعنی ما ذکره وفسر الهدی بالاهتداء انه
لیعلم ان المراد به معناه المتعدی اعنی الدلالة لا معناه اللازم اعنی الاهتداء اذ لا یصح ان یقال الاهتداء للضالین لا
للمهتدی قال فی الصحاح هداه الله هدی وهدی واهتدی بمعنی ووجه حسن الایجاز المذکور فی الآیة شیئان الاول
قصد المجاز المستفیض ای المشهور نوعه وهو وصف الشیء بما یؤول الیه فانه مجاز شایع منه قوله تعالی انی ارانی اعصر
خمرا ولا یلدوا الا فاجرا کفارا وقوله ع من قتل قتیلا فله سلبه وقولهم یمرض المریض ویقیل القبالة وان لم یکن اطلاق
المتقی علی الضال الصائر الی التقوی مستفیضا بحسب شخصه التوصل بهذا الایجاز المبنی الی تصدیر اولی الزهراوین اعنی سورتی
البقرة وآل عمران سمیتا بذلک لاشراقهما من زهرة النار صارت بذکر اولیائه وفی هذا التصدیر تشویق الی التقوی

في نادرية المنسوب المشهور ابين الناس فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه
غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي
ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان للاضافيات كثيرا ما تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه
الاضافة على الوجه الذي قرر في علوم آخر قوله مثل جعال بالجر على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه حال ثاني مفعولي
جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اي لا بد للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الجملة وسائط بل
لا وجه لانكاره بقوة الشهادة فيما بين الناس كما رفيصح البناء عليه وانما قال لا يحمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم في
ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية فلا محمدة لهم فيه ولا مذمة ايضا لكونه وافيا
لما هو مقصودهم من امور دينهم او دنياهم نعم اذا انتسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عند صوت الحيوانات
واذا صدر مثله عن البليغ الداعي ضرورة راعى فيه تجريده عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقي عن تلك
الاصوات كما سلف في صدر الفصل الاول وفي تسميته بمتعارف الاوساط تمييز له عن كلامهم الذي تكلفوا فيه
بتقليل او تكثير قوله باقل من عبارات متعارف الاوساط يتناول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذي لا حذف
فيه وفي قوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان للايجاز والاطناب لا يختصان
بطي الجمل والاطنابها بل يكونان ايضا بطي المفردات والاطنابها كما ذكرناه قوله وقد ثبت عليك فيما سبق طرق الاختصار
والتطويل يعني في الفنون الثلثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد بين فيها طرق اختصار الكلام بالاطلاق للاسناد
وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او
المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في لئن فهمتها موطئة وفي التوطئة
جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب
بتفاوتهما زيادة ونقصانا على مراتب لا يكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من انهم تارة يأتون
تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد
الاذكياء ويشيرها برمز من لحاظ محبوبه بموخر عينيه خوفا من الرقباء قوله وحي الملاحظة نصب على المصدر اي يوحون
بمعنى يشيرون وكما ثبت عليك فيما سبق تلك الطرق وذكرت هناك ايضا مقامات مقتضية اياها فقد رسخت
بذكرها الى مقامات اخرى يناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها اذ لست
كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم بل ما صادق من اختصارك وتطويلك
موقعه اللائق به جعله في باب البلاغة وما لم يصادفه فمذموم ويسمى الايجاز اذ ذاك اعيا وتقصيرا لانه عيي في الكلام وقصره
اي جعله قصيرا ويسمى الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلامه وطوله بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على المعنى لا الاصطلاحي

زيد منطلقا فيجوز ذكر الواو وتركه ايضا الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل وان ندر في الاستعمال وذلك لان المجوز للواو
هو النفي وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف النفي والجملة بعده اسمية
في الحقيقة فلذلك كان ذكر الواو ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور
كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا جرى في وصف الجلادة في الاستقاء بحيث اذا جرى في كبة ارشاء جمل
انقلب كذلك على قياس قولك ترك زيدا صريعا اي ضربه صريعا قوله واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن
الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا بارادة بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد الموارد فان المطوي في موضع واحد
لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب
بحسب مراتبهما وذكر الحالات مجملة لانه احالها جميعا على علمك كما قد سبق فلا حاجة لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل
ولا طيها لانها العمدة في وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطي المفردات ولا طيها ايضا بل قد يوجد
الايجاز بلا طي اصلا ويسمى ايجاز قصر قوله ايجازا او اطنابا مفعول له وقيل حال بناء على انه نكرة كما في صدر قانون
الخبر بالطي واللاطي وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة للكلام الاوساط كما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون
فيه نكتة يعتد بها كما سيأتي وكلمة هاهنا جارية مقام العائد الى المبتدا اعني الحالات المقتضية كانه قال استغني عن ذلك
اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط الكلام فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرق الايجاز
على الاطلاق كطي المسند اليه والمسند مفردا وجملة وطي المفعول ونحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في كتب القرآن
وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات
المسند وذكر الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد سبق الايجازات والجمل وسبق ايضا اطنابات
بذكر المفردات والجمل ومن هناك ايضا حالاتها المقتضية اياها في ضمنها استغني عن البسط هاهنا لانه يعرف
ما عدا المذكور بالمقايسة عليه قوله فلنكتف هاهنا بتبيين لا بتيسير الكلام فيهما يريد ان الايجاز والاطناب امران نسبيان
ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك ان الامر النسبي لا تحدد ولا
لا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لهما بل كل كلام
يعرض فانه يصلح لذلك فح لا يمتاز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا بانه موجز لا مطنب وعلى ذاك بانه
مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا انتسب الى آخر واتصف بالايجاز فانه بعينه اذا انتسب الى ثالث يتصف
بالاطناب فعلم ان المحال فيهما للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق العرفي بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر
عرفي هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه
فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى تعارفهم

الى الحال لتنكير سورة ذلك التنافي فينزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم وللانتظام في سلك
المضارع معناه جواز الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك في الحالية فدخول الواو على المضارع
المنفي وعلى الماضي بمنزلة المكروه قوله فقد جهده السير بفتح الطاء اى اتعبه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك الواو
في النفي والاثبات ارجح متعلق بقوله لك ان تقول وهذا المجموع بيان او تاكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان
التصريح برجحان الترك فيهما دفع لتوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت الا يرى الى اعادته حرف الجر في الاثبات قوله بحسب
التقدير الفعل لحصل فيكون الظرف ح جملة فعلية قطعا وتقدير اسم الفاعل كحاصل وح ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح
ان يرفع به كقولك جاء زيد على فرس كان مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمال ان يكون مفردا بان يتصف اسم
الفاعل على الحالية فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده وان يكون جملة اسمية قدم خبرها قوله وان لا يكون شامل للافراد
ولكونه بتقدير جملة اسمية ولا شك ان التقدير للاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل فيتضح قوله وتردد لذلك بين ان
يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية نعم يلزم حمل كلام
على خلاف ظاهره من توزيع الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من قوله جاز الامران انهما متساويان
كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو
كقوله خرجت مع البازي على سواد قد يكون مع الواو كقوله وان امرء اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق والسر في غلبة ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل
الماضي واما رجحان دخوله فعلى تقدير الاسمية فقط واذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في
قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف عقب الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة
بالواو والمعنى من عرف ان السبب في تقديم على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع الجملة مع الواو
حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس ههنا اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جوازه اذا
كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها تعمها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار منفيها
الى اعتبار انتفاء الالتباس بمعرف مزيد الجواز وتنبه ايضا لوجود الواو في نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف
اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب تركه اذا اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة واما
قال فتامل لتعرف به بطلان قول من ادعى خلافه وقد سبق منا تحقيقه قوله واما ليس افراده بالذكر اذ ليس
من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال
المنصرفة المتضمنة للنفي كابى وامتنع حتى يلزم فيه قد مع كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على النفي في
الحال صريحا فلا مجال فيه لقد لكنه لما قام مع خبره مقام الفعل المنفي اذ ليس زيد منطلق في قوة لا ينطلق زيد

ظلامه واستتره تاء آب اي ما رجع قوله مصنوا هو من ابيات مرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله والرواح
والتردد من السير في آخر النهار للتروح ويقال راح اذا دخل في وقت العشي وعالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال
وفتحها ما قدره الله من القضاء قوله لارتفاع قبيلة متعلق بدخلوا والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية والورق الابيض الدرهم
المضروبة وكان تامة اي وبعد وجد فيما مضى حال كونه لا ينسب الى اب وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها
وخبرها لتاكيد الثبوت كما مر او لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت وما ينهنهني الوعيد
يقال نهنهت الرجل اي كففته وزجرته افاذوا من دمي اي مكنوا ولي المقتول من دمي وجب علي من افادة
الامير مكنه من القود قوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك ارجح ترجيحا
للاصل على النهج مع تأييد للاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي منتفيا ومثبتا مبتدا خبره منتظم في سلك
المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهجها ومشاركته
اياه في الحكم وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي
ولا يفرق بينهما في بيان حكمها قوله لوروده لا على نهج الحال يعني مع وروده على اصلها الذي هو التجرد قوله فلحرف قد
وذلك لانه في حكم حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه
من الحال والنفي عنه ذلك الاحتمال وقوله حتى يصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان
الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد
يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان
المتكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا
بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه
تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها فاذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان هذا
الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام فقلت جاءني زيد ركب دل على تقارنهما وح يظهر صحة كلام القوم
في هذا المقام ودفع وجوب تجريد الحالية عن علامة للاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها يتبادر منها
كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وح يجب ان يراد بالقول قوله من زمانك بالزمان الذي اعتبره المتكلمون في
عامل الحال وذلك ان تقول ان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظ قد للتقريب وفي ما عداه
طردا للباب فلا يحتاج الى ذلك التاويل هذا واما ما يقال من انهم استشنعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى
الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى آخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقربة

لا احكام الجملة فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز اما مع التساوي واما رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة يشرع في تفاصيل
ذلك وقال الضابط فيما نحن بصدده اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا منتقلة اذ قد ظهر ان المؤكدة
يمتنع فيها الواو وقوله ان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية نحو زيد قائم فانه كقام زيد
بقيد التجدد والاستمرار فكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية فالجملة الفعلية والاداة على اصل الحال بالاطلاق فاذا
كانت على نهجها ايضا بان تكون مثبتة ليست في حكم المنفية كالتي فعلها مضارع كانت متمكنة في الحالية قريبة من
الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما قلت ليست في حكم
المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سيجيء ولذلك لم يمثل هنا الا بالمضارع وقد نبه
بقوله او بعد وفرسه على ان الحال قد يكون سببيا كما تكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لانكار وسمع و
اشارة الى ان دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني الحرام اذا اجري على ظاهره واما اذا قدر بعده مبتدأ
فدخول الواو جائز ومسموع كثير منه قوله نعم لم تؤذونني وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر
نجوت وارهنهم مالكا قوله وذلك ان تكون اسمية في الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية والاداة على
اصل الحال المؤكدة وخص هذه التقييد بالاسمية ولم يقل فيما سبق وذلك ان تكون فعلية في الحال غير المؤكدة
لان المؤكدة تقع اسمية ومفردة ولا تقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها
ليست حالا فاحتيج الى رابطة دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله ما جاء بخلاف
هذا الا صور معدودة الحقت بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو ويقرر ان المراد به رجحان دخولها بحيث يكون
تركه قريبا من العدم كان دخولها من قبيل بين الهدى وللنحاة اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية
مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل مفرد كخوفوه الى في اي مشافهها وبعضهم بعض عدوا اي متعادين وبعضهم
اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك ومعنى عوده
على بدئه ان رجوعه الى ما ابتداه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع في الطريق الذي جاء
منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل الاشتمال من المستتر فيه او منصوب على الحالية
بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدي وهذا ضعيف واصلاح المنطق كتاب
لابن السكيت في تصحيح اللغات وللاغفال كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال المسيب بن علس يصف
غواصا نصف النهار نصب النهار من نصفت الشيء اذا بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء وآخره
ورفيقه بالغيب لا يدري اي لا يعلم ما ذا حال الغواص وفي الصحاح يرفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة
الحالية ح حالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو محذوفة اي والماء غامر اي ساتره وحبا بن الليل طالع

هذه الواو وتعليل لما ذكره من ان النظر الى كون اعرابها غير متبع يقتضي عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف
لانها في الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فان قلت قوله
يعني الحق بين يدل على ان ذا الحال هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المعقول في العامل المقدر اعني احقه
او اثبته وعند البعض ضمير الفاعل فيما اختار تقديره في قسم النحو حيث قال اعني التقدير اثبت في زيدا ابوك عطوفا
بحي عطوفا وفي هو الحق بينا بيدو بينا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا الحال قوله والخبر ليس
موضعا لدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه في غير كلمة اي قوله والتحقيق فيه اي فيما ذكرنا من ان حق النوعين ان لا يدخلها بالواو قوله الا لبعد ان يكون
هناك اي في موضع انتظام للاعراب الكلمات تعلق معنوي ينتظم معه تلك الكلمات في ذلك لان الهيئات
للاعرابية وضعت وآلة على معان معتورة نظرا على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت للاعراب
في موضع قد تبينا دل ثبتها بدون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان المدلول تلك
الكلمة العربية تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج ح الى تكلف الآخر كالواو مثلا والحال كذلك
فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها هيئة لذي الحال وقيدا لعامله او موكدة بما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها
ان تكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا وقوله لكن النظر اليها اعني الى
عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بافادة فايدة بين النسبة التامة
بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم
تكن متحدة بالجملة السابقة عليها اتحادها اذا كانت حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة الجامعة
بينهما تنزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو الدالة على الاجتماع و
الاتصال لتقادم استقلالها في نفسها وتربطها بما قبلها زيادة ارتباط كما يدخل بين الجمل المتوسطة بين غاية الانقطاع
والاتصال ثم انه جعل لا ريب فيه فيها حالا موكدة وجوز فيها تقدم كونها جملة موكدة للجملة التي قبلها ايضا ولا يخفى جريان ذين
الوجهين في لا شبهة فيه وانما قال لجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى تعدد موارد الحال كما مر قوله كما ترى في نحو جاء زيد
يقاد والجنايب بين يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجيء يناسب قود الجنايب والتعين
في يديه بربطها بالسابقة وكذا الحال في وسبقه على كتفه وقوله مبسط خبر لكن فان قلت ما ذكره يجري بعينه في الجملة
الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت له ان يقول ارتباط الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم
من الجواز ههنا الجواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر اشتهار كون
الواو للحال وقد تقرر باده بدليل ظاهر يكتفي به في مباحث للالفاظ والجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس

عربيا فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذي يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون
لفظة الله في شهد الله اذ يفهم منها القيام بالقسط ولا تنكر ان الوصف بها يؤكد مضمون الاسم اذا كان من
الاوصاف اللازمة لما يدل عليه الاسم ضمنا واذا صرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق ان الحال المؤكدة ما يجب كونها
مقررة لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ولا يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها
ولو فسرت الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين ولا تعثوا في
الارض مفسدين وتبسم ضاحكا فيمن لم يجعلها بمعنى المصادر احوالا مؤكدة مع انها ليست صفات لازمة
قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل صدر عن الفاعل او وقع
على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل
صادرا او واقعا على الهيآت والصفات اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب
ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشفيقا وسخيا وجوادا وبطلا شجاعا
وما ليس بمشتق كعربيا ونحو قائما انما يقع حالا مؤكدة اذا اقترن به ما يدل على الثبوت كقوله بالقسط ولما كان
الاصل في النوع الاول هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل و
المفعول فانهما لا يدلان على لزوم معناهما لموصوفهما بل يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدلة وهذا لا ينافي
ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث
كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك يقابل الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير مشتق
كرطبا وبسرا اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة قوله ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا يريد ان هذه صفات لازمة لا فائدة
في تقييد المجيء بها والتأويل الذي اشار اليه مثل ان يكون زيد في سن النمو وللحظة يحدث له طول او قصر
مثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارئة قوله وشبههما في الاستعمال ان يأتيا عاريين
عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقرير الصفة التي تقتضيها الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة
مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فان قيل الصفة المنفية قد يراد تأكيدها
وكذا التقييد للفعل بها قلنا المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية
او اعتبارية فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا ينحصل فلا يريد ان يعبر عنهم بما يدل على الثبوت
فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي الركوب ثبوت المشي وبالعكس وح كان
النفي منضبطا متحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والمختار في نهج الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت الصفة او الهيئة
المخصوصة المقصودة فلا يخالف هو الشيخ في قرة البلاغة وصفا ان جازت مخالفته بحسب النحو قوله لان هذه

وعمر ومررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد نبه بما ذكره على ان التناسب في
الاشتغال بالضمير او المتعلق يراعى في الجملتين ايضا وقوله امثال ذلك يريد به ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار على
شريطة التفسير واراد امثال ما ذكر من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي واريد عدم التجدد في الاخرى
وفايدة لفظة بعد تقوية الثبوت المستفاد من فاعل دفعا لتوهم قصد الحدوث به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا و
عليه اي وعلى كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم احدثتم
الدعوة ام استمر عليكم صمتكم اشعار بان الهمزة وام داخلتان بحسب المعنى على المستويين وقد يقال المستويان هما
مضمون الجملتين كانه قيل اهذا واقع ام ذاك طلبا لتعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله واذا حزبهم امر اي اصابهم
مكروه وضرر فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى وقوله اجددت بالتخفيف من الجد المقابل للعب و
قد يروى بالتشديد من التجديد المناسب للاحداث وقوله استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك
استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد في الاعتقاد بآبائ
والى انه يفضي الى التقليد في امور ظاهرة البطلان كحال هولاء في تقليدهم اباهم قوله في عبارة تماثيل اشارة الى ما
قبل الاية اعني قوله اذ قال ابراهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين
قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا قوله فبالحري ان تلحق به الكلام في الحال قوله لمجيئها بيان لوجه
مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بخبر المبتدا اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبس بالحري لمجيئها
وتركه الواو وفرع للعاطفة كما اشرنا اليه وصرح به ولفظ تارة اما ظرف او مصدر وقوله مع الواو حال اي مقارنة
لها وقوله لا معها معطوف على مقدر اي واخرى مجردة لا مع الواو وجعل لا هذه بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا
بمعنى غير مقارنة بحيث ان ما بعدها اعني معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في ذلك اي في ان الحال في
اي موضع تجيء بالواو وفي اي موضع بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو
المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالموكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار
بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثم قيل للاصل مدلول الدليل و
النهج مختار للاستعمال وقد يقال الاصل ما تعلق بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وفايدة لفظة معا انه لولاها لربما توهم ان
لكل منهما نهجا واصلا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا تحقق وحدة النهج بلا شبهة مع كون الاصل
متعددا قوله فاصل النوع الثاني قدم بيان اصل الموكدة بعدما اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان
المنتقلة الاثابت قوله وصفا ثابتا اي لازما لا يتغير وذلك لان الحال الموكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة
سواء كان تلك الجملة اسمية او فعلية فان الموكدة قد تاتي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا

ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن
عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وفي قوله بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى
انه من عطف المفرد على المفرد وان الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما قيل من ان كرم ابي الحسين له حلاوة وان
مرارة النوى كالداء وكرمه دواء فمما لا يخفى سماجته قوله نعم ما بلغ هذا مثال للتوسط في المفردات لان كلمة ما موصولة لا
استفهامية الا ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلات وقوله ان الابرار مثال
للتوسط في الجمل وقوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما سلوا او مجرور عطفا على قوله وانما لم يتعرض لامثلة التوسط
بازالة الاختلاف لانها قد تقدمت مستوفاة قوله اعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين
يريد ان التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع يصح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب
يورثه حسنا زائدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وتشاكل ذلك يعني كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكونهما فعليتين
بحيث يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين وكون الخبر في الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك
من تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض بقيد زائد معين فيصح ما ذكره من
الامثلة فلا يرد انه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيدا زائدا
وتلخيصه ان النسبة تقصد على ثلثة وجوه الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل
انه يدل على مجرد الاثبات بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل
على عدمه او يدل على الاستمرار والانطباق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر ان يقصد معها خصوصية مستحسنة فلا
يجب رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه
الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله تراعي بصيغة الخطاب
في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاولى انسب بقوله فنقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد
مفصلة لان الخبر في الاسميتين فعل وما قيل من ان هاتين الجملتين يحتملان ان تكونا فعليتين ايضا فيجب ان يقدر متناسبتين
في الاسمية او الفعلية لا مختلفتين فيهما انما يصح على مذهب بعض الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا
نقول عطف على ان تراعي ولو ترك ان وعطف على فنقول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي
لا نقول ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد وافترقتا في ان الثانية
تفيد التقوي على ما سلف فاذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت
الآخر في الاخرى واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع في احدهما وتنصب في الاخرى
لادائه الى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير عامله كقولك زيدا لقيته وعمرو

ادفع اليك بالاجرة فان قلت لماذا اسند الفصل في هذا وطها ويا ركلك وارفع الى الاختلاف دون الاستيناف
مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى فان قيل عطف انتم على الخبر الذي
يليه مما لا يجوز لاشتراكه في كونه مقولا للمحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه على قال وقد يقال اسند تركه الى
الاختلاف لانه اظهر السببين وربما يجعل استينافا بتقدير قلت انتم الذي جوابا لماذا قلت قوله ومن امثلة
اي امثلة الانقطاع بغير الاختلاف ويعني به القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين
في الخبرية قوله ويقع في خاطرك بغتة اي في اثناء الحديث الذي يكون فيه قوله مثال الاول كنت في حديث
اي مثال الاول هذه القصة قوله وان خاتمي هذا عطف على مقدر اي خاتمك على ما وصفت وان خاتمي و
ترك العطف في قوله ان خاتمي ضيق لا يخ عن نكتة قوله لتنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيه
تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كان تكون في تعداد الامور التي تتعلق بك وبيان
احوالها فتقول كم ثوبي واسع وخاتمي ضيق وخفي كذلك فيفصل لكن مقام اشتغال اهل مجلسك بذكر الخواتم تنبو
عن ذكر خفك مع خاتمك وكذا في قوله قبيل هذا او بينهما جامع غير ملتفت اليه اشعار بما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح
ان يكون جامعا في شيء من المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال
ولا تلتفت الى ما يتوهم من ان قول المص ههنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين اصلا بل لا بد من
الجامع بين المسند اليهما ايضا وقوله او تكون في حديث عطف على تكون في حديث وقسيم له لما سبق به قوله بغتة
وقد تم الاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين الحديثين تعلق اصلا ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام
وقد عرفتهما الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق به وانما فصله عنهما لانه
مقدمة لبيان الفصل في قوله تع ان الذين كفروا قوله وكون ما عقيبه الظاهر وكونه الاية وضع المظهر موضع المضمر لا يقال
بين هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الاية اذ الحاصل انه هداية للمتقين
وغير نافع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود بيان حال الجهال مطلقا لا بيان حالهم بالقياس الى الكتاب سيبويه
وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال وسوء ما اثر لهم جهلهم ولم يقيده بكتابه واما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو
ذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الاية اذ المقصود ان لا نفع في الانذار سواء كان بالقرآن او غيره قوله كالانعام
متعلق باخرج اي اخرج من زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حاله الحاصل اذا ترك وفي قوله عونا اشارة الى
ان ذكر هذه الجمل معا بلا عاطف ليس بمستحسن ايضا لكن الخطب اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع
في نفس الامر بالواو وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كلمة لا رد لما زعمته الحبيبة من هواه لما حكاه
في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم والحظات في هواك للنفس اي ادعت

قوله انما نحن مستهزئون مقرراً وجه التقرير ان ابهام الايمان متضمن نفيه والاستهزاء بالملة متضمنه ايضاً وكان الثاني
مقرراً للاول وقد يقال معنى الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثاني رفع الاسلام لان المستهزئ بالشيء المستخف
به دافع له قطعاً ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ومنطوق ما هذا بشراً يؤكده مفهوم ان هذا الا ملك اعني نفي البشرية
ومفهوم الاول اعني اثبات الملكية يؤكده منطوق الثاني وانما قال في حال التعظيم لان نفي الاول وهو في مقام التحقير يفهم منه
عرفاً اثبات الشيطنة او السبعية او البهيمية وقوله كان في اذنيه وقراً اي ثقلاً مانعاً من السماع مقرر لقوله كان لم
يسمعها وهو جملة حالاً من ضمير ولى مستكبراً قوله ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً قدمه لانه اقوى في فتسميتي
كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مر والرائد هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء
والكلاء من راد يرود اذا جاء وذهب يقال ارسيت السفينة القيت مرساتها لتقف والمزاولة المعالجة
والضمير للحرب وقوله فعل تعاطيل الامر بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك تجري بمقدار اي بقدر من الله
وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والضمير للسفينة وذلك لانهم لما رأوا فيها من الاهوال طمعوا في
اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا اليار فخذوها فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في
جمل لا محل لها منه قلت النظر هنا الى المحكي اعني كلام الرائد دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكي وقد يقال الكلام
عام متناول لما له محل ايضاً فان الاختلاف خبراً وطلباً يوجب الفصل بين الجمل مطلقاً وليس بشيء فان الجمل التي
لها محل من الاعراب كما صرح بعضهم في حكم المفردات يكتفي في كون العطف بالواو فيها مقبولاً بالجهة الجامعة من
غير التفات الى ذلك الاختلاف وعدمه الا ترى الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف
في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب التي
بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصاً في الجمل المحكية بعد
القول بل الجمل ح في حكم المفردات التي وقعت موقعها لظهور فائدة العطف بينها بالواو بخلاف ما لا محل لها
من الاعراب فان نسبها مقصودة بذواتها متغيرة صفاتها العارضة لها وليس يظهر فائدة العطف بينها بالواو
الا بتأمل كما مر ويقتضي ان يكون بينهما مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نص العلامة في سورة نوح لصحة قولك قال زيد
نودي للصلوة وصل في المسجد كما ذكرنا سابقاً قوله ملكته حبلي تملك الحبل عبارة عن الانقياد والدخول تحت
التصرف التام والقاؤه على غاربه اي كاهله عبارة عن تخليته وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة في مواصلته
والتصرف فيه وقال آلى في الهوى كاذباً اي قال انك في دعوى محبتي كاذب الا ان الشاعر حكى
معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيهما اي في يأكلك وادفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجها عن صلاحية
العطف ويجعلها جزاء شرط محذوف اي ان تدن يأكلك على مذهب الكسائي او ان تصلح ادفع

مستفاد من حمل المصدر عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله واما بيان اي
واما مبين ان ما قبل هدى للمتقين ما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا فانما تراه من النظم الشاهد له
اي للتنزيل وقوله لاحرازه اما بدل اشتمال او عادة الجار واللام في موضع الباء اي الشاهد للتنزيل باحراز التنزيل
قصب السبق في شان التنزيل اعني ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو اي ذلك النظم الشاهد بتلك الشهادة
وقوله ثم من تعقيبه عطف على من النظم وانما اورد لفظة ثم تنبيها على الترقي فان تقوية الشاهد وتزكيته متراخية
الرتبة عن اصل الشهادة وانما وصف الانذار بالبليغ لكون الريب منفيا بلا النافية للجنس قوله وذلك يعني و
ذلك بعد ما عرفت لان ذلك الشاهد المصدق شهد باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شانه والمقصود منه
لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاصلي منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية يتفاوت شان
الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شانه
ورفعة مرتبته بحيث انحصر جنس الكتاب وكماله فيه فقد دل على كمال كونه هاديا فصار هدى للمتقين كالتاكيد
اللفظي لما قبله بحيث اتحد معنياهما في الكمال بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذلك
قوله ان الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله الم ذلك الكتاب الى على قوله وكذلك
فصل هدى للمتقين اذ ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما ستعرفه بل في
فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك ان لا يؤمنون مقرر لما افادة قوله سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي
لما قبله وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افادة تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه حق اي
يصل اليه خالصا ولا سمع يدركون به حجة ولا بصر يثبتون به عبرة ولما كان انتفاء سلامة تلك المشاعر لازما
للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي لها فان قلت هلا جعلتم ختم الله تاكيدا لقوله
لا يؤمنون قلت لعدم دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار
وعدمه كان الاولى عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد الاول من تتمة المؤكد بالثاني على قياس
ما تقدم وقد يقال ختم الله استيناف وليس ببعيد واما قوله تعالى ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة ان
الذين او على خبر ان لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير التسوية كما في التا
كيدين السابقين قوله كما ترى اي كالتقدير الذي ترى قوله وكذلك قوله انا معكم اي هو ايضا من امثلة
التقرير والتاكيد وقوله لما كان المراد الخ بيان لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم فلو بالفتح الهمزة اذ المراد
هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا الحال في همزة انا توهم وضمير معناه لقوله انا معكم فلو قوله وقع

موازنة وقد يطلق على ما يوازنه جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التأكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال المؤكدة وبين الاول بقوله يدلك على ذلك اي على كونه بمنزلة النفس في جاءني الخليفة نفسه ثم حكم بان تقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر لما ستطلع عليه والضمير في انه للشأن وكلمة حين مستعملة استعمال لما وجوابها كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك الكتابة مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة فينظمه السامع في سلكه ويبالغ مسند الى قوله في وصف الكتاب وضمير شأنه للكمال وتلك المبالغة مصدر يبالغ وحيث جعل قيد ليبالغ وكذا قوله بلغ بها وقيد له بعد تقييده بالاول والاصول هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب افاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى التحق بالعدم فصار الجنس منحصراً فيه لذلك فيؤول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره و الجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفته بكميته والفعل في فاتبعه مسند الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة ان ينظمه السامع قبل التأمل في سلك ما جوزف فيه وقد صيب به اي بذلك للاتباع المحز واتباع نفسه الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لا ريب فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب في لا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقق وايقان وجاز ان يعود الى ما يشير اليه بذلك لما يتبادر من نظم الآية و يكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة وانما كان تقرير كونه حالا مؤكدة ظاهرا لانه يؤكد الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان نفسه مؤكد لمعنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله للذي قبله متعلق بالتقرير والضمير المجرور في هدى للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا بالاشارة الى ان ذلك الكتاب متبوعا بلا ريب فيه مبتدأ به صار مؤكدا بهدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجازفة من الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في انهما تأكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تأكيد للا ريب فيه كما ان لا ريب فيه تأكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على جملة تقديره هو هدى فيكون ايضا خبراً عن المبتدأ الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد

دار اد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان
مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة للاقامة جزءاً لمدلول ارحل وعلى هذا
المذهب يكون دلالة لا تقيمن على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحاً ايضا واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة
فيحمل المطابقة على ما في زيادة ظهور بالقياس الى ارحل ودلالته قوله ما قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من
قولهم ارد فامتناع كما هو ظاهر كان مثالاً للبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كما مثال
الثالث فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا يكون الكلام
الثاني وفي تادية المراد في المثالين الاخرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما ليس في الكلام السابق وافيا
بتمام المراد فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحاً مبينا وذلك ان قولهم آمنا بالله موضحاً
وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم السامعين انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك
وان لا يكون فازيل هذا الخفاء بيخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان
يكون مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفقهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على
البيان اولى لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا بالذات فلا يكون
الجواب عن ذلك السؤال شافيا وانما قال في حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان
علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا
انما قيل يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون صورة
صنع المخادعين وكذا صورة صنع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام المسلمين مع كونهم عنده في
عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخداع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون
الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه
عند المغالبة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين يخادعون
حقيقة ان اريد بخدع الله خدع رسوله لانه الناطق عنه باوامره ونواهيه قوله فوسوس اليه الشيطان
الوسوسة اليه وسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب
بزعمه للخلود الاكل وان لا يموت وملك لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف
لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار في الكشاف من ذلك الكتاب جملة وعلى
حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا واذا جاءت هكذا متناسقة بلا حرف
نسق لكونها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض قوله حين كان وزانه الى قياسه دنيه وهو في الاصل مصدر وازن

استيناف الذين يؤمنون بالغيب ينطوي على بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استيناف اولئك كما
عرفته وايضا لا فصل ههنا بين منشأ السؤال وبين الجواب بذكر صفات المسؤل عنهم بخلافه هناك واما بالنظر
الى الوجه الثالث فان في الاستيناف تكثير الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان ههنا ينتظمان في سلك
واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه الثالث وايضا يصح عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث
يحتاج الى تكلف كما حققته آنفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف ثم اما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل
الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه او تاويل المتقين بالضالين الصائرين الى التقوى وعلى التقديرين يحسن
استيناف الذين يؤمنون واما استيناف اولئك لاشتداد ارتباط الذين يؤمنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير
الصيرورة الى تكلف في وصف الضالين بتلك الصفات الجارية على المتقين قوله فصل تنزيلا على كل اذ ك
يقع جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف واجيب بانه
لا منافاة في اجتماع اسباب الفصل وكانه نبه بقوله نظرا الى ان هذا السبب اعني الاستيناف في غاية الظهور فاسند
الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية الكلام السابق للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه جوابا
لذلك السؤال والافاك الكذاب والاثيم كثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في الاصل مصدر ضافه
وكانوا اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابراهيم ومعنى المكرمين
انهم مكرمون عند الله قال بل عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امراته واذ دخلوا نصب با
لمكرمين ان حمل على المعنى الثاني والا بما في ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينصب بحديث وان
لم يرد به معناه المصدري واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سؤالا لهم
عندهم اي انتم قوم منكرون فعرفوني من انتم فراغ اي ذهب بخفية من ضيوفه كما هو اداب المضيف والهمزة في
الا تاكلون انكار لترك الاكل او حث عليه فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا
بطعامه وعن ابن عباس وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله في القرآن كثير تقديم في القرآن على
عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير شائع بغيره ايضا قوله ومن امثلة البدل المثال
الاول يجري بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال
الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله لكمال
اظهار الكراهة لاقامته وذلك لان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه لمخالفة سره علانيته فربما رمز الى كراهته رمزة
خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قيل له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة
الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد

تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين
غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا اي ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان اتصافهم بتلك
الصفات التي اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسوال فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا
بحسب المآل قلت لا يخفى ان الذين تؤول حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق
فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على
هدى قلت من حيث انه جواب عن السوال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين
ومشير الى ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المحقق فيكون مختصا ايضا قوله
ذلك ان تقدر هذا وجه ثان في الآية وهو المختار كما سيأتي قوله منطويا على بيان الموجب اي انطواء ظاهرا
مفصلا والا فالاستيناف على الوجه الاول منطو عليه ايضا ليكون مطابقا للسوال عن السبب لكنه انطواء
خفي اجمالي كما بيناه قوله ولك ان تخرج الآية عما نحن بصدده يعني الاستيناف واذا جعل المنصوب على
الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف تابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص كانه لم يتعرض له لقلته
ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مرادا به اي بالموصول الثاني مع جزء التعريض يريد ان فائدة اخراج
الموصول الثاني من كونه صفة للمتقين كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يومنوا بنبوة محمد
صلى الله عليه وسلم وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خائب
وليسوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب المنزلة جميعا لا بالتورية وحدها وايقنوا
بالآخرة على وجهها لا كما يزعمه اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لا تمسهم
الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمشارب والمناكح
قوله جاعلا حال من فاعل تجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة والذين يومنون بما انزل اليك من مستتبعات
هدى للمتقين على معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف
مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان المراد بالثانية التعريض
المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى اليهود والثانية في حكم صفة الكتاب قيل الواو للحال وليس
بشيء واذا جعلت هذه الجملة من توابعها اي تتماتها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف الذين
كفروا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سيأتي قوله والفصل من هذه الوجوه الا في الاستيناف
الذين يومنون بالغيب لجهات اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف بعد اجراء تلك الصفات
الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع غفول عن السبب المعين كما مر ايضا

خط عنها رحلها والاجمام الاراحة فرذالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والثقاد وسنية موضع قريب من الكوفة
لج اى جذب فى السير وذلت اى الناقة من شدة السير وبعد المنزل قوله فضل اى ازداد الفضل فلم يعطفه
قوله عن النساء العاذلات اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة صفة للمرأة بدلالة قوله زاين وقلن قوله بكى اى
الثرى دم العذاب بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع وثنيت فيه تلك القتلى والمحرق بكسر الراء ابن
عمرو بن هند فانه حرق مائة من بنى عدى بالنار فضرب المثل بنار والجرم الحارم من وخطه كان آمنا لم يعطف
كانوا على طالت للاستيناف قوله او كيف ابكيهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال قلت بل يطابقه
كان المعنى كيف ابكيهم اعالمة بحالهم ام جاهلة ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تصفهم الى وقيل المعنى كيف ابدءهم
واصفهم فى بكائى صفهم لى فكان الشاعر قال لها قولى كانوا على الاعداء الخ ولا يخفى عليك ان الجملة التى قطع عنها
كانوا اعنى طالت اقامتهم غير التى نشأ منها السؤال اعنى قوله بكى قوله عفى اى اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا
يتعدى والحنان السحاب المصوت العسوف الظلوم والوبل القطر والهطال كثير الهطل وهو تتابع المطر وقوله
ما ذا عفاه جملة اسمية فالظاهر ان يجاب بمثلها فيقال كل حنان عفاه ومن صداهم عفاه على طريقة ما عرفت فى
ماذا صنعت وكانه لم ينظر الى خصوصية عبارة السؤال بل قصد الى ما يفهم منها من معنى الجملة الفعلية على قياس ما حققه
فيمن قام ولا تتاتى ذلك فيما ذا صنعت اذا جعلت اسمية فتامل قوله عفاه من صداهم قيل معناه عفاه من صدا الا
بل وساقهاهم اى لسقيهم وابلهم من اماوحين والساكين يقال غرضت اى ضجرت وبليت والعدس لم
يجرب للامور ادخل عليه الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل لبعد ظرف لا غرضا قدم عليه توسعا طوى عنه كشحه
اى اعرض عنه وجانبه قوله بالمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب الخ اختار هذه العبارة على ان يقول المتقين
الموصوفين بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينها اشعارا بفائدة تكرار الموصول فى الامانين وترك فيه عدا بما
وهى الايمان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلوة والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه الايقان
بالآخرة فكرر الموصول فى الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة المجرورة او المنصوبة
على الاختصاص وجعل كل اصل منهما فى ضمن فرعه لان كل فرع يبتنى على اصله ويدل عليه فهو يتضمنه قوله اختصوا حال
من المتقين وكنه الشئ غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبنى منه فعل وقولهم لا اكتنهه كنهه اى لا يبلغ نهايته كلام
مولد لا يقادر قدره اى لا يغالب قدره فضلا ان يغلب مقولا فى حقهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا
قدر السؤال هكذا ما للمتقين اختصوا او ما بالهم اختصوا كان معناه اى الاسباب تاخذت فى شانهم حتى استحقوا
تلك الهداية وكان سؤالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة على السبب قلت الكلام السابق مشتمل
على تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدالة على ذوات المتقين باعتبار تميزهم

كما في قوله ثم فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى
لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون نحو قطع الله يستهزئ للاحتياط لا للوجوب قوله وما سولت اي زينت
مفعول معه ومستدرجا حال من فاعل جاءهم ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله وقوله بكل حال ظرف وللنفي استمرار
انتفاء لا انقطاع في كل حال وقوله فانهم مفسدون تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك
الظرف المتقدم ليس بمراد لشهادة ما سبق في نظيره قوله الا انهم لمثل ما تقدم اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء
على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعني اذا قيل لهم آمنوا ولا على انؤمن لئلا يشاركه في
كونه من قولهم فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين
في خبر القول والاعتراض بجواز العطف على قالوا مأخوذا مع قيده متوجه على هاتين الآيتين ايضا وقد اجيب
عنه في الكل بان قالوا في الآيات الثلث مأخوذا مع ظرفه المقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان عطف الله يستهزئ
والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية العذاب وفيه
بحث لجواز ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول آمنا وان كان مرجوحا فلا يلزم من العطف
على ذلك المقيد ما ذكرتموه من المحذور فالاولى المصير الى الاستيناف على ما اوضحه ايضا انما قال
قلت لم ذا خالف في ايراد الآي ترتيبها في نظم القرآن قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على سابقتها
المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي الرأي من العطف في الآيتين الاخريين والبحث عن ترك العطف
لا ظهر اهم قوله حق الذي قبله اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة عرى الكلام
عن الجواب فيلزم المصير الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو السؤال وتنزل بمنزلة الواقع
لزم المصير الى الاستيناف لا انه يلزم تعيين الاستيناف على الاطلاق قوله على ما ادعوه اي على وجه حصر سمي
الاصطلاح بانما قوله ومن امثلة الاستيناف قوله عن جماعات العذال اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة
صفة لجماعة لا لامرأة لشهادة قوله صدقوا اذ نمرة الشدة والانجلاء الانكشاف وكلمة حين ههنا في حكم ما وصار
جوابها وضمير كان المعطوف على شرطها راجع الى ابتداء الشكاية قوله مبني اي انشاء الكلام عليه اي على هذا
السؤال وقوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السؤال فانه نوع
بلا عطف اما لكمال الاختلاف طلبا وخبرا ولانه مرتبط به ارتباطا واتحادا ولان حقهما ان يكونا كلامي شخصين
فلا مجال للعاطف بينهما وجندب بضم الدال رواية الكتاب ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد
والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب وحبيب اسم موضع وهو في الاصل الارض المطمئنة فيها رمل غريب اي

بالسؤال وجب ان يكون ايرادها استئنافا لانا نقول ليس يجب ان يكون السؤال المقتضي له الكلام بمنزلة الواقع حتى
يجب ان يجاب عنه قوله فما هو هناك اي ليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون بثبوته لاجل اللفظ اعني رعاية
الوزن بل هو في مقام اعلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان يراعى فيها جانب
المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب عن مرتبته الى بادي وهناك و
انخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها لانه قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد
هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف انهم الخ خشية ان يظن انه يريد ان لهم الف جملة اسمية خبرها جملة فعلية على التلامح
وهذه الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعني زعمتم في الجهة الجامعة لان مضمونهما هو ان حالكم دعوى الانتماء اليهم و
حالهم انكار ذلك ونفيه لكنه ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ
يصير انهم الف وليس لكم الاف داخلة فيما زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع
ما في خبرها مفرد وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما يجعلها في قوة المفرد قلت
يصح ذلك لان زعمتم يتضمن معنى القول فكانه قيل قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فجاز عطف المستقلة
عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان على معنى وان لهم الخ قوله بفحوى الحال اراد بالحال ما يعم
المقال كما تراه في القراين الحالية وذلك لان الزعم اشهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال
شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش بالقرابة بان
لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شيء من هاتين الرحلتين وايضا
قد آمنهم من الخوف والجوع وانتم خائفون وجائعون واليه الاشارة بقوله اولئك اومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت
بنو اسد وخافوا والالاف مصدر آلفه يؤلفه والايلاف مصدر آلفه يؤلفه والالف مصدر الفه يالفه لغة اخرى قوله وذلك انه
اي الشاعر وصف الذي طرف الجيران اعني حصل وضمير كان للانكار قوله واما جملة انا معكم انما نحن مستهزؤن جعلها
جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى مقررة لها فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب
مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه في حكم اعني كونه من قولهم ومعها مفسدة
اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه مؤكدا لانا معكم قوله تشاركه في اختصاصه بالظرف
المقدم الظاهر انه جعل اذا هيهنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية
قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما استناد الاختصاص الى التقييد بالشرط
مقدما كان او مؤخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا مأخوذا مع قيده سواء سمي جملة فعلية مقيدة
بظرف مقدم او جملة شرطية فان المقيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشارك المعطوف في ذلك القيد لما

واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسب البراءة عن
العهد اليهما كما نسب الى المعاهد اى انهما بريئان مما عاهدتم به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله وكذلك عطف قوله
وبشر هو عطف على قوله وعندى انه معطوف على قل مرادا اى ومثل عطف بشر الذين آمنوا على قل مرادا قيل يا ايها الناس
عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قيل يا ايها الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر
انه جعل معطوفا على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنين استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه فى معنى آمنوا وذلك
لان دلالة على التجارة المنجية وتعليمها والمتعارف فى التعليم وهو الامر والنهى ويرد عليه ان تؤمنون تفسير للتجارة فلا
يستقيم ان يجعل لبشر داخلا فى سلكه اذ لا مدخل للتبشير فى ذلك التفسير ومنها الصواب تقدير القول كما اختاره
لانه فى نظم وكن الحاكم دونى اشارة الى رجحان ما اختاره اما فى هذه الآية فلما عرفته آنفا ولعدم التصريح بالنداء
ايضا واما فى قوله وبشر الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله اذا ان يتفق الجملتان خبرا
عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذه هى الحالة الثانية المقتضية للتوسط اى
للاتفاق فى الخبرية مع الاشتراك فى الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته فى الحالة الاولى اعنى قوله هى ان
اختلفا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول ههنا او لان يتفقا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراك
بينهما فى جامع وقد تقدم الوجه فى جميع الجوامع فى قوله جهات جامعة قوله واظهر انما قال ذلك لان بعض الجوامع
كالعقل اقوى واظهر وله مراتب متفاوتة فى الظهور وكذا الحال فى الوهمى والجميع متقدم على الخيالى قوله بهذا القدر
يتعلق بقوله ويختم يريد انا فصلنا الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما بين الجمل على وجه كلى مع تمثيل ما فى بعض
المواضع فالآن نذكر لك امثلة كثيرة لها تجذب تلك الامثلة بضبعيك وتحفظك عن الزلل ان استقبلك مد
احض فى زمان شروعك فى سلوك طرقات تلك الحالات وقوله ان عيسى بكسر الهمزة فى النسخ المعول عليها
فالشرط اعترضتك وعيسى معجمة بتقوية معنى الغرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح جعل عيسى شرطا كما لا يخفى ويوجد
فى بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عيسى وفى بعضها عسى ان بالفتح ايضا وليس الظاهر من معنى ولا لفظا قوله من ثقله
بالقطع للاحتياط قوله لم يعطف اراها اى لم يعطف اراها على تظن مع الاتفاق فى الخبرية والاشتراك فى الجهة
الجامعة للاتحاد فى المسند اعنى الظن والتناسب فى المسند اليهما اعنى المحب والمحبوب مع ان المسند اليه فى
الاول وقع قيدا الى مفعولا فى الثانى كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغى لقربه منه واشتراكهما فى
الجامع اعنى الاتحاد فى المسند اليه والتناسب فى المسندين مع الاتحاد فى قيدهما وح يفسد المعنى كما ذكره قوله
وليس لمستبعد اسم ليس هو قوله ان يكون فذ فقط قوله ولا تصابت تعليل لنفى الاستبعاد والى ايراد متعلق به و
اضافة ايراد الى عبارة السوال اضافة المصدر الى مفعوله لا يقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك

وذهب بعضهم الى انه معطوف على فانذرهم مقدرا بعد عدت على طريقة قوله وامتازوا واختار المص انه معطوف على
مقدر اي قيل يا ايها الناس اعبدوا وايده بان تقدير القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن والكلام
فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعم بامرهم ونهيهم على لسان النبي عم فاورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا ان لم يدخل في خبر القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان تقديره مأمورا بان تقول وان كنتم في ريب مما نزلنا
عبدنا وفساده ظاهر واجيب بانه مأمور بها دبه معنى الكلام بعبارة تليق به كأن يقول وان كنتم في ريب مما نزل على
او مأمور بتبليغ هذه العبارة على طريق الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال ونظيره قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لهم اي او معنى هذا الكلام بطريق الخطاب او ادكلامي هذا بعينهم بطريق الحكاية قوله اي وقلنا ادخلوا قائلين كلوا اشارة
الى تجويز التقديرين فالاولى عطف على ادخلوا وقد حذف المعطوف مع العاطف والثاني حال من فاعله قوله ومن ذلك
كرر لفظ من ذلك مبالغة وتصريحا بان كل واحدة من هذه الآيات مما قدر فيه القول بواسطة انصباب الكلام الى
معناه وانما قال او قائلا انت يا موسى ليعلم ان قائلا متعلق باضرب لا بفرب المقدر والا لكان المعنى قائلا هو وههنا
بحث وهو ان قائلا ان تقدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعني اضرب بما يوجب اختلال النظم
وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعني كلوا بما يوجب اختلاله ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا
على قلنا او على فضرب المقدر قبيل فانفجرت ولو قدر العاطف الفاء لكان اظهر قوله اي وقلنا الخ ولم تقدر
ههنا اسم فاعل مكان الواو لمانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع
ابقاء العاطف والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اعني جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كما في والق عصاك
قوله اي يقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مفيدة لبرفع واذا
قال على قول اصحابنا اي البصريين لان التقدير عندهم يقولان اي قائلين وعند الكوفية ان يا بني متعلق بوصى
لما فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الفعل اعني
الباء الجارة وجه وان اريد به معناه الخاص لم يتعلق به يا بني بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضي لتلك الصلة
وتعلق به يا بني نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف والصواب تقدير القول قوله اي
يقولون ذوقوا قدره مضارعا معطوفا على نظيره اعني ينظرون لانه اولى وان جاز تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع
وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مر في قوله واتخذوا قوله اي فقولوا لهم سيحوا انما
احتيج الى تقدير القول ههنا لان ما تقدم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا
بتقدير قولوا العبد انقضاء وذلك انهم عاهدوا المشركين من العرب فنكثوا الا ناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين
وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة اشهر آمنين لا يتعرض لهم فيها وهي الاشهر الحرم والمعنى هذه براءة ... صلة

سبحانه الله بتقدير اللام تنزيها له تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحه تسبيحا فالحال في عطفه على
نودي كحال الق وضمير انه للشأن والشأن انا الله على انهما مبتدأ وخبر او لما دل عليه ما قبله اي ان مكلمك
انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك
وملخص ما ذكره ان نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو من ان هذه لانانی لح فيكون قرينة على ان التقدير
وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق مقدر بقيل ومعطوف على نودي هو بمعنى قيل فقوله والق معطوف
على قوله ان بورك مسامحة والمراد انه عطف على نودي ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك
لان المعنى نودي ان بورك وان الق كلاهما تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له
الق عصاك قال والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى
اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر فان قلت
فعلى هذا يكون الق بلا تضمين معطوفا على بورك واخلا معه في حين القول قلت لا بأس لان الخبر والطلب
اذا وقعا في حيز القول كان القصد منهما الى اللفظ المؤدي للمعنى فيكسر سورة الاختلاف فيجوز العطف كما
تقول قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد تحكي قوليه معطوفا احدهما على الآخر اي قال هذين القولين
بل نقول اذا كان لهما محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تأويل كما ستعرفه فان قلت لعل كلام الشيخين
واحد الا ان البعض تسامح نظرا الى المعطوف عليه قلت فح لا تضمين في الق لان قوله وقيل الق على هذا التقدير
اظهار لعامل المعطوف عليه في المعطوف كما يقال معنى جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد وجاءني عمرو ومثله لا
يعد تضمينا اللهم الا ان تختار ان العامل مقدر لفظا وتجعله تضمينا فيلزم ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا
على زيد قوله واما قوله وبشر يعني قد يتوهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق الآخر كما سيجيء له
قراءة زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك بل هو عنده
جملة معطوف على فاتقوا على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني
اليهم واعترض عليه اولا بان الجهة الجامعة وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند اليهما
الا ان العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم
وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب
عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار ولا تغيظوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاتقوا وبشر مقامه لان التبشير
مقصود من نفسه اغاظتهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من عطف القصة على القصة
لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين كما حققه

يجعل من عطف القصة على القصة وهذا العطف لم يذكره السكاكي ولم يتنبه له الجامدون على ما صرح به في كتابه
من عطف المفردات عطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف قال حيث وقصة المنافقين عن آخرها
معطوفة على قصة الذين كفروا كما يعطف الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر
حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة
على وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة الثانية
مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخر فالمقصود بالعطف هو المجموع وشرط المناسبة
بين مجموع القصتين وكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين
وقد حققه بعضهم بانه يظهر ما يقال في عطف المفرد في مثل قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن من
ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاخريين المتقابلتين على مجموع الاوليين المتقابلتين لانك لو
عطفت الظاهر وحده على واحدة من الاوليين لم يكن هناك تناسب فكما صح في المفردات فكذلك صح في
الجمل ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع مثلها بل هذا اولى بالجواز فليكن
ذلك اعني عطف القصة على ذكر منك فانه ينجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا
واطلب في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كأنه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون
منفردون عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه عدل عنه الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة
وبل علم ان قوله وان الخطاب الوارد وقوله وان قوله ان اصحاب الجنة وقوله ان التقدير تلاشيتها بفتح الهمزة
معطوفة على قوله ان الذي قبله قوله واما كونه اي كون المقام مشركا بين المعطوف عليه في الذي نحن
بصدده من الآيتين في جهات يجتمعها عند المفكرة اما الثانية الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين في المسند اليه
والتماثل في المسندين اعني ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس حسنا والاشتراك في قيد اخذ الميثاق واما
الثانية ففيها الاتحاد في المسند وهو الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين
هم اصحاب النار والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحو قوله تعالى فلما جاءها هو بالجر عطفا على عكس ما
تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها من في مكان النار ومن حول مكانها وهما
البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة
المباركة قيل المراد بالمبارك فيهم موسى عم لانه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك
المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحواليها من ارض الشام
فان الله جعلها موسومة بالبركات في قوله الى الارض التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله سبحان الله

تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب الجنة مضمن معنى فليمتازوا اي هو دال على
تقديره لا انه خبر مستعمل في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا وبيان التضمين اياه ان قوله
فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مقول وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة الآية فيكون متأخرا
عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء يدل على ان مضمونه اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم
ومتأخر عن الاحضار لا على ان الاخبار متأخر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك
الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيقا فوجب ان يكون المعنى فيقال
لهم اليوم لا تظلم نفس فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي
يقال يوم الحشر في حقهم على طريقة الحكاية فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل
المحشر ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها
المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعني قوله
ان اصحاب الجنة متقيدا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر هذا ثم انه قد جاء
في التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لا في
حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما هو كالكائن منزلة الكائن مبالغة
في التحقق فقد تقرر ان معنى الآية هو ان اصحاب الجنة منهم يا اهل المحشر تؤل حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر
في ذلك الحين يفهم منه القصد الى طلب الامتياز فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب
المقدر بدلالة ذلك الخبر عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين
يسار بهم الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم
ايضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف
عليه وهو باطل لان الفاء يقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو
اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان لا يقال فليمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب
الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان
اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف التطويل في بيانه بل ما جاء في التفسير
على ما نقله من ان هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم واف بالربط قلت لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على
الوجه الذي ذكره اعني فليمتازوا عنكم بل نقول لملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم الجزاء اجمالا مدخل في طلب الامتياز
كما يلوح بالتأمل الصادق هذا تقدير كلامه على الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه في الآية ان

اي البذوي من اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدها للصور التي للابل والسماء ولا يبقى اي
لا يرتفع من نصصت الشيء رفعته تنيلها اي عنقها يعد من اي يعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا اي لا
يرى الحضري البدوي كذلك لم تتآخذ اي لم يجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه اي على الترتيب
المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور نظم النسق اي عطف الظروف الثلثة اعني الى السماء وما بعده على
ما قبلها وعطف الاحوال الثلثة اعني كيف رفعت الخ على ما تقدمها لا يقال كلامنا في الجامع بين جمل لا محل لها
من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول قد مر ان عطف المفردات يعتبر في الجامع ايضا كما في عطف الجمل
مطلقا فالتمثيل بالآية تذكير لذلك قوله واما الحالة المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان كمال
الاتصال وكمال الانقطاع لتوقف تعقله عليهما وذكر اولا صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث
فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية
واما تضمين الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعني قوله ان
اختلفتا بين المبتداء والخبر لان ازالة الاختلاف يقتضي سابقية للاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر
معنى الطلب على عكسه الذي هو ادخل في القانون اما لمراعاة تقديم الخبر على الطلب في قوله
خبرا وطلبا او لان مباحثه اكثر وادق واراد بتضمين احدهما معنى الآخر ان يعم استعمال احدهما في معنى الآخر ونسبته
الى تقدير الآخر قوله مشركا يروى مخففا ومشددا وهو عطف على مشتملا وانما قال في جهات جامعة بصيغة
الجمع نظرا الى المواد المتكثرة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا لا لان الجهة الجامعة بحسب اعتبارها في جميع صورها
فانه غير واجب كما اشرنا اليه وكلمة من في مماثليت تبعيضية لا بيانية لمكان تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكره
ههنا نفي لسببي كمال الانقطاع ولا بد في اثبات التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد في
ذلك على ما سبق اذ لم يكن في نفي اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان
فيها مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشركا معا اي اشتمالا واشراكا كائنين على نحو اشتمال المقام
واشراكه في قوله وعلا واذ لا يخفى تعليل لاشتمال المقام في هذه الآية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهر ان
لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي وذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير
القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا
تعبدون جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد جعل لا تعبدون مقدرا بان المصدرية بدلا من الميثاق
فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امرا واقعا صلة لان وقوله ثم وبالوالدين احسانا
اما بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او بتقدير واحسنوا نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتمل على تضمين

للوحدة والافراد فلا يناسب التعريف الجنسي فترك في الكل رعاية للموافقة قوله ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج في هذا الفن اي الفن الرابع الى التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اي الذي يجمع بين الجملتين عند
المفكرة لا سيما النوع الخيالي منه وذلك لان معظم ابواب الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل مبنية على
الجامع فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقلي والوهمي يندرجان تحت
الضبط لحكم العقل والوهم دون النوع الخيالي اذ لا ضابط له بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب
مزيد اعتنائه بالنوع الخيالي قوله فمن اسباب معناه فمن الاسباب اسباب يجمع بين صومعة وهي موضع
العبادة وقنديل وقرآن ومن الاسباب اسباب يجمع بين دسكرة وهي موضع الفسق وكاس الخمار و
ابريق واقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب يظهر تباين الاسباب في شأن الجمع بين الصور في
خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب في اختلافها فيما بين الامم والاشخاص
فعل واذا لم يعرف صاحب علم المعاني النوع الخيالي حق المعرفة يقال وفاه حقه اي اعطاه اياه وافيا
تاما وافيا اي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر اي الحضري ان يستجلي كلام رب العزة اي كيف او
من اين يستجليه وهو مفعول يستجلي ودال على عامل اذا والمعنى لا يستجليه اذا لم يعرف الخيالي قوله مع اهل الوبر متعلق
بكلام وكذا حيث متعلق به والسنة بني يعبروا نا سقاها الله سبحانه او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع الابل
لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون الى الابل
منه بتقدير مضاف اي نسق افلا ينظرون واما مفعول به لنا تستقاها يقال نسقت الكلام اي عطفت بعضه على
بعض واللام في ليعد متعلق بالنفي المستفاد من اي يستجلي اي لا يستجليه ليعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر في
مقام النظر اي التفكر في معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد
البعير في خياله عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير عن خياله قوله وذلك اي تيقظه او توفيته حقه بتيقظ لتحصيل
اذا نظر كان جل مرمى غرضهم اي معظم ما يعود اليه نظر غرضهم نزول المطر لحلبه اي لحلبه ونزول فيه لحمرة اي نحر لحم
في جوازنا وحفظها يقال اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله من العذاب منيع اي ممتنع على طالبيه لا يستحفظه
يرو الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال
ومن لاصحاب مواشيهم بذاك اي ومن يتكفل لهم بطول المكث في منزل من عزم الامور اي معزوماتها للامور
وواجباتها فعند نظره اي نظر المدري هذا النظر المذكور وعند ظرف لما يدل عليه ابري وهو مبني للمفعول على
صيغة الغيبة مسند الى ضمير المدري والمعنى فيظن الحضري عند نظره هذا ان البدوي اذا اخذ التفتيش اه
والمراد انكار الظن قوله قوله هناك اي في خزانة الصور وضمير لها لصورة الابل واللام متعلق بمقارنته او تعوزه

على شبع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال كونه ناظما نثاره وما دجا سناه بالقصر وهو الضوء وسناه بالمد.
وهو الرفعة والشرطية اعني واو الشبهة عطف على يخدمه قوله نما تشبهه اى نما شبهه والعدول الى المضارع
لتصور الحالة الماضية والابريز الذهب الخالص قوله او التفاوت عطف على تشبيهات اى مثل التفاوت
فيما ذكر تبدوا عليك صورة غير ما تبدوناه و تجلو لديك صورة غير ما جلوناه وانما عطف باو لان الاستفهام
راجع الى صيغة النفي وكلمة او لتقييد عموم النفي كقوله تعالى آثما او كفورا اى لا تطيعوا شيئا منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف في
الصور واما التنبيه على ان كلا منهما كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعني الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت
الايراد على الوجه الذي ذكره يدل على اختلاف الصور من الخيالات تقاربا ووضوحا قوله فيما نحكيه متعلق بالايراد
ومن ذوي الحرف من الاذكياء وقوله احسن الكلام منقدر بالقول اى قايلا على انه حال من الجوهري ولذا الحال
من اخواته وثقب الفكرة هو التعمق في المعاني ونظم القطعة هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعاني والتفصيل هو ان تجعل بين
كل لؤلؤين خرزة للتحسين والتزيين شبه المعاني اللطيفة باللآلي المفصلة في الحسن والبهاء والسمط هو الخيط ما
دام فيه الخرز والزايف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو الردي الباطل من الشيء وهو معرب يقال درهم
بهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقد يقال البهرج اقرب الى المعرب يقال احميته
روا جعلته حاميا اى حارا والكير منفاخ الحدادين من زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبني من الطين
الذي فيه النار سبكته اى اذبته وخبث الحديد والذهب ما ينفى عنهما من الغش وكون الكلام مركبا في معنى و
جبر انه مركب لذلك على قياس قولك هذا الكلام في معنى المدح كامر والوجيز حقيقة للفظ وصف به المعنى
مجازا والفحم بسكون الحاء وقد يفتح كنهر ونهر والافحام مصدر افحمته اى وجدته ساكتا والمعنى اخرجت الكلام من غب
وجدانه غير مفيد معناه بمنزلة الساكت والتفليس بوزن التفتيش هو المطرقة العظيمة واعترض بان تفليس الافهام
قريب من ايام الكلام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس والدنان جمع دن والراووق المصفاة وتشبيه
عذوبة الكلام في المفاصل ورقته في الاقطار وحدته في العقل تاثير حسن نظمه ولطافة معناه وجودة مغزاه في نفس
السامع تاثيرا اشبه ملا لظاهره وباطنه والرقم النقش والرسم الاثر استبهم الامر اشكل واستغلق واللكنة عجمة في اللسان
والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد في موق العين فان كان سايلا فهو غمص والبرود ما يبرد به الشيء ويبرد العين
من الكمال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحال لمن به رمد قوله او سلوك واختيار معطوفان القفا
على تشبيهات وقوله قايلا تصريح بالقول المقدر فيما تقدم وما تاخر يقال هذا البعير اى نفر وشذ اى انفرد
عن الجمهور قوله اضيق من محبرة لملابستها التي فيها التاء وضعت التاء وضعت نكرات والتي بدونها
وضعت معارف ونقل الرضي ذلك ان التاء في جميع ما وجدت او في بعضه اعني قضيته للوحدة و

بعده فالقول بان الكاتب هو المعد وعلى معنى تلك كاتبا اي خذ كلامه بتقديره لكن توهم والعمله بترلم النجار وتسمى بالقارشيه
سكته قوله وآخر وآخر اي ونلتق آخر وآخر والمراد والمراد الكثرة لا خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال بما لا
يلابسون اي بتقديرها يلابسون وهولاء المذكورون ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل
الى ذكر اهل العرف العام فقال واما كان من اصحاب العرف فلا رسم يقال عرفهم ورسمهم كذا اي ما يتعارفونه
ويتعهدونه فاما نصب وعلى انه خبر كان وفاعله مستتر راجع الى ما هو مذكور معنى اعني من بعد له وقوله فتلقه جواب
اما وقد يقال هو منصوب بمضمر للمذكورين يفسره هو الظاهر اي واما وجد تلق صناعته على طريقة واياي فارتهونا
وقوله فانهم متعلق . والضمير المذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما وجميعا حال واللام في لمصادفتهم متعلق
بلا يستبعدون العداى لا يعدون بدليا خارجا عن القانون في عد الامور واذا عرضت العدالي خلاف ما ثبت
في خيال اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام استبعدوه وانكروه انكارا تاما قوله وهل تشبيهات فاعل
فعل يفسره ما بعده اي هل تلك تشبيهات اولئك والمقصود هنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد استبقاع
تفاوتها في التقارب فيما تقدم وتحلوا من حلوت العروس ويجتلى حال من التشبيهات اي كائنة في جملة
الامور المجلية ويحكي جملة استينافية وقوله سلكت طريق ومركب الجد من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه به
الى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحمل للثبات على الجد وقد حسنت ها تان الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق
بالسلك والجد بالمركب قوله انتقاب المحجة بالاظلام جعل الظلام كنقاب يستر المحجة الى الطريق الواضح وجهها و
سوى للاغراء مفعول لان لا درت اي امرا سوى للاغراء وفيه مبالغة حيث جعل المانع من المسير باعثا عليه و
لقد احسن حيث عبر عن الجد في السير بلطم خدود المحجة بايدي الروافض جمع رافضة وهي الناقة التي لها نشاط
في السير كانها ترقص وينشر الظلام جناحه ونيره لهم رواقه عبارة عن شمول الظلام للهواء وستره لوجه الطريق و
القاء وهم العصا كناية عن النزول وقوله فقايلهم عطف على ما استطاع الفجر الى انكشف ذلك العبوس عن نير
تخبطهم اي سيرهم على غير بصيرة فبينا مضاف الى الجملة للاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لا سهم والزبى
جمع زبية وهي الرابية لا تعلوها الماء وتطلق ايضا على حفيرة تحفر في مكان عال لاصطياد الاسد فاذا بلغ
السيل الزبية كان غاية في الاجحاف والطغيان وقد يروى بالراء المهملة مع زنوة والطبيان للقوس كالثدي
للمراة فاذا بلغها الحزام سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شده الحزام وكلا المثلين يضربان
لتضاعف الشر وبلوغه النهاية والمثل الاول في تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر في الظرف اعني في وحشة
الظلماء والثاني حال ايضا من المستتر في مقاساته بتقدير وفي مقاساته خبر المبتدأ اعني هم قوله مظلم بهيم
الى خائن لا يخالطه شيء من النور يقال فرس بهيم اي لا يخالطه لونه ما يخالفه فلم يتمالكوا اي لم يتمالكوا ولم يقدروا

تنبها ولذلك الى وتنزيل الوهم للمتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد عند
من ساير المغايرات الا ترى السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض
وبين السماء والارض ونظايرهما وذلك لان الوهم وايما في الاحتيال فان قلت اذا كان شبه التماثل والتضاد
وشبهه بين امور كلية لم يكن مدركة للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال والجمع بسببه قلت الادراك في الحقيقة انما
انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها آلات تستعملها في ادراكاتها فان الوهم آلة بالذات
في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله وتستعين به في ادراك ساير الخواص التضاد ومن
ثم ميل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعمل في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات
الصرفة ولذلك يخطئ فيها ويحكم عليها باحكام محسوسات فالجامع الوهمي ما تقتضي القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال
الوهم واحتياله فلما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب الجمع اليه كما ينسب القطع الى السكين قوله والخيالي
هو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصورات هذه الجملة ومتصورات هذه الجملة تقارن في الخيال اي
في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي ليس يعتبر فيه علاقة
مقتضية في نفسها للاجتماع او شبيهة بها كما في الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال
سابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما يثبت تعليل لما يدل عليه تنكير
تقارن مع اسناده الى اسباب متكثرة اعني تفاوت الصور في التقارن كانه قيل للتصورات مختلفة لان جميع ما يثبت
في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطريق الحواس يكون ثبوتها فيه بحسب التأدي اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية
لذلك التأدي والتكرر فاذا تأدى اليه صور متعددة معا وتكرر تأديها اليه كذلك تقارنت فيه واذا تأدى
اليه صورة واحدة مرارا متكثرة صارت واضحة عنده ولذلك اي ولان الثبوت في الخيال بحسب التأدي والتكرر
لما لم تكن الاسباب المؤدية المكررة على وتيرة واحدة اي طريقة متعينة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت
الصور في الخيالات ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تترتب متآلفة في خيال لانعقاد
الاسباب في حقه وتلك الصور بعينها لا يترائى بعضها بعضا في خيال آخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا
في الخيالات وكم من صورة لا تكاد تظهر في خيال وهي بعينها في خيال آخر كنار على علم اي جبل مرتفع وهذا
اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب خيالات قوله وان احببت ان تستوضح اي تزيد في
وضوح ما يلوح به الملك اي يشار اليه ملقي الملك من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فحذف جواب الشرط
من تحديق البصر شدة النظر من جانب اعتبارك اي لاجل امتحانك وتلوق امر من تلقاه اذا استقبله و
بدل من صدق وصدقة فلا يجب الفاء والمعنى تلق كاتبا تعيد يديك له الا ترى الى قوله معدود وانذر معا يعده

وقد يلحق به فان الوهم شيطان رجيم قوله والا اي وان لم تصدقني في ان الوهم يبرز الشبه المثلين في
معرض منهما فالزم وهذا بقوله ان شرفت صدقي فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلثة لمشابهتها الامور
المتماثلة بسبب الاشتراك في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اي بهاؤها وطراوتها واشراقها حسنا بالشمس والقمر
ومعنويا باولي السبق لافاضتهم عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي حسن ايضا الجمع بين الملك والسعادة
وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة ومتباينة غاية التباين قوله
وقل لي عطف على عللك وقوله سواه اي سوى الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليه اهتماما وهو في
المعنى استثناء من ما الاستفهامية التي اخبر عنها بالذي حسن وانما قال او بقوله استغراقا بان كل واحد من
القولين واف بما هو مقصوده اعني ظهور صدقه في احتيال الوهم قوله وقد عرفت حال من المثلين في
قوله لحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين اي وقد عرفت حال المثلين في الجمع الرجوع الى الاتحاد
بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي
قوله او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما وجودان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الاخر
ويتعاقبان على موضوع واحد مع ان بينهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اي كتضاد السواد و
البياض مثل اولا بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف ومثل لخمسة اخرى
من الافعال البدنية والقلبية وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب
والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان لحركة واحدة مجيء وذهاب بالنسبة الى الشخصين والايمان والكفر
اعني اذعان الحق وجحوده من الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل البعض للاقوال والافعال ايمانا
او كفرا الاثابة عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان تارة الى اللسان واخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا
ومثل الموصوفات بالمتضادات فانها في حكمها ومثله بايراد مثالين ماخوذين من اول الامثلة السابقة للمتضادين وبين
وآخرها على ان قوله وكالمتصلات بذلك اي بما ذكر نعم الجميع ولا يخفى ان بين السماء والارض شبه تضاد لاتصافهما
بوصفين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض
لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي الاسود والابيض خارجان عن مفهومي السماء والارض
وكذلك السهل والجبل بل بينهما لازم ومابينا وصفان متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما
الاول والثاني فانهما وان تضمنا وصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفي الاولية والثانوية
غاية الخلاف فلذلك جعل غايتهما شبه تضاد قوله فان الوهم ينزله تعليل لكون التضاد وشبهه من الجامع
الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات الملازمة لها لزوما

الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع
بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع
ان كان بسبب تقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
بحقيقته بحسب نفس الامر فهو العقلي او لا فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور اي في متصور كما يشهد بقوله مثل
الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما يعني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان
قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف في الجمع بين الجملتين
وفساده واضح لامتناع ان يقال هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا
فانه اذا قصد بيان الامور الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا
قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا
بل لان جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حقي صنيق على ما سيجي قوله او تماثل عطف على اتحاد وهنا
اشارة الى تصور من تلك الثلثة وقوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع
الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع
واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد
واقتضاء التضايف الاجتماع ظاهر فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية
والسببية والمسببية او مشهورين كالعلة والمعلول الشامل للمعقولات والمحسوسات والسبب يراد
العلة والمسبب المعلول وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل و
العلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما بالواو والاقل والاكثر يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها
من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل تعليل تنبيهي لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل
يأبى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من مخترعاته
واف بما هو مقصوده وقد يقال تمامه عزي لا يجالعه لبيب والاولى بحسب المعنى ان يتم بقولنا و
ان خالفه لا يستطيع قوله والوهمي هو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصوري الجملتين شبه تماثل
وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد المواد لا لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوريهما
بل هو على قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض
وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان
الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرج عن حقيقته وكم للوهم من حيل تروج هذا القضا مصراع فرد تمام وقد

المقصدين مزيد الاعتناء بشأن تمييز مقام الابدال عن مقام البيان اذ يلتبس فيه الامر والقصد الى ازالة
الخفاء فظاهره مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز او سهو او نسيان او خلاف شمول او ارادة
زيادة تقرير قوله واما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ما بين الجملتين فهي ان تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف
في الحالة المقتضية للتوسط وذلك التفصيل هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين
الطلب معنى الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف
والمانع الكلي مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما
يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر هٰهنا يعرف مما ذكر هناك قوله او لم تتفقا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما فاقتصر
على الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في التفاوت للاول والعبارة الظاهرة في هذا المقام ان يقال او ان لا
يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان تختلفا خبرا وطلبا الا انه عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم
الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان الاختلاف خبرا وطلبا
سبب مستقل لكمال الانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما واحدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على
الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان يقدر بعد فاء الجزاء مبتدأ حتى يكون
الجزاء جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب اما فيصير المعنى او فان اتفقتا
خبرا فهي ان لا يكون وح ينتظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله المفكرة جمعا من جهة العقل العقل قوة
للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال قوة شأنها خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة
يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة تتصرف بها الناطقة في مدركاتها
تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك
بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس بشيء لانه جعل كل واحد من
الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل و
التضاد وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس
تقارن الصور صورة مرتسمة في الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين
عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال ذلك ثم ان العقل
لما كان يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة لو كان كل واحد الاتحاد والتماثل
والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه و
كان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في انفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى

رفيه قال قبيل الكلام السابق لان غير المشتمل على مانع اذا كان متأخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان المتبادر
هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله وذلك اذا كان لا يوجد معناه ان لا يوجد هناك
كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق ولا بعده قوله كالمورد هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه
منشأ للسؤال كأنه يورده والتقييد بالقوى زيادة توضيح قوله فينزل والطلب بالرفع اي فح ينزل ويجاز نصبهما
عطفا على يكون وقوله فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي
فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي الطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزلة الواقع قوله بالقوى حال عن
السؤال اي وتنزيل السؤال مدلولا عليه بالقوى فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون مع القطع واما
اغناؤه عن السؤال وعدم سماع شئ منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف
تجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان الثلث المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال بالقوى منزلة
الواقع والقصد الى جعل الثاني جوابا له لا لترك العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك المعاني الثلثة
حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعني تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا
عنه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم ينزل السؤال
منزلة الواقع لم يذكر الثاني وان سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل المجرد بتنبيه السامع على موقع السؤال واما الاغنائية
مع ذلك التنبيه الخ فلا اشكال والباء في تقليل اللفظ للسببية بل للمعية كما يرشد اليه قوله وهو اي تكثير المعنى
بتقليل اللفظ تقدير السؤال وترك العاطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى
تقليل اللفظ وقوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اي للقصد الى غير ما ذكر واراد بما ينخرط في هذا السلك ما
ينزل لاجله السؤال منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السؤال واداء ظهور السؤال لحيث يستغنى عن
ذكره والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع قوله ويسمى النوع للاول قطعا وللثاني
استينافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستينافا كما يوهمه ظاهر عبارته بل اراد
ان نوعي القطع اي الفصلين من ذينك النوعين يسميان بالقطع والاستيناف فتسمية النوع للاول من تسمية
الخاص باسم العام قوله وايراده عطف على تمام المراد يجري منه مجرى التفسير على الطريقة قولك اعجبني زيد و
كرمه كانه قيل غير واف بايراد تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه اي يكون مطلوبية بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى
صفاته كغرابته مثلا والفظيع هو الشديد الشنيع والعجيب ما يتعجب منه لغرابته واختفاء سببه واللطيف ما دق وخفي
قوله او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني به مثل التعظيم والتكثير مما له جهة استدعاء لاعتناء بشأن المراد
قوله فيفيده بالنصب عطفا على يكون فهو من تمام المقتضية للابدال اذ بنية الاستيناف القصد الى المراد لتطهير المجموع القصدين

فيما تقدم لانه جعل البحث هناك متناولا لعطف المفردات كما يدل عليه تمثيله للجهة الجامعة بعطف المفردات
على ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء
فان قلت قوله لكمال الانقطاع بينهما متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة فقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال
الانقطاع والامر بالعكس قلت بل هو متعلق بما بعده اعني قوله لم تكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت
كيف جعل ههنا وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه عده فيما سبق اصلا ثالثا قلت
لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه ههنا
فتناول واعتمد في كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق لا يقال لكمال كمال الانقطاع قد يكون الاختلاف
الجملتين خبرا وطلبا ولا تعرض له ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة ههنا المناسبة التي تعم الجامع العقلي والوهمي
والخيالي وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية او الطلبية من المناسبات
الجامعة فيتناول نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما تكون اى الجملة موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين
كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة وهذه المنزلة قوله فيما سبق انما موضعه النوع الخامس واعلم انه
لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة العطف بالواو ههنا اي في جمل لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى
بالتعرض لعدم ظهوره كما مر فنقول فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب هي التشريك في الجمع بين
مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو
لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان فيه قطعا قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم تكن
مقصودة فبالعطف يتعين القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى الدلالة بالوضعية ويندفع ايضا توهم الاضراب
عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع اى القطع والابدال وكمال الانقطاع والتوسط
بينهما وضمير ورودها عائد الى الانواع والمستتر في طبق وارد في راجع الى ورودها وهناك اشارة الى اقتضاء الاحوال
ومن البلاغة حال من الدرجة وجوز تعلقها توسعا وضمير مناطها للكلام **قوله** اما الحالة المقتضية للقطع بين اولا
للاحوال المقتضية للانواع المذكورة باسرها على وجه كلي بلا تمثيل ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها ليكون
لك عونا الى التامل في هذه الاحوال ومقتضياتها فينكشف لك عنها غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا
الفن ودقته كما مر قوله لا تريد ان تشركه الثاني اى تجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم
فالضمير مفعول ثان لتشركه بشهادة المعنى قدم على الاول لاتصاله بالفعل يقال اشركت زيدا عمرا اى جعلته شريكا
لعمرو وقوله فتقطع بالرفع عطفا على لا تريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذه للتراخي
في الرتبة فان التفصيل اعلى رتبة في البيان من الاجمال وفاعل كان ضمير الشان الذي تفسيره لوجد

العمدة هي الصواب قوله وسيجي واذا ما ذكرت وضوحا في آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من النكرة بلا تقديم اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مستغرقة كما في هذه الآية كان ذلك اولى في الجواز قوله ثم اذا اتقنت ايضا شروع في تمهيد للاصل الثاني في الواو وكلمة اذ مع ما في حيزها معطوف على نظرتها في تمهيد الاصل الاول قوله معرفة موضعه ومعرفة فائدة بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما الموضع والفائدة لا معرفتهما الا يرى الى قوله في العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع الصالح الخ قوله فاذا عرفت شروع في تمهيد للاصل الثالث في الواو وانما اختار عرفت على اتقنت وعلمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان تقدم اما متقن في علم النحو او معلوم مما ذكر فيه تأمل قوله واما وجه الحسن في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة فانما يعرف في علم المعاني كما سنفصلها واورد المثال من المفردات وان كان الكلام في عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اولا محدثت وثانيا محدثة نظرا الى تذكير كل ذلك وتانيث كلها وقد يقال كلها تاكيد والمبتدا هو المذكورات السابقة فوجب التانيث بخلاف كل ذلك فانها مبتدا فتذكر قوله واما توسط الواو بين جمل لا محل لها اخذ تبين سبب البعد فيما بعد تخاطبه قوله غير ممهدة لك يريد ان تلك الاصول الثلثة غير ممهدة جعلها تمامها وذلك لان فائدة العطف بالواو في جمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا قيل ان الواو فيها يحسنها التزيين باللفظ فقط وقال بعضهم انه للاستيناف الكلام وابتداء وكذا موضعه المعلوم في النحو انما يظهر في المفردات للاشتباه ويظهر فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل واما في الجمل التي لا محل لها وهو اي عدم كون الاصول ممهدة هو السر والسبب في الادق مسلكه ان التوسط قوله وما قصرها عليه اي وما قصر البلاغة على عرفان الفصل من الوصل وان نفح الهمزة عطف على خبر مخصوص هذا الفن يجري منه مجرى التفسير اي هو مخصوصه كالعقبة العليا فلا يتجاوزها الا من خلف العنون للاخرى التي هي كالعقبات السفليات قوله واعلم انك اذا تاملت يريد تقريب البعيد بما يخفيه في التقريب ضمير مصدر تاملت والباء في بحيث لا يخفى متعلق بتقرب على الطريقة وفي بادنى تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانة وفي باذن الله فهو متعلق بلا يخفى قوله وهو اي ادنى التنبيه ان الجملة متى تنزلت الخ وتنزلها منزلة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو وبغيره اعني تقدم متبوع على المعطوف اما فواتا تحقيقيا كما اذا اريد قطع الجملة عما تقدمها او حكميا كما اذا اريد ابدالها من جملة اخرى سابقة عليها وتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة معها لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة فذلك لا يتصور في الجملة فالموضحة لما قبلها تجعل بيانا لا وصفا واما ذكر الصفة فيما

83

فاقبلوا السلم على ما هو المشهور والواو في وإيّاي لعطف عاملة أعني ارهبوا على قوله نعم وأوفوا بعهدي والذي
تعرض له في علم النحو هو الإضمار على شريطة التفسير فقد عد هذه الآية من قبيل هذا الإضمار وأما نحو قوله تعالى أوكلما عاهدوا
عهدا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أثم إذا ما وقع آمنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو أو الفاء أو ثم فقد قيل
عطف على مقدر أي اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام إلا أنه أدخل الهمزة بين المعطوفين قصدا إلى التوبيخ
ونحوه في المعطوف أما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه أو ترتبه عليه بلا مهلة أو مهلة قوله المستدعي فعلا مدلولا على
معناه يعني أن حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصية معناه المحصل من قرينة أخرى في سياق الكلام و
إنما جمع القرائن نظرا إلى تعدد الموارد الذي أشار إليه بلفظ نحو وفي قوله وهو الكفر مسامحة لأن الفعل الذي
حذف مع فاعله هو كفروا والكفر والذي عطف على كفروا هو الفعل العامل في كلما عاهدوا أعني نبذه فريق منهم قوله وكل
تلك أيضا عطف على حصل الأول قوله ليس واحد منها موضوعا للعطف بالواو وإنما قيده بالواو وإن شاركه في
ذلك الفاء وغيره لأن المقصود بالبحث في هذا المقام ولأن بعض الأنواع الأربعة ثابتة للعطف بأي أو بل كقولك
أعجبني زيد أي حسنه أو بل حسنه وجاءني أخوك أي زيد وجاءني زيد بل حمار وأراد بشرط العطف تقدم المتبوع
والشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين وإنما لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن
العطف بأي قوله إنما موضوعه النوع الخامس يعني إتباع الثاني الأول في الإعراب بتوسط حرف قوله وأما نحو
قوله عز وجل وما أهلكنا إشارة إلى جواب نقض يرد على ما ذكره من أن الوصف ليس موضوعا للعطف فإن قوله
لها كتاب جملة ظرفية أو اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب أن تلك الجملة حال من
قرية لا وصف لها وإنما جاز الحال من النكرة بلا تقديم الحال لأنها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة
إذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف محفل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
على ما في الكشاف ليس بشيء إذ لم يثبت واو بهذا المعنى واعتذر البعض لصاحب الكشاف بأن ما ذكره سهو منه و
لا عيب فيه للإنسان لأنه مجبول على الذهول بأدنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه إنما العيب في الخطاء وهو أن يستقر الصورة
المنافية للحق فلا يزول بسرعة وقد يقال لم يرتض الكشاف الحمل على الوصف مع البسط والتفصيل فالحكم لكونه سهوا
سهو ثم الظاهر أن قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به أخواته أعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم
كلبهم وأيضا ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يصح على الحال اتفاقا ولا شك أن معنى الجمع يناسب معنى اللصوق
وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو عليه تأكيد اللصوق الصفة بالموصوف فيكون هذه أيضا فرعا لعاطفة كالتي
تجيء مع الحالية والاعتراضية ويؤيده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة
أي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها وذلك لأن المبالغة في تحقق هذه الصفة لموصوفها تدل على أن هذه

رأيت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لكان كلامك عن العائد الى المبتدأ بل اراد
به ان العمدة هو البدل وما تقدمه توطئة له فكانه في حكم الساقطة قوله ويوصف بتصريح بل في قسم الغلط وذلك لتنزه
الكلام من ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يرى بتصريح بل انه ذكر الاول ثم بعد الاتيان اضرب عنه واعرض البعض
ههنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذلك انما يتصور اذا كان الشيء متروكا او في حكم
المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توصيفهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي يظهر
فيه اطراح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل واما ما يقال من ان اقسام البدل متماثلة فيلزم تساويها في
الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على علمت السابق وبهذا ايضا فكم يعلم بالتامل في هذه التوابع
فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو
لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم
يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف مع صفته فان ما به الاتحاد مراد
بالاول قوله ثم رجعت عطف على اتقنت وعلمت اي اذ رجعت بعد اتقانك وعلمك بما تقدم الى ما هل فتحققت
ان معنى الواو اعني الجمع يستدعي المغايرة بين معطوفيه اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط
الذي هو اذا اتقنت ان الاعراب في ما عطف عليه ولم يذهب عليك معطوف على حصل لك يقال ذهب عليه كذا
اذا غفل عنه والامثلة الثلثة من قبيل الصنف الاول سائر على ان زيد فاعل جائر لا عطف على مستتر فيه وان عمرا
مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال في ركبا واما قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام فيشارك الصنف الاول في انتفاء تقدم المتبوع الا ان المتبوع في الصنف الاول معدوم وههنا موجود
موخر والمراد بلزوم عدم النظير انه جدير بان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه
قبر بسنجار او قبر على قهد والحق عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة وذكر المحققون من
النحاة ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقديم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة
اعني الواو والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل
لا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله عز وجل واياي فارهبون يريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا مقدما
على المعطوف بقرينة توجد هناك كان العطف سائغا شائعا لان المقدر كالملفوظ به فقوله فارهبون دال على عامل
اياي اعني ارهبوا ومفسر له وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر
بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد يقال ايراد الفاء ههنا
من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا

العطف ما يترتب عليه من كون الثاني من الاول على الارتباط الذي تقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا في معنى اعرابي
اولا وحينئذ يكون العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان يكون بين المعطوفين جهة جامعة واما في غير الواو
فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة تقتضيها معنى العاطف قوله وانت اذا اتقنت معاني الفاء بيان
تقريب القسم الاول من التقريب وهو العطف بغير الواو قوله على معنى محصل اي معين مقصود في نفسه يستدعي
ذلك المعنى من الجمل بينا مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا في ذلك البين فالاصول
الثلثة ممهدة في العطف بغير الواو بمجرد ضبط معانيها الوصفية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق
الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة ممهدة في الواو بمجرد ضبط معناه
الوضعي قوله وكذلك فاذا اتقنت بيان تقريب القسم الثاني من التقريب وهو العطف بالواو واذا كان للجملة المعطوف
عليها محل من الاعراب وتحصيل ما ذكره في بيان قريبه ان للاعراب فنعلم ان اهل الفن منحصر في خمسة اصناف والصنف
الاول ليس موضعا للعطف باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع ولذا اربعة من
الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط حكما كما في البدل فان البدل منه في حكم
الساقط واما لفقدان ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان
موضعه هو الخامس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى فاذا كان
للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو اعني المشاركة في ذلك المعنى وح فقد تمهد لك من
تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته ثم اذا عرفت ان شرطية مقبولية العطف بالواو
هي الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان امر التقريب ولنرجع الى التفصيل كلامه
قوله وانت تعلم ان الصنف الثاني اعني الاعراب التبعي منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها
فلا حاجة الى حمل الاعراب بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني منحصر بكونه تلك
الانواع اقساما قوله واتباع الثاني الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى
المصدري والمعدود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف فكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد انما موضعه النوع
الخامس بمنزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون باقي التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلمة اي
حرف عطف ولهذا لم يقل بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطف على اتقنت وانما اورد في
المعاني السابقة الاتقان لكون تلك المعاني متقنة اي محكمة مقررة في علم النحو بالنسبة ولا حاجة الى بيان و
عدل عنه ههنا الى كون المبدل منه في حكم المنحي والمعرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان المبدل
في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته مع ان كلامهم هذا ليس مجري على ظاهره بدليل صحة قولك زيد رايت

سوق للاتحاد والتناسب بما يعلم بواسطة بعضها من بعض يصار الى طي الجمل والا فلا فلا يرد ان المدار على وجود
القرينة وقصد الاختصار لما يترتب عليه من النكت وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العمدة في الايجاز طي
جنس الجمل واحدة كانت او زائدة وقد يحصل بحذف المفردات ايضا قوله عن البين يوهم اختصاص طي
الجمل باثناء الكلام قوله وانها اي هذه الجهات الثلث لمحك البلاغة اي ما يجرب به بلاغة المتكلم فان طبق
فيها المفصل ظهر كمال البلاغة واصله الحجر الذي يحك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصيرة اي الموضع
الذي ينتقد فيه البصائر ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار
الميزان يعرف به العيار والمسبار آلة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبات اي ظهر والمعجم
موضع العجم من عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته
والصداء بالهمزة والقصر مصدر صدى الحديد بالكسر اي وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى السابع
من قداح الميسر وله النصيب الاعلى والكبش بفتح الهمزة عطف على القدح وللابداع الاختراع والوشي النقش قوله
كنحو ان تذكر اي الجمل التمثيل للتمييز المذكور مع مسامحة في العبارة والمراد كنحو ان تعرف ان الجمل في اي موضع تذكر
متعاطفة وفي اي موضع تذكر غير متعاطفة وانما كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه هو الاصل في الفن الرابع
لان المقصد بالذات منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ووقتها وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد
اعتناء بشانه واما مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اي العطف
او التمييز ويشهد للاول شيئان الاول ان التعاطي بالعطف انسب منه بالتمييز الثاني قوله فيما بعد واما لو توسط
الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعد تعاطيه لا يقال رجوع الضمير الى العطف يستلزم
استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الخ لانا نقول اذا تبين ان العطف في اي موضع يقرب وفي اي
موضع يبعد وانكشف احوالهما فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر العقد في تقرير القريب
والبعيد حيث قال فيها هو ان العقيد العطف بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر
المبني للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفته اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى
يتضمن العقد فصح بما في ضمنه قوله هو ان العطف في باب البلاغة اي العطف المطابق لمقتضى الحال
يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذي يقصد به صحة التركيب وتادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الى الاصل
الثالث اعني وجه كونه قوله الموضع الصالح من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع في كون الموضع صالحاً
للعطف بالفاء الى معاني حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان
الفاء موضوعة لذلك وفي الموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا قياس باقي الحروف وفائدة العطف

بقليلا بر تقصها التفصيل للندر والافاويق جمع افاق جمع فيق فيقة بكسر الفاء وهو اللبن المجتمع بين الحلبتين قوله
لنعوة فهم متعلق بمتفوق وهو صفة الركض كمولع ومتوسل وطامع والصفايا جمع صفية وهي المختارة وحبات القلوب
سويداواتها وضمير عليها راجع الى ما يؤثرها يقال خطيب مصقع اي بليغ مجهر والحنايا جمع حنية وهي المحنو قوله
بذلك اي بما ذكر من الركض وما يعقبه من الصفات السابق في كذا اذا تامل فيه باستقصاء متنقلا اي متدرجا
في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان عجز المتحدين بالتنزيل عن ان ياتوا بسورة من مثله دل اجمالا
على انه معجز وبعلم المعاني والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال ويعلم ان اعجازه بما فيه من النكت واللطائف
الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما اودعناه في الفن الثالث لا يتضح حق اتضاحها ولا ينبغي كما ينبغي
الا لذي طبع نقاد وخاطر وقاد ويستفرغ طاقته في سعيه لتحصيلها باقوى باعث على تحمل المشاق وهو التطلع
في السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها قوله والفوز بالخير وقد يروى بالنصب عطفا على محل المثوبة
الحسنى قوله الفن الرابع قوله مركوز خبر مبتدا ثم ان ليس يمتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة مما استوسط
بين مفهومي الجملتين مقرر مثبت في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى ان كان وقوله لا تحد اما صفة لمركوز او
حال من المستتر فيه او خبر كان وفاعل ليس اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان وانما قال سلب
الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم ان الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الاقسام يقال تاخي زيد وعمرو
اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا له والارتباط هنا مصدر المبني المفعول يقال اربطه وربطه كلاهما بمعنى واحد والمستحكم بكسر
الكاف من استحكم الشيء اذا صار محكما والاواخي جمع اخية بتشديد الياء وهي قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها عروة يشد
اليها دابته والمراد بالاواخي جهات الارتباط قوله ولا ان يتباين عطف على الحالة الوشائج الوسائل جمع وشيجة
وهي عرق الشجرة ويطلق على القرابة المشابكة ولا ان يكونا اي مفهوما الجملتين بين بين اي بين الاتحاد والمباينة
الاخرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف وغيرهما وهنالك اشارة الى بين الجملتين قوله فيتوسط بالنصب
عطف على ان يكونا بين الاولى اي بين الحالة الاولى هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة لذلك اي
لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال بوجه ما وحصول كلامه ان بين مفهومي اي جملتين فرضتا اما كمال الاتصال او كمال
الانقطاع او التوسط بينهما قوله وهو ترك العاطف وذكره افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة
اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل الذي هو ترك العطف لانه الاصل ولان مداره على جهتين من
تلك الجهات الثلث اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هو التوسط ولا يقدح في الدراية
التخلف على سبيل الندرة او العلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله و
كذا طي الجمل عن البين ولا طي تنبيه يعني ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجمل

ان يحمل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا وخبره تملكون ليكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لتقوية
التاكيد فيه بحث لان لو كان من قبيل التكرير للتاكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره لم يلزم الحذف في
نحو وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما
قوله لدلالة ضميره عليه مردود بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون تدل على خصوصيته ولا مدخل في ذلك
للضمير الذي هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمتني الا ان يقال لولا انتم لما احتيج الى تقدير فله دلالة ما على
المحذوف قوله منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجع الى ضمير او مفعول ثان على تضمين الابدال معنى الجعل
وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون انتم تملكون فحذفت الجملة الاولى باسرها وبقي التاكيد
فاعلها مع مفسرها واجيب بان فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة فكان العدول الى المضارع اعني تملكون لاستحضار
الصورة وذهب المبرد الى ان لو قد يستعمل في المستقبل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين وابى الحكم
الامام يوم الغنيمة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اي تملكوا لتبخلوا لخشية الفاقة
وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل جعل ابراز الكلام في صورة المبتداء والخبر وافاد الاختصاص
كما يفيده صريح المبتداء والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتناهي
قوله وامثال هذه اللطائف اي المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال تغلغل في الشيء اي
دخل فيه وتجاوزه وعرقه والرائضة جمع رائض من راض المهر اذا علمه السير وحبسه عن الذهاب الى ههنا وهناك
وكانه اراد بالرائضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كالاساتذة واللام في قوله لهي متعلق بلا تهتدي يريد ان مسائل
علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا علمه تعالى وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتعرف ما فيها من لطائف
النكت مفصلة على وجه يحصل به عدة كلية هي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان آحاد التراكيب غير منحصرة فلا
يمكن للبشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسائل علم
المعاني بعد بالقوة لم يصل اذهان الرائضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التي تستخرج منها بل علم الله تعالى محيط
بجميع مسائله وتفاصيل لطائف التراكيب التي لولاها علم المعاني هي مبنى تلك المسائل بالتتبع قوله ولا يدخل كنه بلاغة
القرآن الا تحت علمه الشامل يعني كما ان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي منه اعني
العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا له تعالى قوله هذا الفن اي الفن الثالث والاستيراء طلب الوري وهو
خروج النار من الزند ولا تنقع اي المستودعات والراكض من ركض الدابة اذا استحثها للعدو قوله الى اناء
سوى اي البعد غاية متعلق بالراكض وكذا الثاني بالاستغراق طوق اي طاقة والمتفوق الذي يشرع من تفوق
الفصيل اذا شرب اللبن فواق فواق وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا

ثم انه جعل الاستحضار في يرد راجعا الى صورة الوداد وهو ظاهر وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان على ما قرر
مما مر من ان المقصود هو تحسن لو استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار ههنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر
في ترى استحضار صورة المرئي المستبطع لا استحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار
صورة تلك الحالات المرئية فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة انتفاء الاحسان كان لو ترى لاستحضار
صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر اولا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة
فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين هذا المعنى
باقتضاء المقام كما ان يتعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية
في لو ترى كما لا طائل تحته في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا تلتفت الى ما يقال من انه جعل
لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا تختص بالماضي فلا حاجة الى التأويل قوله قائلين ما يقولون
يعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله منفيا وليس تلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع بعضهم
الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين الخ فكانه اكتفى بذكر استحضار صورتي
المجرمين والظالمين عن التعرض لاستحضار صورة الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله والله
الذي ارسل اي كالاستحضار الذي فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون متأخرا عن
المستقبل وتقرع بفتحتين جمع قرعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والمقذوف المضروب بالمقذفة وهي آلة القذف
تتضام اي ينضم بعض تلك القرع الى بعض ولفظه ثم قائمة مقام تارة اخرى اي تتكون اولا عن قرع متبدد
وتتضام ثانيا يعدن اي يصرن ركاما سحابا متراكما اي متراكبا يركب بعضه بعضا قوله وانه اي العدول عن
الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية قوله باني قد لقيت بدل من قوله
بما لاقيت في البيت السابق وهو الا من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحى بطان وهو موضع والغول من
السعالي وكل مهلك يسمى عند العرب غولا تهوي اي تسرع وكانها تنزل وتسقط والسهب الفلاة والصحيفة الورقة
من القرطاس والصحصحان المستوي خرت اي سقطت لقبال صرعه اي القاه على الارض واهلكه ولم يقل
صريعا لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره واللام في لليدين للاختصاص او بمعنى على
وبين هذين والبيتين بيتان آخران فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي مكاني فشدت شدة نحوي
فاهويت لها كفي بمصقول يماني النضو المهزول والشفرة الحد واهويت كفي بالسيف اي اومأت به فاظفرتها
والضمير المقول والتعيين مرجعه اورد البيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة
قوله واستلزم عطفا على استلزم الاول او الثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي واستلزم لزوم كون جملتيها فعليتين

احدهما قوله منزلة منزلة وذلك لان رب المكفوفة لكونها دالة على تعليل محقق حقها ان تدخل على فعل ماض ولا
شك ان وداده الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه انزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل في ربما
عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للسهيلي من ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود وما
تعلق به رب محذوف اي تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة
الماضي ومعنى تعليل الوداد انهم من شدة الاهوال مدهوشون فان كانت منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين
وقيل المراد تكثير الوداد قوله ويستلزم في مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم
ايضا ومعول القصد قوله مستمر الامتناع قيل عليه ان كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال
على الاستمرار فيفهم منه امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب عنه بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام
على دوام الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك المضارع
الخالي عن حرف الامتناع يدل على الاستمرار الثبوتي فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع
ولا يقدح في ذلك الا ترى ان قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو
تحسن الي لشكرتك ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا انه بسبب انتفاء الاستمرار للاحسان
فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها وان
المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد هكذا
عرفا فيلاحظ استفاده بحسب اوقات وجوده والاستمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت
في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي وقوله على نحو حال من القصد وانما قال بعد قولهم انما نحن مستهزءون
ليظهر ان مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا وهو
انزال البلايا عليهم وادخال الهوان فيهم على التجدد للازمة قوله ويكسبون عطف على يستهزئ ولولا انه قصد به
الاستمرار لقيل مما كسبوا كما قال مما كتبت وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على قولك لو تحسن اما لانه لا يحتمل الاستحضار
الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن واما لان صاحب الكشاف حمله على امتناع الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره المص
ويبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اي وقوعهم في المشقة انما يلزم من استمراره على اطاعتهم فيما
يعن لهم يستصوبونه اذ فيه اختلال امر الاياله وانقلاب الرئيس مرؤسا واما اطاعته اياهم في بعض ما
يرونه ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معرة قوله ولك ان في ترى الغرض من لفظ ترى ويود وتحسن بدا
وجه ثان في هذه الامثلة وهو ان القصد بصيغة المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان
الحاضر الذي من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال وجعلها مشاهدة ثم انه

للاكرام في الماضي على حصول مجيئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيئ بمعنى
زعم المتكلم واستدلال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء الملازم ليستدل
به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد اي خروج العالم
عن نظام الموجود لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل وما فسدتا فعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني عكس ما هو المشهور ولم يدر ان ما ذكره مبني لقصد الى في
مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاء
ين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان
تعلم المخاطب بان انتفاء المجيئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيئ عنه وههنا استعمال ثالث هو ان تقصد بيان استمرار شيء فتربط بالنقيض
النقيض عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله لو لم يخف الله لم يعصه وقوله كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما ازددت
يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناع
اي الشقاوة مقطوعا به وقوله امتنعت جواب حين لتنزيلها منزلة لما واذا امتنعت جملتاها عن الثبوت
امتنع ان يكون جملتاها او احديهما اسمية ولزم ان يكونا فعليتين ولو قال مع الفعل ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم
ايضا من قوله التعليق بالامتناع وقوله بالامتناع على صيغة الماضي كما عرفته الا ان جعله حالا فيكون داخلا تحت اللزوم وقوله
واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت
اذا كان معطوفا على لزوم وجب ان يكون المعطوف لازما من قوله حين كانت لما ان المعطوف عليه كذلك
قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول اي حين كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا و
استلزم لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم ومعنى وقفوا على النار
اروها حتى شاهدوا واطلعوا عليها كالمتيقنة تحتهم او دخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا اي عرفته اياه و
جواب لو في هذه الآيات محذوف اي لرأيت امرا بلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره وهذه امور انما تقع في
الآخرة لكنها محقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي فكانه قيل هذه احوال
قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل
تنبيها على نكتة اخرى هي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم تحقق
معناه ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية تأويلا ومستقبلة تحقيقا فروعي الجانبان معا قوله تنزيل مفعول له
استلزم ونظما علة للتنزيل ولو آخره عن ظرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي لئلا يقع التعليل بين اجزاء المعلل لكان

التعجيل احق بذلك وايضا نزلت الآية فيمن كن يردن ويكرههن المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن ترك الزنا
يكرههن الزنا فلا يتصور الاكراه عليه واذا اعتبر احد هذه الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعني جواز الاكراه اذا لم
التحصن قوله وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل ما ذكر وما شاكله كالتفاؤل بالمسرة او المسارة بالبشارة كما تقول ان اكرمنا الله وان قربك
وكالاستلذاذ بوقوعه كقولك ان زارني الحبيب وكاظهار الوثوق به كقولك ان اعطاني الله كذا قوله من هذا
القبيل اي من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال ليرحمه الله ونكتة العدول
واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط قوله ومن هنا اي ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا نكتة ابراز غير
الحاصل في صورة الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع
وهي اظهار الرغبة وفي وقوع الحسنة دون السيئة على ما يقتضيه حال رافعته نعم بعبارة فان قلت قد
صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا ومثل هذه الآية
فاني يتصور التنبيه لنكتة تفاوت الشرطين من ههنا قلت ما صرح فيما مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضي
مع اذا والتي تنبيه طا من ههنا هي النكتة الخاصة ببعض موارده كما بينا وذلك على قياس ما عرفت
من النكتة العامة والخاصة في الالتفات قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ به على ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل فهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتتي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء
ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في المثال المذكور في هذا المعرض
لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة فانه هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام
المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الثانية الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية وتقدير
امتناع وقوع الانشائية شرطا قوله واما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعل اولا المعلق ما امتنع
المعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع الاكرام بالامتناع من مجيء مخاطبك فظهر من كلامه معا
انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا امتناع
الاكرام بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية الممتنع اعني امتناعه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة الى ما امتنع
تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المقتضي فيهما وتحصيل ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما انتفى
الشرط انتفى الجزاء بانتفائه الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها
موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فان قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام

الشرط هو التعريض قوله ونظيره اي ونظير نحو ولئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا او
تعبيرا بالماضي عما يستن لحاصل مثل توفي او رد للمصير الى غير الاصل نكتتين للاول طلب ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل الثاني طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ وبين لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى
اسباب اخر اجمالا بقوله وما يشاكل ذلك قوله لانه هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في
الشرط والجزاء قوله نعم ونادي فانه نعم عبر عن الاحوال المترقبة المتحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك
كثير في القرآن قوله وكذا اي ومثل نادي انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة شرفها الله وحرسها قبله زمان المراجعة من صلح
الحديبية وللمفسرين اقوال اخر فتح الى والمنبه عليه اي على ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله وذلك
اي ولكونه للتعريض قيل آمنت بربكم دون بربي مع انه المناسب لقصد التعريض واتبعه اي ذكر بعده فاسمعون
حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض فيتبعوا اعلاهم عليه قوله هذا التعريض اشارة الى التعريض
المذكور في التطير اعني وما لي لا اعبد واتخذ واما التعريض في الآيات السابقة فمما لا يخفى حسن موقعه قوله
طالبي دم المسمع اي قاصدي قتله وهو اي ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض نكتة
اخرى هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام حيث دل على المحاض
النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراده لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب اي من اسلوب اسماع الحق وجه لا يورث مزيد
غضب قوله نحو قل لا تسألون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من
هذا الاسلوب ما قبله وانا او اياكم حيث رد كل من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل المخاطبين
فان قيل ما فائدة او الاولى ومثلا قيل وانا واياكم قلت لان المتبادر كون الفريقين معا اما على هدى واما
في ضلال وليس بمراد ولو ترك والثانية مع ترك الاولى يتبادر من الكلام انه نشر على ترتيب اللف فخرج
عن كون الكلام منصفا وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى واعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين
الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فشارك في ذلك
للآيات السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو اقوى في الانصاف من الترديد فكان اولى بالتقديم
قوله وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض
او لا يسمى المنصف في صفاته بوصف صاحبه حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه قال لمن
خوطب به قد انصفك صاحبك قوله ان ظفرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا
وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليه اي وعلى اظهار الرغبة قوله نعم ان اردن تحصنا اظهار للرغبة
في ارادتهن التحصن وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف كان

للعدول الى الماضي ثلثة امثلة منقلبة الى معنى الاستقبال انما دنقط نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وحده لان الاسمية
لا تقع شرطا لاختصاص كلماته بالفعل واعادة ثانيا للعدول الى الماضي الباقي على معناه المحوج الى التاويل الذي سنذكره
الا ان تقييد الماضي بالاول بالآن يدل على ان ذلك الماضي بمعنى الحال فلو قال ان اكرمتني الآن لكان اظهر في التقييد
وافيد قوله مما لا موجب لكونه مضارعا معه بيان لقوله نحو في اهوا فيقع الثلثة اي من الصور التي لا يكون معها ما
يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكت كثيرة وكلمة ان اذا اكدت
بما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا يختلط المقصود من زيادة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا
كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله لا بصار اليه خبر لقوله ان نحو واعتبر بلاغة
الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل توجي اورد للتعبير الى غير الاصل نكتتين لما ادل
طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل الثاني طلب ابراز المقدار في معرض الملفوظ وبين لابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب اخر اجمالا بقوله وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع
كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله نعم ونادى فانه تعم عبر عن الاحوال المترقبة
المتحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا اي ومثل نادى انا فتحنا
اذا اريد به فتح مكة شرفها الله تعالى وطها قبله زمان المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخر فقيل فتح خيبر و
فتح الروم وفتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فان فتح منطوي فيه كل الفتوح
وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اي قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من
قابل قوله واما للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك
من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فابرز اتباع النبي اليهود والنصارى في معرض الحاصل لا بصيغة المضارع
مع انقطع بانه لا يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعها وتعلق الجزاء بهم اعني كونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا
ابرز شركه في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا بمن اشرك وحبوط عمله وكذا ابرز زلل
المخاطبين في معرضه تعريضا بمن زلوا والخوف الوعيد العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان
قيل التعريض فيما ذكرنا انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الفعل الماضي قلت
الاسناد الفرضي يكفيه الامكان الذاتي فلا تعريض من جهة الاسناد ولئن سلم فالتعريض بالمضارع انما
يكون بمن يحصل منه الاتباع والاشراك والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت
انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط

بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله ومهما اعم على قياس ما مر في متيما فيئا ولى كل شئ من الاشياء بحيث لا يخفى
بخلاف ما فانه قد يخص ووجه كونه اعم اذا قدر فعله ما ما ظاهر لان الاولى شرطية والثاني مزيدة لزيادة التعميم كما في
متيما وايينما واذا جعلت كلمة برأسها فوجه كونها اعم وضعها كذلك لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا اصل
اصلها ماما بمعنى الكف متضمنة الى ما الشرطية فهم زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل شئ قوله او غير ذلك
يعني من الحالات والصفات الراجعة الى القراءة كالتوسط بين الجهر والهمس وكالحدة والثقل والطيب والكراهة
قوله والمطلوب بهذه المحال اي الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرهما
ترك التفصيل الى الاجمال في هذه الامور اما وحده كما اذا قصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاحتراز عن التطويل لا يفي
بالاحصاء او يفي بملل ويلاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد حال من المفعول اعني ان يأتيني زيد اما اي في
قولك هذا المفعول ذاهبا الى عدد وربما تعذر استيعابه فانك اذا لم تقيد قولك من يأتيني بقيد تعذر استيعاب
عدده قطعا وان قيدته بقولك من بني زيد مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاملال اما في صورة التعذر فالاملال
لازم واما في غيرها فقد يكون الملال بسبب الكثرة وقد لا يكون ففيه صحح الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال ويقد
احسن من طبق للاية على ما علمه من المعنى وحذافير الشئ اعاليه واطرافه جمع حذفار والظاهر في نظم للاية ان يقال
فلذلك هو الغائب واتما ذكرا وليك نظرا الى ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم للجميع قوله واعلم ان الجزاء قدمه على
الشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب بقوله لما كان تعليق حصول امر يعني مضمون الجزاء بحصول ما
ليس بحاصل يعني مضمون الشرط ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما
جزاء وشرط ذلك التعليق والمقصود ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج
لولا ان الاصل في جملتيها المضي كما سيأتي والحصول المعلق هو تحقق لنسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقق لنسبة انشائية
فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به تحقق لنسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان
يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الصدق اي التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء
قوله استلزم ذلك اي كونها لتعليق حصول امر الخ امتناع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه
ليس بحاصل في الحال بل هو مفروض في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان
يكونا اسميتين او احدهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام
البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به وقوله وكذا امتناع المضي بالنصب اي وكذا استلزم ذلك امتناع المضي
اي امتناع ثبوت مضمونهما في الماضي فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين
او احدهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضي ومثل العدول

اقتضاء كون الفقر مقطوعا به فان لفظ المس تنبئ عن القلة في معنى الاصابة وتنكير الفقر في المقام التوبيخي يدل
على التقليل وقد جعل مفعول المس الناس وهم لتماديهم في عصيانهم مستحقون لان يلحقهم ويحيط بهم كل فقر فيناسب استعمال اذا
تنبيها على ان مساس قدر يسير من الفقر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع وآخر للاية على ما في الدر دعواهم
منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا فالصواب حينئذ واذا مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله
واما في قوله واذا مسه الشر فيريد ان الشر ههنا كالفقر هناك الى الانسان وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها
اعني التنكير الا انه ناب عنه شيء آخر ان الضمير راجع الى الانسان المعرف المنكر على ما تقتضيه البلاغة لا الى المطلق
للانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما يتبادر اليه الوهم فيكون استعمال اذا تنبيها على ان مثله
يحق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به قوله ونأى بجانبه اي تنفر كان الجانب مقحم والمعنى البعد بنفسه وذهب بها
عن محلها ومقامها تكبرا او تعظما قوله وعند النحويين ان اذ ما المناسب للاجمال السابق في تعداد كلمات الشرط
تقديم اذما على اذ ما لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اذ بلا ما للزمان الماضي موضوعا عن الشرطية مضافا الى
ما بعده من الجملة وبادخال ما الابهامية القاطعة للاضافة انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال وكانهم لم يجعلوا اذ ما
كلمة برأسها كما زعمه بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما وحيثما واينما وانما قال في باب الشرط لان اذا قد
تكون لمجرد الظرفية بخلاف اذ ما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم بها فاذا منع كونه نادرا لفظا
اقرب الى السعة قال اذا ما حيث يراد بهم بعد قوله الاولى للابهام في الاستقبال فان قولك آتيك اذ طلعت
الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق العتب بترك الاتيان فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه
لا يختص به وقد يقال اراد ان اذا محمول على وقت يناسب وجود الشرط فيعذر بترك الاتيان لعذر المطر مثلا اذا
ما يشاؤه وغيره فلا يعذر قوله ومتى اعم اي اشد واقوى عموما لانه اكثر افرادا الا ان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية
فيعم الحكم المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق طلقت في
اي وقت دخلت من ليل او نهار لكنه ربما يختص ببعض الاحيان بخلاف مهما فيكون اقوى عموما في مس شيء
شيء منها لكرار اطلاق تكرر الدخول على ما توهم انما ذلك في كلما وعطف الاحيان على الامكنة اما تغيير او اما
تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذي يملأه المتمكن بحجمه واعمية اينما في
للامكنة على قياس متى في الازمنة قوله وحيثما تقرر اينما اي في انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من في وجوهها تختص
بذوي العلم وتعميمهم في الشرط وفي الاستفهام ايضا مراغما اي مهاجرا مراغم بسلوكه الى قومه اي يوصل اليهم
الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وما لتعميم الاشياء اي في الشرط وكذا في الاستفهام واذا رايت شبحا من
بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد يطلق كلمة ما على ذي العلم كما في قوله من لا يعقل وتشبيه ان بها

واحد جهتا خطاب وغيبة فيمال معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان لفظ
قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيبة وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون
بالتاء دون الياء تغليبا لجانب خطابية المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبة الثابتة له في نفسه لان
الخطاب اشرف واولى وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظه
ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عز وجل بلا تغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل عما تعمل يا محمد وما يعمل
جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عز اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب و
ان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم ولا بعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم
بان ابراد بالواو الجمع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجميع بصيغة تخص العقلاء كقولك خلق الله
الناس والانعام واما قوله تعالى يذرؤكم فيه فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم ايها الناس من انفسكم
اي من جنسكم ازواجا اي حلايل او ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يكثركم
ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير والتوالد والتناسل ففي لفظ كم غلب
المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن وغلبت فيه ايضا العقلاء
على غيرهم والا لقيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف
لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين على الآخر بان
يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا الى ان المعتبر هو الاسم الاخف الا ان يكون الاثقل مذكرا
كالقمرين فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التثنية كما في المشترك بل لابد من الاشتراك في
معنى المصير به من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن لطهر وحيض وعينان لجارية
وباصرة وايضا جاز ان يجعل الآخر مسمى بالاسم ادعاء ثم باول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره كما قيل في العلم فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافق هو المغرب من خفق النجم
اي غاب وقيل المشرق لانه يخفق منه الكواكب اي يلمع وانما فصل عما قبله بقوله ومنه اي من هذا
الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب قوله واما قوله واذا
مس الناس ضر بلفظ اذا وارادة الضر اي بلفظ الحال نادر كالعبث فقد استعمل اذا في المشكوك فيها
في ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان ههنا امورا ثلثة تعاضدت في

الكشاف ان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد بعد ان ذكرناك فحيث واراد
ان بتفسير الشرط ان بالماضي قدرة بكان قوله ومنه اي ومما يستعمل فيه ان في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قوله
قول العامل عند التقاضي الا ان القطع فيها بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك
لم يقل ومثله ان تعالله بالضم آخره اعمل والتسويف التأخير مترجم اي يفسر ويكشف ومفعول ومقول قولوا محذوف
اي فقولوا لم تعمل وان قطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزلة من لا يعتقد انه عمل اي بل الشك في انه عمل
فلا يكون له اعتقاد بوجود عمله ولا بعدمه وانما قال ان اعتقدتم اي لم اعمل لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل
فلا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا اي عملت على ما توهم وادعى انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل
فتأمل وقوله ويلكم دعاء من العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الرتبة اشارة
الى وجه آخر لاستعمال ان في الارتياب مع تحققه وانه كان منهم من لا يرتاب بل يعاند مع كونه عالما بالحقيقة
فغلب في ذلك اي غير المرتاب على المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب في حكم من لا يرتاب
له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه
على من قطع بارتيابه واما ما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا جميعا منزلة
من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في الثانية لا تعلق لها بالتغليب قوله والتغليب
التغليب باب واسع يجري في كل فن نبه بذلك على انه يجري في فنون كثيرة لا يختص بما ذكر فمن انواعه ان
يغلب الاكثر من جنس على اقله فينسب الى الجميع ما هو منسوب الى الاكثر كما في قصة شعيب اذ غلب اتباعه
عليه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب ففي قوله او لتعودن تغليبان قوله والا فما كان اي وان لم يقل
بحكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله صغيرة فيها نوع نفرة كسيرة القمة
وتطفيف بجبهته وفيه اشارة الى مذهبه كما بين في موضعه ومنها تغليب المذكر على المونث في صفة مشتركة بينهما
تنطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة للاخرى بعلامة فاذا اريد اطلاقها بصيغة المذكر كقوله تعالى كانت اي
امرأة لوط من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الاهلاك قوله وكانت اي مريم من القانتين
اي المطيعين قوله عدت لانثى من الذكور اي جعلت عدادهم في التعبير بلفظ يختص به الذكور وصفا
ومنها تغليب الجنس كثيرا ولا لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا فان ابليس داخل فيما اريد
بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء
وفي قوله عد الانثى من الذكور اشارة الى انه يشبه تغليب المذكر على المونث في كون اللفظ مشتركا ولا بغير ما
وضع له ايضا مع زمن لطعنه لا يخفى مكانها ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد

للبلاغة قوله وإن كنتم في ريب الخطاب في الآيتين للمرتابين في حقية القرآن وحقية حشر
الأجساد فقد استعمل إن فيما هو قطع وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من أن الأصل فيها عدم الجزم
وأشار إلى أن الاستعمال إن فيها للقصد إلى توبيخ المخاطبين على الريبة ولتصوير أن المقام لا يصلح إلا لفرض
الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن أصلها وهو الإعجاز الذي نبه عليه بقوله فأتوا بسورة من مثله
وابتداء الخلق الذي أشير إليه بقوله فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لأن ينسب فيه
الارتياب إلى الفاعل إلا على سبيل الفرض المحالات لأغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم وإثبات المط
بإبطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تعالى ولو سمعوا فرض فيه سماع للأصنام لفرض التبكيت والإلزام
وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الألوهية التي لا تعقل إلا لذي العلم ثم الأصل
في فرض المحال كما نبه إليه بالتمثيل كلمة لو دون إن لأن الجزم مقطوع بلا وقوعه الآن ههنا جعل للارتياب
الواقع بمنزلة الجزم لأجل القاطع ثم جعل بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المساهلة وإرخاء العنان قصداً إلى
التبكيت والإفحام فاستعمل فيه إن قال في الكشاف فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت و
لأن دين الحق واحد لا يوجد له مثل مجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى قل إن كان
للرحمن ولد فأنا أول العابدين وقوله إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا فإن حقيته عند ذلك
القائل أمر محال ونظائره كثيرة ومن ثم توهم أن كلمة إن تستعمل في المحال أصالة قوله وتنزيلاً أي المقام
عطف على لا يصلح وذلك لأنه لما ألحق الارتياب بالجزم لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة
المشكوك للفرض المذكور ومثله أي ومثل إن كنتم في ريب قوله إن كنتم قوماً مسرفين فيمن قرأ بالكسر و
ذلك لأن إسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعاً واستعمل فيه إن لقصد التوبيخ والتصوير بناء
على اشتمال المقام على ما يقلع الإسراف من أصله لا يصلح إلا الفرضية ومعنى أفنضرب عنكم أفنهملكم فنضرب أي نصرف
عنكم الذكر أي القرآن وما فيه من المواعظ صفحاً نصب على المصدر أي إعراضاً وصرفاً أو مفعول له أو حال أي عارضين
أو معرضين وإذا قرئ أنما بالفتح كان تعليلاً أي لأن كنتم قوماً مسرفين فإن قيل الشرط هو الارتياب في الإسراف
في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة إلى تأويله أجيب بأن الظاهر في حال المرتاب والمسرف
بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزماً والصواب أن ليس المراد الارتياب في الإسراف في المستقبل
بل الماضي المتحقق في الحال ومن ثمه قال الكوفيون إن إن ههنا بمعنى إذ وعند المبرد والزجاج أن كلمة إن
لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لتمحضه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة إلى أنه إذا أريد بقاء
الماضي على معناه مع إن جعل شرطها لفظة كان كقوله تعالى إن كنت قلته وإن كان قميصه قد من قبل قال في

لمن يستطر ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل
الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع اللام الموطئة يلزم المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شائبة
تحقق معنى قوله بلفظ اذا متعلق بقال وحيث اريدت تعليل له وقوله لكون حصول الحسنة تعليل لذلك المعلل
على معنى ان ذكر اذا في جانب الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع
وقوله لكثرة وقوع مفعول له لمقطوعا اي قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكر في الكتاب
من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه
لا يكثر كثرة جنسها قوله ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة في الوجود عرفت تعريف
العهد للذهاب الى كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي
كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريف جنسي على مذهب الجمهور اي غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه
على الوجه الاول اقضى بحق البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنزلة
المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل في اللوم على دعوى الاختصاص وترك
التنكير وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبما حققناه لك اتضح عندك المرام من هذا المقال و
اندفع ما توهموه من الاشكال فافهم واقم وجهك للدين القيم وذرهم في خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان في جانب
السيئة عطف على قوله بلفظ اذا يريد ان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة
الى وقوع جنس الحسنة لعمومه الاوقات فجيئ بلفظ ان في جانب السيئة ونكرت لانها اذا وقعت لم يقع
الا شيء قليل منها بخلاف الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اي ولان السيئة لا تقع
الا في الندرة اي في قليل من الزمان قيل قد عددت قوله ومنه اي ومما استعمل فيه اذا مع الماضي
في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعني الرحمة منكرة كالسيئة فاشار
الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع يريد نوع التقليل بالنظر الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبي عن
معنى القلة وان كان ههنا مستعارا للايصال اي اذا اذقناهم شيئا من الرحمة فرحوا وكلموا وان تصبهم
قدر يسير من السيئة قنطوا وشكوا ولما ان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل
منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق اي القصد الى نوع التقليل نظرا الى لفظ الاذاقة هو
المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يطيشون لادنى
نعمة ويجزعون لادنى مضرة وقد يقال اراد ولان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط
بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة

مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن غير عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون
هناك انقلاب الماضي الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما نحو اذا جئتني اكرمتك
فيجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا ومعمولا لاكرمتك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالآية تمسك بالظاهر المفيد للظن الوافي
الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله والاصل فيها اي في كلمة اذا الجزم اي قطع المتكلم
بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به
على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمه عارض قوله قطعا مصدر للمصدر الموف اعني القطع على الجزم ضربا شديدا او
تحقيقا صفة له اي قطعا محققا وقوله باعتبار عطف على تحقيقا اي قطعا ملتبسا باعتبار او حاصلا بسبب اعتبار
والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس وعرفي فان المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار
خطابي كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم زيد عليك فاكرمه تجعل انعامه مقطوعا به لكمال وجوده وظهور استحقاق
المخاطب وكاظهار الشغف بوقوعه كقوله على اذا ما قضيت لبنى بخلوة * زيارة بيت الله رجلان حافيا * وقد صحف
جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال
من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وانت خبير ان النسبة زيارة بيت الله الى الرجلين
ركيكة جدا وبان الحافي او الماشي راجلا لم يكن له منقبة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف بمحضر جمع من ادباء الشام
فاتخذوه اضحوكة يتلهى بها قوله وهو النكتة اي كون الاصل في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا
على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق بتغليب قوله لكون الماضي وفي تغليب متعلقان بمعنى التاء اي المستفاد من
النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون
الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا حال من المستتر في اقرب اي منظورا الى
لفظه او مفعول له اي حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه اي اقرب لاجل المنظور فيه قوله قال تعالى فاذا جاءتهم
الحسنة استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع المضارع بناء على ان
كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا فليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع او باللاوقوع قوله اريدت الحسنة
المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد
بها نوع من الحسنة اعني الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله فقالوا منذ دخل
المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم
فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابله قوله فان اصابتكم مصيبة اي
قتل وهزيمة لشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم

مع جزمه لظهور صدقه في الاستقبال بتجاهل ويرى تشككه لاعتبار مناسب يستدعيه قوله واما تنزيل المخاطب
منزلة الجاهل فقد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل لانك فيه لعدم جريه
على موجب علمه كقول الاب للابن ان كنت اباك فلا تؤذني او ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي وكلمة
للانكار اي لا يكون عليك رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم يعمل
بعلمه نزل منزلة الجاهل لانك توبخه وتقبحه قوله ولامتناع الجزم تعليل لقوله فيما فلم يترك المضارع اي في الجزاء
وحاصله ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر عنه بالمضارع فلا يترك ذلك
الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا
يعدل عنه الى الماضي الا لنكتة وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك وانما قال نظرا الى لفظه لان الماضي بواسطة
كلمة الشرط قد انتقل الى معنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي موذن بالتحقق قوله مثل ما ترى مثل النكتة
العدول من المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية
احدها يكونوا لكم اعداء اي يظهروا عداوتهم ويعملوا بمقتضاها لان نفس العداوة ثابتة غير معلقة بوجدانهم
للمؤمنين وثانيتها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وقد ذكر هاتان الجملتان بصيغة
المضارع على ما هو الاصل وثالثتها ودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم ودادتهم لكفر المؤمنين لوجد
انهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز ان ينتفيا حال الوجدان بتذكر القرابة
والمعارفة السابقة بخلاف الودادة اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه احرى الاشياء لهم وانفعها للكفار اذ به
تنحسم مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط فمعناه
اذا وقع جزاء تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله ما كان مفعول يحتمل وضمير يحتملها لما انه حملا على المعنى فان قلت
الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا تكون معلقة بها فالاولى ان يجعل ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية
قلت المراد اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا
او عطفا عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط اراد ان يذكر كلمات الشرط مفصلة اي واحدة بعد واحدة
قصد رعدها بكلمة اما فقال اما ان وتركها في البواقي التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في
انهما للشرط في الاستقبال لاحتياجه الى الاستدلال على شرطيتها فقوله قال تعالى استيناف لبيان شرطيتها
بادخال اذا المفاجاة في الجزاء كما ادخلت في جزاء ان وذلك لقربها من الفاء لان المفاجاة مصادفة الشي بغتة
فناسب من المثال ظرفية مجردة معمولة لمعنى المفاجاة اي فاجاءه زمان اشراك فريق منهم في زمان اخراقهم
فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم ينقلب اكرمتك مستقبلا

الآية في طه فقدم لذلك على موسى وزيره وليس في الشعراء هذا العارض المقتضي لتأخير موسى فقدم موسى
رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة الثانوية ايضا قوله فما كان الغرض اي من ايراد الامثلة الا مجرد التنبيه
على التقديم لعارض يورث الاهتمام وضمير فيها للمظاهر وحالين حال من المستتر في وتنحصر وهذه الانواع الثلثة اشارة
الى اعتبار التقديم والتأخير بين الفعل وفاعله المعنوي واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوي واعتباره
بين متعلقات الفعل قوله فليكن اي ما عرفته فيما سبق على ذكر منك لتعلم ان ذلك الطريق قد يسلك في
هذه الانواع فينزل المصيب في الفاعل او مفعول منزلة المخطي فيقدم وقد يعكس فيترك التقديم وقد يجعل غير الاهم من
المتعلقات بمنزلة الاهم فيقدم وقد يعكس فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر
قوله واما الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة الخ وصف الشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال والمضي
وفي عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم يعد اذ وحيث فانهما يردان بما لا يقعان
شرطا وابتداء بان لانها الاصل وعقبها باذا لزيادة مناسبتها اياها ثم بما باعتبار الظروف الاقرب فالاقرب
ثم بما يخص العقلاء وقدم على منها لانه اصلها واخر اي لان ثقلها وفصل لو باعادة الكاف لانها لم تعمل اصلا
بخلاف اذ فانها قد تجزم في الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل ولانها للمضي وشرطيتها تقديرية ولم يذكر
اما استغناء عنها بمها وقوله فالذي هو اب لا وضمير عنها للحالات وقوله اما ان فهي للشرط في الاستقبال شروع
في تفاصيل ما بين هذه الكلم اي فهي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في الاستقبال فقوله
في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول الجملة الاخرى كما اشرنا فالحصول
الجملة الاولى كما لا يخفى قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به تمايز ان واذا
واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتصاره مبني على جواز استعمال ان في المحال
وليس بشيء فانهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا يجزم بشيء من طرفي الشرط وقد نبه على ذلك
حيث قال وهو لا يعلم اتكرمه ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباك من قبيل ما هو خارج عن الاصل بسبب الجزم فيه و
ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه واذا استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها قوله
في مقام الجزم اي بوقوع الشرط ولا وقوعه قوله لاستدعاء المقام كما اذا سئل العبد هل سيده في الدار وهو يعلم
انه فيها فتجاهل خوفا منه وقال ان كان في الدار اخبره فانك على الباب وكما اذا استطلت ليلتك
فقلت ان لم يطلع الصبح في اذا اعمل وانت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل ضجرا وتولها قوله ان
صدقت اي ان ظهرت صدقي فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب شاك فيه فاستعمل
فيه ان تنبيها على شكه واظهار التثبت المتكلم وتمكنه في امره وقد يجعل ان صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه

لطائف للاعتبارات عليه اي على ذلك الشيء منه اي في التنزيل وقوله من وجه لطيف متعلق بيراعي لكان
من الطف وجوه متعلق بيراعي يريد ان كل اعتبار لطيف يراعي في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي في
التنزيل على وجوه هي الطف من كل جميع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية
اي اللطافة والكمية اي العدد فقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما يحسن فيه التقديم
لعارض واذا وجبت ظرف لتستقصيه او ضمير تتخذها للامثلة يعني انك اذا افردت الامثلة التي تلقيتها لك مسارح
نظرك ... تا ملك لهديت لنفوذها الى معرفة ما عسى تظلم عليك من نظائرها قوله فقدم اي المجرور على الفاعل و
اللام في لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفه ذا نهك نفي كذا اي جد وكد والاستقراء المبالغة والالحاح
وفاعل فكان ضمير الاستقراء الذي دل عليه استقل والانكد فانه الخبر وقرينة تمييز عن النسبة لا عن الضمير الراجع
الى تلك القرينة وكذا منبتها اي ما انكد تربتها واسوء منبتها قوله كانت اي مخيلا في فكره معنى هذا الكلام و
في التعبير عما لعونه عن القرينة بالمدرة تحقير شانها بجانبها اي بجوانبها واطرافها وهناك ظرف لقوله لكان
وفاعل يهم ضمير مسباق الحديث قوله مثلها اي من امثلة ان قال الله تعالى في سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا وكنا ترابا
وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا وقال في سورة النمل وقال الذين كفروا ائذا كنا ترابا وآباؤنا ائنا
لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا والعامل في اذا في الآيتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اي نبعث
اذا متنا او نخرج اذا كنا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور
وهناك اشارة الى الآية الاولى وههنا الى هذه الآية قوله لا جزء هناك اي في جهة المنظور فيها معناها والبنى
بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمها وكسرها على طريقة عرفة وعرف وسدرة وسدر قوله كما تعرف يعني ما تقدم من
ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان يكون من قومه وصفا ثانيا بتقدير متعلقه معرفا
فلا حاجة في تقديمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية على ان المقصود
الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا
يروى بنصب صلة اي لاحتمل المجرور ان يكون كلمة من الداخلة عليه صلة الدنيا ويروى بجرها فقيل المعنى
لاحتمل المجرور ان يكون بعض الصلة التي هي مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لاحتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة
الدنيا وان لم يكن صفة منها وفي كلامه نظر وهو ان من قومه وان جاز ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ
لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدي بمن الا ان تعلقه بالدنيا من حيث المعنى غير معقول اذ لا طائل في ان يقال
اترفنا عادا ونعمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح الا بتاويل بعيد وهو ان اراد دنت من حيوة قوم نوح
اي كانت قريبة منها في الزمان او شبيهة بها في الاحوال قوله للمحافظة على الفاصلة اي على الفاصلة الاولية

قوله او لعارض عطف على لكونه في انفسه وقوله اشارة الى كونه نصب العين متميزا اي الثقات الخاطر اليه ثم
ان المص اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه بين فيها العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها
باربعة اخرى تماثلها من نظم القران على ترتيب مثلها اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة
الاولى وهكذا قوله يلتفت الخاطر ثاني مفعولية توهمت بمنع ظننت وقوله فكما تجد متعلق بلا يتوقف وهذا الكاف
للقران في الوقوع تقارن على جاء زيد جاء عمرو اي تقارن مجيئهما وقوله مثل ما قد تقول متعلق باخذت اي
اخذت في الحديث مثل اخذك فيه وقولك لصاحبك قوله فتحدث هذا هو العارض الذي يورث الاهتمام
قوله واعجبني عطف اعجبني للاول قوله وكما اذا وجدت عطف على كما اذا اخذت وهو المثال الثاني من امثلة
قوله بانت تستبعد وقوعه يعني من جهتين مختلفتين في اقتضاء بعده وقوله من جهة بعده متعلق بالتفات او المستتر
في بعده للجهة والبارز للموعود وتجد خبر فانك وحال الالتفات ظرف لتجد وضعفا وقوة تمييز عن نسبة التفاوت
الى الانكار قوله بالنسبة اي بالنسبة الى الجهتين وضمير تفاوته للانكار وذاك صفته لتفاوته اي التفاوت
الذي هو في الضعف والقوة فقوة القصد المتفرع على الانكار المترتبة على قوة الجهة في التبعد امر عارض
يوجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر وجعله نصب عين المتكلم وقوله في كلا ول متعلق في المعنى بان تقول لانا [illegible]
ولا بالكرة كما تشهد له قوله وان تقول في الثاني فليتامل في تصحيحه قوله فتذكر عطف على ان تقول
والمراد بالمرفوع ههنا الفاعل وتاكيده وما عطف عليه واما المرفوع الذي قدم عليه المنكر فهو التاكيد والمعطوف
اذ لا يتصور تقديمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل بتقديم هذا عليه للغرض المذكور
فيقال وعند هذا انا وابي وحدي كما في قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز اذ ليس كل غرض مصححا للانفصال
بل ذلك مفوض الى الاستعمال قوله او كما اذا عرفت هذا هو الثالث من امثلة والمراد الاشتباه بصلته و
هو العارض الذي اورث الاهتمام فاقتضى تقديم الحال اعني من محبتك على الصفة وقوله او مثل الذي في قولك
الحمد لله عطف على مثل الذي في قولك رايت الجماعة وهو الرابع من امثلة والمحافظة على السجع عارض اورث
زيادة الاهتمام بالمجرورين اعني بالحق وبها دون حتى قدما على المفعول بلا واسطة والمناشئ مواضع الحدوث
والحصول والمراد بقوله لطيفا والطف ان تلك المناشئ تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف وقيل هما
صفة خفاء اي تتفاوت مراتب الخفاء في اللطافة والتقليع القوي من الضلاعة ويقال له بالفارسية
پهلوا اور وعدم شق الغبار كناية عن السبق والطالع هو الذي في مشبه غيب هناك اي في مضمار المناشئ
ولله در امر التنزيل تعجيب منه ومدح له يقال لا دره اي لا كثر خيره واصل الدر اللبن وبعد به الاحاطة بعلى بتضمينها
معنى الاشتمال ومقتضيات يروى بفتح الضاد وكسرها وقوله لا ترى شيئا استيناف لبيان ما قبله منها اي من

الفعل قوله احدهما ان يكون فيه مساهلة لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد يقدر اللام اي احدهما لان يكون
وتقييد المبتداء وذي الحال بالمعرفة احتراز عن المنكر وقد علم وجه اصالة تقدمهما والفاعل ملحق بالمؤثر والفاعل غيره
وبمنزلة الجزء من الفعل واختار بالمفاعيل الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول المطلق كما مر في تقييد الفعل و
يترك البواقي على ما اختاره وترك مفعول معه لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل وان كان من مفيداته
كما مر هناك ولا يبعد ان يقال هو في الحكم التابع لان اصله العطف لكنه غير عن التبعية تنبيها على المقارنة والمعية واورد
للتمييز مثالا ولم يقل ممتليا غضبا لان الكلام في معمولات صريح الفعل فاعل وايضا فاعل ممتليا مستتر فلا يظهر ان تقديمه
لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل ولم يقل في حكم الفاعل لئلا يتوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في معنى
حكم فاعل اما المجرد كما في اعطيت فان زيدا عاط اي اخذ من عطوت اي تناولت واما المزيد كما في كسوت فان
عمروا مكتس وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة
عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من
جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت انا وفلان زيدا اي المعطوف مع مغايرته متبوعه
في الذات وبعده عنه يشارك سائر التوابع في استحقاق التقديم على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم
التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب
اعلمت والاسم المبهم المميز فان اصله التقديم على التمييز وكالمستثنى منه وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصله
التقديم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة واحتراز عن استحقاق
الموضوع باعتبار عارض كالمفعول اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر من المنكر ولا نظائرها قوله وثانيهما
ان يكون العناية فيه ايضا مساهلة لا يخفى نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها وان النقاب بفتح
الهمزة عطف على كونه يجري مجرى التفسير له وما في كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان تجدك
ذا عناية بتقديم ما تقدم لكونه نصب عينيك كما تجدك قوله واري اي ستر ولفظ قيل عطف عليه ويقول ثاني
مفعولي تجد وقوله فتقدم اي المفعول على الفعل عطف على يقول تفسير وحق المفسر ان يعقب مفسره وتقديم
وجه الحبيب على الفعل المجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وحده فلزم من
اتصاله تقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يقيد تخفيفا قوله ليقعد بسوك اي بنصب فرعا ويقول الله شركاء
بتقدير الله عرفت شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اثبتوا في زعمهم واعتقادهم وفي الآية و
المثال قدم الظرف المتعلق بشركاء اعني لله عليه وقيل قدم فيهما المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة واذا
جعل لله مفعولا ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على طريقة قولك في الدار رجل لما مرت اليه الاشارة قوله او

التخصيص جار في تقديم كل ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدأ وانه يكتفي في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء على ما مر قوله ويفيد التقديم في جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول به وغيرهما من مقيدات الفعل وراء ما سمعت اي بعد ما سمعته من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اي بذكره اما التعظيم او التبرك به او الاستلذاذ او كونه نصب العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ان التقدم فان اراد انه اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل في بسم الله مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ورد عليه ان السؤال باقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ الى ما لم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها اذ ليس المخاطب به النبي عليه السلام كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويزه القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر وان اراد انه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام باسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انما لم يقدم باسم ربك كيلا يوهم التخصيص الذي هو تاب عن ذلك المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى اهم في نفسه كما ان تأخيره عن الفعل في ذلك الله تعالى وشكرت الله لا ينافيه ونحوه ويحا اذا وضح لك ذلك انكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سواء قصد بالتقديم فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بجعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك متعلقا باقرأ الثاني تعسف والله الهادي الى الرشاد قوله مقدم الفعل على المفعول دل على انه جعل باسم ربك مفعول اقرأ لان المفعول به يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية تطلق على معنى يتناول غير المفعول به كما في قوله غير متعدي الى مفعول به ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلة بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه بقطع النظر عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله مفرد به وفي الآية على الزيادة كما توهم والوجه الآخر في بعض النسخ قصد التعميم في المفعول بالحذف قوله والحالة المقتضية النوع الثالث اي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ براده يروى مرفوعا عطفا على محل العناية وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشأن الانطلاق لا تخصيصه بزيد مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدأ فتدبر قوله بتقديم ما يقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها التعميم للفاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدأ على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل النفي بقوله وجه الحسب التمني مع انه من تقديم المفعول على

في حموز الحبشة لا يتعداه الى الحصول في حموز الدنيا ومرجعها الى ما ذكره بقوله وان المعنى بالكسر عطفا على قدم الظرف

والمقصود التعريض برداءة حموز الدنيا وانها موصوفة بهذه الصفة الكبرى والغول حالة الصداع اولا ثم اذ

اغتيال العقول وسلبها من حيث لا يدري وينزفون على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم

والتقديم هم على ينزفون لتقوي الحكم السلبي والتقديم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تعالى الم ذلك

الكتاب هو اعني يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على يقولون السابق مع ظرف المقدم عليه فلا حاجة

الى جعله معطوفا على تشنيعهم كما توهم ويواخي كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله تعالى الم الخ يقولون الخ

قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى لا اعني خبرا من المسند اليه كما قررناه في العبارة الاخرى والحصول

المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من ساير كتب الله وانتفاء الجنس بانتفاء جميع

افراده وثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال ان ربما بالتنكير للتقليل قوله ودليل خطاب بالنصب على انه خبر

اي يصير التقديم بافادته التخصيص بل مفهومه ودليل خطاب على ذكر والاتيان من تقديم خبر المبتدا عليه وقد تبين

انه عمم حكم التقديم بحيث يتناوله ايضا فلا يرد ان البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا متعلق بجواب

متى اعني افاد اي وافاد تقديم الظرف على عامله للاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات

الفعل على عاملها فان جعل اذا ظرفية محضة معمولة لقرات كان الحصر مستفادا من التقديم وحده وان

جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان

خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع

كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال هذه الوجوه امر بالفهم وقد يقال اراد ان يشرع في بيان آخر فيقال

فافهم اي جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة التقديم التخصيص قوله استدعاء التقديم

الحكم ثبوتا ونفيا تميزه والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به

والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقديم الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بلزم ودلالة التقديم

هي الحالة المقتضية له قوله ان ترى سامعك الخ وذلك لان تقديم الفاعل او المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود

للاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من مقيدات الفعل هو

الظرف وساير المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك اي غير الذي نفيته من الفاعل

او المفعول اذا فرض ان الفعل واقع فلا بد له من فاعل نفيته او مفعول اوقع عليه فيحتج لذلك اي لما استدعاه

المقام غير ما نفيته نفيك الذي كلامك مع الاثبات الذي هو مفهومه باستدعاء المقام واذا اثبت غير من

كان اعتقده انعكس الامر قوله لكونه خطاء اي لكون اعتقاده خطاء واعلم ان ما ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص

لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره مبني على ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام
متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم على رسولا فيكون من تقديم معمولات معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا
لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي او كان في الاصل صفة لرسولا فقدم
صار حالا فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال تعلقه بارسلنا لجعل قوله رسولا تاكيدا والتاسيس اولى من الحال
بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما يذكره الآن وبه يتم المقصود قوله ولا فائدة للامثلة التي تقدمت
بعد قوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من الاثبات وهذه التي شرع يذكرها الى قوله في سائر الكتب الله من النفي
اي ولا فائدة تقديم احقه التاخير التخصيص ترى ائمة علم المعاني يعرفون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يعرفون
على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف كانه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا
ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال اراد تخصيص الوصف
بالذكر لا معنى الحصر ويدفعه المقام لسقط التفصيل عند من له ذوق سليم قوله فيذهبون عطف على قبل واذا الجرد النظر فيه
والتقاء من فكلما داخلة تقديرا على قوله يذهبون ايضا عطفا له على يعرعون اي يعرعون على التقديم ما يعرعون على نفس
التخصيص فيذهبون ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه كما ذكرناهم اذا قيل
ما ضربت اكبر اخوتك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه بتقدير الوصف اي اخاك الاكبر ودليل الخطاب
مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والاصل ان ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير
المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات له لئلا يلغو ذكره اذ الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فائدة اخرى فلذلك التقديم في
الاثبات والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اي ولان التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب لانسان
آخر يمتنعون وذلك لان منطوق العطف يناقض مفهوم التقديم كما مر غير مرة فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد
بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكبر اخوتك ولا اصغرهم ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود
التخصيص على كل منهما فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له
سوى التخصيص فائدة واما اذا ظهرت فلا الا ترى كيف جاز في رد مقالة ذلك النظارة ما زيدا ضربت ولا احدا
من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق آخر بل يتدافعان بخلاف
مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق ويعين لشيء الا ترى كيف جعل الوصف في افادة التخصيص اصلا
وشبه به التقديم في افادته قوله وتمنعهم عطف على تراهم يعرعون ومعنى لا فيها غول ان الغول مقصور على عدم ال
حصول في خمور الآخرة لا يتجاوزه الى الحصول في خمور الدنيا وبعبارة اخرى عدم الغول مقصور على الحصول

صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا على غير ذلك من متعلقات الفعل وخبر المبتداء وانما قلنا غالبا لان التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية
الفاصلة او غيرها الا ان هذه قليلة فيجعل في حكم العدم قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب الى
انه تعريض ساق كلامه يقتضي ان يقال بل يذهب يقولون انه تعريض ليكون داخلا في خبر يشبع معطوفا
مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في معنى اياك نعبد اياك نستعين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه يلتبس
قول جميع ائمة علم المعاني من ظاهره بل مما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة
يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا على يشبع اي ولذلك يذهب وان يجعل قوله وفي قوله لتكونوا شهداء ولو
وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون عطفا على يشبع ايضا لا على قوله في معنى اياك نعبد يقولون مع ظهوره ليلا يلزم
الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا يدخل كلمة ما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصة او للآخرة وكذا ضمير انها
لا تمسهم وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله في الجنة بدل من فيها او قيد للفعل اعني لا يتلذذون بعد ما قيد
بعينها او قيدها في الاول يتعلق بالنفي والثاني بالمنفي اي لا يكون في الآخرة تلذذهم في الجنة الا بالنسيم وللارداح العبقة
وقوله ليست بالآخرة خبران في قوله بان الآخرة وانفا اياهم بالنصب عطف على اسمها وقوله في شيء خبر ليس ومن
الايقان حال منه ان جوز تقديم حال المجرور او صفته مالفقره في شيء وعند الله ظرف لمضمون الجملة اي هي
المتصفة بالآخرة عند الله وفي الاية تخصيصان احدهما من تقديم بالآخرة اي المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشيء
هو الآخرة فهذا قصر غير حقيقي فقصد به التعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني
من تقديم هم اي المؤمنون هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان
ايقان اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم اي مبلغين
الرسل اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة يجعلهم امة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم
بكونها على الناس مدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اي معدلا مزكيا لهم فانه كرامة
ثابتة وعدي شهيد الثاني بعلى لتضمنه معنى الرقيب ودلالة على ان تعديله اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم
قوله وتراهم عطف على يشبع اي ولذلك ترى ائمة علم المعاني قوله لا للعرب في حدهم اي كما يزعم طائفة من
اهل الكتاب قوله لوقوعه في مقابلة كلهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا حمل تعريف
الناس على العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا فيقابله البعض الآخر اعني العجم لا الكل فالاظهر ان يقال
انما يلزم من للاول اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا يتناول البعض الآخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية
البعض المعهود واوقعه في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الناس ظاهر وكلا الاختصاصين باطل فانه رسول

يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على ان في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود وعند هذا
الزاعم وقد يعلل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر فيما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد
سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت في ذلك عنك واثبته لغيرك
فان قلت هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر
وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى عنها ضرب ما عداه
والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري وما انا
ضربت من سوى زيد اي ضربه غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت
تعلم ان هذا المقام من مداحض الاقدام ترى جماعة قد تاهوا فيه فلم يتثبتوا على ما تخيلوا وفاهوا ولقد
ثبتناك فيه تثبيتا متينا وآتيناك من لدنا سلطانا مبينا قوله فالحالة المقتضية للنوع الثاني يعني اعتبار التقديم
والتاخير بين الفعل وغيره من متعلقاته وصور هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا
واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه ادخل في الرد عن الخطاء الى الصواب في افادة
بهذا المثال قصر الافراد قلت في تاكيده زيدا عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله يفهم ان تعال
جعله مشبها به لتقدمه واشتراكهما في علة النهي اعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك ثبتنا
فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولا احدا من الناس او قلت انا لم اضرب زيدا ولا احد غيري اعني لا فرق في
لزوم التناقض في صورة العطف بين ان يكون المقدم يلي حرف النفي او يكون مقدما عليه ايضا فالنهي الواقع
في مسئلتي تقديم الفاعل المعنوي او المفعول في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم
تقرير الصواب ورد الخطاء في الفاعل او المفعول واما اذا لم يقصد بالتخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك
ظان ظنا فاسدا انك بقيت قد ضربت عمرا او انك تعتقد كون زيد مفر ويا بغير ذلك الظان ثم قال بناء
على ظنه الفاسد زيدا ضربت او انا ضربت زيدا فقدم الفاعل او المفعول في كلام زدا لخطائك في زعمه
فانه يصح منك ان تقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد
سواك فتقدمهما في كلامك ليوافق كلامه لا ليفيد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله
ولذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان
يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته قوله فتردده بالنصب جواب للنفي قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت
يريد ان تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله
والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به

تقفات

انت تلك الرؤية عنك لا الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي بوقوع النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات
فلا يلزم الا ان يعتقد فيك معتقد انك رايت احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك
ولا محذور في ذلك وحينئذ فلا يبان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم وضعفه ظاهر وثانيا بان
لفظ احد فيما لم يكن همزة منقلبة عن واو لا يستعمل في الاثبات الا مع كل وهذا على تقدير صحته ضعيف ايضا لان لا استحالة
جار في نحوها انا قلت شعرا وما انا رايت رد لا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات
وثالثا بان الفعل والنفي على وجه عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك الفاعل فههنا نفي الرؤية
عن المتكلم بالنسبة الى كل واحد منهم كان قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الخ فيفهم ان هناك من راى
كل واحد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال عليك انك
رايت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت للاحد
من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية به وان لا يتعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي الاحاد مسكوتة او لما
تعرض له دل على ان الرؤية التي نفيت ان يكون فاعلها رؤية واقعة على كل احد من الناس فيلزم المحذور
بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم يرا
احدا من الناس وانه غيرك فنفيته واثبت انك المتصف بعدم الرؤية ورده ولا محذور فيه قوله وتحير احتراز
لفظ الاحتراز لان التناقض الذي الزمه انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق
بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا
زيدا فقد اثبته لك اذ المفروض ان الضرب واحد ومنهم من قال لا نم ان تقديمك ضميرك وايلاءه اي جعله
بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان يكون ضربته انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس
الاستثناءات المفرغة في نحو قولك ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالغرض الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان
الاولى ان يقال لا نم ان النفي منتقض بالاحتمي يقتضي ان تكون مضروبا زيدا وذلك لانه ليس مستثنى من النفي
بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عني وثابت لغيري
وقد سهى في ذلك اما اولا فلانه ادعى فيما انا رايت احدا ان الرؤية منتفية على وجه العموم في المفعول فيجب
ان تكون ثابتة للغير كذلك اذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرا على الفاعلية
لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم وكانه قيل
رؤية احد من الناس منتفية عني وثابتة لغيري واما ثانيا فلان الاثبات فيما انا ضربت الا زيدا ايضا ليس
بعام لان المقدر احد الا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يتناول زيدا فلا يصح

الذوق السليم هو المقصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلامه في الفعل ومتعلقاته والموجود معناه
الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه مقصد به التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عم في جوابهم مطابقا لمقالتهم
واعترض على ذلك بان مثل انا عارف فلا يفيد الا الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته كون الخبر فعلا واشترك بان
قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا يكون جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك
لرجمناك اذ يفهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوف فهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف
صرح بالتخصيص في قوله نعم كلمة هو قائلها وكيف يقال بان انا عارف لا يفيد الا الاختصاص اتفاقا وان جعله
جوابا لما انت علينا بعزيز هو الظاهر بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عم ولا دلالة
لقولهم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عند
المص ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة
بعد النفي يستقل مع فاعلها كلاما فيجوز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيد المستتر ثم يقدم ويدخل الباء
على عزيز بعد تقديم انت وجعله مبتداء وكذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي الضمير
حرف النفي وكان الخبر صفته واما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجري فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان
كانت مفيدة اياه عند من لا يشترط ذلك كما نقلناه قوله اي من نبي الله اختار هذا التقدير لان كلامهم انما وقع
في شعيب لا رهطه وزعم ان الاعز دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقدير وقد يقال لا حاجة في المطابقة الى
التقدير لان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك
اي ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت اصل الفعل منفيا كان الكلام او مثبتا يمتنع ان يقال وذلك لان
منطوق الكلام يناقض مفهوم الاول قوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدر تقديم لم يكن مثبتا وكلمة لا ثبت
في الموضعين لا مدخل لها في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك فما اكرمت اي لا يقال ايضا اذ
لا دلالة لتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي
يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل ويدل على صورة النفي على ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم يستهجن
قوله لا يستلزم ان يكون قد اعتقد لا شبهة في ان رؤية شخص واحد لكل احد في الدنيا ظاهرة الاستحالة
فلا يعتقدها معتقد في حقك فلا يصح منك تسليم وجودها ونفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك وانما قال في
الاول يستهجن لان الفساد فيه اعني التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني يستقبح لان الفساد فيه باعتبار تحقق
مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي فيكون مستهجنا
لا مستقبحا لا منهيا واعترض بان المنفي في ما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من الناس فتنتفي

الثاني بالمتعدي الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدي الى ثلثة بقلته ورجوعه الى فرينك القسمين اذ واحد
مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يقدما معا على الفعل او يقدم على الفعل اولهما
او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واذ ذكر في النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وبين
المفعولين متحدين ومتغايرين قوله فيكون هناك وجود فعل الخ كل ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا
والخطاء في الفاعل ان يعتقده غيره وذلك في قصر القلب والخطاء في تفصيل ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في
قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطاء فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال
الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطاء فقد اخطاء لان الشك تساويهما عنده بمعنى
تردده بينهما وان كان بان الواقع في الواقع احد هما بعينه لكنه لا يعلمه قوله تريد دعوى الانفراد بذلك اي بما
ذكر من السعي والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا
ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك ولا بشاركة وقد يقال اشارة
بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما تاخر من تقديمه القلب على الافراد
وانما خص التاكيد في الوجه الاول بنحو لا غيره ولانه صريح فيما قصد ههنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني
بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مصيبا محز الشبهة التي
خالجته قوله شاهد صدق على ما ذكر من ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير ومشاركته عند من له
ذوق لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرش مستبدا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او
انفرد به لجاز ان يكون علم منه لجاك الضب فلا ينكر التعليم اياه وهذا المثال يحتمل كلا من القلب والافراد فتعيين
بحسب المقام ويقرب منه تقدى التعليم من هو اعلم منه قوله ليس اي اذا لم يكن في الكلام فاعل او معنوي
او كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطاء فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل
المعنوي واسم ليس ضمير الشان واذا قلت ظرف له وتحسبه خبره انما نفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه
فيما اذا قدم قوله فنقصد عطف على ان يكون وضمير في اذا قلت للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه
الذي يدفع به شائبة التجوز والسهو والنسيان كما مر بخلاف سعيت في حاجتك اذ ليس في ذلك الدفع اصلا
وخص البيان بالثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتمالهما على الفاعل المعنوي وقوله غير
مشوب حال من السعي قبل وفيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد
لا للسعي قوله ومنه اي مما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن
شعيب عم واثباتها للرهط فيكون تخصيصا للعزة بهم وبلزمه تخصيص عدمها به الا ان المتبادر كما شهد به الذوق

قوله ولو شيئت على صيغة الحكاية وبل ويجد بنصب على نزع الخافض اي الى بلاد ولا يجوز ان يكون عودة فقول شيئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع الالباس وعقيق وزبرجد موضعان قوله او الرعاية الاسب ان يقدر مضاف اي قصد الرعاية لما يناسب ما تقدم وما تأخر في كونه باعثا على الترك مقدما عليه فان رعاية الفاصلة غاية متاخرة عن الترك قوله للاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به او اخفاء امره وتطهير اللسان عنه وعكسه واختيار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او المسند اليه قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول في اجزاء الكلام اي خلوه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي قصد ذكر المفعول لوجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه على القيادة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما يناسب الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل على احياله قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله اعني بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجهما في ترك المسند واثباته وتعرض لحذف المفعول به واثباته ليقاس عليه سائر متعلقاته ولم يورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل وافرادا اظهاره مع كونه اصلا للتوقف معرفة الحالة المقتضية على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فيه كون المقام غير ما ذكر قوله زارت اي الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين ودور اللسان تشبه ظلام الليل برواق ممدودة عليها وهو ستر دون السقف يمد قدام البيت وشبه ما على قلائدها ونطاقها اي سعتها من الجواهر بالنجوم وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهو المناسب بالترصيع لكن السنة التي بالمراة قوله للاقتباح اي ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة والقيل والقال يعني القول منقولا من الافعال والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشيء الى غايته والاسماع الشتم قوله غير ما ذكر اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما وفي موضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اعني ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله كون مسندا عيانا للالتفات اي من الضمير الى المظهر قوله واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية اذ لم يرد به معناه المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله ان للفعل ولما يتعلق به اعتبارات مجموعا راجع الى الترك والاثبات لكونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وقال ان يقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير قوله فاعل معنى احترازا عن الفاعل اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف بعلته لخلاف ايضا ومثل للنوع

الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه يقصد نكتة اخرى هاهنا
العمدة في تركه وقد يقصد للاختصار وحده قوله اذ لا يلتبس تعليل لما يستفاد من قوله كقوله عز وعلا اي ترك منه
المفعول لقصد مجرد الاختصار لنيابة قراين الاحوال لانه لا يلتبس ح كما التبس في اخواته اعني قوله لا انفتاح ولا انصباب
والظهور واختلاف هذه العبارات من تفننه على ان تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول اياه مما لا بد منه
في صحة الكلام وتقدير ذلك بقرينة النظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني
يسقون واخواته ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان
عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحد مما يقابل الآخر فلو قدر المفعول
وقيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عم كان من اجل ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم
وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله والمص
اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم
يقدر المفعول لفسد المعنى الا يرى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم
فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح
معنى فلذلك تابع لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم فقد استمر حذف مفعول
المشية وما في معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة
كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق
الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله كقوله تعالى هل من شركائكم استشهاد معنوي للوجه الاخير اذ فيه بعد
بخلاف الاولين والمراد بلا احتمال ان القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر فواصل
القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون
وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبته والابيات
الثلثة من قبيل لو شاء لهداكم وما ذكر بينها اعني قوله ولك ان تنظم اي استطراد ونبه بايراده فيما بين امثلة
المشية على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشية وفاعل شاء في قوله اذا شاء
ضمير الصديع المذكور في البيت السابق فلوان من حتفه ناجيا لكان هو الصديع الاعصم والصديع بالفتحتين هو
الوسط من الوعول والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض مسجورة اي مملوة صفة لجيرة او تزكية والنبع
شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود وقيل هو الابنوس والافال ضرب من الاسراع والملوي المفتول
والقد السير يقد من جلد غير مدبوغ والمحصد المحكم نصيف نافية يحسن الاطاعة مخافة من الضرب قوله و

واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع او غير ذلك لا الجهات المسند غمية
للفعل اى المقتضية لكونه المسند فعلا او جملة كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوى
الحكم فانها مقتضية لذات الفعل مثبتا كان او منفيا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اى اكثر من مرة وافرده وفي ذلك
انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المسند مطلقا وانما قال عليه امثالها تفخيما
لها واما لانك انما تهتدي على اعيانها بل على مماثلها قوله واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي القصد الى
التعميم اذا قصد تعميم المفعول مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص والالتفات للاختصار والتعميم لان السامع
ربما يقصر الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام والالتفات الى الاختصار المط فان قلت لا بد هناك من قرينة
تدل على المفعول العام المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفادا من ذلك المقدر قلت افادة
تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان يدل قرينة على مفعول عام كان يذكر في الكلام مثلا كل احد ثم يقال
قد كان منك ما يولم اى كل احد فالحذف هاهنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر الثاني ان لا يكون
هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام
الخطابي الى تقديره عاما بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فللحذف على هذا الوجه مدخل
في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار
وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار ومن لم يتميز عنده احد الوجهين عن الآخر استشكل الامر عليه واثبت قيل
ان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعلى الثاني يتعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ
الدالة على ذلك المعنى قوله وللامتناع يروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع
المتكلم وعلى الثاني امتناع الفعل الفعل وانه اى ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام
قوله يعطي اى كل ما يصلح ان يعطى ويدعوا اى كل احد وقس البواقي عليها قوله ذهابا حال من فاعل تنزل
مع كونه متعديا وابهاما تعليل لذهابا والمبالغة لحمل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي كانه قيل يفعل كل عطاء
والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد منها دون آخر يعود الى الترجيح بلا مرجح والصرف في ذلك انه اذا قصد
نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة وفي
منه ما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو فلان يعطي واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما
قوله تعالى وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة ثم ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام لله اندادا
هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل فقوله وعليه اى على القصد الى نفس الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله
وانما اورده على صيغة الحصر مع انه جوز فيه تقدير المفعول كما سيأتي تنبيها على انه الاولى كانه متعين قوله او لقصد

لا شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من حيث الذ وميل النفس اليه اكثر من الاعز على ان النظم الآخر ليس فيه طول يقتضي شوقا وطلبا يعتد
بعزه قوله ان الكلام على ذلك النظم الآخر اي النظم الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر
اي اذا نظر الى ظاهره كان هناك تناف يشبه التناقض واذا تأمل في حقيقته زال فان كون الفاعل
عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل
على الاعتناء بشأنه في الذكر واداء ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي
من الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض وتعلل النظر الذي
احاله على الحواشي هو ان ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكره في وجه حسن نعم الرجل
زيد في بحث الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة اذ
بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل
في النظم الاول ايضا اذ التقدير يكتبه وزيد بان هذا التقديم لضرورة الفصل فلا يدل على ذلك الا اعتبار قوله
اجمالا اراد الاسناد الاجمالي في موضعين في يكتب وفي من يكتبه ولا شك ان تكرير الاسناد آكد وابلغ
وايضا ذكر الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده
جعله من قبيله لاشتراكهما في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان تمايزا بان المحذوف فيما هو بصدده
رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله وجعلوا لله وذهب جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء
مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق لشركاء ومحله بعد المفعولين لان محل الشركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق
الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم ما هو ادخل في الانكار فادخل ولم يرض به المص لان المقصود الذي
سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك لله مطلق جنيا كان او غيره واستفادة هذا المعنى من تقديم لله شركاء على
الجن لا يخفى ضعفه واختار ان شركاء مفعول اول جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محل الانكار ولان المفعول
الاول منكر يستحق التأخير وجعل الجن منصوبا بالفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركاء وفائدة
الجمع زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركاء لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد وقد يقال الجن عطف بيان للشركاء
او بدل منه وليس المبدل منه في حكم الساقط حتى يختل الكلام لرجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس بمرضي ايضا
لما عرفته قوله فاشتمال المقام على جهة من جهات كالمسند عاما لا شك ان المقتضي بالذات لاثبات الفعل
هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها وعطف التلفظ به اي بالفعل على الاثبات
له اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة الدالة

بالفعل المفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب من الثوابت
خص بالذكر لدلالة اسمه على السموك اي العلو والارتفاع واقتضاب الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان
جمع فن بمعنى النوع ودقائق معناه وسطه وحقيقته مخصوص الشيء مختاره استعارة من فص الخاتم ومستتبعات التراكيب
ما تتضمنه من اللطائف التي هي توابع لحاق معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون
موقعه اللائق به ان يصل من بليغ كامل الى مثله وضمير سنتهما اي طريقتهما المتقادمة وهي طلب المبالغة ولا يقع
ذلك اي ما ذكر من التوقية والتلقي عن علم منه اي علم عظيم تام من المتكلم وقوله فان السامع تعليل لقوله و
لا يقع ذلك الخ بينه اي بين الكلام البليغ وبين ما دونه انكره اي لم يقبله ولم يعتد به فنزله منزلة ما يليق به اي
بذلك المتكلم الذي اساء به اعتقاده قوله ومما يشهد لك بهذا اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الخ
وصيه يؤذ على ما في الكشاف ان قراءة علي رض يتوفون بلفظ المبني للفاعل سبب قبض ما روي عنه من تخطئته القائل
من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وملخص ما في الكشاف ان التوفي بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كاملا لكنه صار
حقيقة عرفية في اخذ في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان
ايراد به استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كرم الله
وجهه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يليق عنده بحال ذلك فنزل كلامه على المتعارف واجابه بما يناسبه
مخطئا اياه قوله فهو اول الحكمة النحو ارادية اباعلي رضه الاسود بدليل ما ذكر فيه اي في استخراج علم النحو وتمهيد
قواعده بعد ما امره به علي للاسباب وعزه الى الامر به منها انه قرأ قارئ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بجر رسوله ومنها ان بنتا لابي الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال اي ما احسنها فقالت
اردت به التعجب فقال فكيف تقولين ما احسن السماء ونقل القصة الى علي فقال هذه من مخالطة العجم قال ابو سعيد
السيرافي واكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي قوله واذا قد عرفت هذا اي ما ذكرناه من
ان موقعه ان يصل الخ اذا تتخذ نا اي حدونا بها اي تلك الجهات والمراد قوله الجملة المدلول عليها بزيد حصل
زيد والا على السؤال او لولاه لم يقدر السؤال الا ان الدال على خصوصية السؤال هو تكبت القرآن قوله بخلافه
متعلق بتابى اي تابى الكلام مناسب الجمل الثلث ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل قوله متى كان اجمع للفوائد
اي من كلام آخر كان ابلغ منه يعني اذا اتسا وبا مادة وحروفا واما بعد المتقول فضلة لتمام اصل الكلام سروبه
لا لانه ليس مقصودا اصلا والتقريب هو تطبيق الدليل على المدعى يعني سوق المقدمات على وجه يفيد
المط ظاهر هنا وهو ان الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كثير الحكم ببيانه وتشييد اركانه فيكون افضل مما اشتمل
على فضلة قوله بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل فان ادله مطمع فان ولت

الاقتران يعني ان اقترن الفعل كله بالقول الذي يقتضي تقدير الفعل لا ان اقترن به مجرد الشروع فيه كما في
بسم الله والرفاء والموافقة والالتيام وهذا دعاء الجاهلية للعرس وقد ورد النهي عنه والاختيار فاعل يغوص
واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتداء واليك خبره لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز
ان يكون اليك ههنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير معنى العام والحذف في هذه الصور جائز قوله وتارة يكون
اي تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيد او
كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمير جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد اليه
في الظروف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول تنبيها على جواز تقدير الكون والثبوت
وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه للافعال له خصوصية بها يمتاز عن سايرها كالقيام والقعود
فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والحذف في هذه الصور واجب قوله من مقيدات الاحوال اي من
الاحوال المعتبرة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم
وليلة وسياي او يسبق ما يدل عليه نحو يحق الحق اي عمل ما عمل قوله فيكون الحال مغنية دل على انه اراد بالحال
ما يعم المقال لان المعنى ههنا قول السايل من يكتبه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسوال لا نفس السوال فيكون
قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم يثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اي وعلى ترك الفعل جواز الكون
الكلام جوابا للسوال واقع قوله نعم دليلنا بينهم وذلك لان السوال نفسه واقع في لئلا يتميز اي حاصل مذكور فيها
الا ان يكون السوال سوالا مفروضا مقدرا فيها وذلك لا يقدح في وقوع ذلك السوال فالآيتان كالمثال الذي
ذكره اولا في الاشتمال على سوال واقع وان امتازتا عنه بان السوال فيه متصف بالسوالية تحقيقا وقد عرفت
السر في اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتداء قوله لسوال مقدر يعني ان ذلك السوال مقدر غير
مذكور قوله ضارع لخصومة اي ذليل لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكه
ونابه الموت بالمعنى الاول السبب بالسوال المقدر ومختبط مما تطيح الطوايح اي سايل اجل اطاحة المطيحات اي
هلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معادنا للاذلاء ومراعيا للفقراء ونظم الآية هكذا وكذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحي اليك يكسر سهو ومعنى ههنا في قسم النحو ايضا
قوله ومن البناء على السوال المقدر فصله عما قبله لان السوال المقدر ههنا قرينة للمبتداء المحذوف لا للفعل كانه
لما قيل نعم الرجل سال سايل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد والمطابقة المعتونة بين السوال والجواب
مرعية ههنا اذ جعل كلمة من خبرا لما بعدها اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولك من القايم فليكن
ذلك على ذكر منك قوله بهذا الباب اي باب نعم وبئس قوله وان هذا التركيب اي الذي بني فيه الفعل

بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتعين مثالا لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف
على قولهم اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت
ان زيد وذهب يعني اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد جآء زيد
على تركه قوله وتلك القراين اي التي تغني عن ذكر الفعل فيحذف اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله
كثيرة وانا اضبط اي اجمع لك من القراين في هذا المقام ما تستعين به على دركها عسى ان يشذ عن جمعي بان يقع عليه
وكلمة عسى معترضة او بتقدير القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله ان يشذ بدون ان هو بدا فيما هاهنا
فايدتها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي قوله منها ان يكون الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود
الابهام بحذفه ثم تفسيره فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو هاهنا محمول على انه فاعل الفعل
محذوف لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام
فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام بالفعل
اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الفرق واعاد لفظ نحو وذكر الاستفهام مثلا تلمة لان المفسر اما ان يوافق
المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيدا ذهبت به اي اذهبت او ما ان يناسبه كما في ازيد ذهب
اخوه اي الفرد قوله ونحو واياي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل والمذكور
منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع ويستوي الكلام في فارهبون قوله لما سبق
له اي لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل يضمر لشريطة التفسير اما
بلفظه ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حرف الشرط والتخصيص يمتنع دخولها على غير الافعال وان
دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد مثل في بحث الفاعل لاضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوثة لانا قوله
ومنها ان يكون هناك اي في موضع حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر قوله لوضعها على ان يفضي بمعاني
الافعال اي ان توصلها الى الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه الحروف
لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تعيين ذلك المطلق
بخصوصيته احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت فتارة يكون الشروع فيه اي في الفعل الذي
يضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اي فان الشروع في القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء في بسم الله
اما للملابسة على معنى ملتبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة اي باستعانة اسمه افعل والاول احسن وقدر اقرأ
دون ابتدائي القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى وآخره قصدا للاختصاص ان ناسب المقام والا فالى مجردها
لمجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اي فان الشروع يفيد تقرير الفعل الذي شرع فيه موخرا عن اسم الله قوله تكون

اي يستعمل هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم وان المقصود بالكناية فيه تقوية متعلق على تامان
نقدّ بهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما الى المثالين فليس يلزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية
له يعني كونه اعون على المراد بهما قوله ويفصل ويعلم هذا بتوالفصل الذي وعد في احالة المقتضية لتقييد الفعل انه
يذكره في آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات اعني الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك ليعد العهد
ينبني عليها تفاصيلها حتى يرى ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به
من الفاعل وغيره فان الاضمار مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في الفعل
ومتعلقاته وانما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض للتنبيه الى ان جريانه في غير الفاعل لا يتضح اتضاحا
ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من المتكلم او في موقع المصدر له اي تكلما كائنا على الخصوص قوله
الى فاعله اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه
يحذف وحده وتجويز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا
انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اي يحذف
وحده كما يحذف مع فاعله ايضا فكانه اشار بلفظ النفس ههنا اي الفاعل لا يتوجه الحذف الى نفسه وبعكس وذكر النفس
في الفاعل لكان اظهر في المراد وقوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في معقولية الفعل المتعدي فاذا لم يذكر سابق
الذهن الساق بسهولة الى انه متروك ويطلب معرفة حاله هل هو منسي او منوي بحسب القرائن فلذلك انكشف
حالة الترك انكشافا تاما وبين لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في معقولية الفعل لان الترك لا يتضح
فيه كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان تعين قرائن الاحوال اراد
بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى مواد موارد ما حبس الفعل لان الكلام في الترك الا فما ذه الواحدة
يكفيها قرينة واحدة وقد تقدم من مرجحات الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان
القرائن فاعتمد في تفصيل مرجحات ترك الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلنا لك حال اتباع الاستعمال
وان الاستعمال الوارد على ترك شيء قياسيا وقياسي ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثالين فان حذف
الفعل فيهما قياسي قطعا وحظية من حظيت المرأة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الا يالو اذا
قصر واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه اجتهدت في ان تحظى عنده فلم ينفع فطلقها فقالت
ذلك اي ان لم يثبت لك في انه حظية فانا غير الية وقد يروى بنصب الاسمين اي ان لم اكن حظية
فلم اكن الية وقضا ومثلا يضرب في كل قضية كان للانسان اعلاقها مجتهدا فيها لكنها منعت عليه لعارض لا من
جهته وقصة حاتم في قوله لو ذات سوار لطمتني مشهورة وجواب لو محذوف اي لهان علي وقيل معنى

اي الذي امره من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا جعلت متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم ما اتى خير من اراده التخصيص الا اذا جعلت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص الفردي اذ ليس فيه ح ذلك الحكم البليغ الذي كان في نفس المتكلم قوله يصار اليه كثيرا يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاء لا في هذا التركيب بعينه ولذلك قدمه عليه ولا استبعاد في استفاد من لفظ للتكثير الدال على الندرة راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا ينافي تلك الكثرة وقوله وشر اهر ذا ناب لا شر ان عطف على قوله رجل جاءني لا رجلان وانما كان نائبا عن مظان استعماله لانهم يستعملونه في مقام تفخيم الشر وتعظيمه لا في بيان افراده قوله واذ قد صرح الائمة بتخصيصه اي بالحصر فيه حيث تاولوه بما قلنا لا تخصيص النكرة بما يصحح وقوعها مبتدا حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدا بها وجب فرجوا به ام لا قوله فالوجه جواب فاذا اي اذ قد صرحوا بتخصيص مع تحقق ما تبناه من امتناع التخصيص الجنسي وهو التخصيص النوعي لزم طلب وجه له هو تفظيع شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اي لا نائب منه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله فهو محزه اي التفظيع محزما تاولوه به من اصاب المحز وطبق المفصل وقد اورد ان المنكر ح موصوف فيصح الابتداء به كالمعرف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضربت اكبر اخوتك اي لا اصغرهما وهو معتبر في عرف اللغة كما صرح به من ان قولك ما ضربت اكبر اخوتك يفيد بدليل الخطاب انك ضربت اصغرهما قوله ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد او اشد قوة لافادة الحكم والشرطية اعني اذا استعملوا الا يكادون ثاني مفعولي تراهم اي البلغاء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون على اخص اوصافه وسبده مسده فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان الجود لا بد له من محل فاذا نفي عمن يغايره فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق بالمستعملوا وكلمة غير بمعنى لا اي استعمالا ناشيا من عدم اراده التعريض اي لم ينشا من ارادته وعلى انهما متعلق بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق اي على انهما يعنين يقصد ايهما بلفظي المثل والغير كان يراد مثلا ان زيدا المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته لا يبخل ولا يجود فليس في الكلام ح كناية حكمية لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به فليس فيه ايضا تعرض اصطلاحي اعني امالة الكلام الى غرض اي الى جانب منه لان الكلام موجه نحو ذينك الانسانين ومبين حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء بعدم التصريح بخصوصيتهما حيث كني عن ذاتيهما بما اشتهرا به من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بهما قوله لكونه تعليل للنفي في لا يكادون واعون من للاعانة واذ ذاك ظرف للمراد اي المعنى الذي اريد بلفظي المثل والغير اذ ذاك للاستعمال الذي هو بطريق الكناية لا تعريض حاصل وتحقيق على صيغة المفعول من تحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون

ايضا وان المنكر الموصوف في قوله بل حق المعرف اي لا ادلى ولا اليق بحاله نوع اشعار بذلك لا احتمال التقييد اما

قوله وهي المنكر فلثلثه كله اذ قد تبين ان كلامه في منكر لا يصلح للابتداء الا بتقديمه فحمله على وجه التخصيص يكون

واجبا قوله ان الضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان انفصال الضمير مطلقا له اسباب اخر واراد فاعل الفعل بقرينة

قوله الا اذا جرى الفعل وقال في موضع للالتباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا يتصل

فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا شرط في انفصال ضمايرها

الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي وحصر الانفصال في هذين الشيئين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه

يقتضي الانفصال ايضا كقوله تعالى لو انتم تملكون قوله وان لم يكن هو فاعلا احتمال التقديم على الفعل ان اراد تقديمه

عليه باقيا على الفاعلية ورسمه فاحتماله اياه ممنوع فان كونه مبتدا او بدلا يمنع تقديمه كما ان زيد فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه

باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدا وجملة جائز في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان الرضي خالف اجماع النحاة

في تجويزه تقديم التوابع في سعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي وبنا فيه ما سنذكره من ان نحو عليك

ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغه الا انه التقديم والتاخير واخرى بان فسخ التوابع واخراجها

عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة والمومن العائذ الطير دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ

زالت الحالة وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد قام كما في

جرد قطيفة وبهذا عرف ضمن ابن للامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل مندفع باعتبار الضمير معا زيد باعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف

اي على انه فاعل له لا على انه بدل من فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما

قيل شئ واستردد النحوي قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه مقدر بذلك القليل فان

قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في افصح الكلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال

ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون ظلموا منصوبا على الذم او رفعا على

وعلى انه مبتدا تقدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال فمرجح لانه لا التباس فيها بالفاعل لابراز الضمير

بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البدل يوجب الالتباس بالفاعل قوله الا بذلك الوجه البعيد وهو ان يجعل زيد بدلا

من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما عدا التقديم من الشروط فنحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه

البعيد لوجود شرط الابتداء وقوله اذ لم يمنع يتعلق بقوله وانما يرتكب عند المنكر وقوله لما اذا قلت مثال لما لا مانع فيه

واما السامع متعلق بقوله لصحة ونبه عليه على ان ارادة التخصيص هاهنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا لتثنيته على

ان الشاعر ارادته من شر هر ذا ناب كذلك وذلك ان هرير الكلب صوته عند ما رزيه وعجزه عما يؤذيه

قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر فمن قال المعنى ان الذي

ويقصد اليه تبعا الابهري ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال في ايقاع
اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر
الا عنه تم قوله مردوا اي قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويداء حبة القلب وسيأتي
بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الى قوله في ذلك المقبل فالحالة المقتضية
متنوع للاول الخ وانما كان اعتبار الابتداء في زيد عرفت هو عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن
لرفعه وجه لما ان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا
يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فيقال ههنا زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه
ثم ما يتضمن الخبر ايقاع العرفان على ضميره تحقيقا او تقديرا لكن انتساب لو قوع اليه والتقوي الحكم وتشبيه على ذلك التطاير
وههنا هو البحث الذي وعدناه قوله وحمله على باب التأكيد اي باب التأكيد بالتكرير فان المصدر الباقي اثره
في الحكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تأكيدا اولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله فليس
الا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان مصدرا باما كما في الآية لم يجز
ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا لان تقديره مقدما يؤدي الى توالي حرفي الشرط والجزاء كما ذكره وانه ممتنع فلا يفيد الا
التخصيص واعترض عليه بان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب مخصوصة بثمود واجيب بان
المخصوص هو الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شيء
فهديناهم ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين
الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثلا فالتقديم
ههنا لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذي لا يلائم الآية وما ذكر من الاعتذار تكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت
جاءني زيد وعمرو فقيل لك ما ذا فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرو فاكرمت بلا قصد الى التخصيص ففي قراءة
النصب تأكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وبكلمة اما واما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم بتكرير الاسناد والتأكيد
بما في اما من الدلالة على اللزوم والتحقق قوله واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال
الاعتبارين اي للاجراء على اللفظ وتقدير التقديم والتأخير وهما المراد ان ايضا بوجه تقوي الحكم ووجه التخصيص وفي
قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الابهري الى قوله في باب الاستفهام
فلا يحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره وتوهم كونه اشارة
ايضا الى ان نحو رجل جاءني يحتمل التقوي مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو رجل مسمى عندي اي حصل عندي مردود
بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتداء نحو رجل عرف

بل يكونون جزرة ونقطاعا او لا يسال بعضهم بعضا كما كان ورائهم في الحيوة الدنيا قوله ويقرب من ذلك لا يستفاد
عارف لان فيه ضمير عائدا الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوي الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف
قيل واما هو عارف فيقرب من هو عرف في التقوي وليس مثله في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على انه
تاكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في قوله لانه راجع الى عارف ومحل السر في عدم تفاوت عارف حكاية
وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف وبعدم
تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كالحيوان مثلا فيضعف التقوي فلا يكون تقويا بل قريبا ولذلك
اي لشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة
في البناء والذي يدل على ان عارف مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف
مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي
استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الجزء الاول ولا شك ان ما اجري
عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاق للاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم
من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في
نفسه اذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدا الا ان للمجموع اعرابا يظهر على يختلف بحسب دخول المبتدا دون اعرابه في نفسه
ولذا اذا وقع صفة تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه تغير اعرابه الجاري
عليه بحسب دخول المبتدا وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه جزءا او صفة قوله
واشبه كانه قيل عارف اذا كان مسندا الى ضمير مستتر اشبه الخالي بعدم التفاوت فكان ككلمة واحدة فلا يجعل
جملة ولا يبنى واما اذا كان مسندا الى ظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند
الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى الضمير في الافراد وعدم البناء ومفعول اشبه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف
ابوه الا انه يتسامح فيقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب
من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجري اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكره من
الاتباع ولان الجزء الثاني له اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم استعماله
على نسبة تامة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفي الاعراب الجاري عليه اشكال واما نحو
اقائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وباعتبار الثاني اي وتقديم الكلام
باعتبار انه مفيد التخصيص وقد مر ان ترك صيغة في افادة التخصيص اشعار بكون مفيدا للتقوي ايضا لانعقاد
سببه وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم بقطع النظر عن القصد اليه

ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان قلت انا عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منهما
اسناد واحد فمعنى الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا لكن المص عاد زاد
في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا او سماه اسناد الفعل الى المبتدا فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل
الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطفه باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته
المشاركة والتقوي ثم ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان
التزم ارادته جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان
تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة ههنا وما تقدم من ان الفعل يسند الى الضمير ابتداء يدلان على هذا
التقييد وفيه بحث يسير وعليك قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوي الحكم اي اذا اجري هو يعطي الجزل
على ظاهره لوقوعه في مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوي فقط وعليه اي وعلى الاعتبار الاول المفيد للتقوي
فقط ورد هذه الآيات اذ ليس معنى التخصيص ملائما لها ونظم الآية الاول بكذا واتخذوا من دونه لا من دون
الله فهو سهو قلم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه لهم لا حصر فيه اذ غيره قد يتولاهم ومعنى يوزعون
يحبسون ويمنعون اي يحبس اوائلهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم
لا يوزعون والمراد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر دالة على اصرارهم انجلوه من احداث
للايمان بعد الدخول لا حصر الخروج بالكفر عليهم والحال قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا وقوله
وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصله لانه مثال من النفي يريد ان التقوي لا يختلف بكون خبر المبتدا
المقدم منفيا لان سبب التقوي موجود هنا كما كان الخبر مثبتا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب ما يفيد
تأكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة للكهانزون بان انت ههنا لتأكيد المسند اليه لا لتأكيد الحكم
وتقويه فان تقوي الحكم انما هو بتكرر الحكم الاسناد المترتب على كون انت مبتدا والباء في قوله بانه هو لا غيره متعلق
بالتأكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه لم يعدل به اليه من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا الا ان انتفاء الكذب ثابت
له دون غيره ليكون تخصيصا فتدبر اي فيما سبق من ان فائدة تأكيد المسند اليه تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز
والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوي الحكم تكرر الاسناد ويتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت
وعليه اي وعلى تقوي الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول
تحقيق عدم اشراكهم لا تخصيصه بهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة او من المشرك مطلقا وفي الثاني تحقيق عدم ايمان
اكثر اهل مكة وفي الثالث تحقيق عدم تساؤل اهل المحشر وفي الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول
ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت اشتبهت عليهم طرق الاخبار فانهم لا يتساءلون عما يحتجون به

الاعتبار بزيد عارف وزيد عرف لانهما متعينان لهما الا اعتبار قوله الا في اللفظ اي تقدير تقديم وتاخير في
اللفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا بحسب اللفظ لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في
المزال عن مقره لا في ما هو ثابت في محله وكلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في
تحصيله قوله ثم تقول قدم انا معنى وجعل مبتداء لانه ليفيد تاكيدا على حال حتى يكون انا عرفت جملة فعلية كما نقل
بعضهم عن البعض فان اشباع تقديم التوابع في اللغة مشهور فيما بينهم وسيأتي في كلامه ما يدل عليه وتسميتها بالتوابع
وتعريفها بكل ثان يشهدان بذلك ايضا قوله لا يفيد الا تقوي الحكم اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي
يستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف في
قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر قوله وسبب تقويه صرح اولا بان الفعل في نحو انا عرفت يسند الى
ما بعده من الضمير ام ثم مبتداء ثم بواسطة عوده الى المبتداء يسند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتداء اذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان
كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيظهر من كلاميه ان في انا عرفت ثلثة اسنادات الاول
الاسناد الى المبتداء الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير والثالث اسناده الى المبتداء
بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتاخره عن الاولين ومنهم من التزم الاسنادات
الثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد وهو اسناد التعرف الى المتكلم وان نظر
الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتداء ومنهم من قال اسناد الفعل الى
الضمير واسناده الى المبتداء بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل
الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله
وعبارة عنه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتداء بتوسط عوده لا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار
عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتداء بواسطة عوده اليه
في الدرجة الثانية فما صرح به اولا ليس الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم على الآخر واما الاسناد الى
المبتداء بصرفه ما بعده الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر ومتقدم في الاعتبار
على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتداء المتقدم مع مطلق صلاحية
ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتداء الا انه اشار الى
تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتداء
ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوي واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو

بالتقديم مبالغة في اثبات السلام على المرأة التي كانت معه كانها ملقية قوله ونظم البيت الثاني في سلك الاول
للاشتراك في النظم والتنوين مظهر الاول للمفروره وتقديم عليك لان الاهم بالنفي تعلق السلام بالمخاطب وتقديم
خبر ليس ولم يكن اعني عيني وبين الطلوع على اميته ايضا والمعنى اذ لم يكن في قلب المحبوب موذة وميل لم يتيسر
بشفاعة من خارج وصال جميل وحيث كان التفاعل و اهتمام التقابل قريبين من عقد قلب السامع واهتمامه قربهما
به وغير الاسلوب فيهما ثم عاد الى الاسلوب الاول او يكون المراد بتقديمه قوله ثلثة في تقديم هذا المسند مع تنكيره للابهام و
وصفه بما لاجله يهيم الناس لمعرفته تشويق تام الى ذكر المسند اليه والدنيا فاعل تشرق اي تضيئ ببهجتها هذه الثلثة
وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما بنفسه او بتضمين للانارة وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال
الشائع الى النادر وعن المعنى القوي الى الضعيف واما جعل الدنيا ظرفا للاشراق ثلثة فمن قبيل مسخ الكلام وقد
يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدا وخبره محذوفا اي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او
بيانا ويكون امثال خارجا عما نحن فيه قوله كالنار الحيوة قدم كالنار على الحيوة ومن رماد على اواخرها للتشويق
اي من جنس الرماد اواخر الحيوة واولها دخان اي هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعني ان زمان الصبى
فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء الترقد واليبس
بمنزلة رماد وقبله وعيشي الشباب وليس منها صبا باولاد واسي الهجان قوله بتطويل الكلام في المسند اذ هناك
يزداد التشويق الى المسند اليه فيتمكن زيادة التمكن كما ترى في ثلثة تشرق الدنيا دون كالنار ومن رماد قوله
او يكون عطف على ما بعد ان من قوله ان يكون اي اذا اريد بالجملة افادة التجدد وجعل مسندها فعلا لانه الموضوع
لافادته وقدم الفعل على المسند اليه الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد يقتضي كون المسند فعلا على ما مر
كذلك يقتضي كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله قوله احتراز يريد انه لو قال وتقديم
الفعل على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتداء
ولم يقدم عليه فلما قيده به لم يرد مورد نحو انا عرفت لجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه فيها ضمير عايدا
الى المبتداء وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما اسند اليه
في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان لا الاسمية في نحو انا عرفت لا يفيد التجدد باعتبار
الى المبتداء بل الثبوت فانه توهم فاسد لان الضمير وما يرجع اليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له معا.
وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا يغفل قوله واذا سلكت بهذه الطريقة
اي ان المسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى ما قبله المسند اليه في الدرجة الثانية قوله وهو انا
انا مبتداء من اول الامر بلا اعتبار التقدم والتاخر وقوله ولا التقدير بالنصب عطف على التجري وتشبيهه في هذا الاعتبار

للامرين تعليل للاولوية وذلك اشارة الى الحمل على الوصف وقوله استدعاء مع ما عطف عليه بدل من امرين و
وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان طرفي الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا
فيتقوى الفائدة في الاعلام به ولذلك اي ولان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على
الوصف لا يجب تقديم الظرف حيث لا يتعاضدان اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر ح لا يستدعي الوصف
استدعاء اذا لم يكن موصوفا فيثبت تلك الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف اذا افرد
انما يقتضي اولوية التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولوية التامة علة باعثة على التزام التقديم فاذا انتفت صارت
باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا التقديم لما حكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه اراد
بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر من كلامه وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن
المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق التاخير عن ذلك
المنكر قبل صيرورته مبتدا فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق التاخير عنه لم يجب محافظة على الحق الاول
وفرقا بين القسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد خير منك في الدار و
ارجل في الدار لانا نقول يعرف حالها بالمقايسة على المنكر الموصوف فكما ان الوصف تخصيص فيفوت
تلك الاولوية معه كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولوية معهما ايضا ومثل المصدر
بمنزلة فعل كسلام عليك مما لا فعل له كويل قوله فلا اي فلا يلزم ذلك عطفا على النفي الالتزام وقوله عن مبتدائية ذلك اي
عن مبتدائية المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر الذي لم يرد به مبتدا والظرف حق في التاخير
عنه قولك سلاما عليك في قوله منزلا حال من سلاما عليك لان اللفظ المحكي معرفة وكذا لذلك اي لكونه منزلا
منزلة اسلم عليك في تنزيله منزلة اشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في
عليك ويظهر حق التاخير عنه والقياس في ويل لك قبل صيرورته مبتداء ان يقال ويلا لك باعمال ويلا في الظرف
لانه بمعنى هلاكا الا ان الشايع في الاستعمال ويلك بالاضافة واعادوا للقطعيين لطول العهد قوله ليس له ذلك اي حق
في التاخير وانما قال قبل صيرورته مبتداء لانه بعد ما صار كان حق الكل ان يتاخر عنه قوله قد هلك خصمك لا شك
ان كل احد ينتظر هلاك خصمه فهو المهم عنده ولو لا ذلك لم يحسن ذكر الخصم قوله او لانه صالح عطف على
ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعيد بن در في وجهك
او لانه اهم عند القايل كما مثله المذكورة قوله ما يستحقه اي من جلايل النعم او من شدايد النقم فان عذاب
الرحمن انما يكون لموجب قوي فيكون شديدا او قدم المسند لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقوله عطف الثبت
للاول او تنبيها على التساوي في الاستقلال بصحة التمثيل على طريقة او تصديه ولاحتماله قصد التخصيص بالتقديم

موته تبكيه وتثني عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات مشهورة من جملتها وقد حملت به في ليلة مقتلة
مشدودة خشك النطاق تحت راسي سرج على ابيه درع اشارت بذلك الى ما يزعم العرب من ان المراة اذا
افزعت ثم وطيت اتت بالولد شجاعا والحبك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة تلبس طها
حجزة ولا ينفق ولا ساقان تاخذها المراة بها وتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل ينجر على
الارض وقد يقال تحت راسي سرج حال من جملة بلا واو فالظاهر ان سرج فاعل للظرف لا مبتدا فلا يكون مما
نحن فيه فكانه مثل به على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسمية ووقعت حالا بالضمير وحده لمجيئها بعد حال مفردة قوله
هم من ابيات حسان في مدح ابني عمرو وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر
والنكرة بعدها وهي قوله لها خلق ضيق موصوفة يصلح ان يقع مبتدا فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تع
واجل مسمى عنده على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي
ثوب جيد وكتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمال ان يكون وصفا آخر فكانه نبه بايراد الامثلة
من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان واجب واولى وانما لم يقدم
في واجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تفخيما لشان الساعة ولا يبعد ان يجعل التقديم في له حكم للتخصيص
قوله طها اي للدرع فانها مؤنث سماعي والحلق جمع حلقة وضيق مصدر وصف به او ضيق المنسوج حلق
وصفت النسج بسعة وتذكير الضمير المجرور في وصفه للنظر الى الضيق والحابس ما يخطر بالبال وغير اتي الاستثناء
منقطع اي لكني والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف واصله للبياض في الجبهة من الفرس والابلج
المضيء من بلج الصبح اضاء واشرف نارهم اي يقتدي والهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع وفي راسه نار
جملة اسمية وقعت صفة وجاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله مما شاكل
ذلك اي المذكور من الامثلة قوله فان النعت متعلق بقوله لا النعت وتعليل لكون التقديم مبنيا على ان المقدم
خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال ولانك انه
لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقدم النعت لجاز رفعه مقدما وربما يقال ارادانه يجب تقديم الحال اذا كان
ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة الوصف
اصلا قوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان
حمله على الوصف اولى واما فما عدل عن النكرة لان المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل
او باسم الفاعل المنكر والضمير في مثله للظرف ولفظا بالحال يتعلقان بالاولى لان الاول باعتبار التفاضلية والثاني
باعتبار المفضولية كقولنا زيد بالاكرام احدر بالاهانة ونخفض معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة قوله

تأخير المسند اي مقتضيات تقديم المسند اليه ومن سببه البعض الكون فيه ان يكون الحكم على المسند اليه مطلوبا بان يوجب
له صدر الكلام اذ لا بد ان يتعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على متحقق وبذلك يحسن تأخير المسند الفاء فلا
حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه فرده بقوله واياك ان تظن اي لا تظن استيجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا
بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا هناك اي في مرتبة استيجاب الصدر اي جعله واجبا
له بل هو في مرتبة ادنى او ليس الاستيجاب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى وفي قوله فلا
تغفل اشارة الى ذلك الظن منشاءه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل
المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقدم احدهما على الآخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا يستلزم التقدم في
التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب له الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا
واما وجوب تقدمه عليه لذلك فكلا الا يرى الى وجوب تأخيره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية قوله
واما الحالة المقتضية لتقديمه فقد سلف منه احالة تأخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند فلا بد من الاهتمام
بتفاصيل هذه الحالة قوله موضع تقريره اي تقرير كون تضمن للاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او يكون المراد
تخصيصه بالمسند اليه لا اصل ان لفظ التخصيص للاختصاص وخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصود عليه
اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء
على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص
بالآخر في قوة تمييز للآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر و
تخصك بالعبادة واختص هو اختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند و
افراده من بين الاشياء الصالحة لان يجعل مسندا باثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ومن
للاستعمال الاصلي قوله معناها من غير ان تخصصه بابدها قوله في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيصه المسند
بالمسند اليه كما مر ومعنى قوله لكم دينكم ولي دين اي دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي
ودين مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخت بانه
القتال وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص بمعنى الحصر ان سلم لم ينافه لان التقديم عليه يجوز اجتماع الدلالة
على مدلول واحد قوله مردده بين القيام والقعود اشارة الى ما يسمى قصر تعيين وان كان عنده داخلا في الافراد
قوله وارد خبر المبتدأ الذي هو قوله قوله على هذا اي على كونه جوابا للتردد ويمكن جعل المثالين للقصر القلب بان
يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قيسيا واما جعلهما لقطع الشركة فلا للتنافي بين الوصفين فليتأمل
في هذا المعنى اي في القصر المستفاد من التقديم قوله لقولها اي قول القائلة وهي ام تأبط شرا كانت يعني مومنة

ظرفا لنطبق وقد سبق نظيره وجائين حال من المنافقين او من ضميرهم في بقولهم والضمير في به للمقول قوله
نخرج متعلق بجائين وذلك اشارة الى ادعاء الاحداث اي لو جاؤوا بالاسمية مدعين بانهم ثابتون في
الايمان لم يكن رائجا عنهم مقبولا منهم كيف والمتبادر ادعاء الاستمرار وحيث حي متعلق بنطبق ومع الباء عطف
على جملة اسمية اي وكائنة مع الباء وقوله لنا فاعل نطبق والوجه في تطبيقه المفصل في رد دعواهم الكاذبة
انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليروج عنهم فيرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء
فان الجملة الاسمية يخبر بها كما اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت
منفية يقصد بها بحسبها استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث فهناك اثبات الشيء ببينة ولو قيل و
ما آمنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب اخراج ذواتهم عمن له حظ ما من الايمان
ويلزمه انتفاء احداثه قوله وعلى تفاوت عطف على قوله على انه والمناسب لما تقدم وما تأخر ان يقال
وعلى ان تفاوت ولما لم يوجد كلمة ان جعل كيف جوابا بدل اشتمال من تفاوت اي يطلعك على
تفاوت كلامهم على كيفية اصابته والضمير اعني قوله وهو راجع الى ما لحكمه ولا شك ان المحكي آمنا وانا معكم
الا انه ادخل ما توصل به الى الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما لحكمه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين
بلا تكلف تجريد وقوله تفاوتا مصدر لمصدر او الى جملة متعلق بالدال على الاظهر وانث كلمة الحاضرة والرمي المرمي
واذا اصاب اليهم شاكلة الرمي تم المرام وانما اختاروا مع المؤمنين الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وجرد
وها عن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على
اليهودية واكدوها لانهم في ذلك على صدق رغبة ووفور نشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على التجدد و
ورفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي عليكم ليدل على ثبوت السلام بل دوامه بحسب اقتضاء المقام فيكون
تحيته عليه السلام احسن من تحيتهم قوله فتستقف عليها في موضعها اي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط والمحلقة
واما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة
الواقعة خبرا او الظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل وقوله بدل المستقر بنصب على الحال اي مبدلا من المستقر وعلى
اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا اي كائنا عليه وعلى ما تقدم حال من ضمير كائنا فهذه احوال متداخلة قوله
ويظهر لك من هذا اي من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
هو الشرط ان مرجع الجمل للاربع المشهورة الى ثنتين لان الظرفية رجعت الى الفعلية والشرطية الى الجملة التي
وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية قوله واما الحالة المقتضية لتأخر المسند فعدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى
تخلل الفاصل اعني تفاصيل الجمل مع رعاية حسن للاجتماع بين لفظي المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه في الاسناد

الى ضمير المبتدأ او وبصرف الضمير مطلقا للخبر الى المبتدأ او المسند السببي بعد بنائه على ما بني عليه او اسناده
الى ما بعده ولا يكون مطلوب التعليق بغيره الا اذا كان المبني عليه او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير الثاني
الجملة الواقعة خبرا لضمير الشأن مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك لان المقوى انما
يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدأ وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير
الشأن الا عين المبتدأ لكونه تفسيرا له دون افادة امر زائد فهو بنفسه مرتبط بمبتدئه كالخبر المفرد بل اقوى
منه الثالث قوله بنيابة تعريف الجنس في العموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بها كما
في الضمير فالواو في عطف بنيابة العموم على نيابة تعريف الجنس مشعر بان ليس معنى الجنس الا الاستغراق
بل الماهية التي هي جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد
واما كون العموم رابطا فظاهر اي لا نضيع اجر غيرهم ايضا قوله واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فمن
ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق فشرع يبين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي
سبق في المسند المفرد واقسامه قوله فهي اذا كان المراد اي من الجملة التي وقعت مسندة التجدد اي حدوث
المسند للمسند اليه فزيد انطلق شارك انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق وباينه في افادة التقوي
واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية واراد بالافادة الدلالة كيلا ينافي ما ذكره في خاتمة النحو
من ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها انما تفيده معانيها التركيبية قوله مؤذن بذلك اي يكون الفعل
موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو متجدد متغير ناسب ان يراعى في
وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد
والتغير هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الا يرى
الى قوله فالاسم الخ فانه يدل على ان خلاف التجدد مستند الى الاسم الذي هو مسند في الاسمية لا الى الاسمية
مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت يعني ما لا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه
مفوض الى المقام كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا
كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع
للفعل نحو هيهات فانه بتوسط دلالة الفعل يدل على التجدد قوله وما يسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية
يعني سواء وقعتا مسندا كما مر او لا كما في الآيات المذكورة وتجددا نصب على التمييز وضمير هو فصل للحصر اي هو
يطلعك لا غيره وضمير على انه للشأن وخبره كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر لضمير الشأن لا يكون الا
جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثمه جاز ان يكون حين اذ عني ظرفا

على ان يكون وكذا قوله فيطلب بنصب عطفا على او يكون ووصف الفعل بالمسند عبارة للاسناد الى ما بعده
مع ان كل فعل كذلك يترتب عليه قوله فيطلب قوله بسبب ما قبله اي يثبت تعلق بما قبله اي متعلقا به
كتعلق الاخ بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع
ثبوت فان قلت كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مما
يحكم عليه بالثبوت لما هو المسند اليه او بالانتفاء عنه الخ فلما ذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق
ابوه فان المسند هاهنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا والكره بان عطف عليه الاسماء
متصلا بالفعل ولم يذكر في مثله المتصل بفعل تفصيل لانه لا يحمل فيما هو بسبب ما قبله والسر الذي يلطفك عليه
هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الافراد تابعا لما فاعله مضمر وانما جعل مع المضمر مفردا لشبهه
بالخالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة وههنا ابحاث الاول ان منطلق ابوه ليس مسندا
فعليا فينبغي ان يكون سببيا لما تقتضيه قياسه على النعت قلنا نعم لكنه اخرجه عن السببي محافظة على الضبط
في اقتضاء السببية كون المسند جملة الثاني ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا
ولم يقصد هناك تقوى الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير تاكيد متقدم لا مبتدا فالمسند مفرد والكلام جملة
فعلية وليس شيء مما سبق وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص الا انه لما كان سبب التقوى متحققا
كان ايضا مرادا تبعا يرشدك الى ذلك انه قال او لا ترى انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوى واذا اعتبر
فيه تقديم وتاخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص الثالث ان الجملة الواقعة جزاء عن ضمير ان
خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط
تنبيه على خروجها منه فلا ضير الرابع ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا حاصل لتعليق ذلك
الجامد بالمبتدا للاول اولا حاصل لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا للاول تعليق اثبات قلنا هو باول بكونه
مسمى بعمرو ونحو ذلك فيظهر صحة تعليقه بزيد كما في المشتقات وللافعال الخامس ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام
عمرو في داره لا تقوى فيه وليس ما بعد الفعل اعني فاعله بسبب ما قبله واجيب بالتزام التقوى بناء على ان الضمير
مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيقتضي الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان يكون المسند الى زيد جملة في
هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن ههنا اي في
انا عرفت فتدبر قوله وما ذكرت لك اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما ارادة التقوى او كون المسند
سببيا اذا علمت حقيقته مضمونه اعترك على ثلث نكت معتبرة بها في علم النحو للاول وجه قول النحاة لا بد في
الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدا وان كان مقدرا وذلك لان التقوى المذكور انما يكون باسناد الفعل

المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد
كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد فلا يصح زيد المنطلق وعمرو ولاستلزامه التناقض وصح لا عمرو ولافادته التاكيد
ويصح المنطلق زيد وعمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتامل قوله لجهات اعتبارية مثل ان يكون
جود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه وخفيا او غير عام او غير واصل الى المتخاطبين قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة
جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه
اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند
جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرار او اداة التاكيد كما مر والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور
هناك تقوي الحكم على ما صورناه فلم يمثل بها واورد المسند اليه ضميرا اذا كان المسند الجملة الفعلية يتقرر اسناد على
احواله الثلثة ومظهر التشارك الكل في افادة التقوي وعطف المظهر بالواو لان الضمائر مفيد التخصيص ايضا
بخلافه وقوله لما سيأتي تنبيه اشارة الى ما سيذكر من بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط مع فرادة
مقدما لعدم الفرق في التقوي واورد الجزاء جملة فعلية اذ لم ينعقد سبب التقوي قوله لما عرفت اي الشرطية
يشارك الفعلية المحضة في التقوي لما عرفت من ان الشرطية الخ واعاد في الشرطية لفظ قولك في الظرفية
الكاف ايضا لان الظرف ابعد لاحتماله الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة مقيدة واما الثاني فلما تبين بقوله اذا
كان المسند سببيا الخ وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال
متعلقه لا الذي مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما سيأتي ثم ان ظاهر
قوله او كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي
يتصدى لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لكن
تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق ويقبل يطلق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارته على
ذلك فاراد بالمسند المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريقة الاستخدام قوله
وهو اي كون المسند سببيا وان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه
العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب
بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت
للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتدا فانه اساس بني عليه الخبر وقوله
مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون وتعليق اثبات منصوب على انه مصدر التعليق مثل اولا بالفعل
ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة للاثبات لانه الاصل قوله او يكون نفي عطف على

مهملة ولا احتمالها الكل وخلافه ان استعملت لم يستعمل الا في المتيقن وهو البعض وطلب اليقين ينفي كل استعمال
لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله ومبنى كلامي هذا يعني حكمه بان اقل الجمع ما
زاد على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع اي ليسا بجزئي من الجزئيات التي يصدق عليها حقيقة صيغ المجموع
الاصطلاحية والمراد بها تلك الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد و
الاستدلال او علم العربية فمعنى سوابقها السوابق منها وكذا معنى لواحقها وهو علم المنطق وما يتبعه ويراد انه يتبين
في تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والصيغة وعود الضمير وجواز التانيث في نحو جاءتني الرجال دون الرجلان
وهذا تعريض لصاحب الكشاف حيث قال في الكشاف معلوم ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد قوله
عرفي الاستغراق العرفي ما يفيد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو المسمى
الحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب اي من شانه ذلك وهو ان يغفرها كلها
الا ان غفران الكباير مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في
شمول الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل زاد لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد
قد يكون اشمل لا دائما ومثل بالنكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود رجل او رجلين
لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا انتفى هذا المركب انتفى افراده وهي جمل الجنس وليس الواحد و
الاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرفت بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من افراد مفهومه اعني
الآحاد فاذا انتسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فبقياسه على المفرد يقتضي تناوله
كل جماعة ويشترط ان لا تتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا عن التكرار فاذا انتسب اليه حكم كان منتسبا الى
كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته لآحادها كالمجيء امثالا فيهم ثبوته لكل واحد والا فلا واليه مآل المتن زاعما ان
نسبة الوهن الى العظام لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد ويوصل به الى الاطمانة
في معناه وسيأتي تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة
وروي عن ابن عباس رض ان الكتاب اكثر من الكتب اذا كان معناه كل جماعة تخرج عنه الواحد والاثنان
فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالمسلمين و
المحسنين وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد وكذلك يقال يبطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ولهذا
صحة استثناء الواحد والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموع كما في قولك الرجال
عندي درهم اولا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق في العرف في المعرف بين الجمع والمعرف في جانب القلة
بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد قوله واذا عرفت هذا اي كون

المذكور لا يصح لان النفي توهم فاسد ناشئ مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر
ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذوي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد ومثلها دليل على
ان التعدد ليس نقيضها وهو الظاهر ولا جزئها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها ورد بان المعية
الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لا تنافي العروض متأخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون
لازما له مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى قوله
صالحة خبر ان لصفة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث هي هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحقيقة
ولا متعددة نصب على الخبرية قوله فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف
والا تنصب على الوحدة او الكثرة بل بها على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا فان
قصد به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات او اجزاء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصدت
اليها من حيث وجودها في ضمن الافراد بناء على ان الاحكام المجراة عليها انما تثبت لها في ضمنها كان التعريف
مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا
لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد رجع الاستغراق
والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة
من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها
حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل
عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحقيقة على الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد والملحوظة قوله اشتراكا
يميز للتحكم والغر بالكسر هو الذي يتخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع المجرب وقوله مفردا خبر كان و
الجملة حال من المعرف بلام الحقيقة المراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق والاقل وتقديم خبر كان
في مثل هذا الموضع واجب وانما زاد لفظ الابهام وهو الايقاع في الوهم مع انه لا تساوي جميع الافراد في
تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح من جهات اخرى قوله على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول
ولذلك قال لا يوجب وفي قوله الزائد على الاثنين لا واحد اشارة الى رد ما لا يرتضيه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد
الزائد على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمعنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين
والثلاثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تعالى الحج
اشهر معلومات وقوله وستقف على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع
الاستدلال حيث قال هناك الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل والخلاف كقولنا المومن غير كريم سميت مهملة

يقول تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك اجيء
هذا وهو الحقيقي بالجد واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الا
انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرته بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما لان
ذلك الشيء بدل من قوله بوجه تتقارب اللام والباء في قوله فهو لذلك حاضر في الذهن اي كالحاضر فكان
معهود حقيقة كجوهر الثمين والماكولات المعتادة الغالبة قوله او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى
عنه فنزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه التهكم اي السخرية والاستهزاء والتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور
والمعهودية فيعرف باللام وسيأتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد هذين المذكورين
فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في شأنه صفة اسبابا منا حذوة اي
متعاودة قوله او غير ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء اي او بغير ذلك المذكور
مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ فيكون عطفا على
ما تقدم نظرا الى المعنى وقوله فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف
الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذلك الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان
تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو
العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد وهو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان
يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام فشرع يبين كيفية
استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب
في النسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة
لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المص تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر
ومعنى هذه النسخة المغير اليها ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة
ولا شيئا من المتقابلات التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة
عنهما معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان يكون اللام في لتحققها متعلقة بمتعددة والنفي مستفاد
من لا التي بمعنى غير منسحب على هذا التعليل وكذا يكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي متوحدة
ولا الاولى مذكرة للنفي وذلك لانه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة وانها بسبب تحققها
مع اللاتعدد اي التوحد تكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين فانت خبير بكلتيهما فان تحقق الماهية
مع صفة لا يستلزم ان يكون متصفة بها وبان كل واحد منهما يدفع الآخر وبان التعليل فيهما للتوحد والتكثر لسبب التعليل

كما هو المشهور وجعلهما مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران
الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير
للتعريف بوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال وقوله اذ تاولت
متعلق بيلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه الثاني ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين
لدلالة اللام ح على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة
لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز على الاول ان تجرد عن معنى الوحدة من غير
ان يجعل كلمة واحدة او يراد به كل فرد لا المجموع للافراد فلا منافاة ايضا قوله وان ضمير في الجمع بينهما اي ان
رجع والتحقيق في الجمع بينهما هي ان المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على
معنى اخر كلفظ مسلمون قوله بوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت الرجل وجواز تاكيده باجمعون
وجواز دخول من عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجل
كلمة برأسها كالواو والنون في مسلمون قوله ادناها جعل وجوب الوصف بالجمع او جوازه ادنى الوجوه اي
اقلها محذورا مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع قوله او صحة عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب
ان دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا مدفع للجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله على الاطراد
لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله
لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة معترضة واعتبار معنى القلة نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى
الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يبين فساده من اللوازم في
الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قرره ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه
في صدر الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه. والاقرب بناء هو نصب على انه مفعول له لما يفسره
اي يدل عليه ان يقال ويكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما ذهب به بعض ائمة الاصول هو الصواب
بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اي الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضر في ذهن السامع
ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وفي الصحاح
المتصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة
وكذا تبينه لا مدخل في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان
الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد لا ان ما سموه تعريف العهد قسيم اخر منه
ثم ان حاضر ماهية كان او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى ان يقول

سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها دلالة قطعية على انها ليست معارف وكذلك
امتناع وصفها بالمعارف وقال للتكذيب في امتناع مع ان الظاهر بامتناع تنبيها على انه سبب هو طرف للتكذيب
فيما التزمه واورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقائق
دون الافراد اتفاقا واختير ايضا للتجنب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في رجوعا للتنكير فلذلك
لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير
المتمكنة من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد آخر وتنكيره
لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ولئن ذهب اشارة الى منع الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء
واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار الفردية وان
كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض هٰهنا لالتزام الثاني
لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية وقد دفعه هناك واشار اليه هٰهنا بقوله او نحو الضرب
قوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها لتأكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد
الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها وتقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث
انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد اما
التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا تحقيقيا
او مجازيا اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما يزعمونه وبيان
وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور
الحصة من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فيتمايز التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة
الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو
اختلاف راجع الى معروض التعريف يعني حاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر
بسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح
والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون
مراده بالتحقيق والتقدير في العهد تحقيق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي
ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف المطلق والذكر
للعهد التحقيقي ايضا لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري
اعتمادا على ما سنذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا

وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب برعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب
بحسب مادته واصل المعنى فكيف يعلل به حكم نحوي قوله وبما قد سبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال
زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات لا الذات الى الوصف
فزيد هو المحكوم عليه قدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى الشيء
اعني ثبوت الانطلاق لشيء بل اريد به اعني الصادق عليه وزيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد فيكون
الوصف مسندا الى الذات دون العكس وانما اول زيد بمصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شيء
بل هو انما يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأمل في قطع النظر عما توهمه الالفاظ على ان مذهب
الكوفية ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا معرج اي لا تعويل ولا اقامة من عرج على المنزل
مطيته اذا اقامها عليه قوله واما ما يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا وتحسن الخبر
مما يجب فيه ان يكون المقدم خبر القول في تمام المحبوبة ثم وان لم اكن كراي كرا كا شاهدي الدهر ان ذاك
كذا كاه اذ لا شبهة ان المراد كذا كراك كراي فانه المناسب للسياق واللائق بالعشاق كقوله لعابي وصف
العلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعي
اذ المقصود تشبيه قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من باب
القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكر من الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة
من التشبيه المقلوب وكذا الجواب في قوله بنونا بنو ابنائنا الا ارى لعسل واري الجنى ولو هذا ظهر بالاستعارة
اجتنته وافذرته والعاسل من يأخذ العسل وصفه بالطيب واللطافة اذ لم يبق لا بد من اجتناه
واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل فقد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون
بتعريف الحقيقة واستغراقها لافرادها وكان عليه اشكال فاورده ههنا ثم اختار ما هو الاقرب عنده فقوله
انا علمنا الى قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد بيان للاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلثة لا مزيد عليها
الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي هي وتمييزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول
ان يكون اسماء الاجناس معراة عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة
وتمييزها وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل للعلة وكونها معارف قول لم يقل به احد واورد على
هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع
بطلان اللازم بناء على ان عدم القول بشيء ليس قولا بعدمه الا انه اخل بحسن الترتيب فقدم منع بطلان
اللازم على منع الملازمة فانما نسب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى الملتزم المجهول لانه مكابرة فان كون

وقوله اذا قلت ظرف لقولك بمن يعرف اي كما ترى في مقولك اذا قلت وظاهر قوله لكن لا يعرف ان

ذلك الانسان هو اخوه لا يلايم تقديم الاخ في الامثلة بل تاخيره فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما هو

الآخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا له في جميع ذلك حال من ضمير قولك او من ضمير قلت الاولى مع ما عطف عليه قوله

ولا يقدم فيما نحن فيه بين ان طرفي الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم وان زيد مثل

لذلك امثلة قدم فيها احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما يقدم من المعرفتين

ما يقدم لسلامة الامير اي خراقا بما يستطاع اليه وهذا مثل في العجم فان المتغلب من الحذم باية قدر من المسوقة

اشياء وينسكون في ذلك لسلامة الامير ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم انه يراعي

حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد هذين المعرفتين كزيد مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه

بالاخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع وكذا القدمة اذا تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه قوله

لكن اذا اتشي استدراك من لا يقدم اي اي لكن اذا اتشي تقدم اذ هناك سبب تقيضه قوله هل يعلم وقوله هل

تحكم على ذلك المشي به يدل على ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم اذ الحكم معلوم له قطعا قوله على الوجه المتصور

اي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا منبع قوله على ما تصورته قوله كيف حكمك عليه

وعلى ذلك الآخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف

حكمك على المشي الذي هو مخاطبك او الآخر فعل تحكم عليه وبالمخاطب عندك اثباته فقط او بالآخر او بهما معا وفي

هذا المثال يستفيد السامع حصر المشي منه فان المعتد به ثناؤه فقط على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي

اتشي على ثناء مفيدا به اغث فيكون يستفيد الحكم قوله مجهر ومحصر عنه متعلق بنقل والمثال يفيد قصر التعيين

فيستفيد السامع منه الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغير اتشي عليه ايضا واذا نقل الثناء المجهر او

تصورته كالمستخبر اهل تحكم عليه بالمشي استفاد منه لازم الحكم اذ لم يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا يعلمه

على التعيين عنده انه زيدا وعمرو لانه لم يتعين باعتبار نسبته الاخوة حتى لا يصح اخوك بل اخ لك قوله اما

باعتبار تعريف الحقيقة هو استغراقها عطف الاستغراق على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا

عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كله على طريقه قوله هم

القوم كل القوم يا ام خالد قوله اعترك على معنى قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدأ

اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظي هو دفع الالتباس ولذلك اجازوا اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا

بنو ابنائنا البيت ولم يبنوا في ذلك امرا معنويا مراعيا اليه لكنك اي ايها قلت فانا تلوناه عليك عرفت

ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما عليه

هو المتعلق من الهواء اي ذاهبا اي كل عرم من النبي صلعم فيبقى مبتدئا من الهواء وواقعا بين السماء والارض
من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او كان المسند اليه معرفة عطف على قوله اذ كان المسند اليه نكرة واراد بالوصف
مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال بان لها مفهومات تستدعي الاسناد الى ما يوصف بها وبتعريفها اضافة او باللام
وهي للعهد فقد يستفيد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او للجنس فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك
زيد المنطلق اذا اردت به معهودا او قوله ولا مقصود للاختصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت
به الجنس فانه عهد الاختصار وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما
سيأتي فلا يكون انتفاء العهد وقصد الاختصار بتنكير المسند قوله من ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع
شانه لان الضمير ان عاد الى المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى
المسند اليه ورد ان تنكير المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل قصد بارتفاع الشان الجنس
والضمير في الحافظة للشان فدلالة الوصف في شيء عظيم على ارتفاع الشان لا تنافي دلالة التنكير عليه ايضا كما مر قوله
المقتضية للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وجعل الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث
انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا
او قد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتسميته للاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه مقيدا مجرد اصطلاح وربما
يوجه بان الفعل يسند ثم يقيد والاسم يضاف ويوصف ثم يسند ففي الاول تقييد مسند وفي الثاني اسناد مقيد فسمي
كل قسم باسم تمييزا بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان
ما سبق على ذكر مفعول ينبغي قوله اذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب او بعيد والله اعلم بحمله واما الحالة المقتضية
لكونه اسما معرفا فهي اذا كان اي المسند عند السامع متشخصا اي متعينا باحدى طرق التعريف قوله معلوما له
تاكيد لكونه متشخصا اي معلوما له باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان الثاني اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف
هو ان يشار الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعيين التعريف بطريق مخصوص وعلى هذا كان الاولى
تقديم الثاني على الاول وتلك خبر كان و اسمك حال او خبر ثان والفاء في قوله فالمستند مبنية على ان السؤال
ناشئ من الكلام السابق وانما نشا منه بناء على ظاهر ما يقال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما
فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه يستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم
بكل واحد من الطرفين باحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد وتقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة
ههنا قيل والاكثر ايضا وانما جعلوا الخبر محط الفائدة على ان المقصود الاصلي من الكلام استناده الى المخبر عنه لا
على انه في نفسه مقصود منه قوله كما ترى اي كاستفادة ايهما في قولك وعرفا حال من ضمير قولك في قوله

الناقة على الحوض بل هو واقع في اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت في كلام الله الذي هو فوق كل كلام دلالا الاشعار
بقصد الترقي اعاد الجار في المعطوفين قوله يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب
ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه
فيحث اليه بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروضة عليه ومن نظائره ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في
الراس واول قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة كما طينت بالفدن السياعا اي صلحته وسويته
بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقة بالسمن وانها كالفدن المطين وصدر بيت الشماخ
منه وذنت دم بوشب به حسبي لنا كما عصب الح والضمير في منه للاب ثم تخليط واللى العصب في الشد و
العلباء عصب العنق اي انا منه لا عيره ثم اني عصبت به لا كتعصب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس في
البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله ادلة دستقي وتلحق خيل لا هوادة
بينها الهوادة اللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا نفع فيه ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر
اللون وقيل من لا سلاح معه اي تتلاحق فرسان لا صلح بينهم وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال وفي القلب
تنبيه على قوة شقاوتهم وكثرته حتى كان تعدى منهم الى الرماح وقد يقال جعل ضربهم بالرماح شقاء لها دلالة
على خستهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها فلا قلب كما في استعارة الشقاء لكسرها ايضا والمهمه المفازة
والغبرة المتلونة بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفي قلب التشبيه مبالغة في غبرة لون
السماء حتى كانه اصل فيها قوله يمشي صدره ودراين شيخا قد تحني صلبه يمشي القعس خروج الصدر ودخول الظهر
ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه فاكب والغبرة الدالة رات الغواني شيخا محنيا قد
صار احدب فمشي تكلفت مشية الاقعس خوف السقوط او تعثر فيكب ففي القلب تخييل انه من غاية ضعفه
يسقط على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفائدة القلب الذي في هذا الوجه المبالغة في تعلق الا بل
بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليهم واما على الوجه الآخر وهو ان المعنى اهلكناها اردنا اهلاكها
فلا قلب وهناك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكناها فحكم بمجيء باسنا اياها اي اشتهر ذلك
فيما بين الناس قوله على ما يحتمل حال من يذهب بكتابي هذا فالقه اي هو من القلب حال كونه على وجه
الذي يحمل عليه اشار بذلك الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب
تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون والنكتة في القلب طلب المسارعة
في المراجعة حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب قوله يحمل على تدلى فدنى وذلك لان التدلي تكلف
القرب وتطلبه فيكون متقدما على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان التدلي

راكب ومرانه يفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتداء المنكر الذي هو ظبي تخصيصه
بالاستفهام قوله فليس المراد اي لم يرد ان محل ورود الاشكال كان امك ليس اسم كان هذه نكرة وخبرها معرفة
حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة وانما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر مع ان الخبر معرفة
والعدول الى جعله مبتداء كما ذكرتم مخالفة لاصل الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة ولذلك اي لان الارتفاع
ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك فجعلنا ظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى
رجع الكلام الى الاصل من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اي بيت الكتاب اعتبارات ورد
بعضها سؤال وبعضها جواب والتخييت القول في شيء بلا علم كانه اعتماد على التخيت قوله تخطاء بالنصب على
انه جواب البيت لان اياك في التخييت ثمن الاسولة ما مر من انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتداء وجزء الجملة [illegible]
البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر الفعل كان الهمزة
داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم فلا يتعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود المفسر
فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العايد الى النكرة اقوى منها في الابهام لانه لم يتبادر
عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على كان امك اذا جعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى
التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير
رحلة ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مؤنث حقيقي
من الاشخاص بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مؤنثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه ان المقدر مسند في
الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره نعم كان الواجب على الاصل في بيان اصل الاستعمال ان يقول اظبيا كانت
امك بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الراجع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز
تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وان هذا النمط اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي
ذكرناه يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وما فيه من التصاريف
باعتبار الشعبة وفي قوله وهي مما تورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه فكان
وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على قياس الالتفات قوله ولا يشجع عليها الا الكامل في البلاغة فان الكامل في البلاغة
يتصرف في الكلام تفننا فيقلب ويجري احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك التباس في المقصود اما
بشهادة المعنى او اللفظ او بهما وبما تماسع اظهار قوة التصرف في احوال الملفوظ قوله [illegible]
ان الموجود في الاكثر الخبر وانه تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستنكاره سبيل التدرج في
وذلك هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم ابتداء لونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التحدي والاستمرار عرضت الناقة

قلنا امتنع او قلنا يصح بتأويل المصدر او بمعنى السواء اي مستو بان قولنا امتنع وقولنا يصح وهذه الجملة معترضة وفيها
اشارة الى ان بعضهم قالوا امتناعه عقلا وليس بشيء فان الذي يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه
والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا شك ان النكرة معلومة بوجه ما وان لم تكن
فيها اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه
اصلا قوله وتحقيق الكلام فيه اي في انه ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع
المعلوم بالاستقراء اثرا لا نقضا لمذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في كم مالك مبتدأ وخبره ما بعده فقد
المسند المعرفة الى النكرة لانا نقول المراد المنع ان ذلك ليس واقعا في الجملة الخبرية فان قلت فقد ورد ذلك
في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان
سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت له ان يحمل على القلب الذي نذكره قوله واما ما يأتي فانه قيل
كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم
فاجاب بان ذلك على طريق القلب وهو ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر بان يجعل كل واحد من المسند اليه
والمسند في حكم الآخر واعرب باعرابه واذا رجعت بهما الى اصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه
معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فنسبه الى الكتاب
ليعتمد عليه والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وسوال رخيم ضباعة
والالف للاطلاق وقوله الوداع بتقدير مضاف اي موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون و
داع وفراق والبيت الثاني لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي عم واذا كان سبيئة من بيت راس
السبيئة بالهمزة الخمر والمشتراة للشرب وبيت راس قرية من الشام بين غزة والرملة اشتهرت بجودة خمورها
وخبر كان قوله يكون على انيابها او طعم غض من التفاح وهصره اجتناه شبه ريقها بالخمر من حيث الغسل والماء او طعم
تفاح طري كسره اجتناه من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول وبعده
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار اي فسد السود وغلب على الناس اللوم والدناءة و
واشتبه الاصل والنسب حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالي الانسان اظبيا كان امه ام غيرهما ووجه كون
هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند وهو ان ظبي مرفوع على انه اسم لكان المحذوف المفسر بكان
المذكور وامك بالنصب خبره وانما احتيج تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى قوله ولا تظنن بيت الكتاب
خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى النكرة
لانه اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدأ في نحو قولك جاءني رجل وهو

الا تحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ان اريد به معنى الشرطية اعني تعلق
ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء من الضربين وان قصد مجرد الظرفية وجب ان يكون
صدقه بتحقق ضرب زيد في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط ليس كما يراه القوم وان معنى في تعارف
اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها
وكذبها بوقوع شيء من مضموني طرفيها كما صرح في موضعه الا ان المصنف لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في
صورة جملة مستقلة توهم انه الحكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل الموقوف ايضا كذلك واشتراكهما في التقييد بالشرط
معنى فالحكم ههنا يرجع الشرطية الى معنى الجملة وقد اشار الى ذلك في بيان مرجع الخبرية وقلده في ذلك جماعة
وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله واعلم ان الفعل يريد ان الفعل الذي ذكرنا التقييد
له وما يتصل به من فاعله وجزئه اعتبارات في الترك اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو
قال من الترك لكانت الاعتبارات مقتضيات الاحوال قوله وله اعني الفعل بالارادة افراد اعتبارات
التقييد الشرطي بالذكر اظهارا للاعتبار كان الاضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موضع حسن والعلي اتي في التقييد
بمعنى في والظرف في لفظ اعتبارات الثاني هو بعضه عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على محل اسم
ان واما على انه مبتداء خبره له ومع لا يدخل في خبر اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالقيود او عدم ارادته اعلام
السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها وبعيد كالخوف من توهم كونه مكثارا او قادرا على الكلام
او الاعتماد على شهادة الفعل او ادعاء ظهوره فالحاصل مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد
على خلاف ذلك قوله فهي اذا لم يكن المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر ارادة افادة التجدد
والاختصاص باحد الازمنة الثلثة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل
ينصب على المصدر من المصدر في كما افادة الفعل وكونها على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة
الى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا تخصيص باحد الازمنة
كقولك زيد عالم او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي قوله واما الحالة المقتضية
لكونه اي يكون المسند الذي هو اسم منكرا فهي اذا كان الاخبار خبر المبتداء والحكاية ايراد اللفظ على استيفاء
صورته الاولى فاذا حكى منكرا استحق التنكير قوله كما اذا اخبر عن رجل يريد الاخبار عنه على طريقة للاخبار
بالذي فان الخبر هناك يكون محكيا على التنكير قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله لقصد ان مفعول له لاخبر
على طريقة قولك ضرب زيد تأديبا فهو تعليل لفعل الفاعل المتروك كأنه علل او لاثم بني للمفعول قوله فان كون
المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله ليس في كلام العرب خبران وهو خبر مبتداء قلنا

الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووصفه بنيظهر كونه قيداً وعقبه بالزمان اذ قد يكون مدلول الفعل
كالمصدرية بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية عنده وغيرعته بالحامل ليتناول
الغرض ايضا والباعث المتقدم واورد مثالها ثم ذكر المفعول به وجعل بالسوط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق
بما هو اقرب عليه من المفاعيل وقد يقال كل ما صرح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته
في يوم الجمعة للتاديب قوله وما ضرب الا زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون
حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك لم يجعل مما منه وانما كونه
بتوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء قوله نحو ان تضرب زيدا
ان ضرب عمرو قدم للتمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختياره في الشرطية
قوله اخرت هو على صيغة الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه
اذا قدم الجزم الجزاء اذا وجدت الشرائطه وانما ارتفع ههنا تضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه
فعلا ماضيا قوله يزداد الحكم بها بعدا اي فيكون الفائدة في تعريفه اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولم اذكر
كان قبيل ان كان مسند هو فعل وله قيد هو حرف السببية بالمفعول فكان عليك ان تحققه لانهم يجرونها
كلاما منفيا في الصورة مسندة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها الا ترى انه كان
في كان زيد منطلقا قيد المسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة المخالفة
الصورة الحقيقة امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء
ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيد بقيد مخصوص هو مضمون
الشرط وقوله محتملة في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية
المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بنسبة
بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال
فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر لانه في قانون الخبر واورد
الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضرب عمرو تضرب زيد كان معناه تضرب زيدا
في وقت ضرب عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتني اكرمك لم يشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا
الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد
الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بقيد يوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق
الخبر انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك ساكرمك [illegible] لا يتصور صدقه

ضيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب و[...]اكل يفهم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل وخصوصية الحدث
لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض لتفسير الآيتين دلالة على ان كتبت وكذبتم للماضي ويكسبون ويقتلون للحال وكلمة
ما في الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المص لها بقوله من كتبه انه لم يكن بجعل لهم ويغيره من
افتراء الرشى انباء منه لكونها موصولة فيهما وانما عين المكسوب بافتراء الرشى لا باخذ الرشى لان المكسوب للعبد حقيقة فعله بعد
الذي يثاب عليه او يعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب بتحصيلها قوله مما يكسبون بذلك
بعد واي بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا يقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا لان بعضهم اعني قتل محمد عزم لم يتيسر بعد
ولا مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا وشعيبا عليهما السلام وفي يقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء
السابقة الى الحاضرين ومجاز لغوي ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل و
ثابت في الحال مجدد عزم وادخل في الفريقين وقد يقال قتله عزم لم يقع اصلا وقتل من قتل قد تقادم عهده فاني
يجتمعان في الحال المفسر باواخر الماضي واوائل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق الثاني من قتلوه من الانبياء
ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والآيات الثلث الاخيرة امثلة للاستقبال صريحة فيه
قوله والمراد بالزمان الماضي هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه ان لفظ قبل ظرف
زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه وان لفظ يترقب ان جعل بمعنى
الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان كل من
الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الآخر فيلزم الدور على انه يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة وقد
بين في علوم اخر بلا ملاحظة فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى
بخلاف الزمانيات و[...] الحاكم في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال
فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويقيد كل ذلك حالا و
لا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا
ان الحاضر عرض حال في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عنده موهوم محض
واما الحالة المقتضية لتقييده اي لتقييد المسند المفرد الذي هو الفعل كما يشهد به سياق كلامه وانما خصه
بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الاسماء المتصلة بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد
فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة عليه واما قوله فهذه كلها تقييدات المسند فاشارة الى التعميم بمنزلة ايراد الامثلة
من غير الباب قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وفائدة
لفظ نحو في قوله من نحو المصدر تناول ما ليس مذكورا معها كالمستثنى المنصوب في مثل قولك ما جاءني احد الا زيد

الفعلي يجب ان يكون تفسير المطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فينا ول المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي قوله كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان
مفردا او جملة الا يرى انه اورد الامثلة بعد تفسيره ثم قال وتفسير تقوي الحكم يذكر فيما بعد فلو كانت امثلته
للمسند المفرد لاخرها عن التعرض لقيدي ضابطة الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي
الذي هو اسم مفردا والثاني لما هو ظرف متاخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا والثالث لما هو فعل
ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته الاسم في
الاول في صيرورته بالتصرف مثالا للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه
وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر فخالد مبتدأ وفي الدار خبره ولم يقصد بقوله او تقديره استقر
او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل ما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه
ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما
هو المختار عنده واورد على سبيل الاستطراد دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة وح يكون بالفعل اتفاقا
فكذا ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال اذا كان في الدار مقدرا بحصل كان الخبر جملة للمبتدأ
فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول منع عدم الجواز الا للالتباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على
المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم منكر وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها
ولا يتصور للمطلق مثال سوى ما يذكر في اقسامه فمن زعم ان الستين مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول
ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل قوله
واما الحالة المقتضية لكونه اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله في افراده من كونه فعلا وما تاخر
من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي
او الحال او المستقبل وانما كان اخصر ما يمكن من الطرق الدالة على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا
بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد يقال خرج
بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم
الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية
لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خرج بضابطة الافراد واما ارادة التجدد اي الحدوث فلازمة للدلالة على
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد
تحقيق للمقام لا احتراز فنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا محذور

بخلاف القرينة التي لا تدل على تعيين الطرف وكذا اذا فرضت دلالة على تعيينه قوله وبما حاصل او حصل اختيار
او موضع الواو نظرا الى انهما متبادلان وقد مر مثله قوله وبا بنكيه اي في الحالة المقتضية لافراد المسند فيه
اي في طرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل قوله لشمول هذه الاعتبارات اي لاكثرها
كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس منها مثال التعجب ولا اهانة المسند اليه ولا مثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك
والكل صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف في الاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل والتبيين
والاسمية من الثلثة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا
عنه خلق الاعمال القبيحة واراداتها وزعموا ان صفاته عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اي لكونهم قائلين
بانه تعالى عادل اي لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه تعالى متوحد بالعدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تعالى تاريخ
التصنيف وهو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمس مائة وتوفي سنة اثنين
وعشرين وستمائة قوله واما الحالة المقتضية لافراد المسند وضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة تمكينه فان المسند
المفرد يشتمل على عدة اقسام والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين كون
المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوي الحكم واحترز بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي
بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي لا يقال نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه التقوي وليس
المسند فيه جملة بل مفرد لانا نقول ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا
يتناوله لفظ التقوي عند الاطلاق وانما قال من نفس التركيب احترازا عن القصد التقوي بالتكرير او اداة
التأكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيد القائم قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في
قسم النحاة الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي سماه
النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا وهو ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو رجل كريم ابوه وهو الذي
سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت
للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا واراد بالانتفاء
عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي يدلك على ذلك انه قال في المسند السببي هو ما يكون مفهومه مع الحكم
عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع
ما او نفي عنه بنوع ما فان جعله تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او
الانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه لا ما يتناول الثبوت التعليقي وانتفاءه
ومما ذكره في تفسير الوصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا فلا يرد ما يتوهم من ان تفسيره للمسند الفعلي

ان هناك قرينة دالة على المسند او مقام التشريح بحذف ذكر المسند قوله او يكون في ذكر المسند غرض
الا انه تعلق بذكره غرض مرجح اما غاية مطلوبة واما حاصل محضر واما قال زيادة التقرير لان القرينة تقرر
المسند في ذهن السامع ثم ذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجيب من المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند كمقام مدحه
للاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجيب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر
فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجيب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة
وحيث كان قصد التعجيب مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان التعجيب انما يحصل بالذكر اقوى فاذا قصد
التعجيب فلا بد من ذكره ولذلك زاد لفظة بذكره قوله مع دلالة قرائن الاحوال ارادة بها ما يعم القرائن
اللفظية كتوجهه الى الاسد وتلطخ ثوبه وصبغه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم هذا الاسد فتقول يقاوم
الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتنبيه كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من
المصالح التي تصلح لان يقصد اليها في حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله
والمقام مقام بسطه كان يكون اصغاء السامع مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند والكلام
في قوله او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا في قوله او ليتعين اي ربما دلت القرينة على
ان المسند هو العلم مثلا ولم يدل على خصوصية شيء من العبارات التي يعبر بها عنه من نحو عالم او يعلم او له العلم
الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء منها لغرض يتعلق به صرح بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم
به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح
والمبالغة وكانه انما قال صريحا تنبيها على مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد منه غيره
بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصيغة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء
المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان
خبرها مضارعا ربما يفيد الاستمرار التجددي وليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قائم يفيد تجدد
القيام كما ستطلع في كون المسند جملة فعلية قوله فاصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات كاسمي الفاعل
والمفعول يدل على الزمان والتجدد ويعني ان الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على
الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد اي صريحا
فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت
والتجدد مرادا به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث ذلك الا احتمال صريحا

انكشف لك حقائق معان في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اي نحن بما
عندنا راضون فالقرينة ههنا متأخرة عن المحذوف الا ان في قوله بما عندنا نوع اشعار بذلك الخبر المقدر
قوله وبين المعرضين بون بعيد كقوله في باب المسند اليه كم بين الشهادتين قوله ذلك ان ناخذ من
اي من حذف المسند اي الله احق ورسوله وكذلك فاحق خبر للاول اخر الى موضع خبر الثاني ليكون كالعوض
عنه او خبر الثاني دال على خبر الاول وفي كلامه اشارة الى ان هناك وجها آخر ارجح وهو ان لا حذف فيه اذا احق
خبر عنهما وافراد الضمير في يرضوه لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف
هو التنويه برفعة شانه وعلو مكانه عم قوله واما ان تخرج وفي بعض النسخ ان لا تخرج وكلاهما صحيح فان
اخراج الذكر الى ما ليس المراد باعثة على الترك وداع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية يترتب على
الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعني اذا قلت زيد عندك ام عندك عمرو
وكانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي الهمزة داخلتين على
المتساويين وهذا ظاهر وكذا اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد وبعد ام وهو
اقرب الى الاتصال فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك
ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام
زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك
وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انفصل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكره من
المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي رابطة بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو
لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما لاختيار السامع نظرا ترك اللام لان الاختيار نفسه قسم
من الغرض الذي يفصله لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى فكانه قال ترك المسند لما ذكر و
للاختيار ثم عاد الى طريقة التفصيل افتنانا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من الكلام سواء
كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من
جميل وطاعة معروفة امر مذكور يمكن حمله بان على ترك المسند واخرى على غير ترك المسند اعني ترك المسند اليه
فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند اليه يمكن ايرادها في حذف كل منهما قوله اي معروفة بالقول دون
الفعل اذا قدر المبتدا امركم او الذي يطلب منكم مراد بمعروفة انها معلومة لا يشك فيها كطاعة المخلص من
المؤمنين على ما مر اذا حمل على حذف الخبر اريد بمعروفة هذا المعنى ايضا قوله واما الحالة المقتضية لذكره
فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه اي لا بدا انه ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية

متعلق المذكور فقد حذف منه المسند ايضا ولا يقدح في ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر وفي
عطف مفرد على مفرد جملة على مفرد او جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا وقته فليتامل قوله اذ جملة
على تقدير النار شر من ذلك اى من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات واذا حمل على تقدير هو النار كان من
حذف المسند اليه وبعد اولى لان السامع قد عرف انه شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين
قوله واما ضيق المقام لكلالة المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفي قوله مع قصد الاختصار
اشعار بان ضيق المقام تابع في الفرصة وبان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله
قالت اي الحبيبة والحال انها رأت ... وجهي من به اي من المطالب بهذا الاصفرار المجازي
وتنهدت اي تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتنهد اي الانسان المتنهد هو المطالب واذا
حمل على هو اي المطالب به المتنهد كان من حذف المسند اليه قوله اي التقدير من اولى اقول اذا
جعل كلمة من في السؤال مبتدأ والمطالب به خبراله كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير
الاول اولى لان السؤال ح عن معين يحكم عليه بالمطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر في العبارة
فالسائل يطلب بهذا السؤال حكما يكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية كالمتنهد مثلا محكوما
عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما ستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف بانه اذا استخبر من النائب فقيل زيد كان التقدير زيد النائب واذا جعل المطالب به
مبتدأ وكلمة من خبراله كان التقدير الثاني اولى لان السائل ح يطلب حكما على المطالب به بالتعيين
فيجب ان يراعي ما يطلبه وهذه المطابقة بين السؤال والجواب هي المطابقة المعنوية التي اوجبوا
رعايتها في نحو زيد اخوك والاخوك زيد حيث قالوا انما تقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم
عليه واما زيد في جواب من قام فهو مطابق للسؤال هذه المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ
لان القائم مسند في المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية
والسؤال اسمية وانما اختار رعاية هذه المطابقة اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من
قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن
معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعليتها
فاعتبر في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع بناء على اصل السؤال والدليل على هذا الاختيار التصريح
بالفعلية في نحو قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى قل الله
ينجيكم في جواب من ينجيكم فتقديمه لمانع هو ان القصد الى افادة القصر على المذهب المختار واذا جعلت [illegible]

جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند ومثل بالماضي والحال والاستقبال دون الامر لان الكلام في الخبر وقدم في
الاسم المنكر لانه الاصل مقيسا الى المعرف واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لابد لخصوصية كل منها من
حالة تقتضيها وقوله مقيدا صفته قولا وما عطف عليه وارد لكل واحد مثالا ومن كونه موخرا عطف على من
كونه متروكا وقدم تأخير المسند ههنا لانه الاصل فيه واخره في ضبطه للاعتبارات بناء على ان تقديمه بحث عن
الاحوال المقتضية له وقوله حتى بينهما متعلق بالتخصص وفاعل تيسم ضمير المسند وتسمة العلامة اقوم سمته اي
اعدل طريقه والضمير لكل مقام فيه اي المذكور من الاتمام والاجزاء والمطارح اسم مكان من طارح الكلام
افاطرحه بعضهم على بعض كما في المناظرة تزار اي تحسن من الزور بتقديم المهملة على المعجمة المطارد اسم
مكان من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجذع من الفرس ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس
سنين وتم بقوى قوله واما الحالة المقتضية لترك المسند اشار الى وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله
متى كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذلك الحال المسند والى امر حجة على الاثبات بقوله
وتعلق بتركه غرض اي داع سواء كان غاية يقصد وجودها بالترك او باعثا متقدم الوجود عليه على قياس
ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال بما يكون غرضا لخبر المستعمل للاول وهو على قسمين الاول اتباع
استعمال وارد على تركه كما في الامثلة السماعية نحو كلاهما وتمرا اي كلاهما وازيدك تمرا وثانيه
الامثلة المقيس عليها من القياسيات الثاني اتباع استعمال وارد على ترك نظائره كما في الامثلة المقتضية اي
من القياسيات والضابط في ضربي زيدا قائما ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله
او اليهما بعده حال منهما او احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك والضابط في كل رجل و
ضيعته ان يعطف على المبتدأ بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اي كل رجل مقرون بضيعته وضيعته
اي مقرونة به والضابط في لولا زيد ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو ذلك
يعني مثل نحو لك بعمرك لافعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاة في كتب النحو قوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ
القصد في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثلة التي ذكرها واجب واما الاختصار فقد يقصد فيترك المسند وقد لا
يقصد فلا يترك والاحتراز بروي مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين الاختصار لحسنه على جواز الاجتماع في الاعتبار
وكذلك جمع ضيق المقام معهما فانها مرجحات تجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى واذا المفاجاة تدل على مطلق
الوجود فتحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا قياسيا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال القياد
نحو زيد منطلق وعمرو اي منطلق ان جعل من عطف الجملة بأسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة
الثانية لدلالة مسند الاولى عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق

الثالث للوجه الذي علمت الوجه الذي علمت له ان لابد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه
على تلك الصور المتناسقة والكيفيات المختلفة بعنوان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه
على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه ليميز لكل حالة ما يناسبها وبهذه المعية
تعلم ان لابد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند الذي يرد بعده كذلك قوله للوجه متعلق بتعلم ولفظة
له تكرير للبعد للعهد تجري مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قولك بزيد مررت به وذلك ان تجعل للوجه
معمولا لما يفسره تعلم له وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم له لشيء آخر والعائد الى الموصول محذوف
اي علمت له والاوهي جمع آذي وهو الموج جعل فكره بحرا لكثرة واشتماله على امور نفيسة ودرر في موضع
الحال اي الذي حصل بتلاطم امواج فكره متجاوزا في ذلك نهاية جنبة المشاركين له في جهل الفكر وكمال
السنة اي معقولي المستودع والواو بها المستتر الراجع الى الموصول لقولك استودعته الشيء اذا طلبت ان
يكون وديعة عنده وكأنه اشار بجعله وديعة الى وجوب محافظته وكونه محض توفيق والتقاب بوزن
الكتاب العلامة كانه ينقب الاشياء فيصل الى حقائقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث
بها قوله ولا تحجب عطف على الصلة اي الذي صدف فلا تحجب كقوله تعالى واقرضوا الله واراد به ان النكت
غرائب خواص التراكيب بمكامنها مواضعها التي اختفت فيها ولطائف السحر البياني وجوه الدلالات
اللطيفة المستميلة للقلوب اليها المستخرجة عن معادنها اي مواضعها المتصفة بها فقد اشار الى علمي البلاغة وقوله
المستطلع اشارة الى فائدتهما اعني ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة بالسليقة
يقال استطلعت رأيه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر اسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيلي صار
نوعا من الاطلاع قوله لزمام الحكم اي الحكم بكونه معجزا او لكونه مصدر كافانه اذا قابلته وجدت نظيره وهو هاهنا
نصب على الحال بمعنى المعاني والمتحدين اسم مفعول من تحديته اذا نازعته في فعل على سبيل الغلبة قوله فهو
اي طلع للاعجاز بمعنى الاطلاع عليه نحو الطلبة اي المطلب من فني البلاغة وما يتعلق به قوله ان لابد مفعول علمت و
ان مخففة وضمير الشأن محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد بالفتح ليتضاد مع كلمة في هو الموافق
لما مر في صدر باب المسند اليه وفي بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب بقوله
عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند لا يقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول
هو في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة بيانية فكانه قيل لاحوال مقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان
تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس فكل واحدة من النسختين يلائم ما تقدم وما تأخر اما صدرا
واما عجزا قوله وفي افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند اي الانواع التفاوت في افراده وفي كونه

الاول الجد في التلميع والسعي الكامل الثاني صدق الهمة ووفور الرغبة والثالث النفس المتيقظة والذهن الصافي وانما
ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطائف ثم ما يقرب منه اعني السعي ثم ما هو مبداء السعي ثم ذكر ما هو الاصل
ولو اعتبر الواقع لعكس الترتيب في الامتراء افتعال من المري وهو مسح الضرع لادرار الدر والاستشراف رفع البصر
للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس لما هناك اي للطائف التي في تلك المقامات والنكت
بالفهم للسماع وذوات الحوافر بمنزلة الضرع لذوات الاظلاف وللجمهور لطائفه مع ما لم يسنح عن طائفة
هو الحامض العاني منها ولم تخلف اي انت والتنقير المبالغة في تنقيبه واللام فيه متعلقة بالسعي وضمير عنها
لما هنالك في ذكر ودرك مع لم تخلف تاكيد قوله كل حد معهود اي كل حد عهد وصول النفس اليه
ووقوفهم عنده وما فاز احال من ما هو فاعل لم تمتر او لم تخلف اعني المخاطب في ايراد الباء في بقضيك
لتضمين البطش معنى الاخذ والبطش الاخذ بقوة والمتوخي المط والباع قدر مد اليدين وصفه بالبسط
لافادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ ان لا تزل متعلق بتبطش او بما فاز والمرمى موضع الرمي و
الغرض الهدف والغبط فلانه الظفر ومستمطر الحال لو جرى اي مستعينا تعيش بعطي والطماعة الطمع
واراد باستشعار اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب والمفوال كثير المعونة قوله هذه
الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه الطبقة التي هي فوق طبقات سائر العلوم والناظرة بانوار
البصائر اشارة الى [illegible] اذهانهم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمذلون من
ادنى الحجبة اذ التوسل بها اشارة الى السعي والجد فقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع
والحكمة العلم المنتفع بالعمل وفصل الخطاب تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقد يجعل
بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب
بين الحق والباطل قوله على ان كلام رب العزة خبر لقوله وعلماء هذه الطبقة اي هم على ان اعجاز القرآن
بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على منواله لا بالصرفة وغيرها مما ذهبت اليه طائفة قوله وهو قرآنه
اشارة الى ان كلام الله تعالى هو المفرد المنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول والغدق
بالغين المعجمة والدال المهملة اي صارت كثيرة الماء شبه القرآن بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمر
فروعها في السماء [illegible] في آخر الاسناد لا نقل عن ارباب البلاغة في وصف القرآن ان له لطلاوة وان
عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والباء في العلو بسبب
[illegible] اوجه الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة في المسند اليه مخرجا على مقتضى الظ وعلى خلافه والحجة
منها لما اشرنا اليه من رد الصرفة واخواتها لعدم اعتبار طرف الاسناد والمسند وغيرهما قال الفن الثالث

٢٥

بالفتح ايقال فطنت للشيء فطنة ومن الحكاية بيان للمقتضي وههنا بحيث وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله لطائل
يليك صدر عنه لا عن تعمد وفطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات حسن الكلام
ولا المقصود به ايضا التنبيه على ما ذكره وغاية تكلف لذلك ان يقال لم يرد به انه نبه على ان ذلك البناء حمله كذلك
على ما بنى ورس العبارة فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك البناء لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على
الانسان اسلب عنه تفطنه لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان ابعد ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى
من كمال تيقظه للحال الذي هو ورد البناء وتفطنه لمقتضاه الذي هو الخطاب وكذا اراد بقوله ذا الانسان اذا
وبمه اي اصابه وعلته ما لا يجاز ان الانسان اذا ابتلي بمثل هذا الحالة لا يتم كلام من امثال ما ذكر الا ان شاء رسوخ
عقل وكمال فطانة تثبت في هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله ما وحد جراته ويعد القصد منه ظرف لمقدم عليه لو صحوا
وحين افاق بدل من بعد وشيئا نصب على المصدر اي افاقة ما وبدر كاحال من ضمير افاق قوله غاظه ذلك
اي عدم تنبهها ولتصبرها قايلا له اي للمستحق للعتاب وهو ظرف اعني حين معمول ولي فاما ان يجعل الفاء داخلا
على ولي بتقدير اي قولي حين سكت واما ان يجعل الظرف بمنزلة شرط جوابه ولي والمجموع جواب لما وعلى
التقديرين نبحة ان المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وفي سكت مبالغة
لانه جعل الغضب اصل على فعل كالامر به والمغري عليه فعبر عن سكوته بالسكوت وتذكير ضمير عنها اولى وتطهير
تانيثه ما قد وجد في بعض النسخ المعتبرة خاطبتك او لم تخاطبك معتبرا لكسر الكاف والدمدمة الكلام مع الغضب حقيقا
قوله وانما ذكرت لك ما ذكرت يريد ان التمثيل بما يك يتعبد كاف لما حسن قصده من الالتفات فقد تحقق
موقعه بلطايف لمعاني الا اني ذكرت هذه الاحتمالات الدقيقة في التفاتات امرئ القيس ليعلم انه لما اذا
اشتهر بالبلاغة واعترف به ما مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطايف المختصة بالتفاتات
آخر والنزل جمع نازل وهو البعير الداخل في السنة التاسعة وح كاناب والبعير في غاية القوة قوله لا مر
من ان يقال ارجل نظرا الى اسم الشاعر وتوهم انه اراد به اسمه ليس بشيء والمطادي جمع المطي قوله والنفا فصل ابتدا
كلام كالاعتراض وضمير اشتباهها للطايف للاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى الامثال تفخيم لها وتانيث الضمير لما ذكرت
والتانيث باعتبار المعنى قوله واعلم ان لطائف للاعتبارات اراد باللطايف الخواص وبالاعتبارات
مناسبها في تراكيب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطايف وهذا الفن فن المسند اليه والمطامح جمع مطمح من
الطموح وهو ارتفاع البصر والنازحة بالجر صفة المطامح حمل مناشئ اللطايف لبعدها في معرفة تفاصيلها وما
يشتمل منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطايف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك لتدرك بالبصر
واستخراجها منها كرفع تلك الامور قوله لا يشتبها اي لا تحقق تلك اللطايف ولا تعرفها حق معرفتها الا بامور ثلثة

افراد الضمير وجمعه بشيء واحد في رب ذبابات لنا وكذا الحال في رب على الخطاب في بات لكم في الوجه الاخير وخبر
قصد ظرف او ليكون او الخبر اعني فعل وتهويل الخطب جعله بلاء اي عظيما تخوفا منه واستعظاما له وبداءة فظيعا اي
شنيعا شديدا وفي النباء متعلق بالتهويل او حال من الخطب والكلام في الواقع اي الحادث الذي وقع
متعلقه بالنباء يقال فتة اي كسره وفت في عضده على طريقة يخرج في عراقيبها نصلي كناية عن فل شوكته و
توهين امره وتقديد بالغ حيث وصف الخبر بالايجاع والتفجيع تقابل نحوه اي الوجعة والحادثة التي اخبر عنها بانفت
والاحراق وحاصل تقدير الكلام وليس ابن حجر بعيدا اذا التفت تلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت
اصلا او يلتفت التفاتا واحدا من ان يكون مثل ذلك المذكور من الالتفات حين قصد تهويل الخطب مبهما
وقد ذكر للثلاثة للاول اربع نكت وللثاني ثلث وللثالث واحدة وجمع بين نكتتين من نكت الاول لان بالنباء
التسلية اعني كشف الغم والفرق بان الاول اعتبر فيها كون التسلي ملكا ولم يعتبر ذلك في الثانية وبان اقامة
النفس مقام المصاب مبنية على صفة التملك في الثانية دون الاول قوله فاقامها اي النفس واخذ مخاطبه اي
ذلك المصاب تسلية اي ليحصل له بعض التسلي بسبب تفجع بذا الملك له وتحزنه عليه واللام في تقطاعه متعلقه
بابت وضمير استشعار النفس يقال استشعر خوفا اذا اضمره في قلبه والكمد الحزن المكتوم والار تماض الاحراق
من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم وضمير لاتقلقه ولاتضجره في موضع المصدر اي لاتقلق ذلك القلق
ولاتضجر ذلك الضجر وكان من حقها ان يضمر ابدت وفعل الملوك يعجب على انه مصدر لان تثبت وتصبر وكذا
جريا كان يقال ويجري في الثبات والصبر جريا على سننها والضمير للنفس لا للملوك وعند ظرف لان تثبت وللنوائب
المصائب وكذا هي سحابة ذات برق فحين لم تفعل اي النفس التثبت والتصبر والمعنى فكلمة حين لم تفعل
والفاء السببية لان التشكيك متفرع مما تقدم ومسليا حال من المستتر في قابلها كما انه حال من المستتر في اقامها قوله
وفي الثالثة الثاني عطف على قوله وفي الثالثة الاول ولا شك ان تحزن المسلي حين كان لحزن صدق لا تقاد
بحضور المصاب وغيبته كان اقوى في التسلية قوله خاطبك اي في تطاول ليلك او لم اخاطبك اي في
ثابت فيه بصيغة الغيبة على ان المصاب لو كان غائبا لم يتغير تحزني عليه قوله على ان جميع ذلك اي جميع ما
ذكر من تطاول الليل وانقضاء الرقاد ومقام الشدة بالليل انما كان لما جاءني اي لاجل ما جاءني لا تجاوزه الى
غيره يريد انه نبه في الالتفات الثالث على ان تلك الشدايد كان لامر ورد عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدايد
ومراد انتقال المخاطب والغايب المذكورين اولا ولولا الالتفات الثالث فجاز ان تراد بها غيره فيلتقي بتلك الشدايد
لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حضر يجيء النباء في المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن في
اللفظ ما يدل على الحصر ابا راي اهلك جابرا بايرا اي متحيرا هالكا واللام في لتقضي الحاجة صلة فظن باب الفتح

محذوف او الضمير للاشتغال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب
اى مذهوبا به مذهب الافتتاح قوله فانه متى انتج تعليل لكونه ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه
الذى عرفت يعنى كونه عن قلب حاضر الخ وافلا يجد محركا جواب متى على معنى انه يجد ذلك قطعا قوله من معبود
عظيم الشان الخ هذه المعانى مستفادة من لفظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام
ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم الشان حقيقا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا
للعبادة اعنى غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبئ عن استحقاقه ا
لحمد والثناء قوله ثم اذا اتصل شبه بلفظ ثم على المهلة اى ينبغى ان يجرى الحمد اولا ويتأمل ثم ينتقل وكذا فيما
بعده قوله جلايلها ودقايقها اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ يتناول جلايل النعم فقدم والرحيم
بما يتناول دقايقها على سبيل التتميم عند هذا اى عند هذا الوصف او القول والمنادية بالجر على انها صفة
خاتمة فعلم للامر كله هذا العموم من حذف معمول مالك مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله فى العاقبة ناظر الى
يوم الدين فعلم للعاقبة وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب
المعنى ويوم الحشر تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى للمولى متعلق بالحشر وفى قوله يوجب عليك الاقبال التفات
من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ولتصورت اى ما تصورته من
انك تجد من نفسك محركا للاقبال يتقوى شيئا فشيئا الى حد الايجاب فتستطيع بالنصب عطف على ان
لا تصبر وفلا تستطيع عطف على ان لا تقول وفاعله ضمير القراءة قوله وبيس ابن حجر لعد ما بين النكتة اى النكتة
فى الالتفات واحد من الشريف شرع يبين اللطائف المختصة فى الالتفات ابيات امرئ القيس وذكر معها
نسبته ونسبه تنبيها على ان كلام الملوك فان تلك اللطائف مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة وسكون
الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة ولبعد الخ ليس فى قد مستتر راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق
ببعد على تقدير من ان يكون او بدل اشتمال من فاعله المستتر وهو المسهود له حال من فاعل بعد وفايدتها
تعليل اشفاء البعد والجائز الجامع كان عادتهم فى تسابق الفرسان ان تغرز قصبة فى آخر الميدان فمن اخذها
سابقا وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق فى امر عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك
بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمفتلذ المقتطع من الفلذة وهى القطعة والاناسى جمع انسان العين
والنكتة اللطيفة المؤثرة فى القلب من النكت وهو التأثير فى الارض بنحو قضيب اى الآخذ للمختارات
من مختارات النكت وفى اختياره متعلق بالمفتلذ واذا انفقت ظرف لبعد وقد كشط فى النسخة المصححة
الف اذا نظرا الى ان المعنى وكان ممكنة حال من فاعل انفقت بتقدير قد والتمثيل بيت لبيد ازاله فاستعاد

وإذا كنت ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى ومحل بيان له أو استئناف وفيه تأكيد لما أخذ من تنشك

سر هي أي أظهرته لك قوله وحده حال من جبانه أي مفصلة متعاقبة وجملة وثنت فيما بين ذلك واحد

حال من ضمير معاداً قوله على تزايد أي حمايكا بنا على تزايد يحرك لك التزايد قوانت لا تحسب حال من كاف

مدعوك فمنقطع بالرفع أي مع منقطع والله قل في مفعول غشاها لانه بمعنى قائلا إياها مشافهة وفي قل التفات من

الغيبة إلى الخطاب لان المعتبر في الالتفات وحدة السامع واسلوبه دون وحدة المخاطب الذي يلقى إليه الكلام قوله

على هذا الضرب على المصدر أي مشافهاً له مشافهة كائنة على هذا النسق من التوبيخ وفيه إشارة إلى أن المشافهة

لا يجب أن تكون بخصوصية ما ذكر بل بما كان على هذا الطريق من التعبير والتفريع وقد تعالى معناه ليسر الكلام

على هذا المنوال ولا تحقق بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى ذلك المجرى في قصة المنعم قوله وإذا كان الحاضر

عطف على قوله إذا كنت في حديث وإن كان بحسب المعنى قسيما لقوله وقد حضر مجلسكما وقال ههنا حتى

تحملك وفي ما تقدم إلى أن تغلب إشارة إلى أن الجناية الغضبية أشد تأثيرا وأقوى ومبنى عليه بناء مفعول له

تجدك عن الصيغة المعروف والرابعة المحبة والعارفة العطفية والرارقة السائلية من ذرف الدمع أي سال قوله

وما جرى ذلك المجرى أي من المدح والإظهار وتعداد النعماء وهو عطف على مفعول تقول قوله وإذا وعيبت

أي حفظت وهو عطف على قوله وإذا أحببت قوله على الوجه الذي أي بعيد لما ذلك لما قيل على الوجه الذي

يجب في ذلك الوجه في التلاوة ومعنى كون التأمل قلبيا أنه بتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه شائبة وهم وكيف إذا

عطف على ما موقعه ولكونه تعليل لما في خبر العلم أي علمت أنه أصاب المحز وطبق لكونه مسببها الغاية للحصر أي

السابقة إياه بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل الإبهام من غايته كذا أو أسبغه ولم يدركه قوله من حق خبر ان العبد

وأن يكون قراءته فاعل له وإذا قدر ظرف له وإذا اخذ بدل من إذا قدر أي فرض ولاحظ لفاك مثل بين يديه

مثولاً إذا انتصب قائما وتجد منها صفة وخبر والعائد محذوف أي تجده مع ملاحظته بالجر صفة محرك فكان

لفظ شبه زائد كما شعر به قوله فيما بعد فلا تجده محركا وذلك إشارة إلى أن لا قبال وعند ظرف للإيجاب

مستدعية صارفة أخرى لحالة وضمير انطباقها للقراءة وعلى ما هو عليه حال من المتلو لما أي على الوجه الذي

هو كائن عليه والآن أي وإن لم يكن قراءته كذلك لم يكن هو قارئا حقيقة وإنما كان الالتفات في

الآية مبنيا على ما ذكره لان الفاتحة أنزلت على لسانهم ليقرؤوها فأشير فيها إلى كيفية قراءتهم إياها قوله

وذا الوجه أي وذلك الوجه الذي من حق العبد أن يكون قراءته عليه وإذا افتتح متعلق بأن يكون

إما على التوسع في الظروف وإما على كونه معتبراً بعائلية قوله فإذا استقل أن يكون عطف على إذا افتتح

أن يكون محذوّاً به حذو الافتتاح أي مقدر القدر بالافتتاح مساويا إياه في كونه عن قلب حاضر وبه فاعل محذوّا

ولا شك ان التفصيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى والكيس ممن يتأتى
منه ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد قوله وهذا النوع اه اراد به الالتفات
اذ هو نوع من اساليب الكلام وبلفظ قد اشارة الى ان الغاية العامة كافية لحسن الالتفات في مواقعه كلها لكن انما
اشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص بصيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصود وخاصة
على طريقة نخصك بالعبادة واخص اياه هو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني
ما له الخاصية وسيأتي تحقيقه في تقديم المسند ان شاء الله تعالى وقلما تفصح من الموضوع اي لا تفصح الا للاوحدي المميز
في البلاغة بحسب السليقة او للكاملين في المهارة في هذا الفن وقوله والعلماء النحارير من عطف الصفات بعضها
على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما تكون لعالم النحرير ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك المذكور
اعني لطائف النكات الالتفات المختص موقعه بشيء منها الكلام المذكور اعني زيادة بهاء اي حسن ورونق
اي طراوة وفاعل اورث ووجد ضمير للالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المعتمدة المصححة لفظ في الكلام
فالمعنى كساء الشيء الموقع واورث الشيء السامع ووجد الموقع اي الالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمع
اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما مبهمة لتأكيد العلة وافرد قليل مع كونه خبرا عنهم
اما بتقدير موصوف مفرد اي شيء قليل او فريق قليل او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق او لان هم
راجع الى من وفي صيغة الافراد اشعار بالعلة ايضا قوله ام تحسب هذا ايضا اقتباس استشهادا على قلة من
يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه للانكار والحسبان فيدل على العلة وقوله ولامر ما تقوية للدلالة على القلة فان
العرائس العزيز بالعزائز في غاية العلة قوله من حاصة اي حق سماعه بان يتفطن لما فيه من النكت وما
موقعه جملة استفهامية في موقع المفعول الثاني اي عرفك في ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث
لا يدرك ما لم يسأل عنه قوله ان نضر اي من سامعي واحد للالتفات ما ورد في القرآن لا من سامعي كل الالتفات
فيه وانما قال ثم نسيل لان البشارة اعلى مرتبة من الاصاخة في ضمن ورثه سماعه حق سماعه وخبر لعلك محذوف
اي لعلك بصير من سامعيه الذين يفهمونه واختيار الترجي على الجزم لان الدخيل ليس كالاساسي قوله اليس
هذه مقدمة وجدانية مشتملة على قضيتين بها بيان نكتة الالتفات المذكور ولما كان قصة المنعم اقرب الى
ما في الاية وقصة الجاني اظهر في وجدان الحالة المحركة الملجئة الى الاقبال قدمه حسن الترتيب والتعليم بتقديم
الجاني على المنعم الهمزة لانكار النفي وبعد المنفي وما يشهد خبر ليس واسمه ان المرء الخ مشتغلا اي مقدر حالة
من الاشتغال وفاعل لايكاد ضمير الشأن وهو جملة مؤكدة بقوله وجد من نفسه تقاضيا الى الخطاب بينا وهناك سائقة
الى اخذه في استغفار الجنايات فواه او ما تراك اي الشك فيما ذكرنا وما تراك وكيف تصنع ثاني مفعولي ترى

في كل شيء إلى الباء للتعدية طروب أي كثير الطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري الإنسان لشدة سرور أو حزن
بعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب أو طحا أو حين أو عصر على الروايتين بدل من بعيد أي حين ولى
الشباب وكاد يتصرم أقبل المشيب يكلفني أي القلب وصال ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على أن ليلى فاعله أي
تكلفني شدائد فراقها أو على خطاب القلب وقد شط وليها أي بعد وليها وعوادي الدهر عوائقه وعادت
من المعادات كأن الحوادث تعاديه أو من العود أي عادت العوائق إلى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا
فالتفت في طحا بك من التكلم إلى الخطاب وفي تكلفني من الخطاب إلى التكلم وإذا حمل التاء على خطاب القلب
كان فيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب والإثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرهما والخلي الخالي
من الحزن والعائر العوار وهو القذى الرطب الذي يلفظه العين حال الوجع والأرمد صفة ذي العائر من رمد
بالكسر إذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر في الليلتين من سوء الحال لأجل نبأ جاءني وخبرته
ذلك النبأ عن أبي الأسود وقيل هو خبر قتل أبيه وأبو الأسود كنيته وقيل سمع ذلك الخبر منه فالتفت في
الأبيات الثلاثة أما في الأول فمن الحكاية إلى الخطاب إذ القياس تطاول ليلي وأما في الثاني فمن الخطاب
إلى الغيبة حيث قال وبات والقياس وبت على الخطاب وليس في لم ترقد وباتت له التفات لأنهما جاريان
على ظاهر ما سبقهما وأما في الثالث فمن الغيبة إلى الحكاية في جاءني والقياس جاءه فكأنه لم يجد في أشعار
الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية إلى الغيبة فاقتصر على أمثلة الأقسام الخمسة من الستة ومثاله يأمر وضع المظهر
موضع ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم أنشأناه خلقا فتبارك الله واعلم أن كلام الكشاف حيث قال التفت امرء
القيس ثلاثة التفاتات في ثلاثة أبيات صريح في ما ذهب إليه المصنف من عدم اشتراط سبق طريق آخر تحقيقا وما يتوهم
من أن في لفظ ذلك التفاتا من الغيبة إلى الخطاب فيكون في تلك الأبيات ثلث التفاتات على
مذهب الجمهور أيضا فليس مما يعتد به لجواز أن يكون الكاف خطابا لغيره لا للنفس على أن المتبادر من كلامه توزيع
الالتفات على الأبيات لا يقال الفائدة العامة التي ذكروها أعني تطرية نشاط السامع إنما تصير أتم إذا كان
الالتفات تحقيقا لا تقديرا لأنا نقول إذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الأسلوب أيضا كان له مزيد نشاط
ووفور رغبته في الإصغاء إلى الكلام قوله من أن يضبطها القلم يرد عليه أن ما بعد من لا يصلح أن يكون مفضلا عليه
إذ ليس مشاركا لما قبلها في أصل الفعل أعني الكثرة ونظيره قولهم أكثر من أن يحصى قوله الناس أكيس من أن
يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده آثار إحسان وهو كثيرة في كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقة بفعل تضمنه
التفضيل أي متباعدة في الكثرة من ضبط العلم ومن الإحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل
الخالي عن الإحسان ورد بأن من إذا لم يكن تفضيلية فقد يستعمل أفعل التفضيل بدون الأشياء الثلاثة ولا

الموعود واخلفتك الالتفات على مذهبه حيث اشترط سبق الطريق الملتفت منه بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر
التعبير به ثم قال اي ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات وما لم الاق يدل على ما لم الق في البيت السابق عليه اعني
قوله فما تنسك الى الاين قلت لها لا تستحثن ما لم الق مسعودا خبر لا اي عظيما سهل بعثاء اي سهل ورود فنائه
اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات وان حبيب الواسع اي ذو سعة الباع بالعطاء ومحمد بن انس صفة يقوم بل
هو مبتدأ له يقول في سمعته يقول وسمع به بمعنى سمعه وحلما تمييز ولا مذكره للنفي والالتفات في ثم يلك متفق عليه
فقال اي ربيعة تذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما في خلفتك وزينبا مفعول تذكرت والجملة المتوسط
حال او اعتراض لقاء حاجة اي لبعينه وحركة والسن في تهجك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول
اليه بغضب اي تقطع والا ما شر يروي بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول بفلج وبينها
الالتفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة ومنقب بكسر القاف موضعان وان رواية بالفاء
بينهما قوله شهدت اللام جواب قسم مقدر ولم نقل ورعم تيرك القطايا جمع قضيبة وهي حجارة سفف حول الحواض و
ليسد ما بينها من الفرج بالمدرة المعجونة والاراء مصب الماء الى الحوض وقوله لحوله صفة للحياض اي الكاينة حولها وحوض
اي كاين لها دعا ملي في قوله وهم اي اصحاب الحياض جمع مصدر من اجى بالمكان اقام به فتقدر مضاف اي
ذوو مغنى او جعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم رباء اي متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا فالتفت في
اهلك من الغيبة الى الخطاب وعنة بفتح العين والنون والسيد وزيد قبيلتان يريد ان بني السيد لا يوجبون في
القسم لزيد من الحرفة والتحيل مثل بايوجبه ما نان القبيلتان حتى انهم لا يخرون قتل واحد منهم بواحد من زيد
والرويه بمعنى الابصار اي لا يعظمون باعينهم كما يعظموا باعين بني كوز ومرهوب الضمير في نفوسهم للسيد وكما
تراه نصب على المصدر والضمير لزيد والحق الدية والورع موتث محققة اي مشدودة في الحقيقة موروف اي متروك
في الغراب فالتفت في تسائوا من الغيبة في زيد الى الخطاب وكذا في نفط من الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد
وفي سائلة من الخطاب الى الغيبة بما مر وخلده بكسر الحاء واللام المشددة وهي في الاصل بمعنى القصيرة او النخيلة طرق
الخيال اي جاء خيال الجنية بالليل والحال ان لا طروق مثل طروق الليلة مدح اي سايرت اول الليل يريد به
المقصود به فعل طروقه من تلك الليلة على طروقه في غيرها سدكا اي لازما حال من الخيال من سدك المكان كذا
اي لزمه بار حلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يعرج اي لم ينعطف ولم يحل عطف
على سدكا جعل الخيال نفس الجنية والتفت من الغيبة الى الخطاب في اني اهتديت وان رحلة بالحاء المهملة وبالجيم ايضا
الغوية على الصبر اي كيف صرت قوية على المشي حتى اهتديت بنا والحال ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمتان جمع
متن وهو ما صلب من الارض والسحيح موضع وقبل الارقق الممتدة او ما لنبق بصليبة ولا منهلة بكا طحاية قلبه اذ ذهب به

المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه الابلغ لتعميمه في المنقول عنه قوله بل الحكاية الخ وقد يقال اراد بهذا النوع
النقل من الاسلوب الى الاسلوب بحذف المضاف من تفسيره اي اعني نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة
وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر
كما يشعر به لفظ النقل والايراد في الاخراج لا على مقتضى الظاهر وبما ذكر من فائدة العامة فلا يكون نحو انا الذي
فعل وانت رجل تفعل كذا من الالتفات في شيء لان حق الضمير العائد الى الموصول والموصوف ان يكون غائبا
لان الاسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة وانت الذي اخلفتني ما
وعدتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب وهو عين
الالتفات من مباحث علم المعاني لانه بحث عن خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما قال صاحب الكتاب
انه يسمى في علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات من
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما ترى لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الخبريات
المندرجة تحت قواعده ثم عده المص في علم البديع من المحسنات المعنوية ولا استبعاد في اشتراك علمين في
مسئلة من جهتين كما حققه في موضعه والتطرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرء عليه اذا ورد وبالياء التجديد
من طريت الثوب اذا علمت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور والاملاء اي اشد امتلاء من ملي
الاناء بالكسر اذا امتلاء فهو ملآن او اقدر من ملوء بالضم غني واقتدر فهو ملي بكذا والاستدرار في الاصل استحلاب الدر
اي اللبن والاحراء جمع حري بمعنى جدير بذلك اي بالاستكثار قوله اليس جملة استئنافية لبيان كونهم
احرياء والهمزة لانكار النفي ولتقرير الاثبات والسجية الطبيعة والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت
عليها من حملها عشرة اشهر وهي اعز الاموال عندهم والتحري العادة وتمزيق الاديم وهو الجلد عبارة
عن العيب والاخلال بالفرض واباحة الحريم اي الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله افتراهم استيناف لبيان
ان كون تحري الاصناف على ما ذكر يقتضي استكثار الالتفات اي اكثر ما بهم مما ذكرنا من كونهم احرياء فيتطلبهم قوله
فيتخالفون اي يوقعون المخالفة في الغرض والغاية تفصيل الجمل وجعل الاسلوب بازاء اللون والايراد بازاء الطعم
والح عن لطف قوله فان الكلام دليل على ان ايراد الكلام قرى للارواح وقوله لكن رفع لتوهم ارادة مطلق
الاذن والاحار متعلق بجامي الانسان من مغنيه الفعل اي المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد الاتصاف نحو صاحبها
من الذكاء والتفطن للدقائق والتلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم استيناف لبيان استكثار العرب من
الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسماء الشعراء ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء بانت فارقت
فاسبى اي فصار معمودا موجعا لاجل الحب والاخلاف الوعد سعدي الى مفعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود

ويوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سيجئ وبالمضمر المتكلم لما سياتي من قوله وترك الحكاية الى
المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع المظهر موضع المضمر بعينه يمكن نفس المظهر اي تمكين الذي اريد
به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه بعينه تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان نشاء نزل الحق بلفظ الحق سابقة فيه وضع
المظهر موضع ضمير الغايب والمخاطب ايضا اذ وصله تعطيه ايا كم وان ما قال يوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى
تاويل بجعل الحق مسند اليه وكانه اخرج بخارج الباب ههنا وفي قوله ربه رجلا البينة من ادل الامر على التعميم قوله
ونظيره اي ونظير قوله الله نعم الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حال نبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه
ضميه على الخروج ههنا دون قوله بذلك ربه رجلا ولفظ الحق تفننا في العبارة وتذكيرا في بعض المواضع وعدم
انا التماس في شيء ههنا اي وما انزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا
ملتبسا به واذا فسر الحق البلي بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قوله وترك الحكاية عطف على يوضع
المظهر موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر لينبني عليه حديث الالتفات وفعل نصب على انه مصدر
ترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفاء قوله ادخال الروعة هذا اذا لم يكن له خوف واريد احداثه وتربية
المهابة اذا كان الخوف واريد ازدياده ولم يدخل بينها او تمنعها وقد قال المهابة يراد بها عرفا
الحالة التي تكون في قلوب الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازديادها واما الروعة فالخوف الذي
يتجدد لمخاطبهم قوله او التقوية عطف على ادخال الروعة وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر التقوية داعي اي الامور
فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب الطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامور اليه فتقوى
الداعية الى التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفاء حيث يقول اي حين يقول استغفر حيث للزمان قوله
وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر يكون ادخل في الاستعطاف فان لفظ عبدا ادخل فيه من الضمير خصوصا
اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على
ما تقدم نظرا الى المعنى اي يترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى فامنوا
بالله ورسوله النبي الامي وقوله عبدك العاصي فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل الفقر
يجادرك الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر قوله واعلم ان هذا النوع يريد ان هذا النوع
من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اي لا يختص به بحذف
الجار ووصل الفعل ولا بهذا القدر يحتاج الى تقدير اي ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر فهو نقل الكلام من
الحكاية الى غيب بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الاخر اي الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام
ستة وقد يفسر هذا القدر نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي المظهر فانه المذكور في قوله وترك الحكاية الى

فارغ البال وقد خص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطنا للكفر نافيا للصانع الحكيم
او نافيا لما اتى به من خالق الخير وخالق الشر قوله واما لانه قصد المتكلم قد لقائل فقصد المتكلم بالسامع والنداء على كمال
بلادته او فطانته او ادعاء الظهور لا يقتضي شيئا منها كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة
سواء قصد كمال العناية بالتمييز ام لا وكذا بان اسم الاشارة لبعيد اكمل تمييزا كما مر ولا شك ان المتكلم مثلا
يريد بزيادة التمييز فاذا قصد المتكلم اعتنى بالتمييز قصد اكمل التمييز فاورد اسم الاشارة قوله صلاحه مبالغة في انتفاء
المشار اليه بحسب الحس حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحيته الخطاب بالاشارة الحسية فيتعين
قصد المتكلم بلا استتباه قوله او قصد ادعاء اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه
تعاللت اي اظهرت العلة والمرض وشجي من شجي بالكسر اي حزن وتريدين حال او استيناف ح قد ظهرت
استيناف وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى الفعل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك
اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار الواو على او للتفنن في العبارة
مع التنبيه على عدم منع الجمع وارد بما شاكل بالبعيد اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم
قوله ولوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي كوضع العرب في قولهم والابتداء مصدر للفعل في موقع الحال اي بعد
بدون ابتداء قوله من غير جري كالبيان لا ابتداء ولفظا نصب على المصدر اي ذكرا لفظيا او قرينة حال عطف
على لفظا بغير او تقديرا وقدروي مجرورا عطف على جري فيتعين ح لفظا بلا مقابل ومكان ظرف كقولهم
قوله على قول من لا يرى جارا من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون
راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متاخر
غالبا فنزل بتميزه منزلة الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المتميز والمستتر في ما يعقبه لما والبارز للمضمر قوله يعني
الكلام اي آخره قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة المبهم وزيادة تلعيه الى ما سبق
اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثم قيل يتمكن
متعلق بقوله وقولهم زيد عالم وهي جملة ملحة فقط زائدا بان قوله وهو السر في التزام تقديمه يشير بان البيان المختصر
ضمير الشان لانه الذي تقدم الوعد ببيان سره اي التمكن وفي ذهن السامع فضل تمكن هو السبب في التزام
تقديم ضمير الشان ورد بان التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقديم جار في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالمضمر
في تقديمه للمضمر الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل في السر المذكور قوله فان البد نعم الاستشهاد
على ان الفائدة هي تمكين ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد تعلقه
كما في الاثنين حتى لا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله كما يوضع المظهر متعلق بقوله

وانما جعل حكم السامع بان زيدا متمول وجواد حكما واحدا مشوبا بالصواب والخطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا
بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب والآخر خطاء قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم مشوب
وقوله منقول بالنصب عطفا على يكون او بالرفع اى فانت تقول والمنفي بذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر
الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير في وضعهما
لان التقديم دالة على القصر بالنحوى لا بالوضع مع انه سيذكره في بحث تقديم المسند قوله وعليه اى وعلى قصر
المسند اليه على المسند بتقرير الصواب ونفي الخطاء والآية الاولى من قبيل قصر القلب قرن فيه ما هو صواب من
اعتقاد السامعين بكون يوسف عم على احد الوصفين ونفي الخطاء الذي هو تعيين البشرية والثانية من
قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع الاصلاح والافساد فيه ولكنهم عن الارشاد لما نسينى
ذلك قوله مقصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا ينافي مقام سواء يناسب قصر الافراد
كما ان لا يتخطاها يناسب قصر القلب اى ليس يتجاوز عن ترك صفة الملايكة التى الى البشرية قوله ثم ليس
كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل و
المفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من جريانه فيهما قوله ولانواعه تفاوتات كانقسامه الى الافراد
والقلب والتعيين بطرق متعددة لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل القصر مع تاخره عن ساير
مباحث القانون يقتضي ان يتوجه اليه بقصد على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف
عليه من ان لا يفرد فصل او يورد ومفصله في اثناء مباحث قانون الخبر قوله واعلم ان جميع ذلك اى جميع ما
ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر
كقوله اولئك على هدى واولئك الآية وهذا على الخسف فان اسم الاشارة فيهما وضع موضع الضمير لتقدم
ذكر المشار اليه قلت علة نظرا الى ان الاعادة اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة
هناك في موقعه بخلاف ما اذا تكررت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع
الضمير ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما
كان بعض الصور لما اشار اليها من قبيل الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة
له شيوع في الكلام لعم المسند اليه وغيره وله فايدة عامة ولطايف معان تختص بها مواقعه قوله اما لانه اختص ع
بعض اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع فيقتضي تمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي
له الحكم العجيب كما في قوله كم عاقل عاقل اى كامل في عقله اعيت اعجزته مذاهبه طرق معاشه فليس
يهتدى الهادي جاهل جاهل اى كامل في جهلة تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى ما ذكر من كون عاقل مختل الحال جاهل

او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة التخصيص وبالجر عطفا على انه يقيد اي واما الاشباه ما ذكر والاول اظهر و
اما ما كان من تلك الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الى التحقير نحو ولد الحجام حضر او الترحم عليه نحو اسيرك المسكين بالباب
او التحذير للسامع منه نحو الاسد في الطريق فقف هٰهنا وايضا الضابط ان كل معنى يصلح له اسم المسند اليه ذات اريد تعجيل افادة قدم قوله واما الحالة
التي تقتضي تأخيره عن المسند يعني اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم لا شك انما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تأخير
المسند اليه وبالعكس فلذلك احال هٰهنا تأخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تأخير المسند على ما يقتضي تقديم
المسند اليه لكن عليه ان المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل كون ما ينتظر به وكالقصد الى
الاستحضار او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يؤخر المسند لامثال ما ذكر قلنا خبرا يؤخر لاسباب مغايرة لجهات تقديم ما تقدم
عليه وكان المص لم يلتفت اليها لقلتها او خفائها او نظرا الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا
كون ما ينتظر به يقتضي تقديم المسند او ما ينضبط بالحالة تأخير كل منهما على تقديم الآخر قوله لاطلاق المسند اليه او
تخصيصه الظاهر ان العطف بالواو ويكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فتوزيع الجنس لكل واحد من اطلاق
المسند اليه وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها في الاباحة التي معناها
جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نص عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر وستان
كثير رغبة او كثر عظيم من عطاءه وقيل شاع في اللف الاجمالي ان يذكر نشره باو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول الى السامع
هو التعيين فكذا هٰهنا اشتركت الحالتان في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا وقوله حال التنكير متعلق
من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله استغنيت عن التعريف فيهما اي استغنيت في
في الحالين عن التعليم يعني قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة يفيد بالانواع
لامور يقتضيها فاذا مهرت في ذلك تعرفت ان انتفاء تلك الامور يقتضي اطلاق اجنبك ان تعتبر مناطها
في المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا يعرف منه سوى الاطلاق
حقيقة او ادعاء او ان لا يكون لك طريق الى التعريف الزائد على الاطلاق لما مر او يكون هناك مانع
من التخصيص قوله واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها
لمزيد الايضاح فيها لكونها آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضماره هٰهنا توهم رجوعه الى
المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا في قصر الافراد واما في قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد
ثبوت احدهما مطلقا والخطاء هو التعيين واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه
اعتقاد احدهما والخطاء عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطاء

الاستمرار بحيث يعد من المتصفين به بكون هو اخص من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فالخبر الاول بمعنى جزء المبتدا والثاني
بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب ويطرب كذا في قوله تعالى يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم
بل من المضارع فانه يفيد استمرارا تجدديا اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله ويل لهم مما كتبت
ايديهم وويل لهم مما يكسبون ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيفية ابتنائها ينبئ
عرفا عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات وقيل اراد بموصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو ما هو فرد وان صيغة الخبرية وهما باعتبار
ان متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني
كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما التوهم انه اي انت ان المسند اليه لا يزول
عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك ضاع ينبغي او انه مستلذ عندك فتجريه على لسانك مقدما حين اشتاقه قوله و
اما ان تقديمه مبنى اخبار التقديم في الذكر عن التعظيم والتقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر
وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه فكانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام كما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة
انباء عن التعظيم وشرفه في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكير بما هو معتبر فيما يقدم ويؤخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص
في الثبوت اعني القصر اذ لا يناسب شيئا من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا
المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او آخر فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هو التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بيانية او لا وغاية
ما يتكلف له ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل خفوق ان يكون مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصيص الاثبات بهم مجردا عن تلك
الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد تقوى بالتقديم وازداد به وربما يقال من انه اراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بتكرير
الاسناد فليس بشيء لان هذا هو معنى في مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند فقيل لان انا لفظ مثلا
في المثال المذكور عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حال المسند اليه وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر
مع عدم الظهور في المثال الاول تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شاهد لها بل هي مردودة بتفسيرهم بالقصر في قوله
كلمة هو وما انت علينا بعزيز الغر التحريك الذم وبنو قطن قبيلة وزان جمع زين وهو والخفوف جمع خاف
من الخفة وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس و
بالاسراع باغاثة في حذف الاضياف وقراهم قوله والمراد بهم خفوف اي محل الاشتهار بذلك لا قوله يجدهم سيوفا اذ
ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك لا قوله جلوس لاحتمال تقديره فيه مؤخرا او انها بحسب زايدة ومعناه كافيك وهو مبتدأ
خبره ان يعلموا والمكثر من له كثرة اي مال كثير والمعدم من له ضرائر اي متمتع بازواج والسمج بالجيم المعجمة من الرجال من لا ملاحة له
من اللحم لا طعم له والملح بالمعجمة ايضا من اتباعه والجواز قبل ان يفصل قوله لا انت حلو ولا انت مر اي لا انت
نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه ليثبت له كل واحد من المسندين على حدة مبالغة قوله

عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الذي اورده
لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصبه بالمفعول قوله يتحقق جميع ذلك اي يتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان
يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله وعن الذباب الذي تلته وان اخبرت باللام عن الذبابة قلت الطائر
انا الطائر في الجو فيغضب بازيد الذباب عن الجو قلت الطائر انا الذباب الطائر فيه وبهذا تبرز ضمير الفاعل
في الفعل لاجراء الصفة على غير من هي له قوله ولا الخبر عطف على قل وليس قوله هو الرامي زيداً فادفاً واجب ان
باب ضربي زيدا قائما لان الحال ههنا من تتمة المبتدأ قوله واما لان تقوى عطف على قوله واما لان في
تقديمه تشويقا وقد يقال اذا كان تقديم المسند اليه مفيد التشويق الى الخبر او تقوي اسناده اليه او منبئا
عن تعظيمه كما سيذكره كان جعل المثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات
الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند وعلى النص اورجها في
تلك الاعتبارات روما لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر اي تقوي اسناد الخبر الى المسند اليه
جار كون الكلام مجريا على ظاهره وهو ان يكون المقدم كانا مثلا في انا عرفت مبتدأ خبره ما بعده بلا اعتبار
تقديم وتاخير وتقوى الاسناد لتكرره واما اذا اعتبر كونه موخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص
وقد صرح في بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدأ وعرفت
خبره فلا يفيد الا تقوي الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال اراد ان التقوي بناء
على الظاهر دون التحقيق لان بناءه على تكرر اسناد الخبر بان يصرفه المبتدأ الى نفسه اولا ويرده اليه الضمير
ثانيا ولا يخفى ان ذلك الصرف بناء على الظاهر وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا
المجموع متكررا الا من حيث الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده الى المبتدأ قوله يصلح للتفاؤل
اراد ما يتناول الخير والشر والمشهور اختصاصه بالخير واستعمل في الشر التطير قوله فيقدمه اي اذا كان الاسم
يصلح للتفاؤل فيقصد التفاؤل فيقدم الاسم لان السامع بتقديمه على المسند للتفاؤل به بتحصيل له مسرة او مساءة
وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكون بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم من ان التفاؤل
حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضي لتقديمه تعجيل التفاؤل وانما قال في دار فلان دون دارك لئلا يتوهم
ان المراد تفاؤل المخاطب لحصول سعد بن سعد في داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس لتقديم في
تقديم المسند اليه انما تقتضيه التفاؤل الحاصل بمجرد سماع سعد بن سعيد وقال في المثال [illegible] لتعلق
يجتمع فيه النظر الحاصل لمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع المسند اليه فيزداد المساءة فتامل وكن على
بصيرة قوله واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب يريد به ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار

الاتصال الموعود بالقريب ومبني على كقول ورجح الشيخ المجرور بان رايته عن السن خبراً لا يزال يزيد اي تعرفه
السن كائنا على قريب وقد صرح بهذا الشرح في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال يعني لم يفهم السامع من الضمير معنى
بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قوله اذا
ودده اي ورد الخبر السامع ورد ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول و تقوى
اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اذ في المثال عطف البيان والصفة والتابع في الاستعمال يكون الفاعل الصايع
كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني لكنه كنى به عن الصفات المحمودة كالفاضل التابع والخبر هو صدوق
ورجال توطئة له وفي ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود من الرجال قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار في
باب الذي ثم نقل التركيب باب الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة الاخبار فيحتاج الى وجه
بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافة اذ له خواص أخر كالقصر و
تاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اي كالتشويق الذي يحصل اذا قلت ويدل نصب على الحال
تنابح ديل النكرة من المفعول وهو الذي زيد هو منطلق ولا يبعد ان يجعل بمعنى مكان ظرفا مقدرا كما ذكر في نصب
سوى في الاستثناء مثل اولا للاخبار عن المسند اليه وثانيا للاخبار عن المسند اليه المضاف ماخوذا مع ما اضيف
اليه اذ يمتنع للاخبار عن المضاف وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو اي التشويق الى
الخبر هو السبب يريد انهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تأخيره اذ لو قدم لم يتصور التشويق اليه
وانما جعله سبب التزام تأخير الخبر في التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذي فكان تقديم
المبتدأ متفرعا عليه لا على قصد التاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله وامتناع اي وهو السبب في امتناع الاخبار
عن ضمير الشأن وذلك لان ما اخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتشويق توجب تأخير الخبر في هذا الباب فلو
اخبر عن ضمير الشأن لوجب تأخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التأخير صار سببا لامتناع الاخبار عن
ضمير الشأن مطلقا والمراد بالاخبار في عرف النحويين يريد ان هذا البحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على
مزيد دقته وغموض اوردناه استطرادا قوله الى اي اسم ثبت في الكلام اي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة
او عمدة فان الاخبار جار في   ينبه رعاية الشرائط فيه حلقة اي توجد الى عجز الكلام وتجعله خبرا قوله
واما اذا كانت فعلية فله اي فتصير ما عداه صلة للذي او الالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول
مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف وقوله واضعاً ومراعياً حالان مترادفان
فان من فاعل تزحلقه او تصير ونقطه في ذلك اشارة الى المذكور اعني الدحلقة والوضع ومثل منصوب على انه
حال من اداك قوله وان الضمير لا ينصب مفعولا الا بالعكس ان تقول بدله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاخبار

التحقير والتعليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتكثير والتقليل بحسب الكمية والعدد وقوله
قصدا الى افادة حال عاملها فانه قوله المعنى رسل جلة وقعت خبرا للمبتدا الذي هو قوله وان يكذبوك و
العائد محذوف اي بعثناه وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وان هو ظاهر وهذا المثال محتمل على بعد
التكثير والتعظيم معا والى الاول اشار بقوله ذو عدد كثير والى الثاني بقوله ذو آيات الى قوله وغير ذلك واما قوله
وما اشبه ذلك فقيل الانسب بما جرى به عادته من ختم الحالات بالعمومات ان يريد به ما اشبه ذلك المذكور
من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس وتمرة خير من جرادة والانسب بسياق الكلام وان لعطف
بالواو ان يريد ما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل والقيام بشي من مقتضيات التنكير حتى تعم للتقليل والتكثير
في قوله علمت نفس التعليل الا انه تعليل ادعائي اذ المقصود استقلال الكبر في مقام الكبرياء والتنكير في
تمرة للافراد النوعي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر الى افراد الجنس كما مر قوله واما الحالة التي تقتضي
تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم اي من ذكر فيقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل
والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد
انا لم نجد شيئا يجري الاصل في التقديم مجرى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لابد ان يفسر وجه
العناية بشي ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المص في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخي في
الرتبة قوله اما لانه اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله
فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك في اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما في الاصل الفاعل فان
كون الفعل عاملا يمنع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في ان الشي يقدم عليه اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي
للعدول عنه وقد فصله في آخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتدا المعروف وذي الحال المعرف
آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى ان لا يتعرض له لانه قانون النحو كما لم يتعرض
له في مباحث العطف فكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هنا على
طريقة ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه وقوله المستقر في القانون النحوي اي مستقر هناك الوجه في اقتضاء
تضمن الاستفهام التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في آخر باب الاستفهام من انه طلب في الطلب كما يكون
ونفيك في قولك فلا نحتاج لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصد بهذا هنا
راجع الى حكم جزئي في الذهن فيجوز ان يعبر ان ذلك الخبر شان فيذكر الضمير وانه عقبه فيوجب الا ان الاستعمال
على انه لا يوجب الا اذا كان في الجملة التي تفسره مؤنث غير فضلة كقولك هي هند مليحة وقوله عن قريب في قوله
عن قريب بمعنى بعد كقوله سمنتمل ودرده عن منهل لهى وبعيد قريب تعرف الاسر ويفهم منه عرفا الاتصال

ستحقرا اذ المعنى لا تظن بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن ابي السمط مبتدا وخبره
منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطفه على ان نظن الا ظنا لاغناه عن تكرير منه الا انه راعى التناسب فنظم
نظمهما في سلك نظرا ايضا الى اشتماله على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط واورده جملة على حدة دون
نقطة ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه ان نظن للاعتبار الاخير للتحقير بخصوصه يقال نبّهته تنبيها اي عابه
والتنوين معروف الاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب الاول برفع حاجب للحكاية وجر
الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا ترك اللام معاملة للحكاية ولو
اريد اللفظ كان ايضا معرفة لانه مأول بهذا اللفظ لا انه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع لفظ لمعنى يتضمن وضع
نفسه في ذلك اللفظ علما له فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ
الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها محال لا يلتفت اليه
قوله وقال بعضهم جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل و
التعظيم اقتضى لحق المقام من حمله على النوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي
عن آيات الله تعالى على ما ذكر في الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص جعل اللام في القصاص
لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم في هذا
الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص حيوة عظيمة هي حيوة الجماعة الذين خلصوا عن القتل بشرع القصاص
ونوع من الحيوة واللام في لمكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان لتفخيم شأنه اي لمكانه ومنزلته قوله او ما ترى
بيان الكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى متروك لعدم القصد الى
معين وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا كيف لم يسلم وفاعل اورثه ضمير الاقتصاص او تذكره وقوله فيتسبب عطف
على يسلم وفاعله ضمير الارتداع وبه له ومعنى طلب التعظيم قدم الجار على عامله اعني قال تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم
كانه بتقدير الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم والتهويل التي جعلها بلا محوقا وعطفه على التعظيم
يجري مجرى التفسير وردت في موقع الحال اي ذلك متجاوزا ان يقول ولا يشتبه ان المتبادر من قوله وبخلاف
ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل
التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه ولكنه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا
للتعظيم والتهويل فقال اولا وبخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما خلاف فذا اي بخلاف
التهويل ففسره به ايضا حيث قال نيل شيء من عذاب الرحمن اي قدر يسير منه وهو في الاصل نائب الرحمن
التراب والحجة في اصول الشجر وبالتأويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين

علیهم بقوارعه اذا بشره بها کان کل مفقوده موته وان یتوقع مفعول له عیاناً وان بعینه وافاعل یتوقع ای مستتر ای علیهم
ان یتوقع الافساد وتقطیع الارحام من امثالهم وان لو لو اشترط معترض بین یتوقع وفاعله فزاده مفعولیهما قوله وما امر
به عطف علی قوله التفسیر اله لئلا یتوهم انه من التولی بمعنی الاعراض وتاخیرا مفعول له للتفسیر وتقطیعا علی انحراف القوم
الشیء اذا انشاحوا علیه خبر ضیا وتشاجروا فی القتال وانها لک شیرة الحرص کانه توقع نفسه فی الهلاک قوله لیسهم متعلق بالاستخبار
فی المعنی وهو نکتة اختیاره علی التصریح ای استخبر استخبارا علی الوجه المذکور من   والنفی لیتهم بهم ای لیطلعهم اتا علی فی
المتوقع الذی هو الافساد وتقطیع علی ما تنتبه ای ما قبله فذلک المتوقع وهوا ولئک الذین لعنهم الله فاصمهم واعمی
ابصارهم یعنی اشتهارهم واسامیهم کونهم ملعونین صما وعمیا بذلک فی الانسب قوله لئلا یلبسوا متعلق بالاستخبار ایضا فهو علة للتعلیل
بالجملة السابقة اعنی لیهم وجعل کلمه اذا فی محل من اذا عرض وما اذا کان زائدة اولی لما فی قوله حتی اذا استکیهم بهم فی
فتایرة سلما کما نظر والجاء الیه اشیرا علی ما صرح به اعبد ای وقد یقال اذا ظرفیه والعامل فیها لئلا یلبسوا وصله من مقدرة
ای لئلا یلبسوا اذا عرض وقیل جزاؤها محذوف والشرطیه صلة لما ای لمن اذا عرض طعم لم یلبسوا جلد النمر وهو لک جدا
وجاز ان یقدر الجزاء لم یستحق ذلک عرفا قوله علی سبیل النصیحة یعنی ان التعریض اذا کان علی وجه النصیحة والارشاد
الی الحق برفق لم یکن موجبا للغضب بخلاف ما اذا کان علی وجه التعبیر والعدول الی الطریق الابلغ فانه یکون اشد غضبا
وانها باوسین جلد النمر عبارة عن شدة الغضب فان النمر علم فیها وکذا انقلاب الحمالیق عبارة عنها والحملاق باطن الجفن
وان لا تنقلب عطف علی لئلا یلبسوا قوله واما لانه لا طریق لک عطف علی قوله اما لانک لا تعرف منه فصل کون المقام غیر
صالح للتعریف الی امور اربعة احدها ما مر والثانی ان لا یعرف السامع من المسند الیه الا القدر الذی یعبر عنه بطریق التنکیر وانما
لم یطلعه فی مسلک الاول علی قیاس ما مر فی الموصول بان یقول اما لانک لا تعرف منه الا انت او سامعک لقصده ایراد حدیث
التجاهل المخصوص بالمتکلم والثالث ان هناک مانعک من تعیین المسند الیه کاراده الابهام علی السامع وثانی الانکار
لدی الحاجة والتحرز عن التلفظ بالاسم الذی بعینه او عن بعض فیه والرابع ان المسند الیه شیء شانه من جهة الارتفاع او
الانحطاط وصل الی حد توهم قصور العبارة عن تعریفه وتعیینه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتین المسند الیه فی احدیهما مبتدأ وفی الاخری
فاعل قوله وقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخیر ای من الوصول الی حد لا یمکن معه التعریف فالمراد شر عظیم بلغ من
الکمال فی العظمة حدا لا یمکنه کنهه فهو من قبیل ارتفاع الشان قوله فی مثل هذا الترکیب ای فی قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما کان
المسند الیه فیه مبتدأ نکرة خبره فعل له قوله وکذا قوله ای هو ایضا من الاعتبار الاخیر الا انه من قبیل انحطاط الشان
فقولک عنده شمة ای عنده شیء قلیل حقیر یلزم تحقیر مقدار ذلک التشخص فی ذلک النوع ولفظ شمة یدل علی القلة و
الحقارة من وجوه ثلثة جوهر الکلمة وبناء المرة والتنکیر العارض ولا محذور فی ذلک لان القلة قاطعة للزیادة فیفهم من اجتماع
الدوال الثلث ان   فی الغایة وکذا الحال فی لفظ نفحة قوله ومنه ای ومن الاعتبار الاخیر ان یطلق الاعظما قلیلا مستحقرا

على الطينة الآتية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص فلا حاجة الى ان يجعل ما اراد به مسند اليه طلبنا ويأبى الا
الامثال لمقام الافراد الجاري في غير المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام
لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل
الحقيقة او بطريق الادعاء ولنصب حقيقة على المصدرية اي انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقة اي انتفاء
حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف على قوله لا نعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل
في الارادة تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه ولكون الذات بعد مصيرها لغة ومعتادا
اي متجاهلا متحيرا حال من فاعل قلت وقوله كانك الخ بيان للتجاهل الذي تضمنه قوله قلت هل لكم في
حيوان او حال اخرى من ضمير المخاطب اي قلت مشبها انت بمن لا يعرف هو ولا اصحابه منه الا تلك الصورة
اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة
حيوان كذا اما ولكم ولبه قوله ولعله حال مبالغة يحقق قوله كانك لست اي تظهر عدم معرفتكم به حرزوا اي محتملا
كونه عندكم اظهر من الشمس قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه لان المثال السابق اعني هل
لكم في حيوان ايضا كذلك والتمزيق والتفريق وكل ممزق اي كل تمزيق وترك النقاء في الجار اعني الكم في
حلق صديد لانه يصح تجدد حلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقق قوله كان لم يكونوا اي قالوا ذلك في
حقه كان لم يكونوا يعرفون منه قوله والى سحرها اي التجاهل لاشتماله على نكتة بهية تستميل النفوس تحيرها مالك سحر
البلاغة والمتصرف فيه بصنعه حيث اراد وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبله ايضا
اعني مالك مورقا ثم تأمل فيه خطك اذ ترى اي رأيا فيه دقائق عجيبة يسأل عنها الناظر فيها وذلك لان
التجاهل ههنا دل على انها وطئت فخبطت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهب نضارتها تفجعا عليه فوجب سحر
هذا الموضع الخابور من ديار بكر قائلة مالك مورقا كانك لم تجزع او على انها اذ منت بتفخيم شأن المصيبة وتجاوزها الحد
المعهود في المصائب حتى تجزع لها كل شجر ومدر ولانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله او الاستخبار عطف
على لفظ كان وفي العدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية ادب فذكر علام الغيوب اصاب محزه لدلالته على
ان الاستخبار ليس على حقيقته واختياره على الواو اشعار بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما
ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول الى سحر البلاغة والاسلوب انهم لو اجبروا بانكم ان توليتم تفسدوا في
الارض وتقطعوا ارحامكم ويتميز لكم ذلك الاشتهار باللغة واصمهم واعمى الاشتد غضبهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا
للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع والا استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لعريكة جماحهم قوله متضمنا حال
من الاستخبار والتعريض بتقصيرهم في امر الدين ورحابة العقد ضعف الاعتقاد وناعيا حال من الاستخبار ايضا تعالى نفي

قد يكون مقصودا والغرض متعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله
وتؤيده ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وتفصل عن الضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر
الحروف العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وكلمة نظر الى ان
التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي ليس مباحث العطف مقصودة على ما ذكرناه بل سيأتي
تحقيقه في باب الفصل والوصل دقائق جمة خصوصا في العطف بالواو قال الملم لا سيما يرفع ما بعده تارة بواسطة اقدر ما
موصولة ويجر اخرى بالحذر زائدة وقد ينصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعني
او على التمييز ان كان منكرا قوله واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه الموصوف بالمسمى فصلا
قوله لتخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم المسند بالمسند اليه يعني جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره
واشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا معتبرا معه صيغته او غير معتبر او فعلا مضارعا
فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد المطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تاكيد
ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص
قلبا او تعيينا في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته وقصره فيه واما نحو قولك الكرم
هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر الكرم فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المطلق زيد والضمير
الفصل قد يجرد هاهنا عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند
اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس بثبت والتخصيص في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل بتقديم
المبتدا على الخبر مفيد الحصر الخبر فيه وكان الاولى به ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان زيد هو
القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتدا خبره ما بعده قوله واما الحالة التي تقتضي
تنكيره اي تنكير المسند اليه اذا كان المقام اي موضع ذكر الكلام الافراد اي يجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه
لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر
وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان اللغات للتشخص والتنوع مستفادا من القرائن وقوله شخصا او نوعا
نصب على المصدر اي للافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اي للافراده من حيث الشخصية او النوعية قوله
اي من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية وكان تنكير الدابة ايضا لذلك فقوله كل دابة اراد
به نوعا منها وان كان المتبادر منه التشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص الماء وهي النطفة
فاعتبر نوعية الماء من جهتين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني اعتباره كونه نطفة فانها نوع من الماء
ممتاز عن ساير الانواع ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلايم قوله تعالى فمنهم من يمشي على

على المسند اليه كان الغرض تفصيله اي ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء
عمرو وكان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجي من احدهما قبل الآخر
او بعده او معه فلا يفهم منها التفصيل وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجي نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجي لامتناع قيام
عرض واحد بمحلين والتقارير لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب بدون ملابسة المجي الثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها
تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازما في الفاء الا انه ليس مقصودا بل المقصود اصلي بيان
التعقيب كان قولك جاءني زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبر الاختصار هاهنا ايضا
احترازا عن مثل جاءني زيد فجاءني عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما في الترتيب
وافادة تفصيل المسند لكن لابد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ
جزؤه الاخير اي الاعلى والادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارجي
اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى
آدم ومات الناس حتى الانبياء واستشهد على التدريج بالبيت نظم عده فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا المتبوعه
الا بتدريج والاشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطفت على فارقني واسمعني
زماني الحال في الشرارة وزماني الى ان صار متبوعي تابعي وبعده نعمت حتى مات اصدق بعيده وقائق شيء
ليس يحمد بها بعدي او كان المراد رد السامع جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب
فقط واورد لكن في قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد الا ان كونها للاستدراك اعني رفع الوهم الناشئ
الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد انتفاء المجي عنهما نفيه
المجي عن زيد قوله او كان المراد صرفه حكم كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول و
جعله في حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال حكم على الثاني ولا تعرض على الاول
للاول ومن ثم قال ان الحكم على الاول كان خطأ واراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك الا ان ثبوت
المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم استفادة عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهو عند المبرد
تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على ثبوت
المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم فكان مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان
النفي في المتبوع متحقق كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدة للقصر كما يستدل بها المص في مباحثه
واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد قصرا اذ لابد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد
الشك منه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك فان المتكلم قد يكون

النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا
عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتهما الى دواب اية ارض كانت وطيور اي جو كان على السواء اتضح ان الاستغراق
حقيقي يتناول دواب جميع الارضين وطيور جميع الآفاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد
عليه ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل على ان كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك
الاخبار وان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع منه لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث
هو بقرينة والى السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف الامم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان
قوله وما من دابة ولا طائر واقعا على سبيل الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل
الامم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلامي الشيخين ليسا متحدين **قوله** واما الحالة
البدل عنه اي الابدال عن المسند اليه لبيان بأن يقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها
المصدرية وانما قال فيه تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم بعد
وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على فيه وقد جعل المبدل منه ثاني مسند اليه
نظرا الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه
وانما قال في التاكيد وربما كان القصد الى مجرد التقرير وقال ههنا زيادة التقرير تنبيها على ان المقصد الاصلي في
البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت
هذا فنقول في الابدال امران احدهما تكرر الحكم نية وذلك لكون البدل في حكم تكرر العامل بناء على انه المقصد
الاصلي بالنسبة فيكرر العامل قال انساب والقياس ورود البدل مع تكرر العامل صريحا كثيرا والثاني زيادة التقرير
والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة يقتضي ذكره ثانيا من وجه تقريره وايضاحه قطعا وكونه
مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه
زيد ثوبه ومن ثمه يقال في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض
بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيده ايضاحا من
الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وارسخ في البدلية لان الكل يحتمل عطف
البيان احتمالا ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة نوع تحكم قوله في الانواع
الثلثة متعلق بقولك وامر بالتبادل لتيضح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام لا يصدر لا عن روية
وفطانة فهو بمعزل عن التراكيب البلغاء ومن يحذو حذوهم **قوله** واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند
اليه وحروفه على ما فيه احد عشر ترك منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر فالواو اذا عطف بها على

رضوح قوله بما يخصه من الاسم يتناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان الكعبة على سبيل المدح ولا يجب
ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق
عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو يكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما من كونه موضحا
لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله وقوله علت كلمة مبتدا اي جزء من هذا التفصيل اي
من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان يكن اي
كل واحد من الصفات المذكورة الا انه لم يقصد بها مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان الغرض
الاصلي من متبوعها وهو ذلك المعنى الذي اكد بها وليسا في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم المتبوع
وفيها بيان المقصود الاصلي من مفهومه وتوهم كونها عطف البيان باطل لانه عرفه في النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال
عليه لا على بعض احواله بيانا له اعرف الا ترى الى ان اورد الالة للاخرى معها ولا محل لتوهم كونها من عطف
البيان لان اشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ اله يحمل الجنسية والوحدة وذلك ان اسم الجنس كالانسان مثلا ان
كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كان نفس الوحدة داخلة في مفهوم اله كالاثنينية في مفهوم الاثنين وان
كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكير اله وتنوينه ولو التزم اما قوله والذي له الكلام
مسوق هو العدد في الاول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله عن اتخاذ
جنس الاله فمتعلق النهي والاصل فيه العدد واما الجنس فقيد للنهي عنه منتم اياه قوله والوحدة في الثاني وذلك
لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة قوله فقد فسر يعني ان تفسيرهما بهذين
الوصفين المذكورين بيان لما هو الغرض الاصلي منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اي من باب البيان والتفسير
وفصله من الاية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فكانت هذه ابعد من
عطف البيان فلذلك قال من وجه والصفة الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون
الجنس داخلا في المراد وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال ليبانيا ان القصد من
لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنس والى تقريرها فكانه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان
القصد منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان
القصد من دابة وطائر الى الجنسين فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من
هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يصح كونه امما الوصف مفيد لزيادة التعميم وفي
الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين
السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان

حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس والعين فيندفع به توهم التجوز
دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اي ربما كان
القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقيق معناه في ذهن السامع كانك اذا ظننت
جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرره وانما قال مجرد التقرير تنبيها على
ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين
فيفيد تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير وادرج لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس
الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير
اعتراض بينهما كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل
فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد التقوي وان قولك سعيت انا في حاجتك يفيد به دفع احتمال
التجوز والسهو والنسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يفيده تكريره
على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او خلاف الشمول عطف على التجوز
اي لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح
ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز
اللغوي كقولك عرفني الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي واما عرفني الرجلان كلاهما فقد
قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في
الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا
اردت دفع توهم ان الجائي رسولان منهما وجب ان تقول انفسهما لا كلاهما واذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والآخر
تحرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا
اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب ان يقول جاءني الرجلان الرجلان قوله ومنه كل رجل اي ومما يدفع به الظن
خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فهذا الاعتبار فيه
دفع خلاف الشمول وقد يقال الخبر اذا كان النسبة الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في
قولك تمرة خير من جرادة فرجل وانسان في المثالين للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه واذا تركت لفظ
كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه قوله واما الحالة التي تقتضي بيانه المسند اليه
المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادته متبوعه وتفسيره وانما قال زيادة ايضاحه لان المعرفة لا تخلو عن وضوح.

في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب صفة
او خبرا قوله تسمعنا نقول كقولك سمعت زيدا يقول فنقول اما حال اي سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا وانما قال
بتأويل المصدر اي سمعه قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعول سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء قوله اي يحمل فغير يقول له
مقول عنده اي لا يريد ان هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى ان المذق يحمل رائيه على ان يخاطب
مشاهد المذق اي من يحضره بذلك القول وحاصله جاءوا بالمذق يشبه لونه لون الذئب لانه عدل عنه للمبالغة كانه
قيل هو بحيث من رآه قال لصاحبه هل رأيت الذئب فهذا اللبن لونه مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة
الماضية واللام في الايراد متعلقة بحمل والضمير للمذق والورقة بياض يضرب الى سواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق
وتسمير اللبن ترقيقه بالماء قوله وفي مثل زيد اضربه اي وتسمعنا نقول في مثل ان المحمول وانما قدر هاهنا القال وفي
مقول للاشعار بجواز الامرين قوله وتقدير عطف على نقول اي ولذلك تسمعنا نقدر والظاهر انه اراد تقدير القول في
الآية وح ان جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول معرفا اي المقول عنده وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا
اي مقول عنده وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر وقيل المراد الاستفهام على وجه
يقع صفة بلا تقدير القول فان مدار ما ذكره هو ان المعنى من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية قوله
من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من الاستفهامي احترازا عن قراءة العامة بلفظ من جارة فيكون
حالا اي كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بتفسير والضمير في كنهه للعذاب اي كنهه في الشدة والفظاعة وهل تعرفونه
بدل منه قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول تعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من هو كانه
قيل اي عال هو في فرط عتوه والشكيمة هذه المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد
والتفرعن اي التجبر وتجاوز الحد في الظلم مأخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك وقوله ما ظنكم بدل من هل تعرفونه
والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب قوله ثم عرف عطف على قال اي الله اي عرف حال فرعون بانه
في فرط عتوه وشدة شكيمته قوله وسيطلع لك اظهر بقوله ولما ترى الى ههنا من لطائف ودقائق لطيفة كانها ثمرات كانت محتجبة
في اكمامها اشار الى ان من خدم كتابه هذا حق خدمته اطلع على لطائف كثيرة قوله واما الحالة التي تقتضي تاكيده
اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما توهم في حكمك
بالمسند على المسند اليه انك تجوزت فيه اي نسبت المسند الى غير ما هو له تأويلا على طريقة المجاز العقلي او سهوت
فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما تنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه
زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء
فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في

تشاهد فيها وهذا المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم
اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذا استوضحت متعلق بالعيب وان تجذب عطف على عيبي وجذب الصنيع عبارة عن
التقوية والحفظ عن الزلل قوله وان تحقق عطف على ان تجذب يريد ان الموصوف والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين
في نفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء لآخر فرع ثبوت ذلك الآخر في نفسه فان قلت لا حاجة
الى هذا الاستيضاح لما تقدم قلت نعم لكن النظر الى انك متى تحققت ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت ان ثبوته
لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات بخارجة عنه
منه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قوله ثم لعلك الى الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع
ان تجعل وصفا او خبرا وانما اورده لفظة ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل مع ما تقدم من كون
الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم قوله لما سمعت لما كان ذلك في قانون الطلب فان ذكر هناك ان الطلب يستدعي
مطلوبا بالاحالة ويعلم منه ان الطلب سعي في تحصيل شيء والا لا يستدعي مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي
فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل
وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال
لكان اولى قوله مثله يدل من مطلوبك اي تعلم ان مثل مطلوبك في نحو هل زيد قائم عندك يجوز ان يكون
المطلوب ثابتا في نفسه لا يعلم الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن ذلك ان تجعله وصفا او خبرا ولقائل
ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلمه المخاطب الا بالكلام
الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا ساير الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا الا بتاويل واما الخبر فلا يجري في ذلك
والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط ناش من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وما يقابل
الانشاء ولم يتم استدلال المص على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك قد ظهر لك
بطلان مقدمتيه قد زعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشاء خبر المبتدا بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان
خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدا ونسبته اليه سواء دفع النسبة بينهما او استفهم
عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك
اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من جانبه حالا له
وفيه مبالغة لا يخفى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه
نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا اصلي في

معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون لهما
اعتقادهما غير مطابق للواقع قلت الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فنقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه
في نفسه وهو ما في الاعتقاد بحقيقته له فيلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه واما قالت ثابتا متحققا بينهما
ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية
والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان
لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم مشتركا ولا يختص الخبر ايضا عممه فقال وان حق كل ما تقصده اي ولا شبهة عندك ان حق
كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف
الا ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث
قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم علمك بثبوته في نفسه
فيلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير
فان كان بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان
بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله كل ما تقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او
خبرا ومعنى قوله حقه كذا هو ان يكون متصفا بهذا وجوبا فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما كان يمكنك ان تجعله
وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه عندك لا محالة فينعكس عكس النقيض على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون
ثابتا كذلك اي في نفسه عندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا ولذا جعله خبرا ايضا وقوله او متحققا اشارة
الى انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل ممتنع اتفاقا لا تحقق له ولا ثبوت له اصلا وقد يوصف
بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يعقل ممتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات
والاخبار ثابتة في نفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعليه اي اذا استوضحت هذه اشارة
الى مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان تعلم ويخبر عنه وزعموا
ان الصفة لا تعلم والا شاركت الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فتدخل في حد الذات فرد
عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة
ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا
كان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم وجدوا
النسب التي تجعل آلات لملاحظة اطرافها وتعرف احوالها بحيث لا يمكن الاخبار عنها من هذه الحيثية ولا العلم بها على
الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا من حيث انه مشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي

امر كاين لا محالة قوله حكي عن الاصمعي استيناف وبدل على كون الوصف كاشفا لا لمعنى قوله ومما يواخي هذا
اي يناسب قول اوس فعله عنه لكون الموصوف فيه نكرة ولاحتمال ان لا يكون جزوعا ومنوعا صفة بل هلوعا
بل حالا مشبه وعلى التقديرين مجموعها بمنزلة الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكى
عنه هذا الكلام اخفش فانه قوله او مدحا له عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما ا
قلت الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قوله في سبر وعليك كلام في اذا هذه والمراد بالمتبع ههنا معنى
الشرعي ايضا الا انك مثبت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها
على غيرها لا لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف بل هي المرادة وحدها قوله زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف
معرفة ففيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة تخصيص اي توضيحا بازالة الابهام وفي قوله مفيدا غير فائدة الكشف
او المدح اشارة الى ان التخصيص اي التمييز يوجد في الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما
لا مجرد التخصيص كما في صفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالتقي المجتنب عن المعاصي اراد
بالمعاصي المنهيات التي تعلق بها النهي صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل فيه المعاصي بالمعنى المذكور
فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون اتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا اعلم ان
صاحب الكشاف ذكر في هدى للمتقين هذه الوجوه الثلثة ونقلها المص الى المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه
قوله وكان ما تعلق عطف على كان الوصف مبينا اي الحالة المقتضية لوصف الموصوف هي اذا كان الوصف
مبينا او مدحا له وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا فالك
قد ترى اقول مقصوده الاشارة ههنا اثبات مطالب ثلثة بين كلا منها بتقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن
حال وروده عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل
جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عنده لاستحالة ان يميز شيئا عن الشيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت
للمخبر عنه المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم تشتمل كان في
ان حقها ان يكونا معلومي التحقق للموصوف المخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره
دون التمييز المدعى كليا قلت الاصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلا
ايضا كما هنا اشارة الى ذلك آنفا وانما قال يمكنك ان تتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول
المطلب بل لا بد من التامل والنظر قوله لا ترى متعلق بيمكنك والضمير في به لما ترى المطلب الثاني ان حق كل وصف
ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قلت لا يلزم من كونه معلوم

الكشف والمدح والتخصيص وذلك ان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها
ويجتنب السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا و
ان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله باسرها اى بتمامها
والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير وتقابله قولك باسره اى مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات
عن آخرها اى يجتنب عن جميعها والتقدير متجاوزا آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدى بعن اى متباعدا
عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها وليس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز
عنه اى عفا ولك ان تقول المعنى اجتنابا ناشيا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها
ولو بيده قولهم جاؤا عن آخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله كانك حددته شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول
لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما وبينهما فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقائق العينية
والثاني من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني
الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قولك الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوايد
الاولى ان للحسنات كلها اساسا ومنشأ اى اصلا تنشعب هي منه ولا يستغنى عنه شيء منها اصلا وهو شرط
صحتها اعني الايمان الثانية انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية الثالثة الاقتصار من القلبية
على الايمان ومن الآخرين على الصلوة والزكوة تنبيها على انها اصول وما عداها منطوية تحتها الرابعة الاشارة
بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة الايماء الى ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع
ترك السيئات وفي قوله باُمي العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانا اصليين مستتبعين
لما عداهما لكنهما ليستا شرطين للصحة فان الانا قد يستغنى عنهما بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذكر الايماني
عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظره اى ونظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله تقريره
لان الموضوع عنها ليس مسندا اليه فانما قال في تنزيل الوصف منزلة الكاشف اى في كونه كاشفا على لطف وجه
ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقي منزل منزلة الحد والوصف
في قول اوس ايضا منزل منزلته قوله تجري عليه اى للموصوف وعليه فاعل للمجرى الا ان وفيه ضمير للوصف تركيب
ايراده والالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى
جمعا هو بالنصب على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات اودى اى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول
البدعا ووصف الالمعي وهو الذكي المتوقد بما ينكشف به معناه بادنى التفات وهو انه المصيب في ظنه كانه رأى
المظنون او سمعه اودى اى هلك والاشاحة الحذر والبدعة الامر الغريب اى لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من

تابركد العداوة وابهم مرحم امية اسم امراة كانت تهويه بناء على ترك الانتقام فدفع لابيتها بان الانتقام منهم يعود بالمضرة
اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله فيا بلبنا سبع ترك فيه التفصيل لان مقصوده التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من اباء
صريحا فيصح التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا و ايضا قد استهجن التصريح ببعض احاد القبائل
ككعب وكلاب ونمير وقال اولا ثلثة نظرا الى تاويل القبائل بالاحياء ثم عاد الى ثلث قوله او مثل ان تضمن معنى
للاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملابسة كان
كان مجازا لغويا او حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل لاجل الملابسة بين
المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور
جدها في تهيئة ملابس الشتاء وتفريقها قطنها في قرائبها لتغزل لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعلت
هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال منه اشتهارا ان احد بما ان الانار للضيف
فقد اضافه الى الضيف لملابسته اياه في شربه منه وفي جعل هذه الملابسة بمنزلة للاختصاص الملكي مبالغة في
في اكرام الضيف ولطف والثاني ان ذا بمعنى الصاحب في اريد به اللبن واضيف الى الانار لملابسته اياه لكونه فيه فهذه
ايضا اضافة لادنى ملابسة اي اذا ذاق الضيف حسى ما شربه قال الضيف احلف بالله خلقته واللام في لتغنني
جواب القسم والياء مفتوحة بتقدير النون الحقيقة لتبعدن ذا انائك عني ولتجعلنه في غني منه كان الطعام يحتاج الى
من يطعمه ذا تدبير وروي بكسر اللام على تقدير ان وليس شيء من هذين المضافين مسندا اليه فكان الاولى تغيير الا
سلوب الا انه تركه تعنتا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او مثل ان يتضمن نوع تعظيم اي للمضاف اليه
او المضاف او غيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة في الامثلة المذكورة ومثال تحقير المضاف اليه
ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور في الكتاب قوله او غيرها عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على
اداء حق المضاف في قولك صديقك بالباب وعكسه في قولك عدوك يسلم عليك وللاستعطاف نحو ابنك
محتاج اليك وللابتهاج والحزن في نحو حبيبي شهي اومات قوله واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي ايراد
نعته المسند اليه المعرف فهي اذا كان ذلك النعت مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال
الاول حد الجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى مكان فارغ
يملوه الجسم بحجمه لا يقال هناك اوصاف ثلثة ليس شيء منها كاشفا عن حقيقته لانا نقول الوصف في الاصل
مصدر مجاز اطلاقه على المتعدد فهناك المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال
الكاشف هو الطويل المقيد بصيغته اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلثة الكشف و

30

كيفية افادتها اياها بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى به ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة ايضا قوله واما الحالة
التي تقتضي التعريف بالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة قوله اي احضاره اي بعينه متعلق بطريق لتضمنه
معنى موصل ح اختصر مصدر مؤكدا لانتفاء الطريق او حال من طريق اي انتفى طريق سواها انتفاء كليا او انتفى ملتبسا
بالكلية قوله ان لم يكن عندك منه ان من يعلم شيء من طرق التعبير عنه سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عهد
سامعك شيء سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب وكذلك انها تصلح ان يقع
صلة بادنى تصرف لاشتباه على ذي مسكة فيقال الذي هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق
سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة
عنده في احضاره بعينه وكذلك ان يجعل سواها استثناء من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق فقوله
هواي اي مهوي ومحبوبي اخصر من الذي اهواه واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفوا احدى اليائين وعوض
عنها الالف المتوسطة مصعد اي مبعد من اصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب اي مجنوب مستتبع يقال الكلام
تابع منقاد جنيب يريد ان حبيبي راحل نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح لبسط الكلام
قوله او لان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اي تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار
او لان في اضافته حصول نمط آخر سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على متى لم يكن فيكون عطف ظرف على
ظرف اي الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافته وفيه ان اللام ظاهرة في
التعليل فلا يلايم العطف على الزمان قوله متضمنا تعظيما بالنصب على انه بدل من حصول او حال من عطفه آخر و
بالجر على انه صفة له قوله او لاولى عطف على المتعذر وتركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر
بدون الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام
في المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذي تعذر والاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية
قوله جهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على ثقل او كراهة سمع او
صلاحية نظير وكاستهجان التصريح للنسبة لعل المراد الى صريح اسمائهم او اقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث
عداوة او اذى خاطر قوله هذا مطرس قبيل المتعذر عادة لان المراد بالقبيلة يوم اللقاء محمول بمعنى التشبيه مستفاد من
من كانهم من القبل الاجمة وخفان مأسدة مشهورة وللاسد هو اكان واسع اي ولد كان اشد مقاتلة او
عداوة قوله نحو اولاد الحقيقة بما ترك تفصيله لهدوله او لمراد اشخاص معدودين والمعنى انهم لم يفروا بموت
رئيسهم عن مقر عزهم وانهم لا ينتجعون كسائر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح
باسامي الاماثل الداخلة فيهم وما ربه ام حقيقة قوله قوم لم يصرح باسماء فضلاء اخيه من الاقارب ولم يعضها لانه يورث

بهذه الموصوفات شيء بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او للعموم والاستغراق
عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بالمسند اليه بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها كان العموم قد يطلق
على التناول على سبيل البدل عطف عليه للاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف
الجنس جريا على ما هو المشهور والمحقق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه اشار ههنا الى
اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسيما على حدة وقرينة للاستغراق في ان الانسان وروده في المستثنى الا الذين
صحيحه وروده فان قلت اللام في السارق والساحر موصول وعموم الحكم مستفاد من علية الصلة والسحر قلت ان سلم
كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة استثناء اي عدد يراد تدل على عموم
اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم
لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله
تعالى لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم يدخل النفي عليه ثانيا كان النفي واردا
على المقيد نافيا لقيده اعني عمومه وان عكس كان القيد واردا على المنفي مقيدا للعموم فتنبه والتعويل في تعيين احد
الاعتبارين على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة
وانما لم يقل او حصة معهودة ليكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف
الجنسي ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لك قائل فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة
من الحقيقة قد تكون فردا وقد تكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد تكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر
وقوله ثم جمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعني كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة
الساحر فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صفة اتخاذ ذلك في
الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر انه في حكم
المعرف باللام فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنها كان العهد والاستغراق
مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة
حتى يكون معهودة ومن اين لك اجتماعهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها قطعا
فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول فيه بايراده على ان التعريف باللام لا يخص المسند اليه وكثيرا ما يورد
الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فيقال تلك الامثلة للحالة الجارية في غير هذا
الباب ايضا فلا حاجة الى تأويلها بما يردها الى الباب قوله ولتقرير ما ذكرنا من افادة اللام للاستغراق اولا والعهد
ذكر في الفن الثالث ذكر هناك ان يقول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مستقل ثم حقق تبعية

29

والمعنى يهدي خليفتنا اي ويهدي كل فرد من افراد جنس الخليل بصاحبه قوله الناس ارض اي بهذا الجنس ضيعة
حيث كانوا ولكن عليهم علو مرتبة والكتاب والحكم والنبوة محمولة على الجنس وقد حملت على الاستغراق ايضا لان
اولئك اشارة الى الانبياء وآباءهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع
قوله وتعريف اضافة متعلق بقوله العاص وبين حال من اضافة واذا ما ظلت ظرف للتعريف بقصد الا انه في الحقيقة
ظرف لظهوره وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظة به مستدركة لان المقصود ان يترك للاسم منكرا
غير معرف بشيء من التعريفات وهذا التعريف انما هو بين المنكر المعرف بلام الجنس فاذا اريد به الجنس من حيث وجوده
في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة يقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مودى هذا المعرف
مودى المنكر وهو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى
المعرف الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنس المأخوذ بهذا
الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كما في الاشياء
التي يراد تحديدها واجزاء الاحكام على ماهياتها فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من
غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم نعم المصادر التي ليست فيها شائبة
الوحدة كرجعى وذكرى وبشرى يتحد مودى معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة
الى حضورها دون المنكر فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز
ذلك في هذه المصادر قوله يعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف اراد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل
هذا المعرف مبتداء وذا حال كساير المعارف قوله على اللئيم لم يرد به شيئا معينا اذ ليس في اظهار ملكة الحلم والا
الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد
مررت على لئيم من اللئام فعدل الى امر الاستمرار ومررت بالحاق التاء مخفوضة بعطف الجمل قوله ولذلك اي ولا
لكونه يعني لئيم لقدر بمعنى وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لا انه مرجح للوصفية
على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اي على لئيم عادته المستمرة سبي اقيد في المعنى واولى على وقارة من ان يجعل
قيدا للمرور وكانه قال امر دايما على لئيم مواظب على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري
او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه قوله وله اي وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير اي له نظاير كثيرة
والمراد الامثلة او بقوله على اللئيم اسني نظاير اي اشباه كثيرة في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله
تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون ففي الكشاف ان يحمل صفة الحمار ولا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وفيه ان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم اذ لم يقصد

او دونه بالخلاف قولها قد تكون فانه متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيم عطف على تعظيمه اي او ان للقصد
بعيده خلاف تعظيمه اي تحقيره درانه على معنى انه بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما يجري
ذلك عطف على قوله اي لا يكون ذلك ادون سامعك وذلك اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم
الاشارة وما يتفرع عليها وبهذا السلك اشارة الى سلك الدعاء والتفرع وبهذا التفصيل اشارة الى تفصيل كون
المسند اليه اسم الاشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه حقيق بما
يذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسبي ثناؤه
الا ان هذين المثالين عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتفرعة قصدا التعظيم
بالقرب بناء على ان عظمة الشيء مما يقتضي التوجه اليه والتقرب منه كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وان
هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وسيأتي في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت اخرى ربما يمكن
اجراء بعضها في الاخراج على مقتضى الظاهر قوله واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام اي تعريف المسند اليه
باللام فيقتضي اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف
اللام هو هذه الاشارة كما ستحققه وقوله وماء غير من قابل استشهاد بطريق الاستيناف على صدق قوله
الماء مبدأ كل حي مع انه مثال لتعريف الحقيقة باللام من غير باب المسند اليه وقوله يأتي في الروايات
الاستيناف آخر لدفع توهم ان تفسيره للآية مخالف لما ورد في الكتاب والمشهور من ان مبدأ الانس التراب
ومبدأ الجن النار ولما روي من ان مبدأ الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر الامثلة و
اللام في الرجل والمراة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من
جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل يجوز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل
من ضمن اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده واما قولك الكل اعظم من الجزء
فمعناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض عن المضاف اليه
وقد يجعل اللام في الكل للجنس لكن قصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سيأتي فهو اعظم من
جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس لمتابعته كانه يدعي
ان جنس الرجل والماهية الجامعة للمجانس او المتساوي المنسوبة الى هذا الجنس هو ذلك المخصوص وقد يقال
المراد الجنس من حيث هو وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكره من ان اللام فيه للعهد الذهني
وسيأتي تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله تعالى قوله ومن تعريف الجنس قيل فصله لاحتمال الاستغراق
في هذه الامثلة والبيت للاول يشتمل على اربعة امثلة اي جنس الكل الجنس الماء وقوله يبدي بيان لوجه الشبه اي يعني

بجزئه وجرى مجرى امراد ما بنوه من صنايع المبار فكانه اشار بكلمة ان الى ان ما هم من احسان بنا بر المكارم والامغار
بالعهود وتوثيق العقود بحيث يعم ما يحقق من هذه الامور وما يقدر منها واشار باسم الاشارة لا لحمل التمييز قوله او ان يقصد
بذلك اي بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله فان حمل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني اسماء الاشارة
كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصد بها بحسب الالفاظ
في القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله ثم يتفرع على ما ذكره اي الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به لحمل التمييز
او بيان الحال ثم يتفرع على كل منهما ما يناسبه اي تارة يقتصر على ان يقصد به لحمل تمييز المسند اليه ليتضح عند
السامع غاية الاتضاح وهذا امر مقصود في نفسه تبعه دفع تطرق الاشتباه فيما المسند اليه كما و في يقصد به لحمل
تمييز وتبديل بهذا القصد ان يقصد معنى آخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه لنوع قرب في اعتباره منزلة
كما في قوله نعم اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على عباوة السامع اي هو في عداد
الحيوانات فما لم يجعل الشيء متميزا غاية التمييز بحيث يشار اليه لم يدركه كما في خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه و
كذا القصد تارة بلفظ هذا قربه المكاني واخرى يتوسل بقربه الى دنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات
المحسوسة وما لم يكن ارادة المشبه به مع المشبه كان التفريع هاهنا بمجرد المناسبة المصححة لارادة المشبه بخلاف الحمل التمييز
وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة رض تنظير فان اسم الاشارة
في كلامها صفة لمجرور الا المسند اليه او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يصدق في غير المسند اليه ايضا وما عجبا منون اي يا
قوم اعجبوا عجبا وغير منون ايضا اي يا عجبي احضر فهذا اوانك وتحقيرها عبد الله من اجل افنائه توجيه ينقص لطفا
علم انها آنا عند الاغتسال اي هذا امر نحن اعلم به منه فكيف يخالفنا ومثلا تمييز او حال كما انهم يقولون ذلك
لما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله وفي موضع آخر جزما بعده غيرها لاسلوب لانه يشمل قوله
ومنه فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا اما الاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحيوة بلا تحقير واما لان المشار اليه فيه حقير في
نفسه بخلاف ما تقدم ونظم الآية الكريمة الا لهو ولعب فتاخير اللهو كما في اكثر النسخ سهو في سورة الانعام وما الحيوة
الدنيا الا لعب ولهو بدون الاشارة قوله وكما تحكيه القائل غدا القفا تنظير وعطف على قوله وكما تحكيه عز وعلا و
ايراد الامثلة بينها لعشق منه ووقت في موضع الحال هذا خبر يعلى وبالرحى متعلق بالقفر المتقاعس اي البعير
المتقاعس بالرحى الذي حصل له التقعس وهو ضد الحدب بسبب كثرة ادارة الرحى مع تكلف التقعس فان ذلك
منكرة لكونه عليها قوله وببعده تعظيمه اي وان يقصد بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم فيجعل علو مرتبته ورفعة محله بمنزلة
بعده في المسافة قوله ومن التبعيد يقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة هذا كلام يقال لاهل الجنة وهي حاضرة قريبة فتبعيدها
للتعظيم وتصغيرا لاحتمال ان يقال تلك اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اي تلك الموعودة هذه التي

قولك الذي يتهيب امواله ويسبي اولاده او على الثار مثلا كما في قولك الذي تاه فيه الفكر مسكة القضاء والمقدر قوله والحالة
التي تقتضي كونه اسم اشارة متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا وذلك لان اسماء الاشارة
موضوعة في اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان غير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة
المحسوس المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية قوله والقبل بذلك اي باعث فان عدم
طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غايته متاخرة عن ايراد المسند اليه اسم اشارة ثم تنبيه
المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق بالحمل التمييز وغيره باعث متقدم
على اسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال مشار الا المعهود الا انه بسبب قرانه بالاشارة الحسية يفيد
الحمل تمييز وتعيين اولا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل و
الحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما يمتاز عند العقل واحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف
ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب وضعه الواحد لا يتناول الا معنا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير
المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة
على الموصول قوله فرداحات عاملها معنى الاشارة والتنبيه وجعله حالا موكدة اولى ومن نسل شيبان حال اخرى
ووعش حال من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا والقفال والسلم شجران بالبادية اي هو مع كونه من
خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم منفرد في محاشته عن غيره وهذا مثال للقصد الى الحمل تمييز وتعيين قوله سربال
ليل جعل ظلمة الليل سربالا تسربل به الطارق فلا يرى الا تيا بل خصوصا اذا كان هناك غبار والكوماء الناقة
العظيمة السنام اي اليها قائلا هذا طارق نحرتني اي قتلتني دعاء عليه وفيه رعاية المشاكلة او التفت اليها و
خاطبها بذلك على مجرى عاداتهم في خطاب الحيوانات فالياء في نحرتني ضمير يجب اثباته في الكتابة وهذا مثال
لايراد الاسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا نعم الضمير فيه راجع الى المستثنى منه اعني العام المقدر بحسب المعنى
فانه المقيم الذي يدل عليه يقيم اي لا يقيم احد على ظلم ايراد به وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر في اقيم راجع
الى احد والاذلان بدل منه كما يشعر به عبارة المفتي في قوله نعم ان كانت الاصحة ولا يرى الا مساكنهم بالرفع فيهما
كما يجيء في مباحث القصر والعير الحمار الاهلي المشترك بينهم بركوبه ولا يراعيه احد منهم شارا ولا الى امتيازهما
عدا بهما في صفة الذل اي الهوان ثم بين ذاتيهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه الحمل
تمييز وتعيين ليكون اثبات ما اسنده اليه من وصف ولته بحيث لا يتطرق اليه التباس اصلا والخسف الذل والحج
والرمة القطعة البالية من الحبل ويشج الدق والكسر لا يرثي اي لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل
الضيم بان هذا صفة الحمار والحجاج قوله حسنوا الذي يقال هنته ونبهت بالضم فيهما كدمته وذمته وبالكسر فيهما كخزنة

اذ الاذهان ناشئ منها تقدم الموصول او تأخر وضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة
لكنه سبب حامل للاسناد لزوال البهاء وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا يدل
على تحقيق بناء البيت وربما قيل ليس من باب العدول وذلك اي ضرب بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا ولذا اظن ان الطاعنين
يكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطاء ولو قيل تشفي غرغم
غليل صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطاء باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعث
على الاخبار بانيا من الرحمة اياه تسلية للمتخلفين وفيه تنبيه على معنى آخر هو ان الاولى بهم تقليل ما يوجب تلك الوحشة
من ذكرهم وتفجعهم ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان ان الايماء بمعنى للاشعار بجنس
الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني كيف لا تشتبه على ذي مسكة ان قولك الذي يرافقك يستحق للاجلال وقولك يستحق
للاجلال الذي يرافقك متساويان في التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المص اورد الكلام في
الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفات فذكر بناء الخبر دون اثبات المسند و
الا فلا فرق بينها وبين الفعلية في افادة هذه النكت اعني الايماء وما يتفرع عليه وانما اطنبنا في توضيح المقام لتثبت
اقدامكم في دفع تمويهات للاوهام قوله بيته يريد بيت العز والشرف ودعايم ذلك البيت اعز اي اقوى واطول
من دعايم كل بيت وسميت الكوفة كوفة الجند لاقامة جند كسرى بها اغالت اي اهلكت وذا لي غول فلا ترجى
رجوع ذلك اليوم البها تردينهم تظنونهم والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال جرعه اي
على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اي يقصد بايراد المسند اليه موصولا
ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله ربما جعل ذريعة لانه قد استوفى فروع الايماء بقوله او على معنى آخر معطوفا
على خطاء وايضا كان المناسب ح لفظ هذا القريب للايماء وانما لم يقل او ان يقصد عطفا على ان تؤتى بل غير للاكون
الى ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا مدخل ما في التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته اذ لا بد
من تقديم بيهما والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون
الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فيتأثر الخبر من ذهن السامع مكانه اي تمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه
والانتظار اعز واوقع في القبول وحتى متعلق بمتوجه ومنتظرا حال من فاعله قاله تلميذ الشاعر في تنوير السقط
المراد حيرة الانس في خلقة آدم عم من الجماد الذي هو التراب وقوله تعالى اراد حيرتهم في حشر الاحياء ولان البعث
من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا قوله وفي هذا اعتبارات هي في المطول اعني يعتبر ويجعل اغراضا من ايراد المسند اليه
موصولا وحم وامر من حام الطاير حول الماء يقع على الموضع الذي تمكن فيه من شربه وتلاف المعاني كالترغيب في
قولك الذي حسن دواله وحل حالة منتظر على الباب والتنفير كما تقول الذي دم خلقه وذم خلقه والحث على الترحم كما في

هو الغرض الرابع وهو غاية متأخرة عن ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب كما تعرض للاول البعد
ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول وبذلك اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا آخر تعبير بلفظ البعيد لبعد العهد
عن المشار اليه بتوسط قصة العدول عن التصريح وقد فسر الوجه بعلة ابتناء الخبر الى المسند اليه نظرا الى ظاهر
الشارحين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء ولان
التي ضربت بيوتها وان الذين ترونهم وان الذي الوحشة في داره فذهب بعضهم بان كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا
اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود بان لفظة ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للقريب ينادي على فساده
وتفسيرا ايضا بطريق الخبر وجهته كقولك عمل على وجه عملك اي على طريقه وطرزه فالمعنى ان تاتي بالموصول مع الصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي طريق ومن اي جنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان الاتيان
بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلانه يقتضي استدراك لفظ البناء
لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي
وسيلة الى التعظيم والاهانة وساير المطالب المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان تفسير الوجه بناء الخبر اي اسناده الى
المبتدا وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر له في نفس الامر كالايمان سبب لثبوت الدرجات وقتله
باعثة على اسناده الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالقياس الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اي على الايماء الى
وجه بناء الخبر هو عطف على مقدر يدل عليه ان نوى اي فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله ربما جعل الاستيناف لبيان
للاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض اي بغير الخبر من المتكلم المخاطب بنحو الذي يرافقني او يرافقك او
يرافق زيدا لم … المعتبرة باحدها علة لثبوت الاستحقاق ادعاء وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم
وكذا الحال اذا قلبت الخبر وعرضت بالاهانة قوله وهذا اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله لانه
ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الحذف لا من الايماء اي جاء بعد الخطة الصغيرة والكبيرة
التي تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر اي وتعظيم شان الخبر
عما تقدم لانه يظهر بمنزلة الصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من غرض الكلام اي جانبه
وربما جعل ذريعة الى اهانة الخبر ايضا كقولك الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت
بل هو علة حاملة على اسناده الى المسند اليه وبنائه عليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر
الواحد واما كون هذه الصلة بحيث تومي الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا يرى انه
لو قيل بنى بنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شان بناء الخبر البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا
فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال الموافقة والمفارقة فان التعظيم او

اشعر علما المخاطب في المتكلم معاني مادة جاز ان يلاحظ اشعار كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زيادة التقرير لينبه ج
مع الاغراض السابقة في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متاخرة عنه والمراودة
مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان المعنى يخادع صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته
اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة على المرأة التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة التقرير ثبوت المسند
للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة محاسنه احيانا مما يحقق مراودتها ويفيد ايضا زيادة تقرير المقصود
اعني نزاهته يوسف عم لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند
اليه وتعينه لان في زليخا وامرأة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني احتمالا ليس في
التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة قوله والعدول عن التصريح تاخير هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته
التي هو في بيتها شاهد عدل بانه مثال الاستهجان وزيادة التقرير معا قوله كثيرا اي مصيرا كثيرا او زمانا كثيرا او ان اردت
المصير طويلا ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح ما حكيه الشاعر في قوله قالت لتربيه معها جالسة
في قصرها الذي اراه من ه قالت صبي شكوه العرام عاشق ه قالت لمن قالت لمن ه ودلالة اين جئت ذلك
واين امك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المخصصة للعام فان الثاني يتناول الحالة والاول يتناول
واين حالة اخرى قوله يعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر واراد انه لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت
نسبة الحماقة غير مصرح بها ايضا لان الكناية هنا في نفس النسبة والرابعة جبل فيه عدة عزى نسبة به صغار الغنم
وتنكيرها للتعظيم ولا محالة بمعنى لابد من حال يحول اي لا تحول ولا انتقال من احد الامرين بل هو لازم قطعا لانه
ان كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في ربقة
التهمة بفتح الهاء او توسط لا محالة بين الكذب والتهمة اشعار بتعلقه بهما قوله وكذا ما يحكى قيل ما زائدة وهو انسب بالمعطوف
عليه والظاهر انه اراد تشبيه المحكي بالمحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى اين انت في اي شغل انت تجيب فخبرتك
هل لك فرج بالي لاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب غالظ شريحا فحمله على مفهومه الحقيقي اعني السؤال
عن المكان واجاب بما فيه غلظة اي انا بين جادين قوله بعيد بجيش اي مكانك بعيد عني غاية البعيد فقد ثبت
في الاشتغال عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما اطلع بما جرى على قلة عقله انكسر سورة غضبه
فرحب به وقال خبر مقدم ثم دعا له اي اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين وزاد في الدعاء بكون الولد
هنيئا اي نافعا به مرضيا وبلوغه حد الغزو كسبه قوله الشرط املك عليك اي الزم لك وهذا مثل يضرب في
وجوب المحافظة على الشرط ود العهود اي هو اقوى ملكة وتصرفا فيك منك في ديونك اي الحب عليك الوفاء
بالشرط قوله على ما يتشق عدي التصريح بعلى لتضمينه معنى التنصيص قوله او ان تومي عطف على قوله او ان يقصد وهذا

عن المسند اليه وصلاحيته لاحدهما باعتبار انبائه بحسب معناه الاصلي عن شرف وكمال او خسة ونقصان

فالكنية علم الصدر باب او ام او ابن او بنت علم اشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما و

الكنى والالقاب المحمودة كالملك الفاضل وابي المعالي وابي المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة

كانف الفصول وابي الشر وابي جهل وانف الناقة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية في ابي لهب

انهم قد يعتبرون في الاعلام المعنى الاصلي الا ترى انهم يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة تفاؤلا، ونون بد

ومن البين في ملاحظة المعاني الاصلية في الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه

فلما ان رايت فرداه ولم ارمن بنيه ابا لديه وقولي ومن خاطب من الكفرة الصدق رضي يأبي الفضيل فانه يهب معناه

الاصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معناه ابي الجمر ملازم الجمر ويكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابس اللهب الحقيقي فاطلق

ابو لهب على الشخص المسمى به ولاحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال

يراد جهنمي بالتنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي وذلك ان تقول هذا اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم الاعلى

كونه جهنميا ولان حاتم علم ان جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية لفظا

لا باعتبار المعنى الاصلي وان اطلق على شخص آخر كان استعارة واذا قلت ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا فقد

اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعله كناية عن شيء فتامل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ابهام عطف على

مقام تعظيم او تبرك لفظة للابهام او ابدالها بالاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار

او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر من الامور التي لها مدخل في الاعتبار ايقاع المخاطب في المسرة نحو سعد

وسعيد او في المساءة نحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوته بانه لا تعيين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه قوله

واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا لكون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة في زمان صح فيه احضاره ولفظة

متى لمجرد الظرفية مجازا او ما اراد ان المعنى ما يسمى حقيقة قوله معلومة للانتساب الى مشار اليه اي الى معين عند المخاطب

يشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة للانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين عنده الا ترى انها

تقع صفة الا للنكرة قوله وانفصل باحضاره اشارة الى مرجح الموصولية بعد ذكر المصحح ولابد منهما في كل حالة لكنه قد لا يفصلها

لقلة المرجح كما في المضمر والعلم وقد يفصلها كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض الباعث المتعارف للغاية التي يقصد

حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير الاتية الى وجه بناء الخبر والتحامل الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم

بغير الصلة والاستهجان قوله سواء اي كونه منتسب لجملة اليه قوله صفة بالرفع اي فتح تقول فان قلت جاز ان تجعل

صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف واختيار

في المثال معاك لانه الشيب نجزه وقال في الثاني معنا دون معنى يشعر بعلم المخاطب بالصلة وفي الثالثة على انه اذا تتفق

الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري على خلاف مقتضى الظاهر
كما في ضمير الشان وضمير رب نعم ما سيأتي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك ان
جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل
فقال الرجل قوله من البيض الوجوه اي من البيض وجوههم وهي سنان بدل او نصب على المدح وحيث شانه ذا مفعول
حلوا اي محلا سناء امن الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث وابو اسحق كنية المعتصم بالله وبيد العلى استعارة
مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مستجمع فقراته وقيام القناة
استواء القامة وشدتها والكاهل اي ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات وان شرطية جزاؤه
ما فلجة ومن متعلقة بابية واللجة معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اي طرق يذهب فيها ويتفصى
بها عن المكروه والصبر عليه فكيف لا يحمد اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فان قيل لا يلزم من كونه
محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما اشعر به فكيف لا اجيب عنه
بانه في حال الاختيار القاء النفس في التهلكة باختيار فاذا احمد هذا كان ما لم يكن القاء باحمد اولى والقيد كونه محمودا
كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه قوله ليس عنهن مهرب عنها سواء دفعا للتناقض اولا مهرب اصلا
وان راوح يكون الصبر مهربا بمنزلة المهرب المنجي فانه اذا اطمان النفس هان الخطب اولا مهرب في الحال فانه
المهرب المنجي في المآل قوله واما الحالة التي تقتضي كونه علما قوله بعينه اي ملتبسا بعينه وشخصه احترازا عن النكرة
وقوله ابتداء اي اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة والمعروف بلام العهد وقوله بطريق يخصه اي لا يطلق على
غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت بهذا القيد يخرج ما عدا العلم
من المعارف والنكرات فلا حاجة على غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود والاحترازات تحقيق لمقام
العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابطة المذكور لانا نقول لا بأس اذ الكلام في
الاعلام التحقيقية وعلمية اسامة تقديرية لضرورة الاحكام قوله ابو مالك قاصر من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته
عليه لا تجاوزه الى غيره اي هو كرمه وعلو همته لا يظهر حاجته والشيخ عظمته ولفظ الاله كذا معرفا باللام غلب على
المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصلح اطلاقه
على غيره نعم الله يعلم جرى القسم وجواب ما تركت قتالهم والباء في ما شعر للتعدية اي حتى جرجوني وعلوا فرسي
بدم اشقر وهي زيد الكثرة وعليانه نعتذر بذلك عن فراره قوله قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب
لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليد كناية اي تبت ابو لهب هو هذا دعاء
وتب الذي هو خبر قوله والاسم صالح اي العلم صالح للتعظيم او للاهانة دون غيره من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها

المذكورين قوله فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا خبر كان والسجع في الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى الجمع وثانيا
بمعنى الواحد اي فجعت قبلك باقوام كثيرة فخلى هلكهم لي ولمن تأثر منى بسببه اسماعا وابصارا اي لم يذهب اسماعنا
سماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وذهبت مع وجدك لم تدع لنا منها الا شفا اي شيئا قليلا لم نعتد بهما اي
سرا السبب في ذلك انه صدقا غاية ورازة والدلج السير في بعض الليل فاضافته الى السير من اضافة البعض الى الكل والجون
جمع الجون مثل قولك رجل صتم اي قوي وقوم صتم وقيل جمع جوني كروم وعربي والجلهة جانب الوادي والجثوم
جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها الحاجبية امامة بعد
عليها ما قاله في شأنها من المشاق فاجابته بابيات منها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني بعد علته جنابانه
قوله وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك بان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من
المخاطبين او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل فيما وضع له
او اشترط في وضعه استعماله فيه والمراد بقوله مع ان حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه
ولو قال المخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له بمعنى من قولك حصل الخطاب معه
اي حق الخطاب ميلا وذهابا الى غير معين قوله كانك قلت ان اكرم او احسن يعني كما انك لا تقصد ههنا منكرا ما
او محسنا معينا كذلك في صورة الخطاب وفائدة العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كانك
احضرت كل واحد ممن يصلح ان تخاطب فخاطبته بسوء معاملته معه وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي
في قوله فلا يريد اي يترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه انما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن بالواو ايماء
الى ان كل واحد منهما شرط له جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب يقتضي النسبة
الرؤية الى كل من يصلح يكون رائيا ممن يصلح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية بكذا عادة تدل على ان حال المجرمين
تقطعا عنها وصلت الى غاية الظهور فلا يختص اي حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية
يتيسر له رؤيتها فله مدخل في الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثاله اي وكما حمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون على العموم
يحمل عليه امثاله الكثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ المجرمون
موقوفون وقد يقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رأيت ثم رأيت
نعيما وملكا كبيرا او كانت المسند اليه في ذهن السامع وانما قال او كان المسند اليه في ذهن السامع عطف
على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب لان الاسماء الظاهرة غيبية ايضا
والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة احتياج امرين الاول كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه
لكونه مذكورا لفظا او معنى حكما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية والثاني ان يقصد الاشار

الخبر ثم ان التخصيص مراتب قولها انيكون معرفة حضورها اذا كانت مقيدة بقيد زايد فظهر ان القصد الى افادة فايدة
كاملة بقيد مثلها التي تقتضي تعرف المسند اليه قوله وهي اي اقسام المعرفات وانما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على
ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه للاستبار واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد
لفظا تعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب دخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه
المص لان اشعار العاطف باستقلال كل جزء على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله
الذي جوزه ابو علي والقيد المذكور في علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كمثل وغير اذا لم يشتهر
المضاف بمشابهة المضاف اليه او بمغايرته قوله او لما زاد على ذلك اي على كون المسند احد اقسام المعرف
والضمير في قوله من كونه للمسند اليه معرف ولاحد الاقسام والتوابع اما جمع تابع لانه صار اسما فيوصف بالجمع كما
في صدر هذا الفن المبحث او جمع تابعة فيوصف بالجمع كما في نسخة المص ههنا وما عدا المعطوف من التوابع
تخصيصه للمسند اليه ظاهر فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اي وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا
للحكم بالقصر قوله واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا فهي اذا كان المقام مقام حكاية اي كان الموضع موضع حكاية وتعبير
عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله انا الذي يجدوني في سماء غصة سيف صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تتوب في ترك نون
الوقاية مع نون الاعراب في يجدونني واورد بدل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد
الموصول بالمبتدا الذي هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدرة ونظيره قوله انت الذي
تنزل والايام واخواته المذكورة بعده وفي صدورهم مشغول فان لا يجدوني ولا ارتقي حال والصدد بالفتح اسم
المصدر ونصب على الحال او على المصدر اي ارتقاء صدر والمرعت نعت تبارين ترد الرعة اي قرطة كانت
له في صغره ومعنى البيت دعوى الاشتهار ولا خفي على احد موكدة للجملة الاولى وورثت بي اي اطلعني وسهرني
او طلعت طلبته بي اي انا معها تعرفني من يعرفها ونحن المتاركون ولا حذرون اي المشهورون بذلك على ان في
اشارة الى حكوهم من اعمامه اي نحن مع بنيامن النسبة المومية فرشت بيننا بسط المحبوبة بنيا عفو وتحاسد وقد يكن
فيها الشر والفساد بحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وضربا كمثل القديم العظيم ان اعطى شاعيا اي مصلحا للاقدام
بقدر على اصلاحه بحيث يلتئم غيبه بل يبقى متشاخصا اي متمايلا غير مستتر من تشاخص اسنانه اي اختلفت قوله
او مقام خطاب اي موضع تعبير عن حاضر وجه اليه الخطاب في المسند اليه من بعد ان حال من المنادى لماني البداء
من معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وتالد المجد اي وبا قديم الشرف كائنا من طرفي الاب والام
بنتزل الايام منزلها اي بمنعها ان يتجاوز طورها ويتطير جورها وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب
فتحزح الاشياء عن نظامها اي انك قدرة تامة ورحمة عامة وقد علم ان الجملة معترضة اي فقد علم الناس بسلك وحسبك

على كان وجه حسن اي ثم تخطئة الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها
ليظهر له المنافاة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وليشاهد القدرة الباهرة فلما عطف موسى لذكر
احوال بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الانكار عليها واستعمالها وما بينها
فليس هناك بسط للافتراض الذي ربما يعد جراءة في تلك الحضرة قوله ونظيره في البسط اي في مجرد البسط الى
كونه للافتراض اذ البسط هنا للابتهاج ولا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان يقال بالمواظبة عليها
الى علي العبادة الا انه نوع اي خفف وعدى الصدر بالايصال قوله او لان الاصل اي الراجح هو ذكره مع جواز
الحذف لقيام القرينة فيقصد رعاية للاصل اذ لم يعارضه شيء من نكت الحذف قوله او ما جرى هذا المجرى
مثل شدة طريق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه تبركا بجريانه على اللسان والتشرف به وكذلك
والتعجب منه نحو الحصى يتقاوم للاسد والايصال زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب في تعيين كونه
مقدما او موخرا وكان حق العبارة ان يقال او ما جرى هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور الذي يجوز حذف
اللام منه اعني قوله لان الاصل قوله واما الحالة التي تقتضي تعرفه لما كان تعرفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة
ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام
وزاد لفظ مثل تنبيها للفائدة بان ما هو على حالها وصفتها معتد بها وسمي للاعتداد انها تعد في تعارف الناس
فائدة فيقال افادني كذا قوله والسبب في ذلك اي في اقتضاء القصد الى افادة الفائدة المعتد بها تعرف المسند اليه
واراد بفائدة الخبر هنا ما هو اعم من المصطلح عليها والحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما
بذلك الحكم كما مر وجواب لما محذوف اي لما كان فائدة الحكم او لازمه الذي هو الحكم الخفي فائدة
الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة الشرائط وموانعه و
منها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيدا لا رتسام في الاذهان
فكان في اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه اقيد اي
الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شأنه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا
ويزداد بعده عن المعلومية لما يبعد تحقق في نفسه ويبعد تحققه في نفسه بحسب تخصيص طرفيه اعني المسند اليه والمسند و
كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فبنها على ما ذكرناه فاعتبر حال
المثالين ليكشف لك ما قررناه ومن ان بعد تحققه بحسب تخصص المسند والمسند اليه ومن ان الاعتداد بحسب البعد
وانما ينسب البعد بتزايد الى تخصص الحكم هو اخرى الى احتمال تحققه تفننا في العبارة وتنقيح ... على انه جواب لما
اعني فاعتبر قوله ثم ان تخصص المسند اليه يزيداته قد تقرر مما تقدم ان المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر

كل عبد لا عن الامر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين اي اشارة له فقط فلا بد من ذكره
لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص بالذكر في الاثبات ومن
زعم ان عموم الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه للتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان مثل
خالق الملك اي آمر من هذا الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين لا يستلزم
انتفاءها مطلقا او لعلها افراد آخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت الزام لو وجد فيه قرينة الحذف وجب
الذكر فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له قلت الحالة المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة
اسم الفاعل وعلى صيغة الماضي فيتكرر الجملة الفعلية في الخبر بتكرر المفرد والجملة فمن نجح الامر اذا تيسر وسهل والباء في به
زائدة في المفعول اي الله يسر مطلوبه اشد حصولا من كل ما تطلب ومن الحاجة حاجة اذا تعينها دينا والتفضيل
من باب الافعال قياس عند سيبويه والباء للسببية الآلية اي بموفقي المحوائج من كل ما يتوسل به فيها
ولولا ملاحظة للآلية لكان الخبر حقيقيا بتعينه له ثم لانه الاقتضى المحوائج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يجعل
وسيلة وآلة في طلبها والحقيقية بالجملة الراكب جلوه وانما قيتها الى الرحمن مجازية لا ولي ملابسة قوله واقبل ترد الى
قليل تقنع عطف على راغبة لا على اعني اذا رغبتها لفساد المعنى فقد اشار في الجزء الى الجملة الشرطية الفعلية لنكتة
ترك الاسمية قوله او نذكر نصب ووعطفا على يكون والمعنى او يراد ذكره فان ارادة ذكره للاحتياط حالة مقتضية للاثبات
لا الذكر نفسه احتياطا مفعول له على طريقة قولك ضرب زيد تاديبا وقوله لقلة علة للاحتياط والباء في بالقراين متعلق
بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط النصب غير
واجب وارادة بزيادة للايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القراين لكنه يذكر لزيادة الايضاح والتقرير
في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسامي كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق
وكالاعلام اللقبية وكالكنى وبالاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني للاصلية كاسد وكلب وابي فضل وابي جهل
قوله والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكر وما سياتي في المسند اليه وغيره
الا انه يشير اليه في بعض المواضع تذكيرا او تاكيدا ولذا لا اسماء والفعل فتح قوله او نذكر تبركا ولو ابدل اصغاء السامع
بسماع المخاطب تناول بسط موسى عم لكان اولى قوله فيبسط بالرفع على انه خبر اي فهو يبسط ويروى بالنصب
عطفا على المقدر المنصوب اي او ان يذكر للاصغاء فيبسط اذ الافتراض انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والزاد
في قوله ويمكن للعطف على قبل اولى لانه بتقدير قدمن ضمير له وان كان يتم الجواب بحر دعصا لان السؤال
بحسب الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكلمة ثم للتراخي في الرتبة اي عطف على مقدر اي
فلم يقتصر على ما هو جواب تام والمعطوف ثم هو المجموع للافعال الثلثة اعني ذكر المسند اليه وزاد فعال وللعطف

للمراجعة وكذا حيث حسن المذكور ان فيما بعد والحذف ههنا يحتمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل التعويل

وسهر دائم اما مبتدأ اي لي سهر او خبر اي سببي علتي سهر والجملة استئنافية فيقدر على الاول ما بك عليلا وعلى الثاني

ما سبب علتك وتعظيم وجهه حال من ضمير سريع والحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسمه الظاهر لا ضميره كما يتوهم من

قوله هو سريع والسين في سنشكر للتاكيد اي لا اترك البتة وان تاخر منيتي اياد جمع ايد جمع يد بمعنى النعمة وهو

مفعول ثان اذ يقال شكرته النعمة او بدل اشتمال من عمرو اي ايادي له ولم يمنن من المنة اذا لمن بمعنى القطع

ولا مظهر لما اشكو من ويروى بالجر على ان لا زائدة مذكورة للنفي الذي يتضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى غير لكن القي

اعرابها على ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيره عن اللسان او ادعاء التعين والحسب ما يعد الرجل

من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بجلالها ووجوههم بجمالها اضاءت لهم الليل البهيم ودلت

بالضياء اي غاية ينسر ثاقب الجزع مهو بفتح الجيم الخرزة المعروفة تنتظم في سلك وهذا التخييل

احسابهم وسنا بهاء وجوههم وبهاؤها وقوع كل النقص كوكب صفة النجوم بتقدير العائد اي

انهم سادات وكبراء يهتدى بهم اذا مات منهم سيد قام مقامه آخر منهم يجتمع اليه الباقون وقال

التمييز اي عرفا لبيته وتحميل الحال قوله اقوام نعل هذه سورة انزلناها وذلك لتعين الخبر فان الصورة الموصوفة

بما ذكر في الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل من حذف المسند اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها و

الحذف في نار حامية للاختصار ودفع التكرر على التوالي وانما قال على احد الاعتبارين فيهما لما سيأتي من

من حملهما على حذف الخبر اي صبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل قوله بحسب التفسير المعروف فان فسرت بالمشهورة

كطاعة المخلص من المؤمنين فالتقدير امركم والذي يطلب منكم وان فسرت بالمشهورة بانها باللسان دون

القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت لابد في الحذف من استحضار المحذوف كما مر فكيف جاز في كلام واحد

ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن فباعتبار

كل قرينة يتعين محذوف قال واما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد

تخصيصه بمعين اقول هذه العبارة في بيان الحالة اظهر مما ذكر فيها اولا ومتى لان المذكور ههنا نفس الحال

بما ظن فيها الذي يحوج الى تاويل وهو ان يقال تلك الحالة اعتبار خصوصيتها وكونها حالة مقتضية للذكر

فيها بالاعتبار الثاني حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون

الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينتسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن المعينة

فان لم يرد تخصيص المسند اي اثباته لمعين جاز الحذف فيفهم حينئذ لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى

كل ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك خير من بزر الفاسق اي كل احد وحينئذ تعارضت القرائن يحمل على مقتضى كل

هنا لك تخييلا بالشيئين حيث الظاهر قوله وكم بين الشهادتين اي كم فرق حاصل بين الشهادتين اي بينهما فرق
كثير قيل وهذه الاسمية في موضع الحال من شهادة العقل قوله واما للابهام اراد انه امر وهمي محض لا تحقق له اصلا كالخلا
اما سوى بل اذ هنا اكرسا بينه ثبوت وطلق اللسان او لا ابهاما لادعاء كونه في الخبث والرذالة بحيث يتلوث به كل
لسان ذكره وقيد بالمخاطب ثانيا استبعاد ان يدعي انه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث به كل لسان
يذكره بل ذلك اوضع من المتكلم على معنى اني اصونه عن لساني قوله واما لان الخبر لا يصلح الا له اشار الخبر على المسند
دلالة على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف واورد لهذا مثالا مخصوصا بقلته
والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المص انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر و
طاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعائي قولك وهاب الالوف اي للامير فان قلت اذا لم
يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا شك ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد
الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير
النكت التي يمكن اجتماعها قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظايره وورود الاستعمال على تركه يتناول
القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتكلمت به في مراتك
على هيئته فقد راعيت للاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام و خير قليل ونضحت لتقى الى غير
ذلك واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك فقد
راعيت ايضا للاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظايره فيختص بالقياسي والقياس الحذف
لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك
نظايره فانه يتصور منه ومن غيره فالضمير في كقولهم ان كان للبعض كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك
النظاير كذا ان كان للنحاة ولم يسمعوا خصوصية هذا التركيب وان سمعوا كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه
وما كان من اتباع للاستعمال نوع خفاء غيره بمثال قوله واما لاغراض سوى ما ذكر يعني ان المرجح لا ينحصر فيما
ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى البلادة
او عن تحقير شيء بلفظ المسند اليه وكاجتماع للامور المذكورة ثنتان او ثلث او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا يهتدي سبيلا
امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم تراكيبهم وراجعها فيما قصد بها من الاغراض تهتدي اليها ولذلك امر
بالمراجعة اليها من الامثلة التي ذكرها وكلمة ما في قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل ولذلك كتبت موصولة
واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة وهناك اشارة الى موضع التعدي الى الاغراض
ومعنى العلة النفي بدليل الحصر السابق قوله اذ لم يقل انا عليل للا يصح جعله ظرفا للتجدد الا بقوله راجعها بل هو تعليل

سعها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية جنى متعلقة بترجع والمعرض الثوب الذي يعرض فيه
الجارية على المشتري او صغير فيتوهم البروز المسند اليه ذكره ان مقصد ههنا والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع الجواد من
الفرس والنضال في الاصل في المناضلة اي المراماة والمراد ما يناضل عليه قوله فيتعرف بالنصب عطف على ترجح
ولتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام وكلمة ما في انما زائدة وفي قوله تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة ههنا
كالطي والتقديم والتاخير وغيرها مصادر للافعال المبنية للمفعول والقيا فيه تفنن ولذلك عامله الى لفظ التنكير في قوله
او اطلاق حال التنكير وفي قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني
مضمرا او ما عطف عليه اي التعرفه معرفا باللام ونحوها او باللام على تقدير او تعرفه باللام لا وهم عطف الظرف
اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيصه التوابع بالمعرف وان تفصيل
مخصوص به قوله تقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما يدل عليه تاخيره عن تنكيره ولما كان التقديم
الشاء للمعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص في الاطلاق واما تاخيره القصر عنه اعني عما يختص بالمنكر
فلعله لعله قصر المسند اليه على المسند اليه واما في الخبر دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في
موقع الخبر فان قلت لما قابل تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت لان
المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سنذكره فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول
علم ما ينبغي يستغني به عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في شيء منهما بل احالهما على المهارة
فيما تقدم فههنا لا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر
المسند اليه شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابطة وكلمة اذا ههنا ظرفية مجردة اي هذه الحالة ثابتة في وقت
كون السامع مستحضرا له الخ ويعلم منه ان خصوصية الحالة هي مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا ههنا
ظرف بل اسم اي الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا ثم ان استحضاره للمسند اليه وعرفانه وقصدك اليه عند
ذكر المسند اشارة وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها تعمية ولا بد معها من استحضار السامع ذات
المسند اليه ومن عرفانه قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند اليه لا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم وضيق المقام
او الاختلال الوزن او خوف ملال السامع او صيانة المتكلم او فوت الفرصة واما قال بنا على الظاهر لان المسند اليه
عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر بوجود القرينة المغنية عنه او لانه قد يحصل بذكره
منها فائدة حقيقية كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرها قوله بذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال على
ان ما ذكره ليس امرا تحقيقيا بل الشايع في الحذف التعويل على اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع التعويل على الاظهار وقوله
من حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل اراد ان هناك

المطالب وشدة قوته الا اشتغال البهاء صفاء القوة المستنبطة لطافة وفوز القوة الغايرة بها لئلا يعجز عن كثير منها
قوله ومن لم يفتقر لضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة
لتتبع اللسان المشتملة كانت من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات
كاف فيما هو موقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت المثلة قوله واعلم انك اذا اخذت في هذا
الفن اي فن الاسناد وهيبهذا لذلك اشارة انفا الى اعتبارات التي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه
عند من لذوق سليم وان انزال القران المجيد على مناهج القسمين معا المذاقة المهارة وصدق البهجة خلوص
الغريمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالجرى اي ملتبس بالجرى صدق همتك واستفراغ جهدك اداء الحر
فذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه نقاية تسليف الجدار اذا سوره وعلاه والضمير به للفن كالضمير فيه والمعنوق
الاطلاع اي تطلع على تفاصيل لكنهاب المتفقية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه
قوله الفن الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام
في الحسن والخطاطة فيه بحسب المطابقة على مقتضى الحال فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الا
نطباق عليه شدة وضعفا ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده ويفقد بعدمه فقد علم
هناك الفنان مدار قبحه اعني لا حسنه على لا انطباقه قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيب الى
ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته
من حيث انها واقعة فيه قوله وجب جواب لما وفاعله ان ترجع قوله ايها الحريص وصفه بالحرص في الانصباب
والتفحص تنشيطا له وتطرية وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والاقتداح
واستخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زنده والزناد جمع فان حمل على حقيقة الجمعية
كان مجازا عن قوى الادراكية لان عقلك لا تتبع تحيح من الزند وان حمل على مجموع العودين الذين هما
كالة واحدة فقد شبه العقل به باشتماله على نكت لطيفة مخفية تستخرج منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح
والمزية الفضيلة والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي والخاطر في الاصل
ما يختلج في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله بنور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء
وجاز ان تستعار النور للقوى الدراكة وان يجعل العين تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني بنور العين وقوله
في التصفح متعلق بترجع وفي ايراد حال من مقتضيات او الاحوال وازاد بالكيفيات المختلفة ما يجتمع
كالاثبات والتعريف والوصف وبالصور المتنافية ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير
وقد تقابل المختلفة بالمجتمعة مع بقائه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية بما يتبدل

اعني الحلو فينتقل منه الى ملزومه الا وهو ... واذا القي المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا تأمله ارتدع عن انكاره
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تأمل فيه واذا القي المجرد الى المتردد وقصد به
ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم التردد واريد ما يلزمه وكذا الكلام اذا القي المؤكد
الى العالم لم يقصد به الانكار بل ملابسته لامارات تستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اولا قرينة مانعة عن
ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان
هذا الشرط مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي
هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم
خفاء فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية
اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان المراد من
تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والصريح والكناية اوصاف
للالفاظ مقيسة الى معانيها التي هي اغراض اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية
من المركبات المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله وله اي للكناية
بتأويل ترك التصريح انواع هي اقسامه الثلثة اعني ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به
تخصيص الصفة بالموصوف وقد يقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها كلها
هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم من تلك
الاقسام الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب بقوله ان بني عمك فيهم
رماح الاشارة الى علامات الانكار قوله وان هذا الفن اشارة كما هو مقتضى المقام الى نفث الكلام
لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب التناول والعريكة الطبيعة والشكيمة
يقال فلان لانت عريكته اي انكسرت نخوته وصار سلسا ولين الشكيمة عبارة عن الانقياد والدخول تحت
التصرف والعمل والقياد القيادة قرونته واسمحت قرونته اي ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير
في منه راجع الى فنون وفي لها الى صور وفي تكرارها الى الصور واخواتها وكذا باقي الضمائر يعني ان المهارة
في هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بصور منه واخوات لها بل لا بد ايضا من مزاولة التتبع والاشتغال
بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما هو فضل وموهبة من الله لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة
عن الآفات القادحة في ادراك الدقائق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب

بقل ذلك الذي يقلبون وهذه القضية عبارة عن التنزيل غير المنكر منزلة فقلبها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة
الى رد قوله مع المنكر الا للتصريح بما علم التزاما وضمنا والعود الضمير في معه الى مذكور لفظا اى مع المنكر دلائل وامارات
ادقه لو تأملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر انها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية الاسلام فانها لظهورها
مشاهدة للمنكر جديرة بان يتأملها وقد يتعسف فيقال ما عبارة عن العقل اى مع المنكر العقل الذي اذا تأمل به
ارتدع فحذف الجار واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره بما ذكره يتضمن امرا غريبا هو تنزيل وجود شيء منزلة عدمه
لامور خالقة له استشهد له بقوله تعالى لا ريب فيه اى لا شك في القرآن فجعل وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل
الاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب على اسلوب الكلام ونوض لارتياب الاشقياء دون انكارهم
اشعارا بانه تنظير لا تمثيل ويؤيد كونه تنظيرا السياق من قوله ومن افنن الكلام في اعتبارات الاثبات
وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه كما ذكر في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب
فيه لسطوع البرهان على حقيته كان تمثيلا لانه حكم ينكره كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده لتنزيل انكارهم منزلة
عدمه وحكمة ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من شقي في موضع الحال
اى قال في حق القرآن هذا القول وقد كثرت للاشقياء المرتابون فيه قوله وهذا النوع اعني نفث الكلام
لا على مقتضى الظاهر فسره لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النفث كتلبب القضية مع المنكر مثلا قال هش
للانفس جعلها ذات هشاشة اى ارتياح وخفة بمعروف وانق اى اعجب وهز اى حرك والقريحة
اول ما يستنبط من البئر القرح فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة نفسها
ونشط اى جعله ذا نشاط اى حركة للصدر والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان الا
نفس ترتاح لاصغائها الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع تتعجب منه حال وروده عليها والقرائح تهتز
لوصوله اليها والقوى الدراكة تتحرك سرورا بقدومه منازلها قوله ولا سرما اى والامر من الامور عظيم الجد
والطراد مطاردة الاقران في الحرب اعني حمل بعضهم على بعض يقال هم فرسان الطراد والمجار اعني في ميدانها
بكسر الميم متعلق بالطراد الدرامية اى الذين ترمان سهم البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد
اصابته مخبرا في الاعراب عما في الضمير والمحاورة المحادثة ذاته اى هذا الفن الذي هو نفث الكلام لا
على مقتضى الظاهر يسمى بالكناية اى يطلق عليه الكناية وبيان ذلك ان الخبر المجرد من التاكيد يدل
على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة في الفائية والمؤكد تاكيدا قويا
يدل على انكار كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما
واذا القى المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على اللازم

فان قوله ولا تخاطبني اى لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم
محكوم عليهم بالاغراق واحد التاكيدين في قوله ان النفس لامارة بالسوء تنزيل المخاطب منزلة السائل والثاني
لكون الحكم مما يتبادر الوهم الى انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس يوسف عدم ظهوره اهتماما والمقوي في
المثال الاخير اعني الامر بالاتقاء يلوح بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه قوله واذا صادف ما ارينا اى ما اريناك من تنزيل
غير السائل منزلة السائل بتقديم الملوح وقوفت على ما سنا يتيك في الفن الرابع من ان ترتب شئ على آخر قد يفوض الى
النفس فيسهم السامع كما في قولك قابل فمه يدعوك يدل فمه فانه يدعوك لعشرك اى طلعك لما اريناك مع ما نقف عليه
وقوله على الفاء وهما متعلق بالعشرك والضمير للتركيبات الحمل وهناك اشارة الى باب النقد وواحد احال حيث كان
اعشرك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لا اعتبار التلويح فالفصل الاولى والاخيرة ردية والثانية مفضية الى الدلالة
الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان السبب حاصلا دل على تحقق المسبب ففي الفاء اشعار بالتحقيق في الجملة
وان يقتضي المقام بيان السببية بطريق التفويض فالفصل للاخيرة والاولى ردية جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا
عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على
التعليل والثانية مفضلية لحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفصل للثانية والاولى
ردية والاخيرة مفضلة لحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين
الفاء وان فان قلت كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث
ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه والفصل هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل
وصف به الحاكم مبالغة قالت كذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه اقول هذه الجملة معطوفة على قوله و
هكذا قد يعتمون ولفظة ذلك اشارة الى ما اشير اليه بهذا في هكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي الاولى تنزيل
من لا يكون سائلا منزلة من يسأل واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس لانكار امارته
الظاهرة كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبير اى مدبر والسؤال حسبة [illegible] عليها
شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالحبير وجعل ايراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمقامع
المخاصم كذبته النفس بالتخفيف اى حملت عليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبنية بقوله من سهولة تعاند محذوف
اى مما كذبته به والباري هو البيت اولنفير للمقاومة ولا شك ان المقدى عالم بان امامه ملكا وحاله الان
عدم تدبيره لاعتزازه ليشعر بانكاره وكذا شقيق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا مدلا شجاعته اضعاف و
مخه على فخذه عرضا امارة انكاره فنزل العالم منزلة المنكر وصدر الجملة الاسمية بما هو علم التاكيد اعني ان وقوله
ويقلبون عطف على ينزلون مدرج فيه تحت كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك لم يقل و

يقصدون علوهم من الاعراب من نجد و هذه وهم ضمير استشهاده لابي عمرو وخلف والاصمعي راوي القصة و
القصيدة ماخوذة من القصد لان انشاء القصيدة تجويدها و تهذيبها والتاء للنقل الى الاسمية او من القصيد وهو المخ
السمين الذي ينقصد اي ينكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه قوله على ما روي حال من نقيل اي رواية الاصمعي
نقيل خلف كائنا على ما رواه عليه قوله كان احسن اذ لا سابق هناك فالتاكيد مستدرك اعرابية اي منسوبة
اليهم كائنة على طريقة مقاصدهم جشبة اي غريبة منسوبة الى الوحش لا متعارفة مبتذلة ولا اشبه لا يدخل
معطوفان على خبر كان اي ما كان هذا القول من جنس كلام غير الخلص ولا كان غير متشابه بكلام الخلص وغير داخل فيما قصده
بالقصيدة من كونها اعرابية وحشية اي غير مناسب للقصيدة ويجوز عطفها على كان والعدول الى المضارع لاستحضار
الصورة وفحوى الكلام لحنه اي معناه الذي تفطن له منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف لما مر لا الاصمعي وخلف على ما
توهم فان الضمير في قوله وهم راجع الى بشار وصاحبيه كما شهد به سلامة الفطرة فيضيع ذكر محضر ابي عمرو والفحول
جمع فحل وهو القوي من ذكور الابل شبه البليغ الكامل وهذا النوع فن البلاغة دائما فحذف من الاخذة وهي رقية
او خرزة يستجلب بها محبة القلوب لا راسخة بالرفع على انه خبر نحوي والباء صلة الفعل يقال رسخت القربة بالماء اذا نسخ
منها الآثار وبانت منه على ريبة تنزيل غير السائل منزلة السائل للتلويح ومنه متعلق المحذوف قيل بقبره العبرة اي سائلة
ريبة منه او حال من المجرور على الشذوذ وقيل عطف على مقدر اي ارجع الى نفسك ولفظ مثل كناية وهو مبتدا و
خبره اذا خاطب مع جوابه اعني افتراه واذ حاك الهمزة على الجزاء الانكار ترتبه على الشرط بل لترتب الانكار عليه اي اذا
خاطب بكذا فلا تظنه غير منصور قوله وقد تعمد حال في المعنى من ضمير خاطب فان لم يجعل ذا مصادقة بل ما بعدها فلا
اشكال وان قدر اذا خاطب قبل ان تقال يهدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة بكسر وسكون شبه الرئة يخرجها
من فيه عند سكره شبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحال فيقال هدرت شقشقته وخطيب ذو شقشقة ومنها
في الريح نهاها جمع نهي من هبت الريح اي جعلت في القيصوم والشيح نبتان في البادية ومنعها كناية عن كونه
الشخص بدويا ومضافة الساق الى الحيد للملابسة او على التشبيه بزي حد التشمير اذ يا له عن ساقه وهاهنا حال او مفعول
ثان على تضمين التصور معنى الظن فيتخالف بالرفع عطفا على لا تتصور فان التخالف مترتب على عدم التصور لا وجه
لنصبه على انه جواب للنفي لان ذلك التصور سبب التاكيد لا للتخالف ولا على انه جواب الاستفهام على معنى ايكون منك
ظن عدم تصوره فمنه تخالف لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتخالف لبشار ومدار النصب على سببية الاول
للثاني رفعا على معهات ضمير عدم التصور وفاعله قوله وقد يلي الخ عجل وذلك التحقيق المشرح ظاهرا كانه سائل منصب
قوله ونظيره اي ونظير قول بشار في التاكيد لتقديم التلويح والحداء السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اي غنى لها
الابل وهو السوق قوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره فيها اي وفي التنزيل نظير المثال

كما مرّ وانما المراد عن لا يكون سائلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه وضمير يصبونه للكلام واذا كانوا طرف
يتقيمون ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك وللتنبيه على ان
المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس التعظيم اى من شان مثله ان يشير من بعيد للنفس الى المنهيات والبدء اى ما يرد على
اى حكم ذلك الخبر تعالى استشرفت الشئ اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي
يستظل من الشمس قوله يتحمل اى يتكلف الميل ويروى والرواية بالباء التحتانية فالجملة بيان المجرى او حال
من الطالب الخبر والاولى ان تقراه بالتاء الفوقانية وتجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب لسياق الكلام
حيث قال بين اقدام للتلويح قوله مصدرة بان يعني ان تاكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة ان دون غيرها ويرد ان ممكن
عطف على قوله وهذا قد يعتمون الا على نحو جوان والاسلوب الفن اى النوع تقال اخذ فلان في اساليب
الكلام اى في فنون منه ونسبته السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه وهذه المقامات اشارة
الى جزئيات مقام التلويح واضافته للامتثال اليها مبالغة في كثرتها وتنبيه على ان تنزيل غير السائل منزلته قد
يكون بغير التلويح من امارات التردد وبواعث السؤال المخرج المقطع واصابته عبارة عن الاتيان بالفعل على
ما ينبغي من الوجه الاحسن **قوله** اوما ترى لبشارا اى اترتاب فيما ذكرنا وما ترى والهجير الهاجرة وهى ما بين
الزوال والعصر والنجاح الفوز بالمطلوب والتبكير الذهاب بكرة استهواه استهامه اى جعله هائما وتطبيق مفاصل البلاغة
اصابة محازها يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو وشعبهم بالخلوص عن لسنة الاعاجم الموروثة لفوات
الفصاحة وبانهم يسكنون البوادي دون البلاد اذ لا تخ غالبا عن لسان مخالف فيورث نقصانا في بيانهم
والهناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهو اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وقوله
يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها ورجل مولد اى عربي غير
محض وكلمة مولدة اى ليست من اصل لغتهم واولئك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والبا يقتدون
يقتدون بهم وان كانوا علماء المعاني والبيان قوله لا يحسن فيه اى من حسن هذا الاسلوب ورد نبهه اياه من كمال
البلاغة قوله مخبرا ابي عمرو وفيه تعظيم له اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لا ينافي ما ورد به
الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا ياتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما
احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه فاتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة قال هي
التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ابن قتيبة يتباهى بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا
يعرف قالا فانشدناها فانشدهما اياها وشاربين الى بردة على ما قال الشريف المرتضى فمن كان مقدما في الشعر
جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه عن قبله من المجودين فلا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه فانهم كانوا ياخذون

وتجد آخره منفية عنهم لان لو لانتفاء الشيء لانتفاء غيره اي لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له لما اشتروا
اي لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت يجوز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا به اي باعوا به
انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفي والاثبات على علم واحد قلت سياق
الكلام ينفيه بما هو يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا ايضا مؤدى بمفهومه ما بينه وبين ردائته وعدم تعلق النفع
به في الآخرة فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل بفائدة الخبر اليه بعيد لشيء اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف يجد صدره الخ صريح في
ان الاستشهاد معنوي وايضا قوله مسوقون من تتمة الفائدة فكيف يورد الامثال قبل تمامها قوله ولنظيره اي
نظير قوله علموا اي مجرد توارد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت اي ما رميت حقيقة
اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روي انه صلعم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى
كفا من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينيه فانهزموا قوله وان نكثوا اثبت لهم الايمان
باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفاها عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يرعوها ولم يفوا بها قوله مسوقون الكلام السالي
الى هذا اي الى المحيط علما مسافة الى ذلك اي الى الخالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على
اخلوا عن الماضي الى المضارع لتاعة خبر السوق عن الاحلال واستحضار صورته قوله وهكذا يقيمون من لا يكون
سائلا اراد ان يذكر اقسام نقض الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر فبدأ
بان غير الخالي يقام مقامه الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سيأتي هو قوله
يقلبون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره او لان التأكيد مع السؤال
استحساني فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر ههنا على اقامة الخالي
مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالي ولا لاقامة المنكر مقامه لا
ندراجها في يقلبون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكسه وجميع هذه الاقسام في معرض التفصيل لنقض الكلام
على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا اخلوا اشارة الى النقض المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة
ينفصلون متعاطفة فكانه قال يفرقون ذلك النقض حاصل اذا اخلوا فيما قووا واذا كانوا قدموا فاقاموا واذا رأوا
ملابس الانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر رادع فقلبوا الا انه تفنن في هذه الجمل بذكر الاحكام على صيغة المضارع من
الفاظ مختلفة وذكر شرائطها على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي
اذا عرفت هذا فنقول كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي وكلمة قد للتحقيق اي ومثل تنزيل
العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة اذا اخلوا فيسوقون نظرا الى المعنى

الا بقدر ما يجبر نوع خفاء او ورودها كلمة وسببا ما تيك لهذا الكلام تتمة فاعلم ان التاكيد للكلام قد يكون
لوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما مر وللرد على ظنه الباطل كقولك حسنت اليه ثم انه اساء الي
قولها اني وضعتها انثى ولاظهار كمال العناية كقوله تعالى انك لمن المرسلين او لكمال التصريح وابتهال النجح اثنا
آمنا او لكمال الخوف نحو الك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المعاني التي تناسب التاكيد لوجه جمالي
قوله والذي ارتياك اي اريناك وجعلناك مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عاملة متفرقة
فيه اي في ذلك المسير يقال استوثقت من كذا او صرت منه على ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه
اي عرفت ان جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وصرت ذا ثقة
به وحين سائله ظرف للجواب وفي قوله اتى احد اشعار بانه كان جازما بوجود الحشو فيكون ما ذكره في جانب
صناعة ابي العباس لا لاظهار التردد مقصدا بالاستفادة وذلك اشارة الى الجواب قوله هذا ثم انك
اي خذ هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج مرتبة
اعلى وارسخ في البلاغة من الاولى التي هي قريبة من كلام الاوساط والمعلق هو الآتي بالعجايب من العلق
بكسر القاف وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحرة
عليهم في هذا الفن اي فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق يقال نفث الراقي ينفث
بالكسر وهو اقل من التفل والمراد بالكثير كثرة في نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج على مقتضى الظاهر بتسعة حاصلة
من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين وذلك اشارة الى النفث
وتعرض هاهنا للازم الفائدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف في تمييز نسبة المحيطة الى المستتر
وعن ذلك اشارة الى العلم والخالي الذهن عن العلم بالفائدة يتناول اقساما ثلثة الا ان المراد هو الخالي
عن الاسناد وطرفيه ولاعتبارات متعلق بالحلو خطابية اي اقناعية لعبيد طنا بكونه غير عالم مرجعها اي مرجع
تلك الاعتبارات على معنى ان مرجع اخلاله محل الخالي بسبب الاعتبارات تجهيله بوجوه مختلفة مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه
او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سوال او ملا
انكار قوله وان شئت فعليك بتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له بان الله سبحانه
وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابي هو انهم لم يعملوا بعلمهم اي ان
شئت ظاهرا بان المحيط بالشيء علما ينزل منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة معولا في حقه كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي اختاره على كتاب الله ليس له في
الآخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التاكيد القسمي لان اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره

بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم لو وافقه يكون عالما
وسيأتي حكمه قوله كبره تعليل لانفاها واستوجب جواب اذا ويترجح مفعول له لاستوجب قدم على المفعول
اعني تاكيدا لئلا يفصل بينه وبين صفته اعني بحسب ما اشرب اذ لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا الخ
اشرب المخاطب الصنيع اي تداخله الصنيع اي دخل في اعماقه والجار اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا
كائنا بمقدار اشراب المخالف الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يبني التاكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على
قدره في نفس الامر قوله كنحو اي كنحو قولك اني صادق لمن ينكر انكارا ما وقولك اني لصادق لمن بالغ
في الانكار وقولك والله اني لصادق كائنا على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو
لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك وانما قال ليترجح لان رد الحكم المتكلم يحتاج الى ترجح حكمه بالتاكيد اذ
لو وقف على حد التساوي لا دفعه في ورطة التحيرة قوله وان شئت تريد ان شئت شاهدا على ان
التاكيد يزاد بزيادة الانكار فتامل هذه الآية والحق عليك حسن موقع رب العزة وعلمت كلمة هيهنا واذا
رسلنا الخ عطف بيان او بدل من الكلام وكيف يقرر متعلق به ايضا اي تاملته من هذه الجهة فتقرر ما
تقرره المشايخ الكامل كما القى اليك من ان التاكيد بحسب الانكار وانما اكدوا في المرة الاولى لان تكذيب
الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلثة زادوا في المرة
الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المص للقسم المعنوي اما لجعل مقصوده بدونه
واما لخفاء كونه قسما مع عدم تعبيره لصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التاكيد
ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فالمنظر الى ان مجموع الثلثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم
في المرة الاولى فيحمل التاكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر ونظر المص ادق فعززنا فقوينا مشددة
اي فقويناهما تقول عزز المطر الارض اذا لبدها وشددها ومخففا من عز يعز اذا غلبه اي فغلبنا بهم و
قهرناهم بالثالث قوله واخراج الكلام في هذه الاحوال اي في احوال المخاطب اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره
والوجوه المذكورة تجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر
مقتضى ظاهر الحال بقرينة مقابلته لخلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال وانما فسر اخراج الى مقتضى الظاهر لادنى
ملابسة فانه اخراج بواقعه ثم ان البحث عن افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال
الثلثة من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر مندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على
مقتضى الظاهر مندرج فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه الاسم وهو المراد بقوله بالتصريح ولما كان في

قوله حال اطلاق اللسان معمول لمقدر يدل عليه ان يعرج لا الحكم العقل اذ لا معنى لانتفيده به اذا كان حاكما بالعقل
ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتاسف والتعجب ونحوهما
والشكوى والتفجع ونظايرها لزمه ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك اي الذي اندفع فيه
افادته للمخاطب فايدة اي مستقاطبا اي مشاد لا مناط للافادة وتعلقهما من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا زايد
ولا نقص **قوله** فاذا اندفع شرع بتفصيل مناط الافادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري وهي
الكلام على افادة المخاطب فايدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر الحضور اشارة الى ان
الطرفين كانا حاصلين عنده الا انهما غابا فذكر الحضور وصيرا وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد في ذهنه
وانتقاشه فيه لا ذهنه قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا تتصور حضورهما بالالقاء لانا نقول لا محذور في
عدم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد به مع انه يلزم من سماع لفظيهما الالتفات اليهما وهو المراد بحضورهما
يعني جواب فاذا اي يكفي في انتقاش الاسناد وبالثبوت او الانتفاء مجرد حكم الملقي بالاثبات او النفي بمعنى
ايقاعه او انتزاعه وتمكن الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفته الاسناد ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه
واستشهد لذلك استشهادا والعشق بما اي اتاني هواها قبل ان انتقش في قلبي هوى غيرها واعرف ما الهوى فتمكن
فيه لخلوه عما يمنعه فان قيل ربما لم يتمكن الاسناد في ذهنه بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار قلنا من حيث انه خالي
الذهن مستعد لانتقاش الصور لا يتوقف عليه الا قبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكرته فامر خارج عن الحالة التي هو فيها ويسمى
هذا النوع من الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتدئ به من غير ان يسبقه طلب او انكار **قوله** واذا القاها اي اذا القى الجملة
الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طرفاها مبتدا خبره عنده ودون ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين
الاسناد فانه ملتبس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت
عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحير وضمير منه الاسناد اعني هو حالة في محل
من الاسناد كاين بين بين واللام في لينقذه متعلقة بالقى اي لينقذه المتكلم المخاطب كما يقتضيه سياق الكلام
ويوديه قوله في القسم الانكاري ليرده الى حكمه الحق قد انكاره او لينقذ حكمه المخاطب او ورطة الهلاك واصلها
الارض المطمئنة لا طريق فيها وقوله استحسن جواب اذا وفي اشارة على وجه تنبيه على الفرق بينه وبين ما في
مرتبة الانكار وهناك يجب التاكيد وههنا يستحسن لان المانع ضعيف جدا فربما يكفي في دفعه وانتقاش
الاسناد مجرد الحكم قوله لتقوية المنقذ او بالمنقذ الحكم او الفعل قد يسند الى الآلة كالقاطع للسكين ويؤيده
قوله في الابتدائي يكفي في ذلك الانتقاش حكمه وفي الانكاري استوجب حكمه تاكيدا وحمل المنقذ على المتكلم بناء
على انه فاعل لينقذه مما يابه طباع السليمة **قوله** واذا القاها الى حاكم اي الى مخاطب حاكم في الجملة بخلاف

كالمجتهد يقبل منه مفتواه وإن لم يعلم وجهها وإنما صرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على أن فوات الذوق إن
كان فانما يكون في بعض المسائل لخفائها في دليلها الاستقرائي وأما أكثرها فيتوصل بأدلتها الواضحة أو بالتنبيه
عليها إلى إدراكها بالذوق قوله على مهل أي على تدريج يعني بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب
أهل البلاغة والتفتيش عن مناسباتها لما يستفاد منها فإذا قيل لك مثلا إن الاستفهام إذا امتنع إجراؤه على أصله
فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم أدعوك وتقبله مني بأدنى نظر أي فتذوقه فلذت فيه وإذا
تتبعت التراكيب ولاحظت أن سؤال الداعي عن عدد دعائه يدل على كثرته المناسبة للاستبطاء في الإجابة
فقد ذقته قوله وكان شيخنا يريد بذا تشنيع الدخيل بالتقليد وترغيبه في استعمال موجبات الذوق بأنه
طريقة معهودة فيما بين أرباب هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الخاشي ولقبه بما يدفع به توهم أن
إحالة تلك كانت عن قصور منه أو عن استقصاره إياه فذلك الإمام تنصب على المدح أو يرفع على البدل
لن يسمح بمثله أي في هذه الصناعة ونسبته ترك المسامحة إلى الأدوار مجازية متعارفة لا على الطريقة أهل
النجوم من إسناد الحوادث إلى الأوضاع الفلكية ويأتي بأدنى نظر أي بدوره بمصدرية وقد يقال أشار بذلك
إلى أنه فقد لن يسمح الاستمرار مبالغة في الإطراء تغمده الله أي ستره برضوانه وجعله عندا له لحيلنا فخر كان
وفي الجمع بينهما إشعار بتنوع الاستتار ركا بينا بسبب لفظ كثير تقال أحال بدينه على الذوق أي القوة التي يتوصل
بها إلى تلك الحالة الذوقية فإن هذه القوة هي ملاك الأمر في إدراك خواص تراكيب الكلام والترقي إلى شأو مرتبة
الإعجاز وطريق اكتسابها إذا لم تكن سليقة طول خدمة هذين العلمين كما سنذكره وضمير فيها للمستحسنات
أي حتى أو كان نحيلنا وهو ظرف للجزاء يعني ممن تتبع أي ظهر واستشهد إلى العدة العدد وعلم الأدب ماهر
وصنع البديع بها عبارة عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ في هذا الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعالي
فأنسى وكنه فقصده كده نشره حده في العمل ثم إنه شيداه كان التقليد بأن واضع هذا الصناعة ومدونها قد
في الإحالة على الذوق الذي لا تتكامل موجباته إلا على مهل فلا بد للمبتدي من أن تقليد صاحبها في بعض مستحسناتها
وكلمة ها للتنبيه وهو ضمير الشأن وعبد القاهر عطف البيان للإمام ذكر لبعيد حرره على تأويله بمعنى الخبر أي لبعيد هذا
أي الإحالة إياه كثيرة وقوله في دلائل الإعجاز ظرف لبعيد فإن روعي جانب الصفة قدر مثلها مقدما
عليه قال الفن الأول من العلوم أقول أي من القضايا المعلومة لكل أحد أن ما يحكم به العقل
هو أن يفرغ المتكلم أي يصب حال إطلاق لسانه عن قيد السكوت ما ينطق به خبرا كان أو طلبا في قالب
الإفادة أي يجعله بقدرها لا ناقصا ولا زائدا إيها التحاشيا وتحاشيا عن عيب اللغو فإنه إذا لم يكن مفيدا أصلا كان
لغوا محضا وإذا كان ناقصا عن الإفادة ما قصد به كان في حكم اللغو وإذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو

للتقديم للتأخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام
المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما
مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم كان مطابقا للمقتضى وجزئيا له ويستدل لذلك بقوله في تعريف المعاني بها يطابق
الكلام على مقتضى الحال فتذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات
كالمؤكدات وارادة التعريف مما يذكر فيوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكانه
قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور
مذكورا **قوله** وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيله اي سنفصل لك حديث مقتضيات الاحوال المتعلقة
بالاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء لذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب لا انه سماها بالفنون نظرا الى
انها تبين فنون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون مقتضى
الحال واعتبارا مناسبا له ولذلك قال اولا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها ومن حيث ان له امورا تتعلق به
لكون الوصل لها لا اتحاد وغيرها وكونه للتوسط او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال والانقطاع يكون له اعتبار
مناسب ولذلك قال هنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب **قوله** وقبل ان
نشرع فيه على اصل بديهي ينبني عليه اثبات كثير من العلوم ومقاصدها جائز ان يحفظ منها الحظوظ كاملة ولذة
وافرة وعطاء فنون الاعتبارات حفظها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل بعبارات تحررها او بمثل لها
بشواهد تقررها قوله يكون اي ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو بالقلب اي لا يزول عن حفظك ويرد عليك
تكون هي انت على ذكر منه اي على حفظ لا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وانكان المرجع
اي الرجوع في اصول مسائلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بالدلائل العقلية او يكتفي بتنبيهاته كالعلوم
الحكمية والدخيل في الصناعة المبتدي فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشئ فيها
المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة
كانها عيان لا يعبر بيان وقد يطلق على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تسليمها في
العقليات الصرفة فكيف يجب في صناعة مستندة الى تحكمات وضعية لكون اللام وان مثلا للتأكيد وا
الاعتبارات الغيبية اي امور تعتبر بحسب الالف بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية لكون التأكيد لدفع
الشك ورد الانكار او اعتبار المتكلم وانما نفي وجوب التساوي وهو بديع امتناعه لان الدخيل ربما زاد على
الناشئ في استقامة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته فلانه كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب
التساوي فلا بأس على الدخيل في صناعة علم المعاني ان لم يقلد صاحبها الناشئ عليها الذي صار كالمجتهد

الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا
المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله ولكل حد اي
ولكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك مع ادراجه
في الفن الرابع لانه في نفسه باب برأسه قوله وارتفاع شان الكلام لما اشار الى المقامات المقتضية لفنون
الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتبار بها فقال وارتفاع شان الكلام اي الكلام الذي يعتد به لا العد من اصوات
الحيوانات في باب الحسن وكونه مقبولا عند النقاد والحذاق في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من
الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة
انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قوله فان كان
مقتضى الحال هذا تفصيل المصادفة المقام لمقتضاه وما ترتب عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات
الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى في تطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني وما تقدم جعلها
توطئة لها كما مر واراد باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذكر انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال
ان اقتضى كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في
اللفظ ان تجرد عن المؤكد فحسن الكلام بالتجريد ليفهم به ما هو المقصود اعني الاطلاق وتجرد الاخبار واذا اقتضى
المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكدات بقدر
المقتضي ضعفا وقوة ولفظ المقتضي يروى بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسوال و
ادنى الانكار تحلي الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا تحلي باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه
لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال
على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما عرفت في الاسناد فقد سهى قوله اثباته على وجه
من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى اخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله
معرفا وما يتبعه صفة لقوله ثانيا قوله شيء من التخصيصات يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام
الجملة مع اخرى الاولى ان تحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع وضمير
فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام وكذا ضمير معها اي مع انتظامها وقس الايجاز و
الاطناب يعني جعل واسطتها عن بين الجزئين المنتظمتين لان طي ما دون ذلك واسطة مندرج في الفنون
الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه
واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسيأتي تفصيله اما الحال فحقيقته للحذف الاثبات

على وفق مقتضى الحال يفيد خواص مقصودة مناسبة اياها او تصدق بانها في كلام غيرك منطبقة على مقتضى
الحال ليسبق منها على فهمك انها لا يناسبها وبالجملة يبحث في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتبار
للاحوال ومقتضياتها قوله فيما يجري اذا كان كذلك فيلتبس بالجري عدم اتحاد مقتضى الحال ظهر بان اي تنبيها
لا يلتفت اليه وتقديره في التشديد على زيادة البناء اي الجري ذلك قوله فنقول والله الموفق قد عرفت
ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما
بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث
انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات وبذلك يتضح التفاوت
بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا
لما يقتضيه مقابله وهو الى قوله يباين مقام الهزل ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها
مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني فذكرها ههنا توطئة لما بعدها من المقامات كان قيل لا يخفى عليك ان تلك المقامات
مختلفة فكذلك هذه المقامات لا يقال اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد وجه
مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر
مقامات متعلقة بالمخاطب هي فطنته وغباوته وانكاره وهي متغايرة بمعنى انها ليست متقابلة تقابل
المقامات السابقة ومقتضيه وجوه مختلفة في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها
عما تقدمها بلفظة اذا ولما ذكر هناك مقامين يجامع كل منهما كل واحد مما عداهما اعني مقامي الجد والهزل ذكر
ههنا ايضا مقامين يجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاءه وغباوته مع الذي يتفاوت
اقتضاء تلك الاحوال دون اعني وفصلها عنها بكذا لكونهما جبليين وذكر فيها التغاير دون التباين نظرا الى انهما
لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد وبه يقول ولكل من ذلك اي
من المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار
الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما قدمها عن احوال الاسناد لان الاسناد
جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في
ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما
قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان يشرع في الكلام يأخذ احدهما ويضمه الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل
واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه وكذلك الجمل المنضمة فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء
باعتبار انضمامها الى اشياء اخرى ورابط بقوله كل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتها ويتناول الجملة

بالمسند على المسند اليه وهو جعل من اعتبارات المسند لكان له ايضا وصل اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت
وقوله معرفا خبر آخر لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن في قوله من احد المعارف
بيانية والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله مصحوبا وقوله معرفا صفتان له وقوله مقدما خبر آخر ايضا **قوله** واما الاعتبارات الراجعة
المسند ترك ههنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكره غير مرة واشار بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبرة
بما يعتبر به حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا او هو مصدر آخر يمنع عاد ويجب حذف ناصبه
اي عادت الحيثية في المسند الى ذلك التفسير المذكور في المسند اليه اي رجعت اليه وتقيدت به قوله وفي
افراده اي وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا بأس ان
في المعطوف كونه مقدما او هو آخرا على كونه مفردا او لا على كونه جملة وكالان انفاصل من نتيجة المعطوف عليه او
المعطوف الاول ويجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبارات
افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه جملة
الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او لتعبير بالفعلية ما يرجع اليها من
الشرطية والظرفية وقوله مفيدا خبر آخر لكونه اي مفيدا لكل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع قيد يناسبه
واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق
على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه على سواء واما اعتبارات المسند
والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ **قوله** هذا اذا كانت اي انحصار الاعتبارات الراجعة
الى الخبر في فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى اما اذا كانت
مع اخرى فهناك اعتبارات اخرى هي فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل والايجاز والاطناب قوله
اذا انتظمت اي اقترنت والعامل فيه اذا كلمة اما اي مهما يكن من شيء في زمان انتظامها مع
اخرى فلا تنحصر اعتبارها في الفنون الثلثة لانه يقع ادراك الانتظام حاصل اي يقع في زمان حصوله
اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدأ محذوف اي هي فن رابع او بدل من اعتبارات ثم
ان الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة
ايضا وكذا كثير من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشائية الا انه لما ذكرها في قانون الخبر
اكتفي به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة للانشائية
قوله لا يتضح اي يتضح الكلام في جميع ما ذكره من فنون الاعتبارات الاربعة حق الفصاحة الا بالتعرض لمقتضى
الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد كلاما مشتملا عليها

اظهر فی کونه وظیفة بیانیة وکان مثال الاول اسناد الفعل فانه حقیقة عقلیة علی المذهب المختار ولغویة
علی المذهب الآخر ومثال الثانی انبت الربیع فانه مجاز اما عقلی او لغوی والاعتبار الراجع الی الحکم منحصر فی قسمین
کونه مجردا عن التاکید وکونه مقارنا له وللتاکید اسباب کالتکریر ولام الابتداء واخواتها اما منفردة واما مجتمعة
ونسبة هذه الامور الی الترکیب حیث قال فلکون الترکیب تارة غیر مکرر الخ لظهور هذه الامور فی الترکیب
ان کانت فایدتها راجعة الی الحکم وادرج کاف التشبیه اشعارا بتجویز التاکید بوجه آخر غیر ما ذکره فی بعض النسخ
فلکون نحو کاف وعلی هذه النسخة فقوله فی الاثبات متعلق بقوله فلکون الترکیب تارة غیر مکرر وقوله فی النفی
کون الترکیب غیر مکرر معطوف علی کون الترکیب فی الاثبات الا انه قدم متعلق الکون فی المعطوف علی النسخة
الاولی فتقدیر الکلام هذا فی الاثبات والاعتبار الراجع الی الحکم فی النفی کون الترکیب وایراد الکاف فی
کنحو اشارة الی کثرة الامثلة وقوله لا رجل عندی قیل مرفوع علی ان لا بمعنی لیس وقیل مفتوح لان ما فیه
الجنس یفید عموما تاکیدا وقوله فهذه ترجع الی نفس الاسناد الخبری دفع لما یتوهم من ان الباء الزایدة داخلة
علی خبر لیس ونون التاکید لاحقة بالمسند الذی هو فعل ولام الابتداء واردة علی المسند الیه او المسند فهذه اعتبارات
راجعة الی المحکوم له او المحکوم به لا الی الحکم فاشار الیه ان الکل من حیث المعنی راجعة الی الحکم کما مر قوله واما
الاعتبار الراجع الی المسند الیه قدم الاعتبار الراجع الی الاسناد لانه جزء صوری یحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار
الراجع الی المسند الیه لانه العمدة الکبری وقوله فی الترکیب حال من المسند الیه واحتراز عما لا یکون رجوعه الیه مقید
الحال بکونه واقعا فی الترکیب کالادغام والاعلال وقوله من حیث هو حال اخری منه وقوله من غیر التعرض
لبیان او دلیل علی قیاس ما تحققته فی الحکم والبحث عن کونه حقیقة او مجازا وظیفة بیانیة وذکر حذف فی
المسند الیه والترک فی المسند تفنن فی العبارة ولذلک قال فیما سبق او من نحو منطلق بترک المسند الیه وقد
یقال فی اختیار الحذف والطی فی المسند الیه کما سیاتی اشعار بانه الرکن الاعظم فکانه ذکر ثم اسقط وطوی واما
المسند فقط ترک ولم یوت به وتقدیم الحذف علی الاثبات لکونه اغرب وارسخ فی اقتضاء الخاصیة ولان عدم
الذکر متقدم علیه وقد راعی التفنن ایضا فی ذکر امثلة الاعتبارات فاستوفاها فی الاسناد لقلتها واقتصر علی
مثال الحذف فی المسند الیه ولم یتعرض لها فی المسند لکثرة اعتباراتها روما للاختصار لبعد الارشاد وقدم
التعریف علی التنکیر فی المسند الیه وعکس فی المسند رعایة لما هو الاصل فی کل منهما وعقب المعرف بذکر
التوابع لانه یستوفیها اتفاقا ولمقارنته بها غالبا وذکر الفصل اختصاصه به وما رواه سیبویه من قول اهل المدینة
ظننت رجلا هو خیرا منک بنصب خیر او لم یستحسنه فقد نسبه ابو عمرو الی اللحن فرع عند التفصیل من اعتبارات
المسند الیه لمطابقته ایاه لفظا واقترانه به فی التلفظ والا وان کان معناه متعلقا بهما موافقة لقصر المسند

13

من طرفيه فتحققه بهذه الاشياء الثلثة التي هي اجزاؤه بلا توقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا للعقود
ومستلزما للطرفين جعله مرجعا للخبر واتماما لمفهومه اشارة الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لما انه الذي قصد
في الخبر اثبات صفته له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله التسمية اشارة الى ان هناك معنى آخر
للاسناد فان من النحاة يفسرون الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم وتمثيل بالسبي
والثابت لا ينافي عناية العموم والابهام اي بهذا القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم
عليه او فيه فليس بمعتبر في تحقق ماهيته بل في مرتبة الفائدة والتنكير في شيء يدل على ضعفه اي شيء الاشياء
فجاز بعد وقوعه مبتدا او والمفرد بالاثبوت سلب الثبوت ونفيه وقد لقب فيشر الثانية بالعدول لاشعارا
بان في الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفاء الموضوع في الخارج وانما نفرق فان اذا جعل
الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الخبر راجعا الى الحكم
بمفهوم المفهوم لم يتناول الخبر الشرطي قلت يتناوله في ايضا لان الجملة الشرطية جملة خبرية هي الخبر مقيد
بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وستكشف ذلك الحال
هناك باذن الله تعالى قوله لا تزيد على ثلثة اي الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادته للخواص منحصرة في
فنون ثلثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات تتصف
بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند والمسند اليه
كالاجزاء منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في ضمنها قوله اما الاعتبار الراجع الى الحكم جمع الاعتبار
بالنظر الى انها فنون ثلثة وافرده هنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من
الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فخرج
الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب لكونه ضروريا او كسبيا يقينيا
او ظنيا فقوله من حيث هو حال اخرى منه اي مأخوذا من هذه الحيثية وقوله من غير التعرض اي لا من جهة
التعرض المفسر لهذه الحيثية او بدل منها بيانا لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه
فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه
طائفة من ان الفعل كان مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على
ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة
وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك
مفوض الى العقل كما سيأتي تحقيقه وهو فارسي من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا لما ذكره في المسند اليه لكان

والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد اولا وقدم كون الاعتقاد
خطأ على كونه صوابا لانه يظهر الافتراق بين معنى الصدق ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او ظن خطأ
او صوابا انه لابد على تقديري الخطاء والصواب من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة
الواقع اذ لا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله تبارا نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو
حال العامل بمعنى قوله رد قوله عند بعض اي حكم بعض برجوعها الى ما ذكر لاجل البناء وبابناء او مبني بناء وقوله و
احتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعي تبريه
عن الكذب ويحتج لدعواه هذا بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يخبره فلولا ان
الكذب به عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا و
الجواب انه انما تبرأ عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق الملامة عرفا لكن بكذبها
استدراك عن قوله تبارا لتوهم استحكامه وتشييد ما بني عليه اي اجتماع المسلمين على تكذيب اليهود في قوله
الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه قولهم الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده يحتجان
اي يقبلان بالقطع على هذا الابناء يقال اكب عليه بالبسط اذا اقبل به عليه بمعنى انهما يقلعان هذا البناء و
ما بني عليه باقبال وتوجه تام فهو ابلغ من يقلعانه يعني ان هذا دليل عقلي قطعي يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به
مذهب النظام ويتزلزل ما بناه عليه لانه ظني وهو ضعيف جدا وما دلائل قاطعا فيخرج عن كونه به فيما يتمسك به فضلا عن
ان يبقى اثر من البناء المذكور والمبني عليه قوله وليستوجبان اي يستحقان وذلك لان الاية الكريمة
ظاهرة الدلالة على راي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق بل يوجب تاويل الظاهر ان صرفه
عن ظاهره اما ظهورها فلان الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع
مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان يكون الكذب لا مطابقة الاعتقاد والصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل
واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى خبر ضمني يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان
اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى صريح المذكور صريحا ولدفع توهم
رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سيأتي ذكره في باب الاطناب قوله كما ترجم اي يعبر
ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بترجم قوله واذ قد
عرفت ان الخبر حصر اصول تراكيب الكلام في قسمين وبين حال تصورهما وجعل القانون الاول للخبر وذكر رجع
خبر فيه فشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر خواصه اي عرفت ما معنى مع بيان مرجع الخبرية ان
الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره بمفهوم يعني ان الخبر لابد فيه من ذلك الحكم الذي لابد له من

كما هو المتبادر من تقدم احد الشيئين على الآخر كان ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادة منه اي
بالعلم به واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يحمل كناية عن اللازم الاعم بناء على كونه اولى بالمجهولية
من المساواة وقد نقض ان يمتنع عدم الامتناع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اي يعقل الحكم بامتناع الاولى بدون الثانية
ولا الحكم بامتناع الثانية بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا الحكم
بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع او اعم قوله ومرجع كونه صدقا او كاذبا اشار بذلك الحكم اي الحكم المعقول
للمخبر في خبره اعني الايقاع والانتزاع فانه كما هو المعقول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة
الواقع وعدم مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم في فائدة المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما في
بعض ارادة الخبر مما لا وجه لصحته وعند جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا
مشتملا على حكم ايجابي او سلبي معقول للمخبر في جزئه هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة
الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب نفس الامر في الحقيقة بان يكونا ثبوتيتين معا او
سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او
بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع
موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة بالافادة كما مر
فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثمة قيل ان صدق
الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية
وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز ان
يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بالواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر
هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقة اراد او لا مطابقة على جعل غير بمعنى لا كما يشهد له قوله
واللامطابقة وانما لم يجوز ارادة غير مطابقة مطلقا لان سائر صفات الحكم كاليقينية والظنية والضرورية والكسبية مغايرة
للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد بمرجع كون الخبر صادقا او كاذبا اليها ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع
وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما
ستذكر من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوله مع ما اخذ بالنقل عن ائمة اللغة والمعاني
فيما بين اربابها قوله وعند بعض اي ومرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام وذكره تحقيق المذهب
في هذا المطلب لا لتحقيق الحكم المعقول للمخبر في خبره لاعتقاده الجازم او ظنه والى المطابقة كذلك الاعتقاد او الظن
فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق

هو بعينه امكان يحقق مع كل منهما بدلا عن الآخر فكيف جعل سببا له قلت الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن
وقد علل بان الامكان بهذا المعنى هو بحسب نفس الامر اي احتمال الحكم لهما في العقل لا الامكان المحقق مع كل منهما في نفس الامر
وقد يتوهم ان المسبب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم قوله مرجع كون الخبر مفيدا اي اعلم ان مرجع كونه مفيدا
من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المعقول للمخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من
الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المعقول وسيلة اليه فان المخاطب
يستفيد من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر بها عن وقوع النسبة او لا
وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق به اعني الحكم المعقول في قوة ذكره ويرشدك الى ذلك قوله او استفادته منه
ذلك تعلم ذلك الحكم اذ لا شبهة ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب
منه الحكم لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع الافادة فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت اراد ان
حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته له اياه احدهما
فاذا لم يفد شيئا منهما لم يعد مفيدا له كقولك للسماء فوقنا قوله ويسمى هذا الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر
لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد
صرح بذلك في تعريف المسند اليه حيث قال والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه لما
عرفت في الاول فالمراد بكون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم علم الصفا فمن قال فائدة الخبر استفادة الحكم ولازمها
استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل بحفظ التورية لانه مما يندر ويخفى
غالبا قوله والاولى قد تكون بدون هذه يعني ان تسمية ما سماه لازم فائدة الخبر انما هي بسبب كونه لازما لها بقوله هذه
لازم الفائدة وانه باعتبار انه في نفسه ايضا فائدة كما صرحت به عبارته المنقولة آنفا ومعنى امتناع الاولى
بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه ايضا كون المخبر عالما بالحكم
وذلك لما عرفت من ان المتبادر في العرف فهم المعاني المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي
اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه
اياه وهذه بدون الاولى لا يمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه
العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظ التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر
هو حضوره في ذهنه بعد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان مثل ذلك الحضور قد يحصل بسماع الخبر من الببغاء
ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان
لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه لا باعتبار تحققهما في نفسهما كما هو

احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذه الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات
ثم يوصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجوع
الى الاحتمال الذي من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله
المخبر اي الذي هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير لحكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين معنى المفعول
كما يشير اليه قوله فاعلا ذلك اي يفعله حاكما في خبره بمفهوم منطوق اثباتا كان او نفيا وما في كما تجده اما عبارة عن الحكم
اي كالحكم الذي تجده المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما تجده حال من الهاء في لحكمه واما مصدرية
والحال من ضمير المخبر في لحكمه اي كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها
لا بمعنى الموصوف بالاحتمال وبالصدق او الكذب وهو الذي يفعله المخبر من وقوع النسبة اولا وقوعها وانما قال با هو
المزيد باللام تنبيها على ان الاصل في المبتدا ان يتبادر منه الوصف قوله لا الى حكم معقول اي ادراكي للمتكلم
بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم معقول فان ذلك اللفظ
المشتمل على الاشارة الى الحكم المعقول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المعقول
المشار اليه وتمثيل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم
بها قبل ان تجعل هذه الجملة صلة والثاني الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم
فقد اشرت الى حكمك بكونه قائما قبل ان تجعل ان مع ما في خبرها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر
الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم معقول لاحد بل المفتوحة مع ما في خبرها بتأويل
مفرد محكوم عليه هو به وليس يقتضي ان يشار به الى حكم معقول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فليست
بتأويل مفرد وفيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يرد وانه انها خبر حال كونها
صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الجمل الخبرية الواقعة خبر المبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جمل
ليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب في ذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق
كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل
جملة غير انشائية خبرا فانسب قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها في المآل راجعة الى الاحتمال الذي
هو صفة ذاتية للحكم المعقول للمخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن نريد ان نبين سبب اتصاف
الحكم والخبر بالاحتمال وقد ذكر كلمة اما مثل ما مر في صدر البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر
سببه وهو اشارة بذلك الحكم الى الحكم المعقول للمخبر من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر في حد الخبر من وجوب قطع النظر
من حد الخبر خصوصية المخبر والحكم يتصف بالاحتمال في جميع الصور فان قلت احتمال الحكم الصدق والكذب

اجابوا انا بيناه فهم عاملون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة وخصوصياتها المناسبة اياها وكل واحد منها
كلام طلبي مخصوص وبالعلم بالخاص مسبوق بتصور فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهم لا بديهية والجواب ان
ذلك انما يتم لو كان العلم بالعام في ضمن العلم بالخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان اراد ان هذه الامور
ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور الطلب بالكنه واما في الطلب اي اما باعتبار
في الطلب قوله المعرفة الثانية المقابلة باستغنائهما عن التعريف وقوله تمني اي بان الكلام يدل على التمني
قوله وهو ما عطف عليه خبر ان وهو وهو كلا يدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثاني خبرا لا يلائم ما مر في بحث الخبر
ثم ان الخبر لم يزيد انهما بعد افتراقهما وجدانا لحقيقتها البديهيين لتعرف ان القضايا بالالزام المشهور نبوة
للخبر واتصافه وعن الطلب وهذا نوع توطئة منه لما سنذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث الخبر لطولها
على مباحث الطلب اراد ان يجعل الشارح في كتابه على صدق رجاء وثقة باستغفار نظرا للمباحث المؤخرة
ايضا فقال والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي
الذي اوردناه ههنا وقد عنايه سمعك من غير ان ينفد فيه ويوصل معناه على ما ينبغي الى قلبك الكتاب في
اوان المقصدي لتحقيق مباحثه شروع وبنصب بتيسير الله تعالى في بعض اذهانك بحيث يصل لك صاحبك كلاما
ينقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما تولد لنفس الحلي
الذي لا خفاء فيه وهذا وعد قوي وانجز ما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات قوله ولنكشف
عطف على مقدر اي فلنشرع في المقصود الاصلي ولنكشف وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائها
مبنية على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض عليه لا يجدي نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن
صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف اللفظي اعني الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور
بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه يجري في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا
اسميا محصلا لتصور المفهومات او حقيقيا محصلا تصور حقائق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطرة ثم نقل
الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها وتسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة
وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله
على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني قوله القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعماله
وازيد اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب مأخوذة منه تصرف في الفاظ الخبر
ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ويحتمل الصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب انه صادق او كاذب
فاراد ان تبين مرجع ذلك كله فقال فاعلم ان مرجع الخبرية اي رجوع الخبرية التي تخصصها في الحقيقة احتمال

[illegible]

اشارة الى حكم مقبول كما سيصرح به بعض فلا نقض بهما اصلا **قوله** والحدّ الثالث يبطله اولا بعدم انعكاسه
بالخروج ما هو من افراد المحدود وهو الفاعلة عنه وثانيا لامتناع ان يقال مبالغة في امتناع كونه بالا يعلم بوجه من
الوجوه معلوما حتى كان القول به ممتنع وثالثا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين في ابطال الحد الثاني
ورابعا فنبه اي في انتقاضه بهما وذلك بان نعلم ان القول تبيينا ولما كان الكلام في الحد الثالث ان المقتضى
بصريحه الى آخره لا يخرجهما على قياس ما عرفت هناك والنقيضان مندفعان بما جرى في جعل القول مرادفا للكلام
بمعنى المركب التام اذ لا يستعمله لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله وللسؤال المعلومية
وجه دفع اي وللسؤال الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي
علقها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه مطلقا له صفة وذات فتلك الصفة
اعني مفهوم اللامعلومية معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات المتصفة بها اللامعلومية
اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في قولك ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة
لان الحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه
الصفة كافية في اندراجها تحت المعلوم ودخول ذلك القول في حد الخبر وصحة الحكم عليها بانها لا تثبت ولا
تنفى اي لا يحكم عليها اصلا وربما يقال ان عبارته مشعرة بان هناك سؤالا يرد به اعتراضه بعدم الانعكاس
وهو انا لا نسلم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة اللامعلومية كما عرفت ولذلك السؤال
وجه دفع وهو انه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون معلوما
بوجه دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه دائما فقد توجهت بالذات معلومية
الدائمة الى ذات فلا بد ان تصير معلومة لكن في نفس الامر بهذا الاعتبار واما اللامعلوميتها الدائمة فبحسب فرض
العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم على الحدّ الاول بالخروج عن كونه
معرفا وعلى الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه
المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة
ان يكون اعم او اخص **قوله** واما في الطلب الخ استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل
واحد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك
الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا يتوهم الاكتساب منهم اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام
الطلبي الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار و
لا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها

الوجه الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره للشيء عن الشيء
الذي لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اي الاخبار عنها على الوجه الذي هي ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء
بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن النسبة القيام اليه ثم قال ومن تركت
في هذه الحد الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وسع دائرة الدور لان الصدق الكلام
هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور مرتبة تتخفف وتصير اصح قوله كيف دار مفعول
ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على
صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام مجازا ان يحمل شيء الظرف السابق عليه اعني حين عرفت الى آخره على
جانب الصيغة فقدر كيف دار قبل حين ويجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا لترى فهو بحسب المعنى كما ترى و
قس على ذلك حال الظرف في الاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الآخرين قوله والحد الثاني
اي واما ترى الحد الثاني كيف صرح عن ان يكون سهلا واضحا ان اوجب ابطاله ثبات له ما ليس من المحدود وهو مثل
قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس
غلاما لقبح ان لا يكسر ها فلا يكون مطردا وبين وجوه ثبوتهما في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما
من الحروف المسموعة المتميزة ومفيدا بصريحه صيغة اضافة امر اثباتا او نفيا وذلك لانها تفيد ان اضافة الغلام
الى زيد اثباتا او نفيا وهذه ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فلان الدال الذي يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون
لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد و
المنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات
والنفي لا الايقاع يلزم المثال الاول معنى قولنا في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام وهذا يتم كلامه لانه
اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له بصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد
لا يكونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان بنفسه تنبيها على اتحادهما وامتناعهما وبين خروج المثالين عن
المحدود اعني الخبر بانتفاء لازمه عنهما اعني احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال فزاد الصحة اي
لا يصح فيهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف وقوله بلا نزاع وقع لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق والكذب
حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديده به
صحيحا بلا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع في انه يكون مذكورا في حده و
الحال ما تقدم من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها
اعني ايقاعها وانتزاعها وليس في شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة

خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل بالنظر الى مجرد مفهومه وهو ان المحكوم عليه هو المحكوم به اذ ليس اياه وكان صالحا
للاتصاف بكل منهما بدلا عن الآخر على السوية فيندرج فيه خبر الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق
او باطل ثم ان بعضهم رد بواقي هذا الحد بالصدق والكذب بالتصديق والتكذيب فتوهمين اندفاع الدور به الخ
اي الكلام الذي يحتمل ان يقال في شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني لابي الحسين واتباعه واوردوا
بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة
او ما انتظم من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد يراد بعد المتميزة قيدان آخران فيقال المتواضع عليها اذا صدر
عن واحد فيخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر من حرف واحد وبالثاني نحو ضرب اذا صدر حروفه
عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى به الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليهم نحو ق اجابوا
بانه مركب من الحروف تقديرا واما نحو همزة الاستفهام فلا مخلص فيه الا بالالتزام وانما تعرض المص
لتعريفهم الكلام لتمهيد ما اسود عليهم من الالتزام واخرجوا بالقيد المقيد اضافة امر الى امر الالفاظ المفردة
وبقيد النفي والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والتوصيفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس
الى معانيها الحقيقية وبقيد نفسه اي بصريحه كما سياتي المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها
الخبرية كافادة قم مثلا معنى الطلب منك القيام والمراد بالاضافة انتساب المعنى المصدري فنفيا واثباتا نصب
على المصدرية اي اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي
نسبة نفي او اثبات وفايدة من الامر تاكيد الاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب
المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى
المقصود لا الى اللفظ لان افادته للمعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبه ان
يلتزم ذلك الا يرى ان مفردات الكلم قد يستعمل في معان آخر كثيرة ولم يضر في لا يخرج بذلك عن اصولها وحدودها
والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا والمقتضي بمعنى المفيد والصريحة المفيد
فايدة لنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر نظرا الى صيغة المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند
والمسند اليه لا بد ان يكون معلوما مثبتا ونحوه ما قوله اما ترى الخ ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد
تفسيره بتصوير الصدق والكذب الماخوذين فيه اخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه
بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب للذات اي صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته
له وما اخذ في حد الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي
الكشف والاعلام وبهذا عدي بعن فصدقه المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على

لا نحن منتصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب قوله اعلم ان المعنيين آه فرقة نحو جها اي الحكم
باحتياجها الى التعريف وتزعم انها كسبيان محصول ما استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف
ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف يكتسب الاشياء بها بل
الصغار الذين لا تشوبهم منهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب اللذين يوصف بهما المتكلم
وذلك انهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق او ردوا ابدا التصديق بقيهم في مقام التصديق اي في مقام
صالح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه كاذب فلولا انهم
عارفون بهذين المفهومين للمقامات الصالحة في نفسها لهما من غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار
قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف
معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما وما يتوقف عليه التصور للمفرد بدي اولى بان يكون ضروريا
وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب
قطعا لصدوره عن لا يتصور منه الاكتساب اصلا فوجب ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية
الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم يميز المقامات الصالحة في انفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم
به وبها عن غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب
بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله اما في الخبر اما اختيار زائد فيه قولهم اي الا
ستغناء والباقي لما زائدة ومن لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه بصفة كونه من العقلاء اي قابل الحدود
والرسوم على مصطلح القوم مبالغة في المحارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفونهما
معها او للصغار فيقدر لكل احد خبر اي يعرف وبالجر عطفا على العقلاء وعطفه على من لم يمارس لمنعه اذ في التمييز و
جمع الضمير في يعرفون ح رجوعه الى ما دل عليه لكل احد من معنى الجماعة والمراد بذلك انهم عرفوا انهم للصادق والكاذب
وان لم يكن مطلوبا لكنه يستلزمه فلا استدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اي
الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما منهما لتوهم اتحادهما
بما ذكرناه قوله هذا والحدود الخ يعني ان تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تعريف
حدود معرفة الاولى ليعلم بطلانها على مذهبهم ايضا وقوله والحدود مبتداء خبره ليتها صلحت اما على تقدير القول
على المشهور واما على تاويله بمعنى لا تصلح للتعويل وفي صيغة التمني اشارة الى ان صلوحها له كالمستحيل و
تجويز وقوع الانشائية خبر المبتداء بلا تقدير ولا تاويل ليس ببعيد والحد الاول للجمهور والمراد بالكلام المركب
التام المتناول للخبر والانشاء واحتماله للصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية

الانتشار معلومة لك في علم النحو وليس يحصل به تمام ما هو مقصود ههنا من ضبط موارد المعاني قوله وسابق في
الاعتبار اي في تكرار ابواب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على بتعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين و
الحمل تدريجيا فشيئا اي حملا متدرجا كائنا على ما يوجبه سوق الكلام ويقتضيه لا بطريق الانفاق اذا كان الحمل المتدرج من تمام
الضبط لم يحصل الضبط الا بالتدريج ايضا لا نقول يكفيه ههنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وعلى ما عداه عليه اجمالا
قوله وهذا السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة
التي ياتيك ذكرها وما سوى ذلك نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل حصر اصول التراكيب الثابتة في الخبر و
الطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة
فقيل اراد بما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى اخر كالدعاء
في رحمك الله وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد بما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض
للمعاني هناك فقال في صدر القانون الثاني متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما يناسب
المقام وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا ولم يتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة ولكنه
لم يلتفت الى نتائج امتناع اجراء الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنه ولم نقيد الطلب
بالترجي لانخراطه في ان نعده اصلا براسه مع عدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال خارج
عن النداء الذي يوصف بانه موضوع له لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان يعد في الطلب
انما يعلم بالتتبع قوله وعسى فيما ترى ان ينتجه عنايتك للكتاب اذا اجلبته او ان كشفت القناع عنه
وجدت من نفسك الشان خلافه فلتعينها اعني الطلب في الخبر لا فتتاح الحديث على نحو الله المستعان
الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد . انه مما يرى
به جزافا اذ ههنا انواع كثيرة كثيرة الاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني
ينتهي ردها الى ما ذكر فدفعه ما ترى مبنوصحه بما زاله الخفاء عنه على وجه يستقصيه وما في ما ترى اما المصدرية اي
في ظنك او موصولة اي في الذي تراه اي يجعل مصدرا انها والعامل في الظرف عسى لما فيها من معنى
المقاربة اي لعلك قاربت في ظنك او في شان ما اربته والضمير في ينتجه لما ذكره من ان ما سوى ذلك
فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه انقياد القيمة عيني اي ازدرته حرا مستحقرته واجتليت العروس
اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها افتحام العين
والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه اي بخلاف الافتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان و
الاستعظام فلتعينها اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها لافتتاح الحديث

بوقوع التفصيل وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء للشرط قوله فاستوضح ما اجبنا به عمن تعلم علم الاستدلال
وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل او الطبع يغني عن الباحثين فيستقل عن تعلمهما والا كان تعليمهما موقوفا على
تعليم سابق وهلم جرا فاما الدور واما التسلسل وستتضح لك هذه العلتين في سائر التوضيح بهما اذ هما اللذان وفيه
ما ذكر انه نعم هذا جواب لقوله وان اختلج يقال استوضحت الشيء اذا وضعت يدك على عينيك هل تراه
وانه قيل ظرف لاجبنا واختار كلمة او في موضع الواو اشارة الى تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى
بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقيل يكفيان اي ان كان العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال اي
في تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى تعليم من غيره فلا حاجة الى تصنيف فيه وتعليمه
ان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه الى قانون آخر للاكتساب هو ايضا كسبي فيحتاج
في تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبي ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع في
العروض قوله فيستغنى عن تعليمهما اي عن تعليم كل واحد منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما وعن
تعليم احدهما ان كان احدهما كافيا في احدهما على ما به وكذا الكلام في قوله والا لكان تعليمهما موقوفا ومقصده بهذا
المعنى مما لا يشتبه على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما يتناول بعموم المجاز
ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضها منه ضروري
فيتنبه المخاطب عليه فان لم يتنبه له محوناه عن دفتر المخاطبين اذ كل ميسر لما خلق له وان تنبه علمناه به البعض
الآخر الكسبي وبذلك يعلم الجواب في علم المعاني فيقال ان جماعة منهم البلغاء تتبعوا خواص جزئيات كثيرة
من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم
تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا
عنه وعلى هذا القياس علم البيان قوله واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف
على التعرض للتراكيب ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى ايرادها تحت
الضبط بتعيين ما هو اصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق
اذا تحققت الاصل الذي بهذه وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك ان من التراكيب
بان له خواص هي معان يفتقر في تاديتها الى زيد من دلالات وضعه وان علم المعاني يبحث فيه عن
تلك الخواص في افادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة
بها موقوف على التعرض لتراكيبه موقوفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بايرادها تحت الضبط
لينضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة اي هي على الانتشار

في تعلق كلمة عن المقدرة بهما بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى القلة او باعتبار استعارة الاعلى دون
الادنى وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه
قيل انك ما تجانب الخطاء اولى التمييز فضلا عن مجامعة للفطانة على معنى فضلت اي بقيت المجامعة الاولى هي من
جنس الغاية ونفيت الثانية ثم اورد النفي على البقية واذا نفي بقية الشئ كان ما عداها اقدم منها في
الانتفاء فكان حاصل المعنى بقيت البقية في الانتفاء ما عداها فيظهر المبالغة المقصودة **قوله** وان احتيج في تمك د
اي الاحتراز عن الخطاء في الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني استغنى عنه وان يتوقف عليه وكان شبهة في
ان الكلام فيه كلام في تحصيل الثاني فيتوقف معرفته على تعريف له سابق ويتسلسل او يدور قد تبين ان مقصودهم
الحال على ما بين وان الاحتراز عن الخطاء في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعاني فتعين ان الاحتياج اليه
انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة ربما وقعت في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاحتياج
الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذي يشتبه به الا بالحق بينهما على صيغتها وتقريرها ان الاحتراز
عن الخطاء في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان
يتوقف تعريفه اي تحصيل المعرفة بعلم المعاني اي معلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول وذلك
لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها وتكتسب هي منها ومن اخذ
شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب
البلغاء وتعرف بها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات
كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تقيد مع الشك ورد الانكار او غيرهما وتبين لك ان افادتها
تلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من
حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني ودليلها استقراء تلك الجزئيات ولا يخفى
وقس على ذلك تتبع جزئيات ساير انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقريت
استقرائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات
مما يفتقر في تاديتها الى زيد من دلالات وصنعة فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف
معرفة تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق عليها فان كان
تعلق التعريفين علما واحدا دار اي توقف تعريفه على نفسه الا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق
بمعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور التسلسل في التعريفات المتعدد وانما ذكر تعريفه دون معرفته
لانه تبعيته في علم المعاني قد يتصدى بتعليمه فقيل له ان تعليمك هذا لم ودخول الفاء في قوله فيتوقف

يتعلق بتعظيم على معنى التعليل اي نظم وجمع طها لتحصيل مجرد التاليف بينها حتى يتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات شتى فصل بها مراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظمها تشبيها بنظم الدرر المتناسبة وقوله يخرجها صفة لنظم اي ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها لانه يستلزم الدور بل هو مشروط لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة نعقت على القواعد النحوية تخرج حينئذ عن حكمه وافادت فائدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة لتاليف على انه في قوة النكرة والصفة في سميناه وتركناه راجع الى ما يفتقر فان عني به المعنى احتيج في الثاني الى تقدير اي تركنا لفظه وان عني به اللفظ احتيج اليه في الاول اي معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزمه ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زائدا يفهمه سامع آخر فهو بتجريده عن الخواص غاية بمقتضى الحال وبذلك يرتقي عن مترلة تلك الاصوات قوله وظاهر ان الخطاء الذي نحن بصدده لا يجامع في الاول ادنى التميز فضلا ان ينبغي منه من العاقل المتفطن وانما منشاء الخطاء هو الثاني اي الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي قرينة وجعل المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية ادنى التميز فكيف يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي يتصور منه الخطاء المذكور ثم ان العناد المانع عن الاعتبار هو القسم الثاني فيحتاج فيه الى علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين اعلى وادنى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته ويقع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع او تشبيه كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولك فضل عن الشئ كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام هاهنا فضل اي بقي عدم مجامعة الخطاء لادنى التميز عن وقوعه من العاقل المتفطن اي وقوعه منه منتف بالكلية والباقي هو ذلك العدم وح يرت شيان معتبران في اصل الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه من اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن نظر الى المعنى الثاني قال تقديره انتفاء مجامعة الخطاء لادنى التميز عن انتفاء وقوعه من العاقل المتفطن اي مجامعته للخطاء على معنى ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء المطلق مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء الثاني انه انتفاء ممتنع وح مفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في

عما وضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض والحق به بيان ترتيب ايراد العلمين في الفصلين حاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة وضوحا وخفاء وان كيفية الافادة متفرعة عليها وبمنزلة شعبة منها والمركب كالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله المفصل مردود بناء على تذكير الضمير على ان الجملة صفة شعبة وتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الاضافة و قوله جرى جواب لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تاخيره على تركبه وكلمة من في منه ومن المفرد اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كائنا فيه مثل مجرى المركب كائنا من المفرد ولا جرم آثرنا جملة استئنافية بيان للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم في الاصل ولا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فجرى مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن **قوله** الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اعلم ان مساق الحديث يستدعي تمهيد اصل هو ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت كما ستقف عليه اذ لا تنتهي النوبة الى التعرض له من هذا الكتاب الا دون كلامه فتارة يقتضي ما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية والفاظ كيف كانت ونظم لها مجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق وهو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى وننزله هاهنا منزلة اصوات الحيوانات واخرى يقتضي ما يفتقر في تاديته الى ازيد اضافة المعاقد الى علم المعاني وحده دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره هاهنا والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال الذي ربما يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين [illegible] استغنى القسم الاول عن علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت اي تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما ستقف ان يكون مؤخرا عن القسم الثاني لانه المستحق لان يفصل ويعتني به في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه واف بما يراد من انقسامه وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه هاهنا والمراد بما لا يفتقر في تاديته اي ادائه والغاية الى السامع مع المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مؤدى وملقى الى السامع ايضا والمراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وبقوله كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله لمجرد

لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب في البعد فيختلف دلالتها عليه قطعا ولكثرتها لا يحيط في الاحاطة بما لا
يتناهى اجمالا مجانا في سائر العلوم وذكر الايراد ههنا لينسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها
ايصالي الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك لينسب بالخواص التي هي للافادة واقتصر على الوضوح
لان مقابله مردود ودرجاته خفيت مراتبه فلا يفردان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان
وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول ووصف به الدلالة تبعا او
صفة لها لاختلافها بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة والشبه تنبيك عن ما فصل الى انه
ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية وتبين ههنا ان الدال بالوضعية وحدها كاصوات
الحيوانات خارج اذ المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالات العقلية وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة و
تنبيه على ما هو فائدة العلم وينبغي ان يكون مقصود العارف كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج
معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من
الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادة اياه فانها من توابع افادة المعنى وتتمتها
والمتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة علم النحو وعن الخطاء في كيفيتها علم البيان وتبديل التطبيق
بالمطابقة تفنن في العبارة واشارة الى ان صرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها **قوله** وفيما ذكرنا
ما ينبه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل
لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل قد بين مما ذكر في الحد بين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها
ما هو موكول الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وجوه ودلالتها عليها احسن والطف فلابد
لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة في تحصيل ارادة من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب
الاعتناء بشانهما وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف
البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم
المص وقد يقال ارادة جميع ما اريد فهمه من البشر وفي قوله ينبه اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما
الا انه قد يغفل عنه فقد اصاب بذكر الحكم بخره وقوله فالويل تعبير عن التغير في تحصيلهما وبيان لمفرة
اتيانهما المقصود منهما وذلك ان من لم يعرف من ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج
لطائفه خطا رغما لما وان اصاب فوزا كان مخطئا في اقدامه عليه برايه ومنه يعلم ان الناظر في العلوم
الاستنباطية يجب ان يعتني بهما اذ لا يخلو عن الاعتداد في تفسير آيات منه **قوله** ولما كان علم البيان شعبة
من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم آثرنا تاخيره فرغ عما.

قوله وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرف او نكر او قيد او اطلق او قدم او اخر على ما يطلعك على جميع ذلك
شيئا فشيئا ساعفنا الكلام في العلمين بالحرية لفظة ذا من كذا اشارة الى مصدر يسبق في مثل ما سبق اي مثل
السبق في هذه الامثلة السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه اذ هناك ايضا يسبق الى فهمك معان مقصودة
كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة الى ما سبق اي واشل السبق في هذه الصور ما سبق
اذا لفظ قوله وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكره الى الآخر ما ذكره وجاز ان اريد بحذف المفعول
عموم هذه الاحوال للمسند اليه وغيره فاعادة لفظة كذا مصدر بحرف التنبيه اما للكثرة ما ذكر بعدها واما للكثرة مع العموم
وما صرح به من امثلة الخواص او اشار اليه كلها خطابية جارية مجرى اللازم سواء الاختصار والاعلام بهتم بامثلة اللازم
لما هو لانه ابرز الخواص الاسناد الية في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك من غيرها وقوله على ما يطلعك ما مصدرية
والجار متعلق بيسبق في مثل ما سبق اي يسبق هذه الخواص المصرح بها او المشار اليها كائنة على ان يطلعك
عليها سوق الكلام في العلمين وقد يجعل موصولة اي كائنة على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك
السياق والمقصود حاله معرفتها على قواعدهم بذين العلمين فان الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة
لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالمعاني التي يعيد التراكيب بحيث في الوضع بسببها افادتها بعض مفرداتها او هيئاتها التركيبية
ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية منها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت
مقصودة اصلية منها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية وكنائية عنها
فالبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة علم البيان فلان افادة المستتبعات
مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما
وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اي اطلاعا مدرجا وقوله باذن الله تعالى تيسيره متعلق بيطلعك او بما سبق
قوله واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان
يتحرز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ايراد العلمين في قسم واحد مشعر بتغايرهما
تحقيق ذكر حد احدهما كان مظنة ان يتبع ذهن السامع ان حد الآخر قريب من هذه او يتردد في انه ماذا فاورد
كلمة تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة للتردد وقد تعالى ايراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض
فجعل اولا كلمة اعلم المعاني اما لانها لتعنى عنها ثم جعل هذه قرينة ها نظرا الى المعنى والتصريح بالمعرفة
في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول لي ان التصريح بالتتبع هناك بان المراد هنا المعرفة الجنسية
له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني يقصد ايرادها في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح
الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة ذلك

بالتقابل بين قسمي الخاصية قوله لما هو هو احد الضميرين للموصول والآخر للتركيب وحينئذ ظرف مستقر صفة للازما
اي لازما حاصلا في حين من احيانه لا من احيان التركيب لينافي اللزوم الذاتي وما يقال من ان اللازم
هو خاصية ولا مقابل له وخاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال او هو مثل التعجب السابق من قوله كيف
تكفرون بالله الذي يأتي في قطع وصل الآيات فمما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات لغوية
كما لا يخفى على ذي حنكة قوله واعني بالفهم فهم ذي فطرة سليمة اطلق الفهم في تعريف الخاصية واراد به قسما
منه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الآفات
القادحة في ادراك لطائف التراكيب والاطلاع على ما بينها من المناسبات الرقيقة وفي اشارة الى ان
فطرة الانسان على الفطنة وان خلا منها لآفة واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن
العقائد الباطلة والاخلاق الردية فلا يناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد
بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة عليمة كما لا بد فيها من كون المتكلم و
افضل بتمييز ومعرفة قوله مثل ما يسبق فرع على تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته اعني تعيين المراد من لفظ
الفهم فشرع في تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اما بدل من ما يسبق واما حال منه واما مصدر يسبق بتقدير
مضاف اي مثل سبق السبق ولا يبرح من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر
في يسبق اليها وتبيينها بقوله من انه يكون وفي خطاب فهمك تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الآخذ بهذا
كتابه ينبغي ان يكون كذلك والمراد بالعارف بصياغة الكلام من له فضل وتمييز ومعرفة وبصياغته
الصنعة المعروفة بتاليف الكلام بترتيب كلماته متناسقة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة كصياغة
الحلي ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في انه يكون راجع الى تركيب ان زيدا
منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد لان الكلام المؤكد لمعان اخرى ظاهرة وذكر في الآخرين
اللازم لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يورد ان فيهما لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز
ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار وان كان غالبا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار وان
الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب لما حذف مع حذفه لزوما عقليا لكنه
لا يلزم الى طلب اداء ذلك مما يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاسنادية وقيل الشائع عن العارف
معتبر في الجميع وانما عدل عن نحو منطلق بترك التركيب لاختصار صورته فيه وجه المطابقة في الاختصار لانه لازم
فلا بد ان يكون مقصودا للعارف بناء على ذكر الغرام مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف الخطابية التي يلوح
بها اي يشير اليها باسقاط المسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار بيانية مشعرة بوقوع الاختصار موقعه قوله

الباء المزيدة تنبيهاً على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مرّ او دلالة على ان الخواص اسم جمع الخاصية بمعنى
الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشي منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها
عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من مداحض الكتاب فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر الكتاب ان
بعضاً من علم البلاغة مبنيّ على لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضاً آخر على التحقيق البحث كما نقلنا عنه ثم
صرح في آخر القسم الثالث بان الكلام من بابي التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقد بين هناك ايضاً وعنده
علم ان المقام الاستدلال بالنسبة الى سائر المقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرّف علم الاستدلال بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يتبين هناك ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان يكون تعريفه ههنا
للخاصية متناولاً للخواص الخطابية والاستدلالية اي اعني الخاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق
منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جارياً مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ
وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التاكيد ودفع الشك
او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل هي جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه
اذ البليغ يذكر عرفاً انه يقصد بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم من تراكيب البليغ حال
كون ذلك المعنى لازماً له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية التي اوردها في التكملة فان عكوس
القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تركيبه لذاته اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث نفسها
بل من حيث انها دالة على معانيها التي يمتنع بدون تلك اللوازم انفسها بل من حيث قطعية وقوله حيناً اشارة
الى الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها تكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها تكون
في عموم اوقاته فان قلت اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث هو هو فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة
له ايضاً فيوجد الخواص في غير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد
يعتبر في الخواص الافادة كما يشار اليه وسيصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب
المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات
الظنية والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في المتعارف هو المعاني التي يقصد بها
المتكلم وفي قوله يسبق دون يحصل ايماء الى ان من حق المعاني ان تسابق الالفاظ فيتصل الى الفهم قبل
استقرار الالفاظ في الآذان وفي قوله ذلك التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفاً بالمظهر موضع المضمر مزيد
اعتناء بتمييز التراكيب الممتاز عن سائر التراكيب بافادة معانيها جليلة وقوله لكونه صادراً متعلق بجارياً
وقد عطف عليه بالتفسير في لك التركيب دفعاً للتوهم بعيداً عن كون الجزء بان معللاً بذات التركيب

مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر لرده فالانكار حال والتاكيد مقتضاها وليطبعك تكلامك عليه اي رده موكدا والكلام غير ك
جمله على خواص تناسب فيه من مقتضيات الاحوال وسيتلى عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل بهذا المقام
لتحيره في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفته خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب
فتامل وعلم البيان اسم العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى الملكة الحاصلة من او مع
ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد **قوله** واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر
عن الهواء بحسب ما يتفق معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاج الى
تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي تطلقها ولذا ذهبا
فسر مثلها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز يميز به بين الامور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة
وفضل معرفة بدقائق معان مناسبة بتلك الوجوه فيورد كلا من تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه واما الذي
تجرد عن تمييزه ومعرفته عن الفضل [illegible] الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فيتحير في تراكيبه من
تلك الوجوه او لا يقصد بها افادة شيء مما [illegible] مقصور على افادة المعنى الاصلية بلا تعرف فيها
يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في تعبيرها عن اعمال الروية والافادة اللفظية بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات
على مقتضى طباعها وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الاشعار بان
فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما لها ويها وقد يروى لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء
فالمراد بغيرهم سواهم اي البلغاء والصناعة علم يتعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها
كعلم الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض
بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان حملت
على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسير حده للبلاغة وما يتعلق به من السؤال والجواب فموضعه اللائق به آخر
الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين وليتوصل به الى تنكير اصوات فتوصف بجملة تصدر وفات عن محالها
عنها اشعارا بانها محال تخرج هذه الاصوات عنها حال قصد منها ولفظة ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها
فالصدرة [illegible] وموصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قوله** واعني الخاصية التراكيب ما يسبق
منه الى الفهم عند سماع ذلك التراكيب جاريا مجرى اللازم لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التراكيب من
حيث هي هي او لازما لها لما هو هو حينا فقط الخواص لا [illegible] وتعيين المراد بها كما في التراكيب خاصية المفرد
الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثلا لان المقصود بالتعريف هو ماهيته دون خصوصياتها واللحوق به الباء

ذكره في المقدمة في بيان حدها والغرض فيها وكلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما بعدها وهو تمهيد
يقال تتبعت الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا في زمان والمتتبع عنها المعرفة الحسية فانه مجاز عن لا نسبة وفيه فوائد التنبيه
على ان هذا العلم والاصول المضبوطة يطلب فعلى الطالب ان يتيسر ولا عليه ان يقلد صاحبه كما سيأتي والاشارة الى ان اول
الامر الى ان علم الصرف وعلم النحو بالخواص ومعرفة العرب لها يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اي خاصية
لها والمجاز بينها وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة
فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هيآتها التركيبية او مفرداتها لو فرعها فان قيدت بالافادة
يخص بالمعاني التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها واحترز
بالافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما قيل عطف
على الخواص وضمير بها للتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل
لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل جزءا من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها خارجة
له خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الانفصال التي هي التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل
بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه تحسين الكلام وجوه الاستحسان فالصواب ان يجعل الاستحسان على
مفهومه الحقيقي وغيره على عدمه وذلك ان التركيب المفيد لخاصيته كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على
انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا حال
المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما سبق لي من ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع
ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان الحذاق … بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن ضرب
له عراف بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني
مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما سيقت لاجله
مستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة
فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل
عليها بل على ما يناسب منها مرتبته وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيود
الحد لا تكون لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يعقد المتتبع فلو وجد
تحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات
مشاهدة لو بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة فيتمكن من الاحتراز والامتثال هو الامر الداعي الى ايراد
الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب

قسما على حدة فافرده عنهما في تكملة للقسم الثالث وادعى ان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوف على ممارسة
النظم المحوج الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما واورد بعدهما في فن ثالث ما لا بد منه لبعض الحاجة الى نظم
في القرآن متعلقة بعلم النظم فجعل وجوهها فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علمي البلاغة بهما الحاجة لفصوص
ما ذكر فيهما ويستتبعان ما بعده حيث ذكر تبعيتهما وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلثة اقسام لان التكملة والتعيين من تتمة
القسم الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم في اي علم شرع في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب
فمشتمل على ثلثة فصول وترك اما في القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسمين الاولين والتعيين فيهما
بعد العهد وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيره فقوله من الكتاب اما صفة له مؤكدة بان يقدر متعلقه
مؤخرة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة من المبتدا عند من يجوز
او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع ههنا كما في القسم الاول وتثنية العلم على انهما نوعان منه
متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعاني والبيان علمان لهذين الملقبين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجرة الاراك
والقسم الثالث هو تتبع العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلوماتها وما هو تتمة من الحدين
والغرض فيكون بيان مدلولات بلا نقل طرفاها وهذا توسع شائع يقال هذه الآية في التحريم وتلك القصيدة في
مدح فلان اي في بيانها وشانها ولا منافية بما اشتهر الفصحاء من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها
مستفادة منها وما هو متممها وقس على ذلك الفصول والابواب و المذكورة في الكتب وفيه مقدمة
في القسم الثالث ظرف الفعل واحد من جزئية اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام في لفظي البيان والضبط لوجوه المعنى للا
تجويز ابدالها يعني بناء على التوسع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض
والابهام فيه تفصيله في الحدين الى الاحتراز عن الغلط فالاشعار ما حاطتهما مستقلين بافادته واحده عنده هو المعرف
الجامع المانع والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرها في المقدمة
لطالب بتصوير ما يطلبه اجمالا وتعليق فائدة يتوفر عليه صاحبه الجد والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتهما ومباديهما
فان ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الارجح ان حقيقة
كل علم مسائله كما اشير اليه قوله والكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها يفيد معاني
كثيرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة وما يتبعه تلك التراكيب
في الفصل الاول انحصر في فصل ... على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما مضبوط
في فصل كما يتبادر من قوله وفصلان لضبط معاقدهما قوله المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام
في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

بنيه بسطر سطر بمطالبهم ولو وجدنا بلغا ومشدين آثارهم على عقبيهم ما يحسبهم من الضلال بل بمطلبهم باحراز نوال
من عوايد الفوايد وتمهيد فيه فوايد لعوايد موضحة بلا تطويل واشارات متوثقة بلا اخلال عن عوايد الفوايد
بما فيه عجالا طالب بحثه في زوره ولا حاصل في نقده وحصر من علي تحكيمهم الصواب وتمييز القشر من اللباب
ما فيه هدى الى كل ذكي جبل على انصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وتنبيها لهم وان كان اكثرهم كما يرى الا على قلوبهم
اكنة فهم لا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا او يحيى وان الناس على ما ابتهم الذين
وقفته فاذا اعتبارهم بما عرفوا من الحق كفروا به وارادوا التلبيس وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان
هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدا
واليك المآب قوله القسم الثالث من الكتاب الخ رتب كتابه على ثلثة اقسام واورد فيها تكملة وفن ووجه ان علم
العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر
قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث
جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث صورها وهياتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هياتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية
فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب
الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها
فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى
بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسايل والخطب او لا يختص بشيء منهما فعلم المحاضرات ومنه التواريخ
واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما براسه فاختار المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية
متيسرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق
بانواعه الثلثة لان معرفة هيات المفردات انما تتم لمعرفة نسبة بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم الثاني
في النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لانها يجريان منه مجرى اللب من القشر لكنها لكونها المرجع في
معرفة دقايق مزاياه والمرقاة المنصوبة الى ذروة مع كثرتها اصولا وفروعا اوردها في القسم الثالث
واما جمعها فيه لاتحادهما فيما هو الغرض منهما الا اعني البلاغة للكيفية وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام
حقها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء
من البلاغة الا انه لما كان يبني على التحقيق البحث ويكمل بالعقل الصرف والتحرز عن شوايب الاحتمال كخلاف
ساير اجزاء المبنية على لطايف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرايح فلم يستحسن انكواتها معها في قرن ولاان تجعل

يا فتاح

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقايق المعاني ببدايع البيان، واطلعتنا عليه من حقايق المباني ببدايع البرهان،
ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان، ورسولك المختار من بني عدنان، محمد سيد الانام، وعلى آله
الكرام، واصحابه العظام، والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام، وبعد فقد طالما جال في صدري، و
دار في خلدي ان ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحاً يدل على صعابه، ويميط عن مخدراته نقابه،
ابدي فيه نتايج الافكار، واوضح فيه خزاين الاسرار، وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان، وخطوب
الحدثان، حتى انتهيت في آخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر، فوجدت هناك قوما عطشى الاكباد،
يحومون حول الحباب، لا يهتدون الى موارده سبيلا، وآخرين منحرفين عن السداد، قد خاضوا في لجج
ارشاد، فلم يجدوا على قراين دليلا، وكانوا في حل تراكيبه، والكشف عن نكت اساليبه، متكلين على شروح
اكثرها جروح، واماثلها مدخول ومجروح، لا يرى فيها تعليل شفاء، ولا تعليل ارواء، كسراب بقيعة يحسبه الظمآن
ماء، وقد اتخذوها مسارح انظارهم ومطارح افكارهم، فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء تنخدعون بالاخرام
يتسمنون والاوهام تقنعون الاغمار، ولا تستضيئون بالانوار، وتحسبون انكم تحسنون صنعا، فلعمري
ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء، وكنازح من البير بلا رشاء، بل كطالب للرقي الى السماء، فهل انزلكم
على محجة تنجيكم من الشقاء، فوقعوا في حيرة واضطراب، وقالوا ان هذا الشيء عجاب، ما سمعنا بهذا في
آبائنا الاولين، فأتنا باية ان كنت من الصادقين، فاريناهم من آياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها
خاضعين، وقالوا لما جاءنا من الحق المبين، فزدنا من ذلك علما، وهب لنا من امرنا رشدا، فوجهنا ركاب

در علم بلاغت

شرح مفتاح [illegible]
در بلاغت

228

Al-Miṣbāḥ fī sharḥi'l-Miftāḥ.

(Rhetoric)



